

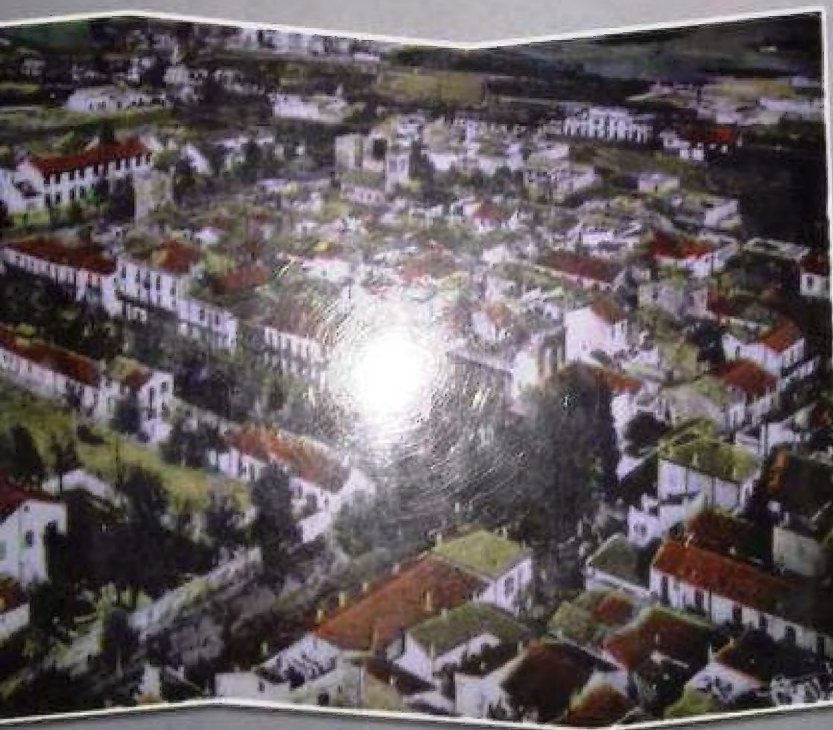
عبد الوهاب شلالي

المنظمة الخاصة

9

"مؤامرة تبسة"

دراسة تاريخية موثقة



المنظمة الخاصة و " مؤامرة تبسة "

دراسة تاريخية موثقة.

عنوان الكتاب: المنظمة الخاصة و « مؤامرة تسية »
تأليف: عبدالوهاب شلاي
الطبعة: الأولى.
الثلاثي الأول 2016
ردمك: 978-9947-0-4553-4

الطبعة الأولى: ٢٠١٦

الطبعة الثانية: ٢٠١٦

© كل الحقوق
محفوظة

إهداء

أهدي بكورة هذا العمل
إلى أمي .. معين حبي وحناني
إلى أسرتي .. منبع سعادتي وأمالي
إلى إخوتي وأخواتي .. مصدر عزتي وافتخاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« إذا كنا نحن مناضلون قد ذهبنا ضحية من أجل الجزائر
فمرحباً بالضحية التي أتت بالزبدة، وصار الجيم يتمم بالحرية. »
الطيب مسلم.

« Je crois en militant qui a apporté le canon et non en celui qui est emporté
par le canon. »

المرحوم محمد بوضياف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قائمة المختصرات.

S. H. A. T : المصلحة التاريخية للجيش البري.

م.ع.أ.ع : المديرية العامة للأمن العام.

أ.و.م.ب : الأرشيف الوطني لما وراء البحار.

مقدمة

في عشية يوم السبت 18 مارس 1950، عثرت سلطات الأمن الاستعماري في الجزائر، نتيجة شجار دار في تبسة، على رأس الخيط الذي أوصلها إلى اكتشاف التنظيم شبه العسكري السري، المعروف باسم المنظمة الخاصة، وتفكيكه عبر كامل التراب الوطني.

حيث قمعت رجاله بشدة، واعتقلتهم بلا وجه حق، وعذبتهم عذاب الهين، ثم سلمتهم للقضاء الاستعماري الذي أجهز عليهم بأحكام قاسية. ويعلم العارفون بتاريخ الحركة الوطنية، أن جماعة من رجال التنظيم شبه العسكري قُدمت في ذلك اليوم من عنابة إلى تبسة، لاختطاف المناضل السياسي المستقبل من حزب حركة الانتصار: عبد القادر خياري، بغرض كما قالوا: «تأديبه وتحذيره من أي انتقاد علني للتنظيم شبه الثوري في المستقبل». لكنها فشلت في مهمتها، وعادت أدراجها بخفي حنين.

ظلت هذه الحادثة مبهمة في حشياتها، وحيرت العديد من المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وأثير حولها لغط كبير من دون أن يزيل عنها الغبار، وتتجلى حقيقتها.

وبعد الاستقلال، صدرت الكثير من المؤلفات، ونُشرت العديد من المقالات تناولت في طياتها هذه المسألة، ولكن من دون أن تكون لها الجراءة على ذكر أسبابها الحقيقية، وتقديم الأدلة التاريخية حولها، وتحديد المسؤولين الحقيقيين عنها.

بل تكاد كلها تجمع على رواية واحدة، مفادها أن «مناضلا ثوريا من نسبة يدعى رحيب، تمرد على القيادة الجبهوية للمنظمة الخاصة، وأبدى تصرفات هددت بكشف أمر المنظمة الخاصة مما حدا بتلك القيادة إلى اختطافه لتأديبه، وتخوينه. ولكنه تمكن من الإفلات من مهاجميه وفر إلى مخفر الشرطة وكشف للأمن الاستعماري عن سر المنظمة.»

فقد خاض في هذا الحدث البارز في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، عسكريون، وشهود عيان فاعلين، وباحثين جامعيين في الجزائر وفي فرنسا، بشكل متفاوت في ذكر الحقائق.

فمن ناحية فرنسا، نجد أن روايات الفاعلين والشهود، وبالأخص منهم العسكريين، قد اتسمت في غالب الأحيان، بسوء النية، وفقدان الذاكرة أو بالنزعة المرضية إلى صياغة الأكاذيب، عل حد قول الصحفي الفرنكو-جزائري هنري علاق. كما أن المعلومات خضعت فترة طويلة للرقابة والغريزة، وإطباق صمت كبير على الأرشف.

وأما من جهة الجزائر، فنجد أنه بالرغم من صدور مؤلفات وأبحاث تاريخية أكاديمية، ومذكرات بعض رجال المنظمة الخاصة في مناطق مختلفة من الوطن، تناولت في جزء منها "حادثة تبسة"، إلا أنها بحسب رأينا، ظلمت مناضلي تبسة الثوريين، ولم تنصفهم، وذكرت الحادثة عرضا.

بل أن المؤلفات من أوردت معلومات مغلوطة تماما، جانبت الحقيقة التاريخية، وكانت جذيرة بالصحافة منها بالتاريخ. في المقابل لا تزال المؤلفات ذات التحليل الموضوعي، والدراسة المعمقة ذات النوعية نادرة الوجود.

فقد أخطأ المرحوم محمد مشاطي، حينما ذكر في شهادته حول المنظمة الخاصة، أن اكتشافها المبكر وتفكيكها تم إثر حملة تأديبية ضد المناضل عبد القادر خياري لأنه اتهم بإفشاء سرها إلى الشرطة⁽¹⁾.

كما أورد السيد عمار بن عودة، أحد المشاركين في عملية اختطاف السيد خياري، معلومات خاطئة، في شهادته على تلك الحادثة، وأخلط في ذكر الأشخاص المعنيين بالعملية التأديبية.

حيث قال أن : « العملية تمت بأمر من الثلاثي في قيادة المنظمة الخاصة في قسنطينة : محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي ومراد ديدوش. ونفذت تحت الإشراف المباشر لهذا الأخير⁽²⁾... اتجهنا إلى نيسة لتأديب مناضلين هما : عبد القادر خياري، وأحمد مضوي المدعو "لورس"⁽³⁾ ».

فالمعلوم تاريخيا أن محمد بوضياف كان قد انتقل من عمالة قسنطينة إلى عمالة الجزائر في سبتمبر 1949. حيث عيّن ضمن أركان المنظمة الخاصة بمدينة الجزائر؛ وبالتالي فإن قرار التأديب يكون قد صدر عن خليفته بن مهيدي ومساعدته ديدوش.

كما أن المدعو "لورس" لم يكن معنيا بمسألة التأديب، ولم تتعرض له جماعة عنابة بسوء. فابن عمه الهادي مضوي هو من كان في رفقة رحيّم وتعرض معه للاعتداء من قبل جماعة عنابة.

¹ MECHATI Mohamed, «Rien ne justifiait l'expédition de Tébessa», in le soir d'Algérie, 11 novembre 2013.

² أنظر محمد عباس : ثوار... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2005، ص 235.

³ المرجع نفسه، ص 210.

وأشار المناضل السابق في حزب حركة الانتصار، ومحامي معتقلي المنظمة الخاصة، السيد عبد القادر أوقواق، بشكل خاطئ إلى أن عبد القادر خيراري كان مناضلا وإطارا في المنظمة الخاصة⁽¹⁾.

كما أخطأ المحامي عمار بن تومي، عندما ذكر أن رحيم كان عضوا في المنظمة الخاصة. وأن الجماعة التي قادها ديدوش، اختطفته ووضعت في صندوق السيارة وسارت به مسافة معينة. لكن باب الصندوق فتح، وفر رحيم واختفى في الطبيعة⁽²⁾. ومثل هذا الكلام حري بسيناريوهات أفلام الحركة الأمربكية، وبعيد كل البعد عن الواقع وحقيقة ماجرى.

لم يقتصر الخلط في الحديث عما اصطلح عليه بـ : 'مؤامرة تبسة' على المصادر الجزائرية، بل نعداه أيضا إلى الباحثين الأجانب. فقد ذكر مؤرخ فرنسي مختص في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، أن رحيم كان عضوا في المنظمة الخاصة؛ ثم عوقب من قبل قيادتها لأنه غضب لطرده القيادي محمد الأمين دباغين من الحزب⁽³⁾.

فلا يمكن للفاعلين في الأحداث التاريخية، كما يقول المؤرخ محمد حربي، مشاهدة تجاربهم ومعايشتها مجددا إلا من خلال نظرة المؤرخين، الذين هم رجال مهنة. والتاريخ هو في حقيقة الأمر مهنة نبيلة.

لقد دفعني هذا الخلط والالتباس إلى طرح التساؤل التالي : هل يمكن تحميل مناضلي تبسة وحدهم مسؤولية كشف أمر المنظمة الخاصة ؟ أم أن الأمر يتعداهم إلى بقية المناضلين الثوريين وقياداتهم ؟

¹ OUGOUAG Abdelkader, *Les grands procès*, E. N. A. G., Réghaia 2011, p. 60

² BENTOUMI Amar, *La défense des patriotes*, éditions Houma, Alger 2007, p.45

³ SIMON Jacques, *Le M. T. L. D., 1947 - 1954 (Algérie)*, L'Harmattan, Paris

2003, p. 59

وهل يعقل قبول مثل تلك الرواية الباطنية، والمليئة بالأخطاء التاريخية، وإغفال الأسباب الحقيقية وراء وقوع "حادثة تبسة"، في ظل وجود شهود عيان من مناضلي التنظيم شبه العسكري من أبناء المدينة، عايشوا الأحداث بتفاصيلها، وتوفر الأرشيف البوليسي الاستعماري أمام الباحثين؟

ثم ما علاقة المدعو رحيم بالمنظمة الخاصة أصلاً، وهو لم يكن في يوم من الأيام عضواً فيها؟

فالمعلوم بالضرورة أن المناضل الثوري كان يأتمر بأوامر قيادته، وينفذ ما يكلف به دون مناقشة أو تخمين. وبالتالي يتوجب علينا طرح السؤال التالي: من يتحمل فشل عملية اختطاف رحيم؟ هل هو المنفذ الموجود في القاعدة؟ أم تراه المخطط والمدير الموجود على رأس القيادة؟

فبعد إطلاعي على الكتابات، والشهادات حول تاريخ المنظمة الخاصة، التي تناولت "قضية تبسة" بتضليل بائن، واختلاف كبير، وجهل مركب، وجدت نفسي مقتنعا أكثر من أي وقت مضى، بضرورة تأليف هذا الكتاب الذي يقدم دراسة تاريخية موثقة، تشفي ضمناً الباحثين عن الحقيقة التاريخية حول هذه الحادثة ولو كانت نسبية، وتبين الأسباب، والمراحل، والنتائج التي انتهت إليها.

ديدي في ذلك البحث العلمي وأدواته، والمقاربة التاريخية وآلياتها، وقول ماذا حدث وكيف حدث بناء على مصادر متنوعة.

فالروايات المحرّفة والمزوّرة التي أحاطت بحادثة تبسة، صارت مع مرور الوقت، وفي ظل غياب الكتابات التي تدحضها هي "الحقيقة بعينها" !

فتوفيق من الله عز وجل، وفضله علي، كتب لي أن ألتقي مناضلين
سابقين في المنظمة الخاصة بتبسة، هما : السيد الطيب مسلم، القائد
السابق للتنظيم في المدينة، والعارف بكل حثيات القضية؛ والسيد نور
الدين سواعي قائد فوج في تنظيم تبسة، وشاهد العيان الوحيد من تبسة
إلى جانب المرحوم الهادي مضوي على الشجار الذي دار بين الحافظين
ورحيم وراء سور المدينة.

حيث أبدى كل منهما استعدادا كبيرا للحديث عن كل ما عايشه من
أحداث حول النضال الثوري في تبسة قبل 1954، وعرفه من حقائق حول
ما اصطلح عليه باسم : "مؤامرة تبسة". كما بذلا أثناء اللقاء الذي جمعني
معهما، جهدا كبيرا لكي يتذكرا ويحدا الكلمات التي يرويا بها الوقائع.

فما أفادني به من معلومات، وذكره من حقائق، يدحض بشكل قطعي
الروايات التي حملت مناضلي تبسة الثوريين غير عقود، مسؤولية كشف
أمر المنظمة الخاصة لسلطات العدو، ويقدم أدلة دامغة على عدم صحة ما
تناولته الأعلام.

بل ذكر لي حقائق، تكشف لأول مرة بالدليل القاطع عن المتسبب
الحقيقي في كشف أمر المنظمة الخاصة، وتبرئ مناضلي تبسة الوطنيين من
تهمة التواطؤ التي لفتت لهم باطلا.

أضف إلى ذلك، المعلومات التي أفادني بها السيد سعد السعود أحد
شاوش، والتي استقاها بنفسه من السيد رحيم بعيد الاستقلال. حيث
روي له ما جرى من أحداث أثناء اشتباكه مع جماعة الحافظين القادمة من
عناقة، وما قاله للمشرطة بعد فراره منها.

ناهيلك عما وجدته في أرشيف شرطة الاستعلامات العامة الفرنسية،
المخرج عنه مؤرخاً، من سرد كرونولوجي للأحداث المتعلقة بالمنظمة الخاصة،
ومعلومات أمنية مفصلة عن جاذبة اكتشافها في تيسة في مارس 1950، وما
تلاها من تداعيات في بقية أنحاء الوطن، وهي تمثل في نظرنا، مادة جبرية ذات
قيمة تاريخية تساعد المؤرخ المتعصب، إذا ما أحسن تطبيقها في إعادة تركيب
الأحداث والوقائع بشكل موضوعي.

ففي ظل إلتفاف المناضلين شبه الثوريين الناجين من الملاحقات الأمنية
الفرنسية، كل وثائق المنظمة الخاصة بأمر من القيادات العليا¹، يمكن للباحثين
الجزائريين الاعتماد على مثل هذا الأرشيف الأمني الفرنسي، في تقديم دراسات
تاريخية موضوعية حذرة بالثقة.

لأن مضمون هذا الأرشيف يتسم بالموضوعية والدقة في ذكر الأحداث
والوقائع، التي كانت تجري في مستعمرة الجزائر، فمصالح الأمن الاستعماري كانت
تدوّن كل ما يحدث بالتفاصيل، وترفع تقاريرها إلى السلطات الأمنية العليا في
فرنسا، وبالتالي كان عليها توحي المصادقية فيما تكتبه. وهو عين ما يبحث عنه
المؤرخ.

فما يضيفي قيمة على أرشيف الشرطة الاستعمارية، هو وضع الأحداث
التاريخية التي أعيد تركيبها عبر هذه الوثائق ومقارنتها مع الرواية المذكورة من
طرف الفاعلين أنفسهم. فالتقارير الأمنية تكون في الغالب جازمة، ومألوفة،
وبعيدة عن الرواية الخيالية، وتقدم عناصر ذات رؤية مكتملة عن عجايب
الأمر.

¹ رفض حسين لمحول، أمام حالة الهلع التي انتابت الحزب، الطلبات التي قدمت من بعض الناجين بإعادة
تشكيل المنظمة الخاصة على لسس جديدة. وأمر بإتلاف كل الوثائق وتدمير كل الأدوات. انظر: سيمون،
المرجع نفسه، ص 60.

فيكون من الله، اطلعت على تلك التقارير في العام ذاته الذي نشر
فيه أمام الباحثين¹ لم أجريت مقارنة بينها وبين شهادات بعض الشهود
الجزائريين القاعليين، سواء من أجريت معهم حوارات مباشرة، أو الذين دونوا
شهاداتهم في مذكرات مطبوعة.

فاستخرجت من كل ذلك المعلومة الصحيحة، وأبرزت الوقائع كما
جرت على أرض الواقع، وقدمتها بكل موضوعية للمهنيين بالتاريخ الوطني في
هذا الكتاب الذي أحبه: المنظمة الخاصة و "مؤامرة تبسة". دراسة
تاريخية موثقة.

قسمت الكتاب إلى مقدمة، وفائية مباحث وخاتمة. وذيلته بمجموعة
من الملاحق المفيدة. قدمت في المبحث الأول نبذة تاريخية عن تأسيس المنظمة
الخاصة في الجزائر، بين سنوات 1947 - 1950. وعن جذورها الأولى،
ومراحل تأسيسها، وعرفت فيه بأهم مؤسسيها.

كما أوردت فيه محتوى كراسة التدريب الخاصة بالمناضلين الثوريين، التي
أعدها السيد حسين آيت أحمد، والتي كانت مفقودة ولا توجد منها نسخة
واحدة منشورة. حيث ترجمت محتواها بالكامل من وثيقة شرطة الاستعلامات
العامية.

وخصصت المبحث الثاني بعنوان: "نشأة خلية المنظمة الخاصة في
تبسة"، للتحديث عن ظروف تأسيسها، ودور قائدها السيد الطيب مسلم.
فقدمت ترجمة عن حياته، وثبتت مراحل نضاله، ودوره في تكوين الأفواج

¹ في عام 2012، تحت مصلحة الأرشيف الوطني لما وراء البحار بفرنسا، التقارير السرية لشرطة
الاستعلامات العامة بالجزائر أمام الباحثين. وقد صنف أن تنقلت في تلك السنة إلى هذه المصلحة، أن
إطار نسخة بحث قصيرة المدة من جامعة تبسة، فاطمت على تلك التقارير. ونقلت منها ما تعلق باكتشاف
المنظمة الخاصة، واعتقال رجالها.

الأولى في المدينة العتيقة، ولقاءاته الدورية في إطار التكوين والتدريب بقيادات المنظمة في القطاع القسنطيني، مثل أحمد مهساس، ومحمد بوضياف، ومراد ديدوش، معتمدا في كل ذلك على ما أدلى به إلي من معلومات، خلال اللقاءات العديدة التي أجريتها معه.

أما المبحث الثالث، فأفرده للحديث عن ملابسات ما اصطلح عليه باسم: "مؤامرة تبسة". وقد تبعت فيه تفاصيل حادثة الاختطاف التي تعرض لها السيد عبد القادر خياري، على يد جماعة عنابة بقيادة المرحوم مراد ديدوش، وما جرى في مخفر شرطة المدينة بعد فرار الضحية، معتمدا من جهة، على روايات شهود عيان من تبسة تذكر لأول مرة، ومن جهة أخرى على الروايات التي وردت في بعض المذكرات المنشورة، وعلى أرشيف شرطة الاستعلامات العامة. وقد فارتها وأخضعتها للنقد والمقاربة، بهدف إعادة تركيب عناصر تلك الحادثة المشؤومة، على ضوء معطيات جديدة، لفهم حقيقة ما جرى.

بينما أفردت المبحث الرابع الموسوم: "حملة الاعتقالات في صفوف رجال المنظمة الخاصة"، للحديث في تسلسل كرونولوجي، عن تلك الحملة التي طالت المناضلين الثوريين في مختلف أنحاء الوطن. وقد ذكرت فيه حقائق تاريخية لم يسبق لأحد أن نشرها من قبل.

أما المبحث الخامس، الموسوم "محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة وردود الأفعال المختلفة"، فتبعت فيه سلسلة محاكمة المعتقلين الثوريين في محاكم كل من بجاية، عنابة، وهران والبيدة، وذكرت فيه الأحكام التي صدرت في حقهم، والقمع القضائي الذي سلط عليهم.

ووضحت فيه استراتيجية هيئة الدفاع، التي قامت على تفسير المحاكمات، والوقوف في وجه تجريم القضية الجزائرية، والاحتجاج على الإحصائيات الاحترارية التعسفية، وممارسة التعذيب، خلال عمليات الاستنطاق. ووضح خرق حقوق الإنسان، والتعدي على روح الدستور الفرنسي نفسه، وتجاوز التصوحيص القانونية الخاصة بكيفية توجيه الاتهامات.

ووضحت في المبحث السادس بعنوان: " استراتيجية حركة الانتصار في الدفاع عن المعتقلين الثوريين "، موقف قيادة التيار الاستقلالي من حملة الاعتقالات التي طالت المناضلين الثوريين وبعض السياسيين في الحزب.

فقد تبنت تلك القيادة، استراتيجية سياسية وقضائية لحماية الحزب من تورطه في قضية المنقطة الخاصة، قائمة على تبني أطروحة " المؤامرة البوليسية "، ومطالبة المعتقلين بالتراجع عن كل ما صرحوا به للشرطة، والتنديد بالقمع الذي تعرضوا له خلال عمليات الاستنطاق، وبذلك تمكنت من إجبار الإدارة الاستعمارية على التراجع عن مخططاتها الطادفة إلى حل الحزب.

وأما المبحث السابع بعنوان: " قضية بريد وهران "، فذكرت فيه بعض التفاصيل عن عملية السطو على البريد المركزي بوهران، التي دبرتها قيادة المنظمة الخاصة لتوفير المال، الذي كانت في أمس الحاجة إليه، واعتمدت فيه على ثلاث روايات، روايتان أدلى بهما عنصران شاركوا في العملية لمصالح الأمن الاستعماري، هما: أحمد بن بلة، وحنو بوتليليس. ورواية ثالثة استقيتها من تقرير سري عن العملية، لشرطة الاستعلامات العامة الفرنسية.

وأخيرا المبحث الثامن، الموسوم: " لحظة عن نشاط حزب حركة الانتصار في تبسة قبل الفاتح نوفمبر 1954 "، قدمت فيه بعض المعلومات التي جمعتها عن نشاط مناضلي تبسة خلال الفترة بين 1950 - 1954، بالاعتماد على

بعض الشهادات المحلية، وأرشيف مصالح الشرطة الاستعمارية، التي كانت
تتبع كل نشاطات المناضلين الناصريين بمختلف انتماءاتهم السياسية، وتشغل
خلافاتهم السياسية، لتزيد في تشيبتهم وضرب بعضهم ببعض كما ذكرته في
تقاريرها.

إن الهدف من تأليف هذا الكتاب، ليس تعميق الحقيقة التاريخية وتزويقها، ولا
التعظيم أو الافتراء عليها، عبر بحرية شخصية مهما كانت فريدة. وإنما تحليلها
بما لها وما عليها، من تحليل القرائن الدالة، والاستنباط المعلوم، والاستنتاج
المؤسس، عبر شهادات بعض الذين عاينوا الحدث بشكل مباشر، ولكنهم
ظلوا صامتين عنه لوقت معلوم.

نبذة تاريخية عن تأسيس المنظمة الخاصة: 1947 - 1950.

أ. جذور المنظمة الخاصة.

تعود الجذور الأولى لتأسيس المنظمة الخاصة إلى اللجنة السرية التي أسسها في عام 1942، شباب من الوطنيين بمدينة الجزائر⁽¹⁾، وأطلقوا عليها اسم: "لجنة شباب بلكور"⁽²⁾، وذلك بعدما فشلوا في مساعدتهم لدى الألمان والإيطاليين في عام 1941، للتزود منهم بالسلاح لتحرير الجزائر. فقد ذكر أحد أعضائها: أمحمد باشا تازير، أن نزول قوات الحلفاء بمدينة الجزائر في الثامن من نوفمبر 1942، تسبب في توقف الدراسة بالنسبة للتلاميذ الجزائريين، وتحويل مدارسهم إلى ثكنات لجنود الحلفاء⁽³⁾. الأمر الذي، أثار تساؤلات عدة لدى أولئك الشبان المطرودين، حول مصيرهم، وأسباب الاضطهاد، والقمع الذي كانوا يتعرضون له من الاستعمار الغاشم. فافتنعوا بضرورة البدء في تنظيم صفوفهم، وتوصلوا في نهاية المطاف إلى إنشاء هيئة خاصة بهم أسموها: "لجنة شباب بلكور".

¹ نذكر منهم: طالب محمد، أو عمارة رشيد، عيدون محمد، حاج شرتالي وسي أحمد باشا أنظر:

KADDACHE Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, 2^{ème} édition, 1,2, ENAL, Alger, 1993, p. 622

² هذا بخلاف ما ذكره المرحوم قداش، من أن مؤسسي هذه المنظمة لم يطلقوا عليها اسما، أنظر، قداش، المرجع نفسه.

³ أنظر شهادة السيد أمحمد باشا تازير في جريدة:

ويُضاف السيد بلال تازير أنهم كانوا لا يعتقدون أدنى فكرة عن برنامج هذه اللجنة. ولا عن وسائل عملها. غير أنهم كانوا متفقين على نقطة واحدة. هي ضرورة التحضير والإعداد السري للعمل المباشر في الوقت المناسب. وكان أهم شيء فعلوه غير تكليف كل شاب عضو فيها بتحديد الحد الأقصى من شباب حيته.

كما أضاف أن الأعضاء المؤسسين للجنة بالإضافة إليه: محمد بلوزداد، أحمد مهساس، أحمد يوسف، حمودة لعرب.

اختارت هذه الكوكبة من الشبان بالإجماع محمد بلوزداد مستقلاً للجنة حيث أبدى موجهة غير مسبوقة في التنظيم، وبذل نشاطاً مكثفاً في الإعداد.

وفي أحد الاجتماعات، اقترح المرحوم محمد بلوزداد دمج اللجنة في حركة شباب حزب الشعب الجزائري، لأنه الحزب الوحيد الذي كان يطالب في برنامجه باستقلال الجزائر، ويوصي بالاعتماد على حركة الجماهير لينوع هذا الهدف. فوافقه الجميع.

ووضع مخطط تنظيم شباب بلقور في أربعينيات القرن الماضي، يقوم على خلية في القاعدة، تتألف من 5 إلى 7 متاضلين. ثم لجنة محلية تتألف من 4 إلى

أ. بختي بلوزداد (1924-1952)، ولد في 3 نوفمبر 1923 بمدينة الجزائر، عمل في مصالح مديرية الشؤون الإسلامية التابعة للحكومة العامة. التحق في صفوف حزب الشعب الجزائري المنحل في عام 1943. استقل عمله في الإدارة الاستعمارية بنقل العديد من الوثائق والكثير من المعلومات إلى قيادة الحزب. أسس فرع "تليد بلقور" ارتقى سريعاً وصار ضمن قيادة الحزب. ساهم في إصدار جريدة الحزب السرية: "الوعظ"، والتي ظهر بعدها الأول في مدينة الجزائر في خريف 1944. كان ضمن قيادات الحزب التي قررت في ماي 1945، توسيع دائرة الانتماء، حيث تنقل عبر مختلف مناطق الوسط ليقترب من مسؤولي الحزب المحليين تكثيف النشاط لتفجير الانتفاضة. أعد تنظيم فيدرالية الشرق الجزائري بعد أحداث 8 ماي 1945. انضم إلى المكتب التنفيذي لحزب حركة الانتماء للجزائريين الديمقراطية بعد مؤتمر فيفري 1947، حيث كلف بضمّان التنسيق بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي. في 13 نوفمبر 1947، عقد في بيته بآقية، أول اجتماع لقيادة أركان المنظمة الخاصة المشكلة من ثمانية أعضاء. شرف على وضع أسس التنظيم شبه العسكري في المنطقة الوسطى للبلاد، وكون مجموعات شبه عسكرية في منطقة الشلف. أصيب بمرض السل، نقل في ديسمبر 1949 إلى فرنسا للعلاج. توفي رحمه الله في 14 جشتي 1952 ببريسا.

5 خلايا، ومنطقة تشكل من 3 أو 4 لجان محلية. وعين كل واحد من أعضاء اللجنة قائد منطقة.

وبتداء من عام 1947، شرع في جمع الأسلحة من مخازن جيوش الحلفاء في الجزائر. حيث كلف الشاب أحمد باشا تازيو، بالبحث عن مخازن لإخفاء تلك الأسلحة⁽¹⁾.

أما مهندس الثورة التحريرية المرحوم محمد بوضياف، فذكر أن المنظمة الخاصة نشأت في الفترة بين 1947-1948، واعتبر مناضلوها من ضمن أعضاء المنظمة السياسية السرية لحزب الشعب الجزائري، بناء على مقاييس محددة مثل: القناعة، الشجاعة، القوة البدنية، الكتمان والسرية⁽²⁾.

وأفاد بأن مهمة قيادة التنظيم شبه العسكري قد أوكلت إلى هيئة أركان وطنية، ضمت كل من محمد بلوزداد مستشارا وطنيا مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري⁽³⁾. حيث عين عبد القادر بلحاج جيلالي منسوبا عسكريا، وحسين آيت أحمد مسؤولا سياسيا، إلى جانب تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق هي: منطقة الغرب، منطقة الوسط، منطقة العاصمة ومنطقة منطقة القبائل، ومنطقة الشرق.

كما عين مسؤولون إقليميون على كل منطقة من تلك المناطق الخمس، فعين أحمد بن بلة على منطقة الغرب، ومحمد ماركوك⁽⁴⁾ على منطقة

¹ باشا تازيو، القصور السابق.

² محمد بوضياف، تحضير فاتح نوفمبر 1954، تر. خضراء بورايد، في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374-1954 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر للتعليم والتميز الثورة في الأوراس، الثانية، 1999، ص. 844.

³ خلال الفترة من فيفري إلى ديسمبر 1947، كان المرحوم محمد بلوزداد، قائد أركان المنظمة الخاصة، مسؤولا أمام الأمين العام للحزب السيد حسين تحول.

⁴ محمد ماركوك الملقب بـ "علال" من مواليد 8 ماي 1922 بقرية روبنة. حلتز على شهادة البكالوريا الفرنسية في صفر من حزب الشعب الجزائري عام 1943. تولى مسؤولية حزب حركة الانتصار في دائرة مليانة في عام 1946. ثم تقلد منصب ممثل بلدي بالمدينة نفسها. استغل عمله ككادري في بلدية بوزار

الوسطية وجيلالي رجبيني على مدينة الجزائر ومنطقة متيجة، وحسين آيت
أحمد على منطقة القبائل، ومحمد بوضياف على منطقة الشرق، وفلس
كل منطقة إلى نواحي، والناحية إلى جهات.

وذكر أحد مجاميع يعقلى للمنظمة الخاصة، أن أربعة مسؤولين منها
محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، حسين آيت أحمد، ومحمد
بلوزداد - تعرضوا بعد لقاء جمع بينهم، اقتراحى خاصين بأمور تنظيمية، على
المكتب السياسي للحزب تأقرها. تعلق الاقتراح الأول باستخلاص القائد محمد
بلوزداد، بعدما تدهورت صحته بالحسين آيت أحمد.

بيضا حصص الاقتراح الثاني، تقسيم الجزائر إلى خمس قطاعات عمالية،
وتعيين مسؤول على رأس كل قطاع. فعيّن محمد مارك على قطاع وسط الجرم،
وجيلالي رجبيني على قطاع مدينة الجزائر وضواحيها، ومحمد بوضياف على
القطاع القسنطيني، وعمار ولد حمودة على قطاع القبائل، وأحمد بن بلة على
القطاع الجزائري (1).

وتعصب السيد عبد السلام حباشي، فإن المرحوم بلوزداد هو الذي
سهر على تأسيس المنظمة الخاصة في قسنطينة، ثم ترك القيادة بعد انسحابه
لدواعي صحية، إلى محمد بوضياف، الذي اختار محمد العربي بن مهيدي
نائبا له، وعيّن مراد ديدوش مساعدا له، وكلّفه بالإشراف على التنظيم في

المنظمة ليونس فيها المنظمة الخاصة ثم صار عنوانا في قيادتها على مستوى منطقة الوسط. في 17
نوفمبر 1947، عين بفضل حكومة الهندسي مسؤول شعبة الاتصال والهندسة في التنظيم. عيّن في السرية
بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة. حكم عليه غيابيا في ماي 1950 بالسجن مدة ست سنوات. أرسلته قيادة
الحزب في عام 1953 إلى فرنسا لحملته من الاعتقال. وألف خلال أزمة الحزب المشهورة إلى جانب
مصالي الحاج وعارض التوجه الإصلاحى للمركزيين. صار بعد اندلاع الثورة عضوا بالمكتب السياسي
لحزب الحركة الوطنية الجزائرية. اعتقل في عام 1956 وأودع السجن في فرنسا حيث حكم عليه بسنتين
جس و 80 ألف غرامة مالية. اختار الجيش في المنفى بعد خروجه من السجن في عام 1958.
1. عمار بن زوي، الجريمة والقطاعة، الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين، مذكرات سياسية (1923 -
1954)، ذكر عبد السلام غريزي وأخرون، دار القومية للشرق، الجزائر، 2013، ص. 555 - 556.

مناطق غنابة سوق أهراس وتيسة. بينما عين عبد الرحمان غيلاس مرافقا على مناطق سكيكدة، جيجل وميلة⁽¹⁾.

وذكر لي القائد السابق لفرع المنظمة الخاصة بتيسة، السيد الطيب مسلم⁽²⁾، أن مسألة إعداد الكفاح المسلح وتوفير وسائله، قد أثرت في المؤتمر الأول للحزب حركة الانتصار المنعقد في 15 - 16 فبراير 1947، بمدينة الجزائر.

حيث تبين المجتمعون تأسيس منظمة شبه عسكرية باسم المنظمة الخاصة للإعداد للثورة، لكي لا يتفادوا الخطأ الذي وقعوا فيه عام 1945، عندما وجد الحزب نفسه مجردا من جهاز شبه عسكري مماثل، يمكنه من الانتقال إلى العمل المسلح، ردا على المحازر غير الإنسانية التي ارتكبتها القوات الاستعمارية في الثامن ماي من العام نفسه، في حق الجزائريين في كل من قالة، سطيف وجعراطة.

أؤكدت هذه المهمة إلى بلوزداد، الذي بدأ منحنيده حوالي 300 عنصر، احتارهم من بين المناضلين الذين رشحهم قيادة الحزب.

وأضاف محمدي: أن بعد نزول الحاكم العام الجديد نجلان، انتخابات أبريل 1948 التشريعية، وتضييقه الخناق على الحزب، أكدت اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار، في اجتماعها الذي عقدته في نهاية ديسمبر 1948، داخل مزرعة والد بلحاج جيلالي في بلدية ردين بولاية عين الدفلة الحالية، قرار لجنة إدارة الحزب القاضي بمنح الأولوية لتحضير العمل المسلح من خلال

¹ HABBACHI Abdesslem, *Du mouvement national à l'indépendance. Itinéraire d'un militant*, Casbah éditions, Alger, 2008, p. 117

² لقاء أجريته مع السيد الطيب مسلم في بيته بتاريخ 24 جوان 2006، واستمر لمدة إيلم.

تأسيس المنظمة الخاصة، وتزويدها بمناضلين مثقفين، وكل ما يلزم من الأموال والوسائل المادية.

وأفاد بأن المكلفين يتحضر ذلك الاجتماع والحفاظ على سرية، اختدوا إلى حيلة وقررت له أسباب الأمن، وأخفته عن أعين الأمن الاستعماري. حيث أقاموا عرسا صاعجا بالتزامن مع عقد الاجتماع، حتى لا يتم التفتيش إلى وجود غرباء في المنطقة⁽¹⁾.

أما المرحوم حسين لحول⁽²⁾، فذكر أن المشاركين في اجتماع زدين وفدوا إلى اللجنة المركزية مطالبين أساسيين هما: مزيدا من الدعم المادي؛ والسماح بالقيام ببعض تدريبات شبه العسكرية. فوافقت عليهما مباشرة وبلا مناقشة⁽³⁾.

وبحسب تقرير لشرطة الاستعلامات العامة، فإن حزب حركة الانتصار، فُزر تشكيل منظمة شبه عسكرية سرية داخل كل قسمة، اصطلاح عليها بين

1. المصغر لـ

حسين لحول (1917-1995). ولد في 17 ديسمبر 1917 بسكيك. تعرف في عام 1936 إلى هوج نجم شمال إفريقيا في مدينة الجزائر، اختير لهما شرع في عرس النجم بمدينة الجزائر. منسقا بين شعبه كثر أول إطار في الحزب يعمل بشكل دائم ويفرغ للتشاطر النضالي. كما شغل منصب رئيس تحرير جريدة "الأمة"، وتولى مسؤولية قطاع حزب الشعب بمدينة الجزائر. من خلال عام 1937 لمدة سنتين وحكم عليه بعد مجازر 8 ماي 1945 بعشرين سنة أشغالا شاقة، ولكنه استفاد من العفو العام الصادر في أبريل 1946. كان القيادي الوحيد الذي عارض في اللجنة المركزية، اقترح مصالي الحاج القابضي بضرورة المشاركة في الانتخابات التشريعية للتدبير بالظلم الاستعماري، وطرح قضية الاستقلال علنا. حيث احتل وجود نواب من الحزب في البرلمان الفرنسي يتعارض مع مطلب الاستقلال علنا. حيث احتل انتخبته اللجنة المركزية في جافقي 1949، أمينا عاما للحزب، باقتراح من مصالي. وهي المرة الأولى التي استحدث فيها هذا المنصب. وافق على تقليد فكرة إيت أحمد الخاصة بالسطو على بريد وهران في عام 1949، المبروض النقص المالي الذي كان يعاني منه الحزب. عين في عام 1950، أمينا عاما لحزب حركة الانتصار. وفي عام 1953 عوضه بن يوسف خدة، ووضعه إلى فريضة، كما عينه ضمن أعضاء اللجنة المكلفة بإعادة بعث المنظمة الخاصة. انضم في جافقي 1955 إلى الثورة. وقع في مارس 1976 على عريضة مع بعض الشخصيات السياسية الوطنية، تدارس الخيارات السياسية التي تبناها الرئيس هواري بومدين في إدارة شؤون البلاد. توفي رحمه الله في 8 أبريل 1995.

انتظر شهادته في محمد عباس، المراجع السابق، ص. 70.

قادته باسم "المنظمة الموازية أو القوة الثالثة" تارة، و "المنظمة شبه العسكرية والسرية" تارة أخرى.

كما « قرّر تأليفها من رجال ثقة، أقوياء وغير معروفين، يخضعون لتدريب عسكري بغرض تشكيل إطارات المجموعة المدعوة إلى تفجير الثورة المسلحة⁽¹⁾ ».

وجاء في منشور لحزب حركة الانتصار بعنوان: "المناضلون أقوياء في حزب قوي"، عثرت عليه مصالح الأمن الاستعماري في عنابة في شهر أبريل 1950، ما يلي:

« منذ حوالي سنة، انخرط الحزب بعزيمة في أهم مرحلة للمقاومة الثورية. الأمر يتعلق بالمرحلة الثانية، أي المرحلة التي تسبق وتهيئ المرحلة الحاسمة ... بما أنها مرحلة التنظيم والتربية فهي طبعيا الفترة التي تُصقل فيها وتُتقن المعدات الإنسانية، والجهاز التنظيمي. يجب بعبارة أخرى وجود مناضلين أقوياء في حزب قوي، جدير بأن يعالج مسألة استقلال الوطن بكل الوسائل⁽²⁾ ».

كانت المنظمة الخاصة عبارة عن تنظيم مغلق، ضمّ عددا محدودا من المناضلين، بلغ وفقا لشهادة المرحوم محمد بوضياف بين 1000 و 1500 مناضل، مع الاستقرار عند العدد الألف في نهاية فترة التأسيس⁽³⁾.

بينما قدّر المكتب الثاني في مصالح الأمن الاستعماري، عددهم بين 500 إلى 1000 عنصر⁽⁴⁾.

1. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12582، الجزائر في 4 أبريل 1950. ترجمة المؤلف
2. المصدر نفسه.

3. بوضياف، المصدر السابق، ص 843.

4. (ترجمة المؤلف) SHAT, synthèse du 15 juin, *1 H 2856.

واستنادا إلى شهادة المرحوم بوضياف، فإن المنظمة الخاصة أصر
تكوينها عند العسكري في أواخر عام 1949، ونفذ صبر مناضليها لأن
القاعدة كانت تريد المرور إلى مرحلة الكفاح المسلح بدلا من الركون إلى لغة
الانتخابات التي انغمس فيها الحزب.

وذكر بأن: « قيادة الحزب قد أعلنت بهذه الصعاب والمخاطر
حول غسوس المهام المستقبلية للمنظمة الخاصة ... لكن وكما جرت
العادة فإن إجابات القمة ظلت غامضة ولم تقدم أي حل. فعم التدبر
وأصبح من الصعب الحفاظ على التماسك. ولم يعد تجنب المناضلين
أمرا ممكنا إذا لم تحدد النشاطات أو الأعمال¹ »

وأضاف أن مسؤولي المنظمة الخاصة قدّموا إشعارا للحزب عندما بدأت
حلة الاعتقالات في تبسة منذ مارس 1950، وطلبوا منه المشورة، فأمروا
بحرق الوثائق، ووضع قيادة المنظمة في مأمن، ثم التزم.

عبّر أن: « سلبية قيادة الحزب - كما قال - لم تتوقف عند هذا
الحد. إذ اختارت بحكم كونها بورجوازية صغيرة وبيروقراطية، طريق
الاستسلام لنقادي التفكك بصورة ظاهرة أمام المناضلين المعتقلين.
وكانت هذه الأطروحة الشهيرة للمؤامرة المدبرة من قبل اللجنة المركزية،
والتي تمثل في الاعتراف بأن المناضلين المعتقلين، ينتمون للحزب مع
إنكار وجود منظمة خاصة تتوفر على أسلحة، واتهام الشرطة بأنها دبرت
مؤامرة كاملة ... وبعد سنة من الاجترار لإنهاء الردود المحتملة

¹ بوضياف، المصدر السابق، ص 845

للقاعدة، فقرر الحزب ومكث بمنطقة جعل المنظمة الخاصة وإعادة دمج
أعضائها في المنظمة السياسية⁽¹⁾»

عندئذ قرر قادة المنظمة الخاصة الناحول من الملاحقة. بعد الشاور ل
الأمر فيما بينهم: « الانتظار مع وضع الأسلحة جانباً ... وعدم إدماج
بعض العناصر الأمنية في المنظمة السياسية مثل أبناء المخازن، وأخوان
الاتصال والمنظمة الخاصة، والاتجاه للأوراس التي لم يمسها
القمع⁽²⁾».

وأشار القيادي الحسين آيت أحمد، في شهادته حول بداية تأسيس
المنظمة الخاصة، إلى أن « ضغط الأحداث، الدولية منها والفرنسية، أدى في
نهاية المطاف إلى فرض إنشاء المنظمة الخاصة على جناح السرعة، في
نوفمبر 1947⁽³⁾».

وأضاف: أن هدفها كان محصوراً في الإعداد للكفاح المسلح. بينما
تتمحورت النشاطات قادتها وقادة الحزب حول نقطتين أساسيتين: تحديد استراتيجية
للمنظمة. ماذا تفعل لها ؟ وما هي مهمتها ؟ وكيف نبي فريقاً ونؤسس قيادة
أركاناً على المستوى الوطني ؟

وبحسبه، واجه المناضلون الفوريون إلى جانب تلك الصعوبات، نقصاً في
الوسائل. مما تسبب في تأخير إنشاء التنظيم لعدة أشهر. أيضاً أشار إلى أنه كان
على اتصال وثيق بالقائد بلوزداد. وأنها شرعاً معاً في اختيار أفضل العناصر.

المصدر نفسه، ص. 846

المصدر نفسه، ص. 847

انظر شهادته في جريدة "لوكوتديان بوربون"، عدد 18 جوان 2012

حيث تكلفنا شايبا في اللجنة المركزية يدعى مراد ديدوش، بإنشاء هيكل من عسكري على مستوى مدينة الجزائر. في حين شكّل المكتب السياسي للحزب لجنة مختار لها أربعة أشخاص لتوفير الوسائل اللازمة للتنظيم، هم: الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، محمد بلوزداد والحسين آيت أحمد، وطلب منهم تقديم اقتراحات حول هيكلية المنظمة الخاصة⁽¹⁾.

فقد تشكلت قيادة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة، خلال إشرافه عليها التنظيم من سبع قيادات على النحو التالي: قائد أعلى؛ مدرب؛ وخمسة نواب مناطق، اختيروا من بين المناضلين الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي. حيث اقترح محمد بوضياف على رأس منطقة الشرق الجزائري، ومحمد مازوك على رأس منطقة الوسط، وجيلالي رحيمي على مدينة الجزائر وأحوارها، وعمار ولد حمودة على منطقة القبائل، وأحمد بن بلة على منطقة الغرب الجزائري. كما اقترح للرشح في الجيش الفرنسي بلحاج جيلالي، مدربا عسكريا.

عرضت هذه الاقتراحات على المكتب السياسي للحزب في اجتماعه المنعقد في 13 نوفمبر 1947، فوافق عليها، وعيّن آيت أحمد قائدا وطنيا للتنظيم، خلفا لبلوزداد الذي أصحبه مرض السل، وأجبره على الانسحاب من النضال الوطني⁽²⁾.

وأورد محامي معتقلي المنظمة الخاصة، السيد عمار بن تومي⁽³⁾، رواية أخرى مفادها أن لجنة الأربعة التابعة للمنظمة الخاصة والمشكلة من حسين لحول، محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، وحسين آيت أحمد، اقترحت

¹ المصدر نفسه.

² المصدر نفسه.

³ انظر تصريحه لجريدة "الجمهورية الجزائرية"، عدد 16 ماي 2011.

بعد تقلّي بلوزداد عن قيادة المنظمة الخاصة، على المكتب السياسي للحزب تعيين
أحمد بن بلة لحظاً له في قيادة التنظيم.

وكان المتاحل الذي كان يلتحق بصقوف التنظيم ملزماً بـ: «معادمة
التنظيم الشرعي للحزب» لمنعه من تلاعب الحسابات السياسية.
والتنازلات التي يمكنه التعرض لها إذا ما بقي متصلاً بالهيكل الشرعي
للحزب⁽¹⁾».

وجاء في منطوق حكم محكمة وهران في حق المعتقلين الثوريين السبع
والأربعين أن الهدف من تأسيس المنظمة الخاصة، وفقاً لما صرحوا به لمصالح
الأمن الاستعماري، هو: «إعداد ثورة الشعب العربي من أجل استقلال
الجزائر، تدريب المناضلين على استعمال الأسلحة لطردهم الفرنسيين من
الجزائر، تكوين مجموعات سرية موجهة لتحرير الجزائر، تكوين الجيش
السري لتحرير الجزائر، الحصول على الاستقلال التام للجزائر ضد
القمع الفرنسي⁽²⁾».

بينما صرح معتقلو نلسان بأنهم: «انتموا فعلاً إلى مليشيا وادعوا
بأن هدفها كان التصدي للقوى المناهضة لحزب حركة الانتصار⁽³⁾».

¹ حياشي، المصدر السابق، ص. 105.

² أوقواق، المصدر السابق، ص. 141.

³ المصدر نفسه.

ب. الصفحة عن تطور نشاطها.

بذل قادة المناطق كل جهدهم في تشكيل العناصر القاعدية للتنظيم الجديد، باختيار مناضلين واعددين، ووضعوا شروطا صارمة في اختيار العناصر وتجهيدها وتجهدها وخمس عصال يجب توفرها في المرشح هي: 1. الكتمان وحسن السانة؛ 2. الوفاء للحزب؛ 3. الشجاعة؛ 4. الشباب؛ 5. الذكاء. وكان العنصر المرشح للانتحاق بصقوف المنظمة الخاصة، يخضع لهذا تجارب مشوعة قبل قبوله بشكل نهائي. وبعد انضمامه لا يسمح له بالانسحاب بعد ذلك.

وذكر السيد الطيب بولحروف⁽¹⁾، المسؤول الأول عن تنظيم حزب حركة الانتصار في الولاية الأولى، والمؤسس الأول للمنظمة الخاصة بنيسة.

¹ الطيب بولحروف (1923 - 2005). ولد في 9 أبريل 1923، بوادي زقني في أسرة متواضعة. كان يحضر بمعية خاله الاجتماعات التي كان ينظمها في منطقته حزب المستور الجديد، ضد الاحتلال الإيطالي ليبيا. في سن 15 كلف ببيع جريدة " الأمة " المصادرة عن حزب الشعب الجزائري، مما تسبب له في الطرد من المدرسة. ساهم خلال الدلاع ح 2، مع بعض الوطنيين في تأسيس خلايا الحزب في غنية وفالمة. تولى الإشراف على بعض الجمعيات مثل جمعية " الشباب البوني " تنشط في العمل السري خلال فترة الحرب، حيث أجرى اتصالات مع الجزائريين المقيمين في تونس، ودعم الإضرابات التي عرفتها مدينة بوزرت التونسية، وتظاهرات سكان الجنوب التونسي. كما كان يخطط للمناشير التي كانت توزع في منطقته شارك في تأسيس شعب " أحباب البيان والحريية " تمكن قبل مظاهرات 8 ماي 1945، من إيصال منشور حزب الشعب الجزائري إلى مدينة غلبية. وفي يوم المظاهرة كان على رأس المتظاهرين يحمل الراية الوطنية، التي عليه القبض إثر موجة القمع الاستعماري التي طالت المتظاهرين، وسجن في غلبية، ثم رحل على سجن قسنطينة. أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر من صدور العفو العام، في عام 1946. أجرى اتصالات مع بلوزداد، وعاد إلى منصبه الدائم في الحزب. انتقل إلى قلمنة، وسعى في إعادة تنظيم صفوف المناضلين الوطنيين، الذين بددهم القمع الاستعماري الذي طرد المنطقة، إثر حوادث 8 ماي 1945. شارك في اجتماع إدارات الحزب المنعقد في ديسمبر 1946. كلف بعد تأسيس المنظمة الخاصة، الجزائريين المقيمين في تونس. اعتقل في عام 1948، وأودع سجن بربوروس. وبعد إطلاق سراحه، انتقل إلى غرب البلاد لممارسة مسؤوليات سياسية فيها. ثم دخل المنطقة التي تغطي غلبية - سكيكدة - عين البيضاء، وعن 1949. اعتقل إثر تفكيك المنظمة الخاصة، وعتب، ثم أخل سبيله في نهاية عام 1951. انتقل إلى فرنسا الثوري. عاد إلى الجزائر في عام 1954، حيث التقى بكل من بن بولعيد وديوش، وساهم معهما في وضع التمسك الأخيرة لتجديد الثورة. عاد في 30 أكتوبر 1954، إلى فرنسا ونشط في السرح حيث اتخذ كتيبة " الصادق " أعاد في 1957، تنظيم لجنة فيدارلية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. مثل في عام 1958، الحكومة المؤقتة في روما، ونجا من العديد من محاولات الاغتيال التي نبرتها له منظمة " اليد الحمراء ".

بان: « تكوين المنظمة الخاصة ثم وفقا لتقائيس صاومة منها التجربة المضالية، التمتع بصحة جيدة، صغر السن، التكتم والسرية... الخ⁽¹⁾ ».

تميزت المرحلة الأولى للتنظيم شبه الثوري، والتي امتدت من نوفمبر 1947 إلى ديسمبر 1948، بتوفير الوسائل الضرورية للشرع في التكوين والتدريب شبه العسكريين، وإعداد الإطارات القادرة على قيادة العمل الثوري. حيث حظرت القيادة إضمارا للتدريب العسكري، في شكل كتائب موزع خاص بالتكوين القاعدي لتتأخر المنظمة الخاصة في درب المقاومة المسلحة فكان المناضل يتعلم من خلال الإضمارا كيفية استعمال السلاح، والمتفجرات، والتدريب على القتال الفردي⁽²⁾.

وعال عام 1949، بلغت المنظمة الخاصة مرحلتها النهائية في التكوين والتدريب، ولم يعد أمام قيادتها سوى الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح. حيث وزعت على المناضلين الإضمارا الأخيرة، التي حددت للمناضل كيفية التصرف إزاء الشرطة الاستعمارية، وفتحت باب الانخراط لمناضلين جدد للرفع من عدد المنخرطين.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها السيد آيت أحمد خلال فترة قيادته للتنظيم، إلا أنه أبعد من قيادته في تلك السنة، بسبب تورطه فيما عُرف باسم: "الأزمة البربرية" التي هزت كيان الحزب، واستحلف بأحمد بن بلعة، الذي بقي على رأس التنظيم حوالي ثمانية أشهر.

الفرنسية: الإرهانية. ساهم في مختلف المساعي التي أفضت إلى توقيع مفاوضات إيفيان. عين بعد الاستقلال، سقيرا للجزائر في العديد من الدول الأجنبية. توفي بالجزائر في 26 جوان 2005.
1. انظر شهادته في عياد محمد، رواد الوطنية. شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2004، ص: 161-162.

2. وضع حسين آيت أحمد جمعية مع بلحاج جيلالي، كتيبا في التكوين القاعدي حمل عنوان: كتيب التدريب العسكري. ثم أعد بمفرده كتيبين للمناضلين في مارس 1948. الأول بعنوان: كتيب التكوين المضالي، والثاني بعنوان: كتيب حول موقف المناضل إزاء الشرطة.

ج) هيكلتها الداخلية.

يتبين من خلال المستندات والوثائق التي عثرت عليها سرور الاستعلامات العامة، أثناء حملتها ضد المناضلين الثوريين في مختلف المدن والوطن، أن المنظمة الخاصة كانت مهيكلية بشكل جيد، وأن عدد مناضليها كان قليلاً، بسبب طبيعة عملها، والحرص على الحفاظ على سرية أنشطتها. وسوف نتبع فيما يلي هيكلتها في مختلف النواحي التي تواجدها فيها.

1. في ناحية عنابة. كانت ناحية عنابة تضم فصائل للمنظمة الخاصة في كل من مدن عنابة، قلعة وسوق أهراس. وكان قائدها هو السيد بن زعيم محمد، المدعو حسين بن عيسى. أما قائد الفصيلة بالمدينة فكان بن عودة بن مصطفى المدعو عمار.

كانت فصيلة عنابة تضم 48 مناضلاً وكانت مقسمة إلى أربعة أفواج، كل فوج يتشكل من 10 أعضاء أو استثنائياً من 12 عضواً، كما هو الشأن بالنسبة للفوج الثالث. وقسم كل فوج إلى نصف فوج به 3 أعضاء. وكان على رأس كل فوج مسؤول، وعلى رأس كل نصف فوج قائد.

2. في ناحية قسنطينة. يتبين من خلال تصريحات المناضلين الثوريين للشرطة في قسنطينة، أن المنظمة الخاصة قامت على الهيكلية التالية:

شكل كل عمالة ولاية تخضع لقيادة مسؤول، وتتألف الولاية من عدة دوائر، وتنقسم الدائرة إلى أقسام، وتتشكل القسم من لجان مماثلة تماماً للجان المكتب السياسي للحزب. وكانت ولاية قسنطينة تضم أربع دوائر هي: قسنطينة، بسكرة، باتنة وتيسة.

كان رؤساء الدوائر يجتمعون مرتين في الشهر بمسئولية، في مقر حزب حركة الانتصار، ويقدمون تقارير أخلاقية ومالية لمسؤول الولاية، ويحصلون منه على التعليمات. ولتجنب أي فضول، كانت كل قسمة تأخذ تعليماتها مباشرة من عامل الارتباط أو العامل الموظف، الذي كان يُعرف لدى القاعدة باسم مستعار فقط.

عدد عامل الارتباط كان يتغير بشكل دوري، وأجورهم كانت تدفع لهم مباشرة من خزينة الحزب. قد يأتي عامل الارتباط من الولاية، أو من لجنة الإدارة وفقاً لأهمية المواضيع الخاصة بالمعالجة. وأما إذا ما جاء من لجنة الإدارة فإن الأمر كان يخص عملية مراقبة وتفتيش⁽¹⁾.

كانت كل قسمة تضم لجنة القسمة، وشعب مقسمة إلى ثلاثة مجموعات. وكان الفوج يضم خمس خلايا ومسؤول، وكانت الخلية تتشكل من عشرة مناضلين ومسؤول⁽²⁾.

كما كانت تضم ثلاثة تشكيلات مختلفة ومفصولة بوضوح عن بعضها البعض، ويشكل مسؤول التنظيم العامل المشترك بينها. فعند إعادة تنظيم حزب حركة الانتصار، أسس القادة داخل كل قسمة تشكيلاً من المناضلين القاعديين مختارين من قبل قائد المنظمة الخاصة.

وكانوا لا يباشرون أي نشاط سياسي، وليس لهم أي اتصال بالتشكيلة السياسية. كانوا يدفعون اشتراكاتهم، ويحصلون على التعليمات، والمعلومات الداخلية للحزب مباشرة من مسؤول التنظيم داخل القسمة.

¹ م. ع. أ. ع.، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12582، مؤرخ في 4 أبريل 1950.
² المصدر نفسه.

وذكر في السيد نور الدين سواعي، أن المناضلين الثوريين، كانوا
 يصرفون أمام السياسيين بشكل يجعلهم يشكون فيهم، ويشتهرون
 ويتهمون بالحياة والعمالة لفرنسا، فيعدون بذلك عن أنفسهم رقابة الإدارة
 الاستعمارية ويواجههم الناس، وبالتالي يظننهم السرية التامة لنشاطاتهم،
 وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير، حيث كان أهل تلمسة يقولون عن
 الاستقلاليين أنهم مساكين وبلهاء، وكانوا يتساءلون باستهزاء عن كيفية
 تحقيقهم الاستقلال وهم لا يملكون حجرا يصرون به المحتل غير أنهم ذهبوا
 واندفعوا لما علموا بوجود أسلحة ومتفجرات، بعد حملة الاعتقالات التي
 طالت رجال المنظمة الخاصة.

(د) طبيعة العمل النضالي شبه الثوري.

كان العمل النضالي في المنظمة الخاصة، بحسب شهادة السيد الطيب
 مسلم، يعتمد على ثلاث مراحل. يتم في المرحلة الأولى اختيار المناضلين
 وانتقائهم. بينما يشرع في المرحلة الثانية في التكوين النظري لحرب العصابات.
 أما المرحلة الثالثة فيتم فيها التكوين التطبيقي لما تم تعلمه في المرحلة الثانية.
 وفيما يلي تفصيل عن تلك المراحل الثلاث.

- المرحلة الأولى: كيفية اختيار عناصر المنظمة.

قال السيد مسلم بخصوص هذه المرحلة: «أما نحن المغامرون، قادة
 المنظمة الخاصة، فكاننا كلما بدأ لنا مناضل سياسي نشط وحيوي،
 ومستعد للقيام بأي مهمة تسند إليه، إلا واستدرجناه إلى تنظيمنا السري.

ثم بأمره بعد أن يصير عضوا معنا، بإحقاء انتماء الجديد عن رفاقه
السياسيين، والنظام بالاستمرار معهم في النضال، حتى وإن سبوا
وشتموا المناضلين الثوريين.

وكانا نطلب من العضو الجديد، أن يتوضا الموضوع الأكبر، حتى
وإن لم يكن يصلي. لأنه كان ملزما على المصحف الشريف بالولاء
والطاعة. فنظامنا كان قائما على الطهارة، وعلى مبادئ الدين الإسلامي
الحنيف.

وبعد أن يتوضا، نطلب منه الجلوس حول طاولة فوقها مصحف
شريف ومسدس. فيجلس هو في جهة وأجلس أنا و ديدوش، الذي كان
يحضر اللقاء واضعا قناعا على رأسه، في الجهة المقابلة.

فيأمره ديدوش بالاختيار بكل حرية بين الانضمام إلينا أو
الانسحاب، ويُعلمه أنه إذا ما فُتِل الاختيار الأول وأدى القسم، فإنه لا
يستطيع التراجع أو الانسحاب فيما بعد من التنظيم. لأنه ببساطة سوف
يصقّى جسديا.

وأضاف، أن العنصر الذي يقع عليه الاختيار، كان إذا ما فصل
النضال وفيل بشروطه، يُطلب منه القسم على المصحف الشريف. حيث يضع
يده اليمنى على المصحف الشريف، ويردّد القسم التالي: « أقسم بالله، وبحق
كلمات الله، ألا أخون النظام الذي أنا فيه، ولا أفشي سرها لأحد، كأبي أو
أخي أو كائن من كان، مهما كانت طبيعة الظروف، وكان لولا العذاب ..

استطرد محدثي كلامه عن الإخلاص للنظام، والتزام المناضلين السر
والكتمان، بالقول: « ذات مرة أسر والدي لأمي - رحمهما الله - كما

استلظ عليه أمر تضالي السري، وعجز عن إدراك سبب تحركتي الغامضة. بأنه يعتقد في أنني أتعاطى المتحدرات، وبالتالي صرت في نظره من العشاشين. لقد كنت في ذلك الوقت أثقلد مسؤوليات جسام، ومن ذلك لم يستطع أحد أن يكشف أمري..»

وواصل حديثه بالفعال، وهو يردّد عبارة: "يا من آمنت حين قلّد المؤمنين".

«لقد كنت في ذلك الوقت أثقلد مسؤوليات جسام، وكان يصعب على المرء ثقّلها بأمانة وإخلاص. فنشاطي كان يتم في ظروف يرثى لها. فعلى سبيل المثال، كنت عندما أسافر إلى قسنطينة في مهمة، ارتدي قشاية [جلابة] رثة حمراء، ثم امتطي حافلة السيد الشني، التي كانت تربط بين مدينتي تبسة وقسنطينة، وأنظّاهر بالتسول كي أبعاد الشبهات عني.

وما أن أصل إلى قسنطينة حتى أتوجه إلى مقصدي، فأؤدّي مهمتي على أحسن ما يرام، ثم أعود إلى تبسة، من دون أن أثير من حولي الشكوك، أو ألفت الانتباه. وكنت في بعض الأحيان أجلب معي إلى تبسة بعض قطع السلاح..»

وعندما سألته، كيف كان يتدبّر أمره لينجو من المراقبة الأمنية الاستعمارية في الطرقات وفي محطات النقل، أو من أعوان الأمن والمخبرين، أجابني بالقول: «كنت أجلب المسدس مفككا إلى قطع عديدة، أضعها في جيوبي، وعندما أصل إلى تبسة أعاود تركيبها..»

المرحلة الثانية: التكوين النظري.

قال السيد مسلم بخصوص هذه المرحلة، أنه كان يجمع بالمناضلين الثوريين في تيسة لشرح لهم ما حوت عليه الإضبارة من دروس في المقاومة وحرب الكبر والفر، والتي كان يحفظها عن ظهر قلب، ويشرح لهم مضمونها، ويسهر على تدريسهم وفقاً للتعليمات الواردة فيها. وقد استغرقت منه مرحلة الإعداد والتحضير النظري مدة ثلاث سنوات.

وقد ذكر لي السيد نور الدين سواعي، رئيس فوج في المنظمة الخاصة تيسة، أن حفظ المسؤول للإضبارة عن ظهر قلب، تم شرح محتواها للمناضلين عند الاجتماع بهم، كان أمراً معمولاً به من قبل القادة ومسؤولي الأفواج في المنظمة الخاصة، وذلك كاحتراز من أي مدهمة فجائية لهم من قبل السلطات الأمنية.

وأضاف أن الاجتماع بالمناضلين، كان يتم إما في المنازل حول قنجان شاي، أو مائدة طعام، أو في الغابات في إطار ترهة. وإذا ما داهمتهم المصالح الأمنية لا تجد عندهم أية وثيقة أو مطبوعة قد تقيم بها عليهم الخنقة^(١).

وكانت الإضبارة التي أعدها، وفقاً لرواية السيد مسلم، القائد الحسين آيت أحمد، تبدأ بدرس الرماية، وتنتهي بدرس كيفية احتلال المدن. كما تضم دروساً مفصلة في كيفية خلق ازدحام في الطرقات، والهجوم على القوافل، والسير في حال الضباب، والهجوم على المدرعات، وإعداد الكمائن، ومحاصرة العدو.

وكانت مصالح الأمن الاستعماري، قد عثرت أثناء حملة المdahمات والفتيش التي طالت مناضلي المنظمة الخاصة، على نسخة من إضبارة تتألف

^١ سواعي، المصدر نفسه.

من أكثر من 20 صفحة: « تبيين الظروف التي يجب أن تتوفر فيها
"حرب العصابات" الهادفة إلى تحقيق الاستقلال الكامل للأمة
الجزائرية »، وتضم عشرة دروس في حرب العصابات، اقتبست من تجارب
مقاومة الشعوب الأوربية والآسيوية للاستعمار الأجنبي.

طبعت من الإضارة نسخ، ووزعت على قيادات المنظمة الخاصة في
الوطن، وهي مطابقة بحسب تقرير شرطة الاستعلامات العامة⁽²⁾، للتعليمات
الدقيقة التي طبقتها المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي لفرنسا، وتكثف
عن الطابع الثوري للعمليات التي أعد لها رجال المنظمة الخاصة.

كما عالجت جميع المسائل التي تخص كيفية تحديد الشواذ، وأعدادهم
الإعداد التقني والأخلاقي، وكذا استخدامهم التكتيكي في جميع مراحل
المقاومة، مع توضيح مقتضب للتفاصيل، حيث ذكرت فيه كل الأوضاع
المتوقعة في حرب العصابات، ووضحت لها الحلول المناسبة.

كما اختوت دروسا في الرياضة البدنية، والقنص، واختتمت بـ
« تقديم مبادئ في التكتيك، وتصميم محاصر بأوامر وتقارير مقتضبة من
ذليل تعليم معد لاستعمال فرق المفاوض الحديثة⁽³⁾. »

وفي ظل عدم توفر الإضارة الأصلية أو نسخة منها لدى الباحثين في
تاريخ الحركة الوطنية، والمهتمين بتاريخ المنظمة الخاصة، فإننا نورد فيما يلي
ترجمة لمحتوى النسخة المشار إليها أعلاه⁽⁴⁾.

1 م. ع. أ. ع. "ملخص يومي للاستعلامات"، رقم: 11530، الجزائر في 25 مارس 1950.
2 م. ع. أ. ع. "ملخص يومي للاستعلامات"، رقم: 12582، الجزائر في 4 أبريل 1950.
3 م. ع. أ. ع. "ملخص يومي للاستعلامات"، رقم: 11522، الجزائر في 24 مارس 1950.
4 المصدر نفسه، ترجمة المؤلف.

١- حرب العصابات والحرب.

حرب العصابات هي شكل من أشكال العودة إلى وسائل بسيطة تمثل بدقة للمبادئ الأولية لكهارة تدمير العدو. المفاجأة تعوض عن العدد. إتخاذ الأعمال الثورية لا يتنظر رد فعل الخصم.

يتطلع عمل حرب العصابات إلى جلب مساعدة ذات معنى وخاصة عسكرية بوجه خاص لتنظيمات المقاومة. ويهدف إلى تحديد الحركة المعاكسة عبر حالة انعدام الأمن التي تحدثها. فهو يستخدم العدو من خلال عمليات التخريب، وتعدد الكمائن.

ب- شروط النجاة.

يجب أن تؤدي درجة النجاة في حرب العصابات إلى غاية إثارة هاجس المحارب لدى العدو. كما يجب أن تستغل الأعمال الثورية الأولى للامبالاة العدو وأخطائه إلى أبعد حد.

...

تقوم اللعبة الدامية في حرب العصابات على عدم القبض على الثوار. يجب أن يتصرف الثوار بمباغتة، وعدوانية، وإيقان، وخفة. ثم أن خصائص الثوري هي أن يكون: جريشا كالبعوضة في الليل، ومتحركا كالقراشة في الفضاء. لا يدرك كشعبان البحر في الماء، وسريع كنمر جائع.

- انشغالات القائد:

- على القائد الاهتمام بإثبات شخصيته،

- والشعور بسعادة المبادرة في المقاومة،

- وتأمين القيادة،

- والشعور بأداء عمل نافع،

- وجلب تقليد أتباعه أو لثمن عطفهم،

- غير أن أفضل تأثير في شخصه هو عدم تركب مكافآت إلا من

ضميره أو من عدالة أكبر،

- المهام.

توجد نوعان من المهام: مهام عامة، ومهام خاصة.

تشمل المهام العامة على تنظيم الاتصالات والإنهاء داخل منطقة

مخصصة لنوع أو مفرقة لوار.

ويتوقع من وراء المهام الخاصة حدوث عمليات لفائدة انتفاضة أو

في إطار عمل استراتيجي محدد. هذه المهام تكون مدروسة بتفاصيلها.

"الأهداف الناجعة" في المهام العامة ستكون على سبيل المثال:

منشآت سكك الحديد أو وسائل النقل الكبرى؛ مراكز الاتصالات؛

الأنفاق؛ الجسور؛ مستودعات القاطرات والصينيات الدوارة؛ الآبار؛

مستودعات المحروقات (بنزين، فحم، زيت، أخشاب)؛ محطات القطار

الصغيرة؛ مخازن البضائع؛ المرائب والبورش؛ تموين الجيش.

يضم هذا النوع من التدمير أو التخريب: خروج قطارات السلع والقرى

العسكرية عن الخط داخل نفق، تفجير قطار في محطة، تدمير جسر عند مرور

قطار، تدمير جسر بري عند مرور قافلة عسكرية. وبالتالي فإن المهام الخاصة

محددة كما يلي:

أ- من أجل الإنفاضة.

تجهيز أفواج الثوار وتنسيق فيما بينهم. وتدريب فصائل الأنصار وفصائل المقاومة، وتحصيل على العناد سراً ثم توزيعه.

ب- من أجل عملية استراتيجية محددة:

تساعيم أفواج الثوار أو الضدام في المناورة: إما بتسهيل دخول أو هجوم وحدة صديقة أخرى؛ وإما بتل قيادة العدو؛ ولما بالإحاطة بحركات العدو وإما بتنفيذ بعض مهام التدمير، والتخريب أو مهام الاستعلامات أو التحريض أسرى.

وتخضع شروط التنفيذ للأسس التالية:

المباغتة التي هي العنصر الغالب في عمليات حرب العصابات ولا يمكن أدائها بفعالية إلا بفضل العمل الجيد للاستعلامات والاتصالات. من الأفضل أن يتم التصرف ليلاً بخصوص التنقلات أو الترتيبات. القواعد الأولى للمفاجأة هي السرية والصمت.

تسمح سلامة العمل بتأجيل مدة ومكان وساعة العمل إذا كان النجاح غير مؤكد، ويُنصح بتجنب كل مواجهة غير منتظرة، والاقتضاد في استخدام الوسائل. بناء عليه، تُعد حرب العصابات سلاحاً حاداً ودقيقاً وفعالاً.

ج- اختيار منطقة حرب العصابات. يجب أن تتوفر الشروط التالية.

(1) موقف السكان المحليين.

(2) جغرافية المنطقة المتوقعة من جهة جوانبها الإستراتيجية، والتكتيكية والعسكرية.

3) الأهداف الممكنة.
1.3 بالنسبة لموقف السكان المحليين، يستوجب على الأقل أن يكونوا

حياديين.
2.3 وبالنسبة للجغرافية المنطقة المتوقعة، يتطلب الأمر توفر الخصائص التالية: وفرة في المياه والموتيرة؛ يمكن لقوة عديدة أن تجد فيها موارد؛ سهولة النقل والنفاذ؛ الاتجاه العام للأنظمة الجبلية؛ ما مدى مناسبة المنطقة لعمليات الإنزال بالمظلات؛ ما مدى ملائمة السواحل لعمليات الإنزال السري؛ تزيينات العدو بالقرب من المنطقة؛ الظروف المناخية؛ ملائمة المنطقة من الجانب الصحي.

4) أما بالنسبة للتكتيك الجغرافي فيجب: أخذ صور لمراكز العدو الحساسة داخل المنطقة أو في جوارها؛ التوفر على خرائط أرضية؛ دراسة مسألة ميدان التخبيم والملاحق؛ التعرف على طبيعة الأرض، والمزروعات المحلية، ونباتات الغابات، والجبال.

د) التاريخ العسكري للمنطقة.

هل استخدمت المنطقة من قبل المقاومة ؟ النتائج، أسباب النصر، أسباب الفشل، الاستعلامات، الأحداث الجديدة والرائدة.

هـ) - أهداف ممكنة.

هل سيكون عمل المقاومة مكلف ؟ يتم بعد ذلك فحص تنظيم منطقة المقاومة من حيث:

(1) الأمن: إنشاء منطقة نفوذ وتطوير شبكة الاستعلامات.

1.1. شبكة النفوذ:

ضرورة كسب الزعماء والقادة لصالح قضيتنا. البحث عن الأتصال المباشر بتجنب الألفة.

2.1. شبكة الاستعلامات:

إنشاء الخلايا، والوسائط، ووصاديق البريد. هذه الشبكة متميزة عن شبكة الاستعلامات العامة التي تعمل لصالح القيادة. لا يمكن للمقاومة أن تعمل في الاستعلامات العامة تحت طائل التقليل من نشاطها.

بتشياً مصلحتنا. متميزتان للاستعلامات. واحدة ترسل تعليماتها مباشرة إلى مركز قيادة المقاومة، والأخرى تعمل من خلال دوريات. إنشاء نظام أمن داخلي يراقب من خلاله كل شخص بمنطقة المقاومة، ويقسم من خلال المساعدة التي يمكنه تقديمها للدوريات أو لدرجة الثقة التي يمكن أن تمنح له. يجب أن يعامل كل شخص يشك في أنه عميل للعدو بقسوة شديدة.

(2) منطقة الملاذ الآمن.

يجب قبل كل عمل يقصد التدمير والتخريب أو الإزعاج، قبة ملاذ داخل منطقة النفوذ. ستكون هذه المنطقة على مسافة 20 إلى 30 كلم. من المفيد أن تكون هذه المنطقة كبيرة. يجب أن تشمل منطقة الملاذ على الأقل قاعدة مهينة من خلال الأفواج.

وسينجم عن أمن هذه القواعد:

- ندرة مسالك الولوج التي يجب أن تكون كلها مراقبة،

- حواجز ومخاطر المسالك،

- طوبوغرافيتها التي يجب أن تلزم العدو على الانقسام إلى من

صغيرة.

- مكانة تكون ضلابة بالقدر الممكن وفي كل الأحوال تحت السيطرة.

- متاهة المسلك وأثار كاذبة لتضليل العدو.

يجب دراسة النقاط الأساسية التالية بشكل دقيق: الأمن أثناء السيرة
السلوك الواجب إتباعه في حال المحجوم، التنقلات والتوقف، نقاط التلاقي
(نائية، بعيدة، قريبة)؛ إشارات بصرية، وبصرية، بواسطة الإشارات؛ تخصيص
عنصر الحاربي المائية، بناء ممر؛ الحياة السرية في المعسكر (المعتقل، الطغيان)
الطوبوغرافية؛ المحطات المفاجئة والكائنات (تشكيل أفواج، وفروق)؛ قسم
مكلف بالحراس؛ قسم تغطية؛ قسم استقصاء؛ قسم تخريب؛ الأوامر؛ معنى
القادة؛ كائنات معقدة (اختيار الميدان، والوقت، والوسائل الواجب استعمالها،
تعلم الرمي، والقتال المغلق؛ وسيلة تحليل وضع معين؛ أوامر التنفيذ).

وكشفت كراسة مخطوطة باليد⁽¹⁾ عشرت عليها مصالح الأمر
الاستعماري لدى مناضلي عتابة، أنه كانت توجد "شبكة سرية ونشطة"،
توصل بعد تلك المصالح إلى معرفة اسمها الحقيقي، كانت موضوعة تحت
تصرف حزب الشعب الجزائري، مكلفة بتحرير الجزائر.

وكان هناك مكتب يدار من قبل لجنة إدارية منتخبة بالاقتراع السري من
قبل أعضائها، لمدة سنة. وكان يُشترط فيمن يريد الانخراط في المنظمة الخاصة:
- أن يكون مسلما جزائريا،

- أن يكون متمسكا بوضحة تماشى مع طبيعة الحياة النشطة؛

- سبق له وأن كان قائد لفرقة في حزب الشعب الجزائري،

- أن يتم على المصطفى الشريف

- أن يتعهد بمواصلة تكوينه النشط في مجال التحسين.

كما احتوت الكراسة على تعليمات خطية حول " القتال المفلق " و " قتال يتم على طريقة بواسطة أسلحة المظليين البساطاء " و " تدرج عسكري " عبارة عن جدول زمني.

- تربية المناضلين.

كان المناضلو المنظمة الخاصة يتوفرون على نصوص تتعلق بتربية المناضل سواء من وجهة النظر السياسية أو الولائية والعسكرية. وكان الهدف المرجو من التربية هو تكوين إطارات ثورية. وكانت نصوص التربية الخاصة بتكوين الإطارات تشتمل على خمسة دروس.

- الدرس الأول.

نص الدرس الأول على أن: « تكوين الإطارات يحرص نفسه إذا ما كنا نريد الحصول على مناضلين طلائعيين في مستوى الأحداث ». أي مناضلين مؤهلين لتفجير الثورة التحريرية.

كان التكوين الموجه يشتمل على مرحلتين:

1- مرحلة الكفاح من أجل تجسيد الوعي الوطني.

2- ومرحلة تحقيق الاستقلال.

كانت قيادة المنظمة الخاصة تنطلق، خلال هذه المرحلة الأخيرة، إلى: « دفع الشعب برمته إلى الشعور، والاعتقاد في هذه الحقيقة التاريخية

التي عقدها: العمل [بالنسبة لخلاص الجزائر] يكمن في القوة وحدها.

وكانت تطلب من الثوار إعطاء معنى كامل لعبارة "القوة". فالمرحاة يجب اعتقادها - هم من يمتنعون القوة ويدترون قوة العدو، التي ليس مجردة، وإنما مجسدة في نظام القمع، والجيش، والشرطة، والإدارة.

كما كان تصويرها قائما على مواجهة القوة المادية البحتة التي تنير عليها العدو الفرنسي بقوة أخرى إيديولوجية. وترى أنه حتى يتم تحقيق ذلك يجب مطاردة العناصر الثقيلة في الحزب، وأن يظهر هذا الأخير نفسه بنفسه.

فعل القوة الذي كانت تصح به هو: « حل العمل المباشر والمدمر الذي يحرر كل الشعوب المضطهدة ».

- الدرس الثاني -

يُعالج الدرس الثاني، التنظيم وفقا للذهنية التالية: للتنظيم الثوري دور التنفيذ (تنفيذ أمر أو مهمة) وليس دور التفكير أو الحديث عن ملاءمة القيام من عدمه.

- الدرس الثالث -

يتعلم المناضل الثوري في هذا الدرس، كيفية الاضطلاع بمهام خاصة، مثل الرصد، الكشف، السعي، الاتصال.

فكل نوع من هذه الاختصاصات، يتطلب تدريباً مفصلاً، وهو مقلد بوضوح عن التنظيمات الفرنسية الخاصة بالمشاة.

- الدرس الرابع -

يتم في هذا الدرس: الفحص التفصيلي لوسائل الحماية الفردية من الرصاص والقتال، كما يتعلم فيه التوري السك الضروري لتوفير الرصاص، وفقا لطبيعة المواد،

كما يدرس فيه أيضا كيفية استعمال الميدان، وتغطية المخاض، وفقا للطرق المستعملة من قبل الجيوش.

- الدرس الخامس -

وتنقص تعلم حاية الأشخاص والعناد ضد الألفام والكائنات، والطائرات. هذا بالإضافة إلى نصوص تعليمية تتعلق بمواضيع متنوعة. نصوص عن تعلم الرماية؛ الانضباط العام؛ الطاعة؛ القيادة؛ المسؤولية؛ السلطة؛ الواجب؛ الإجازات والعقوبات؛ الرجال (نحية القائد، والنحية الوطنية). «

- المرحلة الثالثة: التكوين التطبيقي.

كان المناضلون الثوريون يتدربون على الرماية باستخدام أسلحة متنوعة بندقية جيدة، في مواقع بعيدة عن العمران، فمثلا في عناية، كانوا يتدربون على الرماية في شاطئ مهجور بوادي بفرة الواقع على بعد 7 كلم من بلدية سرايدي الحالية⁽¹⁾.

وفي قسنطينة، كان التدريب يحتوي على دراسة كيفية عمل السلاح الناري وبخاصة البندقية الحربية، من نوع البندقية القصيرة، حيث كان يتدرب عليها المناضلون بشكل معتمق في غابة بضواحي قسنطينة، وكان يشرف على التدريب المكثف والمقدم لمجموعات الأمن، شخص يحضر دوما مغطى الرأس

¹ م. ب. ج. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم 1936، الجزائر في 29 مارس 1950.

بشأن وينبغي ثوبا أسود (1)، نرجح أن يكون هذا الشخص هو القائد مراد
فيلدوش.

وفي السياق نفسه، غطت مصالح الشرطة الاستعمارية في 28 أبريل
1950، على مستندات خاصة بالتنظيم في بلدة سيدي عكاشة بالشرقية
منها وثيقة تبين: "بيان تدريب شهر فيفري 1950"، حملت عنوان: "في
في وسائل نضال خربا في الوضع الحالي".

"وذكر فيها صاحبها على "قانون المراحل الثلاث" وهي: التمرين -
التكوين - التنفيذ، والذي كان يجب أن يُستمر تطور الكفاح من أجل
البقاء. وخلص إلى نتيجة أساسية لهذه الدراسة وهي أن: "الوسيلة التي
يجب على الحزب إتباعها حاليا هي الفوضى المحضنة" (2).

أما فيما يخص نشاط المنظمة الخاصة بتبسة خلال المرحلة الثالثة، فإن
الأفواج بعد أن أتمت السنوات الثلاث من التكوين النظري، والتي قضتها في
استيعاب الدروس التي اشتملت عليها الكراسة، والتدريب في المرتفعات المحيطة
بالبلدية على بعض الأعمال شبه العسكرية، انتقلت وفقا لرواية السيد الطيب
مسلم، إلى مرحلة التكوين التطبيقي.

ففي ربيع عام 1949، استدعى السيد مسلم من قبل القيادة الجمهورية
في قسنطينة، بصفته المسؤول الأول عن التنظيم في تبسة، إلى حضور تربية
مطلق في غابات "كندي سنانو" (3)، التي كانت تقع ضمن منطقة القائد
زيغود يوسف.

1. ج. ع. 1. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12684، الجزائر في 5 أبريل 1950.
2. ج. ع. 1. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13305، الجزائر في 29 أبريل 1950.
3. تعرف اليوم باسم بلدية زيغود يوسف.

وكان الهدف من الدعوة الشروع في العمل التطبيقي، بعد الانتهاء من التكوين في الجانب النظري.

أقيم عقيم التدريب في وادي بوكركر، تحت إشراف المدرب والمقاتل، مراد ديدوش، وشارك فيه المسؤولون المحليون التابعون لقيادة قسطنطين الجمهورية. وهم على التوالي: الطبيب مسلم مسؤول على عن التنظيم في تبسة؛ يوسف زيفود في سبدي سمندو؛ سليمان بركات في وادي الزناتي؛ وعبد الرحمن قيراس في قسطنطين.

احتوى برنامج التدريب على دروس تطبيقية في المقاومة، وحرب العصابات، والتدريب على الفنون القتالية خاصة منها رياضة الجودو، وكيفية زرع الألغام، والتعمق على استعمال السلاح الأبيض، والأسلحة النارية الخفيفة.

وبما أن فترة التدريب كانت عبارة عن ركن قصير المدة، فإن أول من أنهى التمرين بامتياز، وفقا لشهادة السيد الطبيب مسلم، هو القيادي يوسف زيفود.

كُلّف مناضلو التنظيم في منطقة سمندو بإعداد الطعام للمتربين طيلة فترة التمرين. وكانوا يأتون به إلى المخيم، ثم يتركونه في مكان محدد على بعد 200 متر، حتى لا يحدث اتصال مباشر بهم أو يتم التعرف عليهم.

قال لي السيد مسلم:

«أود أن أشير هنا، إلى معلومة مهمة تخص مراد ديدوش رحمه الله. لقد كان بدينا وأقوى مني جسديا. وكان بارعا في تمارين الفنون القتالية الخاصة بالدفاع عن النفس.

حيث كان يفتحني سكينته، ويطلب مني أن أهاجمه، وما كان
أهاجمه حتى ينزعها مني، ويطرحني أرضاً. وأتذكر أن في إحدى المرات
طرحني أرضاً، وسب لي كسراً في كفتي.

أضيت في اليوم الثالث والأخير من التدريب، بحصتي قوية، فقد
الإنهاء من التدريب تروضات لأداء صلاة العصر - كنت الوحيد في
الجماعة الذي كان مواظباً على صلاته - ثم افترشت معطفي فوق زمامي
وأقيمت الصلاة.

وبما أنني كنت أتصيب عرقاً، أصابتنى نزلة برد، رفعت من حرارة
جسدي إلى 40°.

لاحظ علي ذلك "سي عبد القادر"، وسألني عن صحتي. ولما
أخبرته بأن درجة حرارة جسدي مرتفعة، وأني أصبحت غير قادر علي
المسير، حملني فوق ظهره أثناء عودتنا من مخيم التدريب، وسار بي
مسافة حوالي كيلومترين.

وبعد أن أنزلني من على ظهره، أخبرني بين أن يأخذني إلى قنصلية
ليداويني أو أن أعود إلى أهلي في تيسة؟ فاخترت العودة إلى تيسة.

عندئذ قال لي: "أمرك بأن تمتثل للراحة لمدة شهرين؛ وأن تختار
من رجالك من ينوب عنك في قيادة المنظمة، على أن تضعه تحت
المراقبة. وأضاف: "أمامك شهرين، بعدها لن تكون لك أية حجة عندما
نأتي لنصطحبك إلى الثورة. واعلم أنك منحت رتبة رائد".

انشغلت بعد عودتي إلى تيسة، بالبحث عن من سيخلفني، وكان من
الصعب علي اختيار نائباً لي، لسبب بسيط هو أن أغلب المناضلين كانوا

أمين. فالمناضلون جانب الله يؤزدي وعلي عزيزي، العضوان هني الشوق
الأول كانا لا يحسنان القراءة والكتابة.

أما ساكر حمام والهادي مضوي فكانا لا يعرفان اللغة الفرنسية،
وكانا بالكاد يتجهجان الحروف العربية.

غير أنني، وجدت ضالتي في الفوج الثاني حديث النشأة. حيث
كان به شاب متعلم، يمكنه قراءة التقارير وتحريرها، هو المرحوم يحيى
فارس، اخترته لتولي قيادة المنظمة بدلاً عني خلال فترة امتالي
للشقاء⁽¹⁾.

وأضاف أن تائه يحيى فارس، كان ينشط من قبل في صفوف الكتيفة
الإسلامية بالمدينة؛ وكان من الشباب المتحرطين حديثاً في صفوف المنظمة
الخاصة. فهو كان يمثل على حد قوله: « الجيل الثاني من المناضلين ».

تقل القائد الحديد بالنيابة أربع مرات إلى قسنطينة في مهمات سرية،
يخرج في ثلاث منها، وأخفق في الرابعة. فخلال غيابه اكتشف أمر المنظمة
الخاصة في تيسة، وعرف رجالها، وبدأت عمليات ملاحقتهم واعتقالهم.

وعند رجوعه إلى تيسة، وجد في انتظاره حاجزاً أمنياً عند المدخل الغربي
للمدينة بقيادة مفتش شرطة يدعى لاسي. فاضطر لكي لا يُلقي عليه القبض،
ويُكتشف ما يحمله من وثائق وسلاح يخص المنظمة، إلى الفرار منهم
والالتجاء إلى دوار عين شرو، ليحتجأ عند المناضل ساكر حمام.

بحر أن رجال الأمن الاستعماري، تبعوا أثره واكتشفوا ثقباً واستقروا
إلى تسليم نفسه. عندئذ أمر القائد ديدوش السيد معلم بتولي قيادة المنظمة
الخاصة في تيسة من جديد.

وفي إجازته عن سواي، حول الطرق والأساليب التي كانوا يتبعونها كقيادة
لشراء السلاح وتخزينه استعداداً ليوم الحسم، ذكر محدثي أن المسألة كانت
صعبة للغاية. نظراً لقلة توفر المال الكافي لدى المنظمة. ودلّل على حكمة
بشيرة حدثت له عندما كان مسؤولاً ثورياً.

حيث روى لي قصة تكليفه من قبل ديدوش بخلب كمية من السلاح
الحربي لتنظيم. وبعد أن رتب أموره مع مهربي التونسيين، الذين كانوا
ينشطون بين تونس - تيسة - بقر العاتر، ووفر صناديق بصادق نوع جيد
الإيطالية تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية. فطلب من ديدوش حضوره على
مخارج الممرجة إلى تيسة لأمر مهم.

فليم ديدوش إلى تيسة، واستفسر صاحبه عن الأمر. فسلمه ورقة كتبت
عليها: « لقد وجدت عند بعض إخواننا التونسيين القاطنين في الحدود،
سبعة صناديق بها أسلحة إيطالية من نوع بيريتا، دبروها من مخزون
الجيش الألماني الذي تركه بليبيا بعد مغادرته شمال إفريقيا. »

ثم طلب منه توفير مبلغ 252 ألف فرنك، لأن سعر الصندوق الواحد
يساوي 36 ألف فرنك.

عاد القائد ديدوش إلى قسنطينة ليدبر المال، ثم عاد بعد فترة حاوي
الوقاض، وفاجأ السيد مسلم بالقول: « اعلم يا سي الطيب، أنني لم

استطاع توفير المبلغ المطلوب. (وعليك أن تستعد لأننا قررنا الهجوم على
200 مركز بريدي عبر التراب الوطني، بما في ذلك بريد تبسة !)

استقر السيد مسلم من مثل هذا القول، وقال لي: « لم أكن أفهم
بالضبط أين توجد هذه المراكز المأتين ؟ لعلها كانت تنتشر في مناطق
تواجه المنظمة الخاصة ؟ »

يستفاد من هذه الشهادة الحية، أن فكرة الهجوم على مراكز البريد
لتوفير المال كانت متداولة بين جميع قادة المنظمة الخاصة، ولم تكن حكرا فقط
على الجماعة التي نفذت في عام 1949، سيطوا على بريد وهران المركزي⁽¹⁾.

كما أنها تؤكد مدى معاناة قادة التنظيم من نقص الوسائل المادية في
الإعداد للثورة والاستعداد لتفجيرها، وبخاصة منها المال والسلاح، اللذان
يعتدان عصب أية ثورة تحريرية في العالم، وضمان استمرارها إلى غاية تحقيق
هدفها.

وقد أكد هذه الحقيقة، القيادي محمد خيضر، في شهادته حول هذه
الحادثة. حيث ذكر أن: « قيادة أركان المنظمة الخاصة، كانت قد عرضت
على اللجنة المركزية في اجتماع ديسمبر 1948، القيام ببعض العمليات
لاختبار كفاءة المنظمة، فأذنت لها بصعوبة. وهكذا تقرر مهاجمة البريد
المركزي بـوهران⁽²⁾. »

أما المرحوم بن يوسف بن خدة، فأعاد أسباب السطو على بريد وهران
إلى افتقار عزينة الحزب للأموال، وحاجة المنظمة الخاصة لها لتنفيذ برنامجها
الظموج. وذكر أن مسؤولي التنظيم شبه الثوري هم الذين عطلوا لتلك

⁽¹⁾ أنظر البحث السابق في هذا الكتاب.

⁽²⁾ أنظر شهادته في عيسى، المرجع السابق، ص 341.

العملية، بعد موافقة قيادة الحزب عليها. قوفروا بذلك مبلغا فاق ثلث مبالغ
 فرنك، ودُفعت الأموال لخزينة الحزب (1).
 فالإيرادات المالية الوحيدة للحزب، كانت تحصل بالأساس من التبرعات
 والاشتراكات الشهرية المدفوعة من المناضلين المتعاضدين. وقد ظهر ذلك جليا
 لما تراجع عدد المنخرطين في الحزب بعد موجة القمع، التي تعرض لها عمال
 شهري أبريل وماي 1948، على أيدي الأجهزة الأمنية للإدارة الاستعمارية.
 إذ تراجع عدد مناضليه من 20 ألف مناضل إلى حوالي 12 ألف. وبالتالي
 تأثرت إيرادات الحزب المالية بشكل كبير (2).

نشأة المنظمة الخاصة في تبة.

أ. الطيب مسلم قائد المنظمة الخاصة في تبة.

(1) المولد والنشأة.

هو الطيب بن علي مسلم، كان والده يمتحن القلاحة في تبة. نشأ في أسرة فقيرة الحال تنأى إلى جانب الوالدين من حبة أطفال. ثلاثة أخوة وأختان. استشهد إخوته الثلاثة: الطاهر، عبد المجيد ومحمد، خلال الثورة التحريرية.

ذكر لي أنه سخل في الحالة المدنية بتاريخ 9 ديسمبر 1931، وأنه كان يشعر بأن سنه أكبر من تاريخ ميلاده. لذا سأل ذات مرة والده عن تاريخ ميلاده الحقيقي، فأخبره بأنه سخله في دفاتر الحالة المدنية بعد مرور ثلاث سنوات عن ميلاده؛ وذلك حتى يكون راشدا إذا ما استدعي للخدمة العلم الفرنسي، وبالتالي لا يُقبل. فاستنتج أنه من مواليد سنة 1928.

التحق في صباه بالكثاب في مدينة تبة. حيث حفظ حزبين من القرآن الكريم. ثم زاول تعليمه الابتدائي في المدرسة الوحيدة الكائنة آنذاك بالمدينة، والتي تعرف اليوم باسم أكاديمية ابن باديس. وكانت مقسمة إلى قسمين: قسم أكبر خصص لأبناء المستوطنين، وقسم أصغر خصص لأبناء الجزائريين.

كان السيد مسلم نشيطا ومتوقفا على زملائه في الدراسة. حيث كان
دوماً يغلط الطريقة الأولى في قسم.

واصل دراسته إلى غاية السنة السادسة ابتدائي، لكنه طرد من المدرسة
خلال الحرب العالمية الثانية، مع بقية التلاميذ الجزائريين بسبب إغفار
السلطات الاستعمارية الدراسة فيها، ومنح أقسامها المختصة ثم إلى فوارز
الخلفاء التي جلت بمدينة تيسة في عام 1943، لتعسكر فيها. بينما أُنشئت
على الأقسام المختصة لأبناء المستوطنين، وعلى استمرار تعليمهم⁽¹⁾.

في ظل تلك الظروف، انتهت الدراسة بالنسبة لحدثي بشكل نهائي
واضطر إلى دخول عمار الحياة العملية وهو طفل يافع، ليساعد والده الطاهر
في السن على شغل العيش. فعمل في تعبئة أكياس دخان العاطوس (الشقة)
في معمل يقع بالقرب من مسكنه في حي يوحنة، يملكه أحد أعيان المدينة.
يلدعي حواس.

وبالرغم من أنه كان يعمل في ظروف صعبة، إلا أنه كان راضيا بالأجر
اليومي الذي كان يتقاضاه، والذي كان يتراوح بين خمسة إلى ستة درو⁽²⁾.

اشغل بعد ذلك في مخبرة أخيه الأكبر الطاهر، التي كانت توجد في
الطريق المؤدية إلى حي باب الزياتين، وتعرف بمخبرة الطاهر. كان مكلفا
بمراقبة العمال الذين يأتيون ليلا لإعداد خميرة الخبز وعجينته قبل طهيها في
الصباح.

¹ في 8 نوفمبر 1942، أنزل الحلفاء قواتهم بالسواحل الغربية والوسطى الجزائرية، ثم تقدموا نحو الحدود
الشرقية، في إطار جريهم ضد قوات المحرر المتمركزة في تونس وليبيا. وقد اشغلت تلك القوات
معسكرات لها في مدينة تيسة وفي ضواحيها.
² للدورو: سنة استوائية قديمة كانت متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني. ولا تزال هذه الكلمة
إلى اليوم تطلق بين الجزائريين على أصغر وحدة نقدية في العملة الوطنية. واحد درو يساوي 5 سنتيم.

وبعد إطلاق سراحه من سجن عتابة، عاد إلى تيسة، وسعى إلى العمل
بجد في مشغل التبغ، لكن صاحبه رفض تشغيله بحجة أنه مرابط من قبل
مصالح الأمن الاستعماري، وأنه يشكل خطرا على كل من يجتلك به. ولكن
مع مرور الوقت، غيّر رأيه ووافق على تشغيله. سارا دانييل قبو بالمشغل.

(2) النضال السياسي والعسكري.

وأما فيما يخص نضاله السياسي، فقد ذكر لي بأنه بدأ نشاطه
بالانخراط في عام 1943، في فرع أحباب البيان والحرية بتيسة، ولم يكن عمره
يتجاوز من الخامسة عشر. ثم ناضل في صفوف حزب الشعب - حركة
الانتصار إلى أن انخرط في صفوف المنظمة الخاصة في عام 1947.

وفي رده على سؤالي حول احتفال تيسة من عدمه بمناسبة الثامن ماي
1945، وهل وقعت اضطرابات بين مناضليها والسلطة الاستعمارية ؟ ذكر
لي بأن قيادة التيارات الوطنية في تيسة، نظمت في 8 ماي 1945، الذي
صادف يوم السوق الأسبوعية للأغنام، مسيرة سلمية حابت شوارع المدينة.

وأضاف أن: « في ذلك اليوم، انتقل مناضلو حزب الشعب في
الصباح الباكر إلى الأحياء الشعبية خارج أسوار المدينة، مثل حي
الزاوية، وبوحيّة، للقاء سكان البادية، الذين كان عليهم العبور من تلك
الأحياء لدخول السوق. فطلبوا منهم التخلي عن عصيهم، وكل ما
يحملونه من أسلحة بيضاء. والتوجه في مسيرة سلمية صوب وسط
المدينة.

تقدّمت الجماهير في موكب مهيب، من دون أن ترفع أية رايات أو
شعارات. جابوا وسط المدينة إلى غاية الساحة التي كانت توجد وراء

البريد المركزي، ثم نصبوا طاولة جنيء بها من إحدى المقاهي. احتلالها
بشير جدرى أخ الشيخ العربي التبسي، والمناضل في حزب الشعب،
حيث ألقى خطاباً حماسياً على مسامع الحاضرين.

بعد ذلك تفرقت الجماهير من دون وقوع أي مشكل. اعتقد أنه لو
كان يوجد في تبسة عدد كبير من المستوطنين، مثل سطيف أو عنابة أو
غيرها، لحدث ما لا يحمد عقباه، ولتعرضت تبسة لأكثر مما حدث في
قالمة، سطيف وعمراتة.

في حين ذكر السيد حامد ذوابحية، المناضل في حزب الشعب، وقال
مسيرة الثامن ماي 1945 الوطنية بتبسة، رواية مختلفة قليلاً عن رواية السيد
مسلم، حيث قال أن: «... بعد تجميع تناول فيه الكلمة بشير جدرى.
وقد تخللت المسيرة مشادات مع الشرطة الاستعمارية التي انقضت على
العلم الوطني، تريد اقتكاكه من كوكبة المناضلين التي كانت تحمله
وتحميه. أسفرت في النهاية عن اعتقال بعض المناضلين.

وقد تبع ذلك في الأيام الموالية موجة اعتقالات واسعة بالناحية،
بعد تناقل أحداث الأحداث الرهيبة التي عرفت بها نواحي سطيف وعمراتة
وقالمة. وانضبت هذه الموجة بالدرجة الأولى على "الرسميين" من ممثلي
حركة أحباب البيان والحرية؛ نظراً لنشاطاتهم المعلنه ومعرفه إدارة
الاحتلال بهم (1)».

¹ أنظر شهادته في مجلس المرجع السابق، ص. 282.

وقد تأسس القسم الذي سلطته الإدارة الاستعمارية على أجزاب الحركة الوطنية وقادتها التاريخيين في توقف نشاط المناضلين، وإحجام المناضلين الاستقلاليين في تيسه عن النشاط السياسي.

ثم عادوا في عام 1946، للنضال مجدداً في صفوف حزب الشعب، الذي عاد إلى الساحة السياسية تحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وقد غلب على نشاطهم في هذه المرحلة الجديدة - كما يذكر السيد مسلم - العمل بالمناشير اللاصقة.

« قمت بهذا العمل لأول مرة - يقول السيد مسلم - عندما كنتني مسؤول قسم الحزب، بلصق منشائر داخل محافظة الشرطة بتيسه، تحمل شعارات الحزب، وعبارات معادية للاستعمار. فوفقت في أداء مهمتي تلك، بل أنني تجرأت وعلقت منشورا لاصقا داخل مكتب محافظ شرطة تيسه. فبحكم صغر سني كنت أدخل إلى المحافظة، وأنجول بين مكاتبها، وأتحين الفرصة لألصق المنشائر كما أمرت، ثم انسحب بهدوء⁽¹⁾. »

وبالنظر إلى نجاحه في تلك المهمة، وحيوية نشاطه، والضباط سلوكه، وإخلاص نضاله، والتزامه بأوامر رؤوسه استندت إليه في عام 1946، وهو لم يبلغ بعد سن 16، مهمة أخرى تتعلق بكتابة بعض شعارات الحزب على جدران المدينة لكي تعلم بها الساكنة، وتتعرف عليها سلطة الاحتلال.

يقول محدثي: « بعد أن تدرت جيدا على كتابة الجملة التي كتفت برسمها على الجدران، زودني مسؤولو القسمة بعلمة طلاء بني، وقرشاة كبيرة وعريضة.

توجهت على بركة الله، في منتصف ليلة عيد الفصح المسيحي إلى قاعة الأفراح (سابقا المغرب حاليا) وأصطحبت معي المناضل عمر عزيزي، ليؤمن لي المكان ويراقب حركة المستوطنين، الذين كانوا يرقصون ويغترون داخل القاعة، حيث كان في كل مرة يخرج أحد منهم لتضاء حاجته وراء الجدران.»

امر السيد مسلم زبله أن يتخذ موقعه فوق كتم من التراب كان قربا من المكان، ويراقب حركاتهم جيدا، وأن يغلمه عند خروج أحدهم من المكان بواسطة رميه بحصاة.

تسلل خطبة إلى أن وصل إلى حائط قاعة الأفراح، ثم شرع في كتابة الجملة التي كانت تعبر عن شعار الحزب آنذاك، والتي لا يزال إلى يومنا هذا يحفظها عن ظهر قلب. تقول الجملة: «جمعية تأسيسية سيادة منتخبة بالإقتراع العام من دون تمييز عرقي أو ديني»⁽¹⁾.

وبعد أن أفضى مهمته بنجاح وانسحب بأمان، انتاب السيد مسلم شك في ارتكاب خطأ غوي فيما كتبه، فعاد أدراجه ليتأكد من الأمر، وعندما طلب من المناضل عزيزي العودة معه رفض رفضا قاطعا، واحتج عليه بالقول: «لا أرى أية فائدة في ذلك، هل أنت بصدد التعلّم في مدرسة، وتريد أن تحصل على علامة كاملة؟»

¹ لقد لخص حزب الشعب حركة الانتصار، برنامجا سياسيا خلال انتخابات أكتوبر 1947. في هذه العبارة، التي كل نصها الكامل: «جمعية تأسيسية جزائرية سيادة، منتخبة من هيئة انتخابية واحدة وبالإقتراع العام والمباشر. وستكون هذه الجمعية تعبيراً عن إرادة الشعب الجزائري، وستمارس السيادة وترجمها ضمن دستور سيحدد أسس الدولة الجزائرية في النظام السياسي، والاقتصادي والاجتماعي» ورد في: Bulletin intérieur P.P.A., n° 3, 20 janvier 1947, cité par KEDDACHE, op-cit., p. 761. (ترجمة المؤلف)

فقال له: "لا أريد أن يسجن من المستوطنين عندما يجدون خطأ
إسلامية، فيقولون على هؤلاء الأميون هم الذين يريدون استقلال الجزائر
عند؟". ثم عاد بمفرده ليؤكد من الأمر.

في حدود الساعة العاشرة ليلا، التقى السيد مسلم مهمته بسلام،
وتوجه إلى بيته الكائن بحي بوحية، بعد أن تسلسل عبر أزقة المدينة في الظلام
الداكن، وأخرج من باب سيدي بن سعيد.

وما أن بلغ باب كركلا في سور المدينة، وهم بالخروج منه حتى التقى
وجهها لوجه مع أحد أعوان الشرطة من أبناء المدينة يدعى ليام البوليسي،
فانتابه خوف شديد، لكن الشرطي بادره بالقول: «كان الله في عونك يا
ولد عمي علي».

فعاد مسرعا إلى بيته، والخوف يملكه من اكتشاف أمره واعتقاله.
حكى بالبيت ولم يرحه مدة ثلاثة أيام. لكن الأمور مرت بسلام ولم يحدث
أي شيء مما كان يدور في خلد.

قال لي السيد مسلم عن ذلك العون الأمي: «أعترف اليوم بأن ذلك
الشرطي كان شبيها، وسأظل أتذكر موقفه الوطني هذا ما حييت».

كان هذا الجاح في أداء المهمة، مما أسما في ترشح قيادة القصة
السيد مسلم للنضال في المنظمة الخاصة لما تأسست.

(3) ظروف لقائي به.

في ثمانينيات القرن الماضي، أجرى الصحفي بأسبوعية جريدة الجري
اكتيالي "Algérie actualité"، لطفي محرز جوارا مع السيد الطيب
مسلم، فقال له بالدهاش: «يا سي الطيب، أنت تملك ذاكرة فيل. يا

إلهي ! إنك تحدثني عن أشياء مضى عنها حوالى خمسون عاماً، وكذلك
عاشتها البارحة ! كتباً إنك تحيي حياة بسيطة بالرغم من تاريخك الحافل
بالأفجاد (١)»

رداً عليه: « ذلك لأنني حافظت على أسلوب عيشي ولم أغيره
ولو أنني غيرته لنسيت اليأس والشقاء.»

هو ذا الطبيب مسلم، المسؤول السابق عن المنظمة الخاصة في تيسه
وأحد أعضاء القيادة الجهرية لهذا التنظيم شبه العسكري بالشرق الجزائري.

لقد أطل الله في عمره حتى اجتمعت به في ظروف جيدة؛ وسمحت لي
طيبة قلبه، ووطنية الصادقة أن أجري معه حوارات امتدت لأيام. فكان كلما
سألته عن حدث تاريخي يعلم عنه شيئاً إلا وأجابني عنه بكل ما يدريه وروى
لي تفاصيله وكأنه عايشه البارحة.

خاصة وأنه كان شاهد عيان على الكثير من الأحداث التي عرفتها
مدينة تيسه، خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وإلى غاية اكتشاف أمر
المنظمة الخاصة، وهي في نظري أحداث لا تزال مجهولة للكثير من المهتمين
بالتاريخ الوطني، وقد تصحح الكثير من المعلومات الخاطئة المتداولة بين الكثير
من المؤرخين حول "مؤامرة تيسه".

لقد كان السيد مسلم صريحاً معي في حديثه عن الماضي إلى أبعد
الحدود، ودفعته صراحتة تلك، إلى أن أثير أكثر من تساؤل حول ما قبل
ويقال عن الكثير من المسائل التي تخص المنظمة الخاصة.

ولما افترحت عليه جميع المعلومات التاريخية الشخصية التي رددني بها، في
كتاب مخبره للمتهم بتاريخ المنظمة الخاصة، ركب بالتفكر، وعلى أن يوصل
صبره إلى كلى الناس؛ وخاصة كما قال: «إلى جيل الاستقلال» الذي ينبغي
علينا أن نسير فيه، ولا تكذب عليه، ونقدم له تاريخ شعبه، ووطنه خالياً
من كل الشوائب، وبعبارة عن كل تعريف وتزييف، حتى لا يلعنا مع
اللاعنين حين يكشف الحقيقة».

تعرفت عن طريق الشيخ العيد سلامة مقدّم الطريقة السبحانية بتبسة،
على السيد سعد السعود أحمد شاوش، المدعو سعدان، فاستوضحني في
بعض المعلومات التي وردت في كتابي الذي كتبت قد ألفته حديثاً⁽¹⁾، ودعاني
إلى زيارته في مسكنه الكائن بحي الحرف، للحديث في بعض الأمور التاريخية.
رؤيته في ظرف أسبوع، وتحدثت معه حول بعض المسائل الواردة في
الكتاب. ثم تحدثنا عن تبسة ونضال أبنائها قبل ثورة التحرير.

سألته، بحكم أنه رجل وطني، شارك في الثورة التحريرية، عن أسباب
وملابسات اكتشاف المنظمة الخاصة بتبسة، فأجابني بما يعرفه وسمعه من بعض
الفاعلين، مثل السيد عبد القادر خياري المتهم زوراً في القضية، والسيد
الطيب مسلم قائد المنظمة الخاصة بالمدينة.

وكانت هذه أول مرة أسمع فيها عن اسم هذا الرجل. فطلبت منه أن
يجري إذا ما كان حياً أم ميتاً، وأين هي مضاربه، فقال لي أنه لا يزال حياً
برزق، وأنه يقطن في تبسة. فطلبت منه أن يذكّرني عليه، ويُرّب لي معه لقاء.

¹ الكتاب موسوم: نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها خلال القرن 19 م، دار الهدى، عين مليلة،
أبريل 2006.

وبعد بضعة أيام، اتصل بي هاتفياً، ليبلغني أنه رتب لي معه موعداً
وأخيراً اتفقنا أن يكون اللقاء يوم السبت 24 جوان 2006.

مررت في ضيحية ذلك اليوم بالسيد سعدان فوجدته في انتظارني أمام
بيته. انطلقنا سيارة أجرة إلى وسط المدينة. ثم ترحلنا عبر ساحتها الرئيسية
وقطعنا رفاق الطباخين، حيث يقطن صديقه وضهر السيد صليبي السيد
حوشان فاضطجناه معنا، وانتقل ثلاثنا إلى بيت السيد الطيب مسلم عمر
بوحة.

انظرونا في مقهى كراكلا لفترة قصيرة، فحضر إلينا وألقى علينا النية
ثم دعانا بعد أن تعرف علي، إلى بيته القريب من عين المكان. يقع بيت في
رفاق حاد بحي بوحة العتيق. يتم الدخول إليه عبر بستان كبير، به أشجار
عنب وتين ورمال وبريق.

السيد الطيب مسلم رجل فقير القامة، أتم الدراسة، صحيح البنية
الهندية بالرغم من بلوغه سن السبعين. يكسو الشيب شعره المتجعج، ويبدو
على عياه الوقار، وترسم على وجهه ابتسامة لا تفارقه، نحس معها عذ
لقائه للوهلة الأولى، بالأمان والطمأنينة.

ولكن ما أن يبدأ في استحضار ماضيه النضالي المشرق والمشرق في
صفوف المنظمة الخاصة، وإلقاءاته المتكررة مع كبار مسؤوليها، من أمثال
أحمد مهساس، ومحمد بوضياف، ومراد ديدوش، وكيفية إعداد الخلية
الثورية الأولى في تيسة، وعقد الاجتماعات السرية مع رؤساء الأفواج، أو
الخروج مع المناضلين في رحلات استطلاعية، واستكشافية وتدريبية في شعاب
المدينة ووديانها، حتى تنغير فجأة ملامح وجهه، ويبدو عليه القلق والانفعال.

كما تنظر نيرات صوته، وينكسر صوته، ويرتفع حاجباه، ويحدق ملياً
بعينه، فتشعر وكأن الرجل في حال انفعال وحداي مع الأحداث، وفي لحظة
معانيتها.

بعد أن أثبتت علي أهل الدور نحية الإسلام، أخذ يندبني، وافتادني إلى
شجرة برتقال تقع في وسط البستان، وقال لي: « هنا كنت أخفي مراد
ديدوش كلما جاءني من قسطنطينة في مهمة. لم يكن المكان مثلياً هو
عليه اليوم، لقد كانت توجد هنا بيوت نحل تقليدية داخل جذوع أشجار،
مغطاة بالحلفاء، والجصير وصفائح الزنك.

كما ندخل عشياً إلى البستان خلصة، ومكثنا وراء المنجولة منضبين
إلى أن ينام والذي. فتسلسل إلى غرفتي بعد العاشرة ليلاً، بفضل الدفء،
الذي كانت والدتي رحمها الله، تتركه لي في كل مرة أسفل الباب.

فهذا المكان عزيز على نفسي، وتربطني به ذكريات جميلة، لذا لا
أزال أحافظ عليه. ولقد عاهدت نفسي ألا أبعد، أو أغير ملامحه. وأنا
مستعد اليوم لأتنازل عنه، للسلطات العمومية إذا ما أرادت أن تتخاه منه.
معلماً تاريخياً، من معالم المدينة. »

بدوري أضف صوتي إلى صوته، بدعوة السلطات المحلية بمدينة تبسة إلى
الاهتمام بهذا البيت، وإدراجه ضمن المعالم التاريخية للمدينة العتيقة. خاصة
وأنه شهد على مرحلة نيرة من تاريخ النضال الوطني.

كيف لا وهو البيت الذي أوى الشهيد البطل مراد ديدوش في العديد
من المرات التي كان يحل فيها تبسة في مهمات خاصة للقاء المناضلين الثوريين

الشباب، وتوجيه الأوامر، والتعليمات لهم، وضبط الترتيبات الخاصة بالبناء
في المعسكر مع السيد الطبيب مسلم.

بعد أن أخذت صورة تذكارية للسكان، دعانا عسي الطبيب إل غرفة
صغيرة في أول المنزل، كان قد أعد لها من قيل لإجراء الحوار فيها، وبعد أن
قدم لنا ما طاب ولذ من الحلويات وشاي وعصير، بادرني بالقول:

« أنت اليوم يا سيد عبد الوهاب محظوظ جدا. لأنك تقف عند
معلم تاريخي شامخ، وتشم عبق التاريخ الوطني. فهذه الغرفة كانت آية
فيها حلقة عن والدتي، برفقة "سي عبد القادر". لكن اليوم ليست
كسالف عهدها. فقد خضعت لبض الترميم والتوسعة. »

بعد هذا اللقاء الأول، اجتمعت به مرات عديدة في أماكن مختلفة من
المدينة، أحاطني فيها عن كل الأسئلة التي طرحتها عليه حول المنظمة الخاصة،
وطرق عمل مناضليها في تسيه. حضر بعض تلك اللقاءات ثلة من أصدقائه
من قدماء مناضلي المنظمة الخاصة، ومجاهدي ثورة التحرير الوطني. الأمر
الذي جعلها أكثر حميمية.

ما لفت انتباهي وأنا أحاوره، قوة ذاكرته وأسلوب روايته للأحداث،
واهتمامه بذكر أدق التفاصيل. حيث تشعر وأنت تستمع إليه، وكأنك تعيش
حيثياتها. مما أضفى على رواياته المصدقية والموضوعية، وشجعني على استئذان
في جمعها في كتاب، يلقي الأضواء على جزء من تاريخ مدينتنا المشرقة
والمشرفة، ويفيد الباحثين والمهتمين بتاريخ الحركة الوطنية.

44) الطيب مسلم العنقري المصنف في مجموعته 22 التاريخية.

ذكر في السيد مسلم، أن خلال فترة وقف القتال، دعاه السيد محمد بوضياف إلى إقامته بالعاصمة تونس. وجد في استقباله السيد كريم بلقاسم وشخص آخر لا يعرفه.

أخبره كريم أن بوضياف، كان دائم الحديث عنه، بينما هو لم يتشرف بمعرفته من قبل. وأعلمه أن "سي محمد"، بعدما أدى صلاة الصبح، وعاد ليخلد إلى النوم، طلب منه إيقافه عندما يحضر السيد مسلم.

وبينما هما يتبادلان أطراف الحديث، إذ بالسيد بوضياف يدخل عليهما ويسلم على ضيفه، ثم أغلق النوافذ والأبواب، ويطلب من بقية الحاضرين مغادرة الصالون وتركه مع صديقه.

دار بين الصديقان حديث حميمي، تذكروا فيه أيام النضال في المنظمة الخاصة، وتحدثا فيه عن مواضيع متنوعة فخص مستقبل الجزائر. وبينما كانا يتجادبان أطراف الحديث، نظر بوضياف إلى ضيفه مليا ثم قال له:

" اسمع يا سي الطيب. نحن الآن على وشك الاستقلال، وأرجو من الله أن يلاقينا مستقبلا في ساعة خير، ولكن أطلب منك أن تسامحني لوجه الله. »

فرد عليه باستغراب: " على ماذا أسامحك ؟ فأنت فيما أعلم، لم تسيء إلي أبدا، سواء خلال فترة النضال شبه الثوري أو في سنوات الثورة السبع. كما أننا لم نلتق منذ مدة طويلة. فولا أضن أنك أسأت إلي ".

نقل: "أندري يا سي الطيب أنني أرسلت إليك في يوم 14 جوان
1954، المناضلين السيد ورشيد" من قسطنطين ليبلوغونك دعوة
لحضور الاجتماع الخاص بالتحضير لانطلاق الثورة، الذي عقدته
مجموعة 22. لكنهما عادا من منتصف الطريق، وقال لي أن نيسة بعيدة
والطريق إليها نحطوف بالمخاطر، وأنهما خافا أن يكشف الأمر
الإستعماري أمرهما، وبالتالي لم ينجزا المهمة وعاد أدراجهما!"

إن من شأن هذه المعلومة القريضة، إثارة تساؤلات حول أسباب إبعاد
نيسة عن التحضير للثورة، وعدم إشراكها في هجرات الفاتح من نوفمبر
1954، التي أدت بانطلاق ثورة التحرير المباركة ؟!

حيث قال لي السيد مسلم: « ماذا فعلنا نحن مناضلو نيسة حتى
نقصى من المشاركة في تفجير الثورة ؟ هل أقمنا سرا ؟ أو كشفنا أمرا ؟
وهل هذا هو جزاؤنا بعد النضال الطويل الذي عملنا فيه بصبر
وإخلاص طيلة ثلاث سنوات لتفجير الثورة ؟ لماذا نذهب ضحية خطأ
شخص ؟ »

(5) عبرة في وفاته.

توفي السيد الطيب مسلم إلى رحمة الله، يوم الأحد 9 نوفمبر 2014.
بعد أن حلى قريضة الفخر، وعاد إلى فرائده. حيث أحسن بآلم شديد في تلكه،
وما هي ثوان حتى فارق الحياة عن عمر ناهز 76 سنة.

وقد أثارت وفاته، استغراب لدى سكان حي الوثام، الذي استقر فيه
حديثا. حيث اهتزوا لسماع صفارات سيارات الشرطة والدرك الوطني

"لقد اغتلا هذا المناضل في قسطنطين ضمن حملة الاعتقالات التي طالت المنظمة الخاصة، وسجن
في سجن حاية حيث التقى بالسيد مسلم الطيب وصار يعرفه ويعرفه بها

والإنصاف، وسيارات مسروقة وأبنة تبسة، التي أخاطت بالفتنة التي يقطع فيها من كل الجهات. ثم قدوم ابنته السيدة فنية مسلم. وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في الحكومة الحالية.

فاستغرب جيرانه، لما علموا بأن خازنهم المتواضع البسيط، كان من الشخصيات الوطنية التسمية في الدولة الجزائرية، ووالد معالي وزيرة المكنونة، وكذا والد السيد علي مسلم الضابط السامي حاليا في رئاسة الجمهورية.

فقد كان خازنهم المعجوز المتواضع، عمي الطيب، يخرج في كل يوم من بيته المكائن في إحدى عمارات حبيهم سرا على رجله إلى موقف الحافلات. فيستطي الحافلة إلى وسط المدينة، فيتشبع ثم يعود إلى دأره من دون أن يتور فضول أحد.

ولكن من يعرف السيد الطيب مسلم عن قرب، لا يستغرب من تواضعه وبساطته بالرغم من مكانته الوطنية الكبيرة. لأنه ببساطة كان يعيش على المبدأ الذي تعلمه خلال فترة نضاله في صفوف المنظمة الخاصة، والذي مفاده أن: « المناضل الحقيقي يجب ألا يكون انتهازيا. »

ب). ظروف تأسيس المنظمة الخاصة في تبسة.

روى لي السيد مسلم أن أول من أشرف على تأسيس التنظيم شبه العسكري في مدينة تبسة وتولى مراقبته، كان السيد الطيب بولحروف¹،

¹ الطيب بولحروف من مواليد وادي الزنقي في 9 أبريل 1923. نشأ في عائلة، وتعلم في مدارسها لبعض الوقت ثم طرد منها في فترة سبكرة. التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية. وسجن إثر جوانحه 8 ماي 1945. حين عضوا في اللجنة المركزية للحزب في عام 1949، وبذلك صار مسؤولا للحزب بالولاية الأولى التي كانت تمتد من الحدود التونسية شرقا إلى جيجل شمالا وإلى تبسة جنوبا. لعب دورا هاميا في تكوين "المنظمة الخاصة" ومد فروعها في كامل تراب الولاية التي عليه القبض إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وأودع السجن إلى غاية 1951. التحق في عام 1952 بالتحادية الحزب بفرنسا، وهناك

وذلك في سنة 1947. وأضاف أن تيسة شملت ناحية في التقسيم الإداري
الأول للمنظمة الخاصة، تابعة لمنطقة عنابة التي كانت تحت قيادة محمد بن
زعيم، واستندت قيادتها إلى عبد الله زعبي. وكان هذا الأخير يملأ الأوامر
مباشرة من قيادة عنابة.

كان السيد زعبي كلما سافر إلى عنابة قضى ليلته عند بحاله، الذي
كان يملك بالمدينة حماما شعبيا. وقد لعب بحاله دورا كبيرا في زعته بمسيرة
الولاية الأولى لحزب حركة الانتصار السيد الطيب بولحروف. حيث استغل
في بداية إشرافه على تأسيس المنظمة الخاصة، وكلفه رسميا بتولي المسؤولية عن
بعث التنظيم شبه العسكري في ناحية تيسة.

أنشئت دائرة تيسة خلال الفترة من مطلع سنة 1948 وإلى غاية شهر
مارس 1950، إلى القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة في قسنطينة، وذلك
بخلاف ما ذكره بعض الفاعلين في مذكراتهم (1).

اختار القائد عبد الله زعبي السيد الطيب مسلم، نائبا له على حياة
التنظيم شبه العسكري في تيسة، لما كان يعرف عنه خلال نشاطه السياسي
من نشاط وحيوية، وإقدام وشجاعة في القيام بالمهام المسندة إليه. بالإضافة
إلى مستواه التعليمي الابتدائي، الذي كان يؤهله آنذاك لتولي مثل هذه
المسؤولية.

الشرف على إدارة صحيفة " الجزائر الحرة " لسان حل الاتحادية. وقف ضد مصالي خلال أزمة حزب
حركة الانتصار. انضم إلى الثورة التحريرية عند اندلاعها في نوفمبر 1954، واصل عضوا في اللجنة
الجهوية لجهة التحرير الوطني بفرنسا بين 1956-1957. ثم ممثل اللجنة في سويسرا في عام 1958،
السيف، من 157-161، وحرر محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ثر. كميل قبيل
داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 333.
1 ذكر المرحوم عبد السلام عيسى خطا، أن فرع المنظمة الخاصة في تيسة كان يتبع قيادة المنظمة في
عنابة. انظر: المصدر السابق، ص 116.

وكان كلما جاد بتعليمات جديدة من عبادة، إلا وكلفه بمقدار اختصار
لرؤساء الأفواج في تبسة، وتعليمها ثم بالتياسة عنه.

وفي إحدى المرات اقترح على قيادة التنظيم شبه العسكري في عبادة،
استخلافه بالسيد مسلم في قيادة المنظمة الخاصة في تبسة، وذلك نتيجة
المرض الذي ألم به، وأكزمه الفراش.

وبعد أن حصل على الموافقة، عقد اجتماعا لرؤساء الأفواج في تبسة،
وأبلغهم الأمر؛ فقالوا له على لسان رجل واحد، وفقا لشهادة مخدومي:
« أحسن ما اخترت، على كل حال فإن السيد مسلم، هو الذي كان
يجتمع بنا في أغلب الأحيان. »

كان السيد أحمد مهساس، أول مسؤول جهوي يتولى الإشراف على
تكوين السيد الطيب مسلم باعتباره مسؤول التنظيم في تبسة. كما شارك
منذ توليه هذه المسؤولية في عملية فرز عناصر التنظيم شبه الثوري بعمالة
قبائلية (3).

أشرف المرحوم مهساس خلال زيارته المتكررة لتبسة، على تكوين
وتدريب السيد مسلم الطيب على المبادئ الأولى لحرب العصابات؛ حيث
كان يزوره مرة في كل 15 يوم.

وفي أحد الأيام زار تبسة بحكم كونه مراقب للتنظيم، فاصطحب السيد
مسلم إلى الغابة المحيطة بالمدينة من جهة الجنوب، ليلقنه دروسا في المقاومة
وحرب العصابات. وبعد الانتهاء من التدريب جلسا معا عند جذع شجرة،

وتناول بعض الطغاة البسيط الذي كان يتكلم من حبات ريشون وقطعت
وبعض الشائقة.

ترك مهساس قفازة عند شجرة من دون أن ينه إليه تلميذه مسلم ثم
عاد مع الشكافة وبعد أن سارا مسافة معينة في طريق العودة أراد المذنب
اعتبار تلميذه في درس معين يتعرف المناضلي الجزائري على طريقته بالجزيرة
الغاية، فطلب منه أن يعود إلى حيث تناولوا غذاءهما وبأية بقفازة الذي نسب
عند الشجرة.

فما كان من المستحسن إلا أن توغل مجددا في الغابة وعاد بالقبو
عندئذ أخبره قائده أنه أعطاه لامتحان ونجح فيه.

لم يستمر السيد مهساس طويلا في مهمته المزدوجة تلك، إذ سرعان
عاد إلى مدينة الجزائر بسبب مرض ألم به، نتيجة الجهود المضنية التي بذلها
تدريب هياكل الحزب، والإشراف على مراقبة خلايا المنظمة الخاصة في شرق
البلاد⁽¹⁾.

فاستُخلف بكل من محمد بوضياف الذي عين مسؤولا تنفيذيا
وهراد ديدوش الذي عين مسؤولا عسكريا.

ارتبط ديدوش، الذي كانت له معرفة جيدة بكامل أرجاء الشرق
الجزائري، بعلاقات وثيقة مع السيد الطيب مسلم، وظلا يعملان معا في
توطيد دعائم التنظيم بتبسة إلى غاية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة.

ج. لمحة عن نشاطها.

كان مقر المنظمة الخاصة يتألف من غرفة واحدة توجد في نفس البناية التي يوجد بها مقر حزب حركة الانتصار، والكائنات بساحة "الديوانة". حيث كانت تعقد فيها من حين إلى آخر اجتماعات لمناضلي التنظيم، ورؤساء أفواجهم بحضور المسؤول الأول الطيب مسلم، والمشرف العام مراد ديدوش. والملفت هنا أن بعض المناضلين السياسيين في الغرفة المقابلة، كانوا لا يعلمون شيئا عما كان يجري داخل تلك الغرفة⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، روى لي السيد مسلم نادرة طريفة، ذكر فيها أنه التقى عندما كان في سجن عنابة، إثر حملة الاعتقالات التي طالت أفراد المنظمة الخاصة، بأحد السياسيين النسييين المعتقلين، فأسر له بأنه كان يصادفه أحيانا في درج البناية، ولم يكن يعيره اهتماما، ولم يكن يدور في عقله يوما أن هذا الشاب الأسمر النحيف، هو المسؤول الأول عن التنظيم شبه العسكري في تبسة.

مما يذلل على شدة الالتزام بالسرية، وقمة الإخلاص في العمل بالنسبة لمناضلي المنظمة الخاصة،

بؤكد محدثي، أن جميع مناضلي المنظمة الخاصة بناحية تبسة، كانوا من سكان المدينة فقط. فالعمل شبه العسكري اقتصر بشكل خاص عليهم⁽²⁾.

1. مسلم، المصدر السابق.

2. ذكر لي السيد الطيب مسلم، أن أحد المهتمين بتاريخ تبسة (يعمل محاميا حاليا)، طلب منه ذات مرة تزويد أسماء المناضلين الذين كان يشرف عليهم في المنظمة الخاصة، لأنه يصعد إعداد مداخلة في ملأقى وطني بولاية قريبة حول التنظيم الثوري في تبسة، فزوده بها طلب. ولكنه عندما اطلع على مضمون مداخلة اكتشف أنه زيف بعض ما أخبره به حيث أضاف إلى القائمة اسم شخص من عشيرته كان يقطن في البداية، لم تكن له أية علاقة بالتنظيم السري. وذلك حتى يقال أنها شاركت في الإعداد الثوري. فأنفج عليه بشدة السيد مسلم، وخاطبه قائلا: "لماذا كذبت على التاريخ، وزيفت الحقائق؟ أتريد أن يلعن أبنائك وأحفادك تاريخهم عندما يكشفون الحقيقة؟"

لأن بقية المناطيق بحسب رأيي، لم تكن على درجة كبيرة من الوعي السياسي.
وكان يصعب التقليل فيها من مكانة إلى آخر دون إثارة شكوك الزعماء
الاستعمارية، وأغواها من الشيوخ والقياد والدواوير. ناهيك عن تأثير الظروف
الضمنية والتيار الإصلاحي على سكانها.

وعما يؤكد هذا القول الوعاء الانتخابي في تبسة. حيث كان وعاء التماس
الاستقلالي منتركزا في المدينة وفي بعض القرى القريبة منها، مثل رأس العين
والكويشة. بينما كان الوعاء الانتخابي لبقية التيارات الوطنية يتواجد في بقية
القرى، والدواوير، والمدائر والمراكز الاستيطانية.

كما أن مناضلي نسبة الثوريين كانوا من البسطاء وكانت أوضاعهم
المادية مزمنة. حيث كانوا عاجزين حتى عن دفع الاشتراكات التي كانت تقدم
ببضع فرنكات. وفعلی سبيل المثال روى لي السيد مسلم أنه كان يجد صعوبة
كبيرة في توفير مبلغ 300 فرنك للسفر إلى قسنطينة، لحضور اجتماعات
القيادة التي كانت تتم مرة في كل 15 يوم.

صار السيد مسلم بعد تعيينه على رأس المنظمة بالمدينة، يجتمع برؤساء
الأفواج، ويركز في تكوينهم على الجانب النظري الذي حددت له القيادة
الوطنية مدة ثلاث سنوات.

كانت القاعدة الهرمية للتنظيم شبه العسكري تقوم على نصف الفوج
الذي يتألف من ثلاثة مناضلين، وكان الفوج يتكون من ثلاثة أنصاف أفواج
وقائد، وأما الفصيلة فتتكون من عدة أفواج.

وكان السيد مسلم هو المسؤول الأول على التنظيم في تبسة، والذي
كان يشكل من ثلاثة أفواج. على رأس كل فوج قائد مسؤول أمامه، ويشرف

على مجموعة من المناضلين. وكان كل مناضل في الفوج مسؤول بدوره عن نصف فوج يضم شخصين في القاعدة.

وكان يقع في تدريبهم وتكوينهم دروسا نظرية وتطبيقية. حيث كان يجمع بقادة الأفواج الثلاثة في مقر المنظمة الخاصة ليلقنهم دروسا نظرية حول حرب العصابات، التي اتبعتها حركات التحرر في أوروبا وآسيا. وكانت مدونة في اضية، معدة من قيادة التنظيم (1).

بعد ذلك يتولى كل قائد فوج، الاجتماع بمناضلي فوجه لتعليمهم بدوره ما تلقته من دروس على يد القائد الطيب لمسلم.

طلبت من محدثي أن يذكر لي أسماء مناضلي أفواج التنظيم شبه العسكري الثلاثة، وما هي الأعمال أو الوظائف التي كانوا يعيشون منها لكي أكون صورة واضحة عن انتماءاتهم الطبقية. فذكرهم لي على النحو التالي:

فوج أول بقيادة ساكر خمصام وكان فلاحا في عين شروء فوج ثان بقيادة نور الدين سواعي وكان يعمل نجاراً في ورشة أخيه الأكبر؛ وفوج ثالث بقيادة الهادي مضوي وكان يشتغل عاملاً في ورشة حجارة.

وأما بقية المناضلين فيهم: شريف عبد الوهاب، وكان يعمل بورشة مصطفى مبدع للتبغ؛ علاوة قويدري وكان صاحب محل لبيع الحلويات الشرقية؛ الوردي حناشي وكان يمتلك بعض العفارات؛ علي بن علي معلم وكان صانع حلي؛ أحمد علاق، جاب الله بوزيدي وعلي عزيزي، وكانوا

1 أشار حزبي إلى أن كراسة التدريب العسكري أعدها كل من أيت أحمد وبلعاج جيلاني، وشعيت منها 50 نسخة مرقمة. اشتملت على 12 درس، منها دروس في استخدام الأسلحة، والقتال الفردي، ومبادئ حرب العصابات، وكانت تسلم لقادة المطارز دون غيرهم. أنظر، حزبي، المرجع السابق، ص. 70.

لأنهم يحملون بوشة مبدقة للشيخ يحيى فارس⁽¹⁾ وكان يشتغل في ورشة السيد مكي الصادق للنجارة؛ محمد كشروود⁽²⁾؛ ومحمد الصالح غابر. محمد مناج⁽³⁾ المدعو رشيد، عبد الله بن جدو، نور الدين توفيق، بلقاس مرهودي، وعبد الله زعبي.

ولما سألته عن الكيفية التي كانوا يفعلون بها اجتماعاتهم، والعمل الذي كان يؤديه كمسؤول على التنظيم في تبسة، أجابني بالقول: «كنت أحصل أمانة ثقيلة؛ ومن أراد أن يكتب التاريخ فما عليه إلا أن يكون صادقاً ويقول الحقيقة. لأن المرء سوف يحاسب على كلامه أمام الله يوم القيامة.

أما عماذا فكان يقوم على اختبار المناضلين، والتردد كثيراً على الجبال المجاورة واستكشاف مقارباتها، ومناجع المياه فيها.»

ثم روى لي حادثة لمسندل بما على طاعته لأوامر مسؤوليه، وكيفية تهم أمرة في تنفيذها. فقال لي أن: «في إحدى المرات طلب مني القائد مراد ديدوش، أن أوفر له خريطة تضاريسية لضواحي تبسة. فقصصت ووسط المدينة، وعندما اقتربت من مكتبة يهودي يدعى "ألمعي"، التقيت بشاب من أفراد الكشافة الإسلامية كان بيزته الخاصة فتبادرت إلي ذهني فكرة الدخول إلى المكتبة بزي الكشافة.

⁽¹⁾ يحيى فارس من مواليد 2 أبريل 1928 بتبسة. انتخب بصوف الثورة التحريرية في عام 1956، واستشهد في عام 1957.
⁽²⁾ محمد كشروود من مواليد 1924 بتبسة. التقى في عام 1955، بالمنظمة المدنية خلال الثورة التحريرية ثم استشهد في عام 1956.
⁽³⁾ هو محمد مناج بن بشير، المدعو "رشيد". ولد في 16 جوان 1930 بتبسة. التهمته محكمة عليا «بالسبب بالأمم الخارجية للدولة» في قضية المنظمة الخاصة، وحكمت عليه بالحبس سنتين نافذة. وغرامة مالية قدرها 100 ألف فرانك. أنظر: محلفات شرطة تبسة، مذكورة استعلامات رقم 3029، مؤرخة في 14 نوفمبر 1955. أ. و. م. ب. أرشيف خلص.

طلبت من الكشاف الصغير اعازني ربطة عنقه مدة خمس دقائق،
وانتظاري حتى اخرج من المكتبة. فوافق ولم يبد أي اعتراض.
وضعت ربطة العنق ثم دخلت المكتبة، وطلبت من صاحبها خريطة
جغرافية لدائرة نيسة.

سأله صاحب المكتبة عن مراده من الخريطة، فرد عليه بجملة كبيرة.
حيث قال له: « أنا كشاف، ولدي حاجة فوجنا إلى التعرف على المسالك
المحيطة بمدينة نيسة. »

نظر التاجر من حوله، ثم دخل إلى مخزن خلف المكتبة، وأحضر الخريطة
ملفوفة بشكل اسطوانتي، وطلب منه دفع 20 فرنك. فدفع له المبلغ، وأخرج
من المحل مسرعا. أعاد ربطة العنق إلى صاحبها، وأخذ الخريطة إلى قائده مراد
ديدوش الذي كان في انتظاره بالخارج.

قال لي: « أرجو من الله أن يلاقيني في يوم ما بذلك القسي
الكشاف لأقدم له كل عبارات الشكر والعرفان. »

اجتمع مع ديدوش بعد غروب الشمس، خلف بيوت النحل في
الستان، وأطلعنا على الخريطة على ضوء شمعة. ركّزنا فيها على تحديد أماكن
بنايع الماء، مثل نبع عين البقرة وعين الحلوفا. ثم قرّرا زيارة تلك البنايع في
اليوم الموالي، والتأكد إذا ما كانت بها مياه. ومثل هذا العمل كان يدخل
ضمن إطار التحضير والإعداد للثورة.

« أثناء انشغالنا بقراءة الخريطة، أخرج والدي في حدود الساعة
الثامنة والنصف مساء من الدار، قاصدا المسجد لأداء صلاة العشاء،

فلمسح ضوء شمعة عبر أشجار القيقب، التي كانت تغطي البستان. وتقدم نحوه.

طلب مني ديدوش منعه من الاقتراب حتى لا يتعرف عليه لأنه كان باستثنائي لا يحب أن يعرفه أحد في تيسة. عندئذ، توجهت مسرعة نحو والدي، وسعيت لمنعه من التقدم أكثر إلى مكاننا. فبادرني بالسؤال: "أتريد أن تحرق بيوت النحل بشمعتك؟"

فرد عليه: "كلا يا أبي. إنني أبحث فقط عن بعض الأوراق التي خبأها هنا."

فسأله: "أي أوراق تبحث عنها هنا؟"

ولما هم بالتقدم إلى الخبيء، اعترض طريقه بوضع رجله أمامه. فساكن به إلا أن عاد أدراجه وهو يردد لفظة الحقولة: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ارتأى السيد مسلم، بعد هذه الحادثة إرسال القائد ديدوش، إلى البيت في منزل أحد المناضلين حتى يبدد شكوك والد. وبالفعل بعد أن أحمى اجتماعهما اتصل بالمناضل محمد مناج، وأمره أن يستضيف ديدوش في بيته، من دون أن يكشف له عن شخصه.

وفي صبيحة اليوم الموالي، التقى القائد ديدوش بالسيد مسلم في وسط المدينة، حيث توجه كل واحد منهما بمفرده إلى مقهى "كنيزارو" CANIZARO⁽¹⁾، وتناول فنجان قهوة، ثم قصدا معا محل حلويات شرقية وتناولوا بعض الفطائر، من دون أن يكلم أحدهما الآخر.

¹ كشفت هذه المقهى توجد في المقر الحالي لشركة الخطوط الجوية الجزائرية في وسط المدينة.

أحمد السيد مسلم بعد ذلك، صوب باب "شال" قاصداً مقبرة
الأمريكان، الواقعة خارج المدينة، فبعده ديدوش تاركاً مسافة فاصلة بينهما.
وبعد أن التقيا في المقبرة، توجهتا معاً صوب الجبال القريبة، لتعرف على منابع
الماء التي حثهاها من قبل على الخريطة.

أثناء سيرهما بين الجبال بادره ديدوش بالقول: « في المستقبل لا
ترسلني إلى أحد، ولن أبيت إلا عندك. »

فسأله عن السبب، وهل حدث له مكروه لا قدّر الله ؟

فأخبره بأن صاحبه الذي أرسله إليه لبيت عنده نزل عنده البارحة كان
فضولياً فوق اللزوم. حيث فقه في مرآة الحتام أثناء غسل وجهه، يفتش في
ثيابه، ويستخرج بطاقة تعريفه ليعرف هويته.

عاد الرجلان عصراً إلى دار السيد مسلم، وبعد أن دخلا إلى مخبئهما،
استدعى السيد علي ابنه الطيب، وطلب منه أن يتشلى معه قليلاً في
البستان ليحدثه في بعض الأمور. ولما بلغا شجرة رينون كانت في آخر الجنان،
أمره بالجلوس عندهما وقال له: « أتدري أن البارحة لم يغمض لي جفن،
وبت أفكر في تصرفاتك ؟ لقد تبين لي أنك تخالط السياسيين ! هل
تدري أنني كلما توضأت في الجامع الكبير، وأكثت خلفي إلا ووجدتك
مع بولحية، في إشارة إلى المناضل الثوري الهادي مضوي.

فقال له: " لا يا أبتى، أنت مخطئ في حكمك ".

فرد عليه بالقول: " الطير ما يلعب على المقرنس ^(١)، اسمع يا
ولدي، إن الولد نسخة من أبيه، فما يختلج في خاطرك من أفكار تجد

^(١) هو مثل شعبي متداول في تبتة، يعني أن العصفور لا يستطيع مراوغة الصقر.

مثالها في خاطري. ولكن سيأتي اليوم الذي ستقف فيه عند كلاس
وتؤكد منه. فإذا ما أطل الله في عمري، سأدين لك صدق ما أزعجك وأنا
إذا ما أدرجت أجلي، فسأقف عند قبري ذات يوم. وتذكر ما أقوله لك
الآن.

اسمع يا بني، إنك تعمل وتكد، لا أقول أكثر من بقية الجزائريين
ولكن أكثر من جميع التيسين، غير أنك في نهاية المطاف سوف لن
تزال شيئا.

سأله: "ومن سيال الثمرة حينئذ ؟"

فأجاب: "إن الثمرة ستكون من نصيب اثنين لا غير. المحققون
وأصحاب المال. بينما أنت رمت محفظتك وتوقفت عن الدراسة، وأنا
كما تعلم فقير لا أملك مالا قد ترثه من بعدي. فكيف تطمع في الثمر
بالثمره؟"

فسأله: "برأيك من سيأخذها من أبناء تبة ؟"

فأجاب: بأنها ستكون من نصيب أولاد فلان وعلان، وذكر له أسماء
بعض العائلات التيسية ميسورة الحال.

وبالفعل، أضاف محدثي: "قطف ثمرة الاستقلال أغلب أقراني من
أبناء تلك العائلات، ممن اهتموا بمزاولة دراساتهم، وواصلوا مشوارهم
إلى النهاية، سواء في تونس أو في المدارس الفرنسية الكبرى بفضل ثروة
أهاليهم."

فبعد الاستقلال، أهلكهم شهاداتهم العليا لتقلد مناصب وزارية أو
دبلوماسية أو غيرها من الوظائف السامية في الدولة. أما أنا فكان قلدي

إن أنشئ، كما كان يصحنا ديدوش رحمه الله: «نحن نعيش في الظل وعلى هامش الرصيف. لأن المناضل الحقيقي لا يمكنه أبدا أن يكون من المتطفلين.»

أنظر إلى كلام الناس الصادقين مع الله، الذين كانوا ينظرون إلى الأمور ببصيرة. حقا لقد أصدقني القول، حيث أنني رأيت ما أخبرني عنه آنذاك، رأي العين:»

توقف قليلا عن الكلام وتأملني قليلا ثم قال لي أن المرحوم محمد بوضياف بادره ذات مرة بالقول: «أسمع يا سي الطيب، أندري لو أن الدولة كانت يحق دولة وتعرف قيمة رجالها، فأنت من الناس الذين يجب وضعهم في المتحف كي يتبرك بهم الشعب. لأنك كنت من الذين ضحوا بحقيهم في التعليم، وغادروا المدرسة، وناضلوا في سبيل القضية الوطنية إلى أن استقلت الجزائر. فقد مارست السياسة، وانخرطت في النظام شبه العسكري، ودخلت السجن، وفي آخر المطاف التحقت بصنف الثورة.»

كما روى لي قصة أخرى، تدل على التزام المناضلين الثوريين بتنفيذ كل ما تطلبه منهم القيادة من مطالب دون تردد. ففي إحدى المرات طلب منه ديدوش، في إطار الإعداد لتفجير الثورة، جمع معلومات عن القبائل في تلمسة، وعن عدد أعراس وقرى قبيلة النمامشة الكبيرة، وعدد القياد الذين كانوا يحكمونها.

فانصل ببعض أصدقائه من أبناء تلك القبيلة، وجمع منهم ما كان يريد من معلومات عن قبيلتهم. وفي لقاء تالي معه، أخبره بعدد أعراسها الذي

يصل إلى 16 عرشاً، وعدد القباء الذين يحكمونهم، والذي بلغ 14 قباء.
وإن هناك عرشان يحكمهما قاييدان.

تكلفه أيضاً، أن يجمع له معلومات دقيقة عن عدد أفراد الجيش والشرطة
والدرك الفرنسي في تيسق، وكذا عدد العملاء المتعاونين معهم من أبناء القبيلة.
كما طلب منه معرفة المكان الذي يخزن فيه السلاح داخل دار الحاكم و
تيسق.

وبالرغم من بساطة مكائيفه، إلا أنه اعتدى بعد تفكير في الأمر، إلى
حطة لجمع بعض تلك المعلومات. حيث أدى زيارة لأحد أقاربه يعمل في
عجيزة أحد المستوطنين، كانت تزود الشكنة العسكرية بالخير. تحدث معه في
بعض أمور العائلة ثم بادره بالسؤال التالي:

"تبدو لي أنك متعباً كثيراً. فما هو السبب ؟"

قال له: "حقاً لقد أرهقت هذه الأيام، بسبب مضاعفة العمل في
المخبرة. فقد طلب منا صاحبها خبز قنطار ثانٍ من القمح اللين، لتلبية
حاجيات جنود الشكنة الذي زاد عددهم مؤخراً".

فسأله: "كم كنتم تخبزون من قنطار قبل ذلك ؟"

أجابته: "كنّا نخبز قنطاراً واحداً".

سأله: "وكم يصنع القنطار الواحد من رغيف صغير ؟"

أجابته: "220 رغيفاً صغيراً".

أيضا سعى إلى معرفة كمية الفخوم التي كانت تستهلكها الشكبة يوميا.
تكدت المناضل الهادي مضوي بجميع المعلومات من جزار تبسي يدعى
عفصاني، كان يتعامل مع العمى.

وبعد أن حصل على المعلومات، أجرى عملية حسابية بسيطة، افترض
فيها أن الجندى الواحد، يستهلك في اليوم رغيف خبز من الحجم الصغير،
و 125 غرام من الفخم. وبعملية قسمة بسيطة عرف عدد الجنود داخل
الشكبة. كما جمع معلومات عن عدد أفراد الشرطة والدرك، وسبلتها
لديدوش.

وفي رده على سؤالي حول الكيفية التي كان يجتمع بها القائد ديدوش
مع المناضلين الثمينين، قال لي:

« كان ديدوش عندما يزورنا في تبسة، في مهمة تفيشية أو غيرها،
يلتقي بي أولا، ثم أرتب له لقاء جامعا مع قادة الأفواج. فيجتمع بنا وهو
يضع على رأسه قناعا أسودا مشقوبا عند العينين، وفي يديه قفازات سوداء
حتى لا يتعرف عليه أحد منهم، إذا ما التقى به في الشارع⁽¹⁾.

وكانت تلك اللقاءات تختلف من حيث الزمان والمكان. ففي
إحدى المرات اجتمع بنا في الساعة الواحدة ليلا في مرآب بحي
الزاوية، على ضوء شمعة، فأخبرته عن صعوبة توفير كامل مبلغ الاشتراك

أذكر لي السيد نور الدين سواحي، أن في أول اجتماع حضره برئاسة مراك ديدوش، لاحظ يحكم عمله
خبطا، أنه كان يرتدي سروالا عسكريا أخضر اللون. وفي اليوم الموالي بينما هو في مكانه في وسط
العينة يحي من أمامه شخص يرتدي السروال ذاته فخرج مسرعا ليغير شكله الحقيقي، ذلك لأنه كان
يضع قناعا على رأسه عندما يجتمع بهم. فحقق فيه مليا ثم عاد إلى مكانه، وبعد بضعة دقائق جاءه ديدوش
مراد وقال له: هل عرفتني؟ فأجابته نعم أنت سي عبد القادر. فقال له كيف تعرفت علي؟ فقال: كنت ترتدي
نفس هذا السروال في اجتماع الأمن. ومنذ ذلك التاريخ صار يلتقي به في تبسة، ويبيت عنده أحيانا.
سواحي، المصدر السابق.

من المناضلين بسبب ظروفهم المادية الصعبة للغاية - كان سليم
الاشتراك محدودا بشخصين فزنت عن كل شخص.

وكانت اقتطع من اجرتي في معمل التبغ ومن نفقات استزني القصور
التي أصيها لأدفع عنهم - فبال الحاضرين من لم يدفع اشتراكه، فرغم
المناضل الوردي حناشي يده. وبالرغم من أن هذا الأخير أخبره عن
وضعه الاجتماعي المزري، وأنه عاطل عن العمل، ومسؤول عن إعالة
سبعة أطفال، ولا يجد حتى لمن الخبز، إلا أنه أمره أن يتدبر أمره ويبلغ
اشتراكه في الغد قبل الساعة الثامنة.

وبعد أن انتهى الاجتماع، وانصرف الجميع، احتار السيد حناشي
في أمره، وطلب من صديقه شريف عبد الوهاب أن يساعده في الأمر
فأخذوا إلى أحد بساطين المدينة. وتسلقا جداره خلصة، وجمعا خربان
من البنادوس والنعناع ثم توجهوا مع طلوع الفجر إلى سوق المدينة
ليعها. فحصلوا على مبلغ خمسين فرنك. وقبل أن تدق عقارب الساعة
الثامنة صباحا، دفع السيد حناشي نصيبه من الاشتراك.

إن مثل هذه المواقف الطريفة تعبر عن تعامل القيادة العليا لتنظيم شب
العسكري بصرامة مع المناضلين، والتزام هؤلاء بالطاعة الكاملة لها.

ذكر السيد الطيب مسلم أنهم كانوا أيضا يستغلون، السينما في تعلم
حرب العصابات. حيث روى لي أنه لما عرض في دور سينما تبسة، الفيلم
الأمريكي الموسوم: "From whom the Bell tolls"⁽¹⁾، طلب منه السيد

⁽¹⁾ الفيلم من إنتاج السينما الأمريكية. عنوانه في اللغة العربية: «لمن تفرع له الأجراس»، إخراج «سام
دود». مقتبس عن رواية الكاتب والروائي الأمريكي الكبير «ارنست هينغواي». يروي قصة انضمام أحد
الشباب الأمريكيين إلى الثوار الجمهوريين الأسبان، وتنفيذه عملية فدائية ضد قوات فرانكو الوطنية، خلال
الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939. عرض الفيلم لأول مرة في عام 1943. يضم مشاهد عن الأعمال
الفدائية للمقاومة الأسبانية.

بديدوش أن يدفع لعناصر المنظمة الخاصة في نسبة حتى التذاكر لمشاهدته،
ويجعلهم يكررون المشاهدة أكثر من مرة.

وقال عن كيفية الاتصال بين مسؤولي المنظمة الخاصة في نسبة وقادقم
في قسطنطينة: « من بين الأشياء التي كنا نقوم بها في فترة النضال، هي أن
المناضل عندما تسند إليه مهمة بمدينة غير مدينته، سواء لحضور
اجتماع، أو لتلقي تدريبات، أو لإيصال أموال الاشتراكات إلى قيادة
التظيم، كان عليه تحمّل نفقات سفره وغدائه من ماله الخاص. وعليه
الأكمل في المطاعم الشعبية، وإثبات المقاهي.

لكن مبيته كان على حساب مناضلي التنظيم في المدينة التي حل
بها. وذلك حتى لا يدون اسمه في دفاتر النزل أو الحمامات الشعبية،
وبالتالي عند الشرطة الاستعمارية.

توقف السيد مسلم بره، ارتشق فيها بعض القهوة: ثم استطرد حديثه
قائلاً: « سأروي لك يا سي عبد الوهاب حادثة مهمة في هذا الشأن.
في أول اتصال لي ببديدوش مراد بتيمة في عام 1949، طلب مني، بعد
أن أجريت معه التدريب والتكوين، السفر إلى قسطنطينة، لحضور اجتماع.

قلت: "ولكن أنا لا أعرف قسطنطينة جيداً".

قال: "ما عليك سوى وضع علامة مميزة في جيب سترتك الأعلى،
وحفظ كلمة السر التي سأعطيها لك، وعندما تصل إلى قسطنطينة ابحث
عن "مقهى الشرق" وامكث بها إلى أن يأتيك شاب من لدنا، وعندما
يتعرف عليك من خلال العلامة، سيقول لك كلمة السر، ويمضي طريقه،
فاتبه إلى حيث يقودك.»

مع الزورج الفجر، امتطى بحذاء الحاملة الوحيدة التي كانت ترتبط
تيسة وفلسطينية، وفي حدود الساعة الرابعة والنصف زوالاً، وصل إلى
الجسر المعلق. نزل عن القسي المذكورة، ولما وجدها جلس عند إحداهما
فأولاًها وطلب فتحة قهوة.

ولما هي إلا دقائق، حتى تقدم نحوه شاب باقع وجلس بالقرب من
وذكر له كلمة السر، ثم خرج وتبعه السيد مسلم عن كثب. فاده إلى
ممر للحفاطة، كان صاحبه يمثل نقطة الاتصال بين المناضل الزائر وقادة
التنظيم في فلسطين. وقد علم فيما بعد أن ذلك الحياطة كان هو السيد محمد
السلام حياشي.

وبعد ذلك، صار يسافر إلى فلسطين مرة في كل خمسة عشر يوماً،
ويبقى بالقيادة الجوية للتنظيم، في أماكن مختلف.

علم في المرة الثانية من زيارته، أن محمد بوضياف صار هو المسؤول
التنظيم في المنظمة الخاصة بعائلة فلسطينية، وفراد ديدوش مسؤول التنظيم
العسكري. ومنذ ذلك الحين صار يجتمع مع المسؤول الأول ليتلقى من
التعليمات الخاصة بالجانب التنظيمي، ثم يجتمع بالمسؤول الثاني ليتلقى من
التعليمات الخاصة بالجانب العسكري. وكان بدوزه يسهر على تطبيق تلك
التعليمات مع المناضلين في تيسة.

لم يحضر السيد مسلم في زيارته الأولى لأي اجتماع، رغم أنه أقام ثلاث
أيام في مدينة الجسر المعلقة. حيث أمره القائد ديدوش، بتدبير أمر عودته إلى
تيسة بنفسه، وحذره من عمليات مراقبة وتفتيش، كانت تقوم بها السلطات
الأمنية الاستعمارية في محطات القطار والحافلات، وطلب منه أخذ كل الحظ
والحذر، وتفادي الوقوع في شباكيها.

كما يصححه بالقرء على الأماكن المشبوهة لكي لا يجلب انتباههم. أتد
كان السيد مسلم يحمل معه "منصبية كبرى" على جده قوله، في إشارة إلى
مسلم. فما كان أمانته سوى تدبير حيلة تنجيه من مراقبة مصباح الأمين
الاستعماري.

فقد صادف ذلك اليوم، تواجد عناصر فريق كرة القدم النيسي المعروف

باسم:

«الجناب الرياضي المسلم النيسي *Jeunesse Sportive Musulmane Tébessienne*» في قرية الخروب، فقصدهم واتصل بلاعب منهم كان
مناضلا في المنظمة الخاصة، هو نور الدين سواعي، وطلب منه ضرورة تدبير
أمره ليعود معهم في الحافلة إلى تبسة. وبالفعل كان له ما أراد وعاد مع الفريق
الرياضي، وقلت من تفتيش الشرطة في الطرقات⁽¹⁾.

وأضاف أنه أقام في مناسبة أخرى، بعد أن أتم مهمته عند أحد
المناضلين القسطنطينيين، كان يقطن داخل مدرسة ابن باديس التي يحرسها.
وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، ودخوله سجن عناية، التقى به هناك.

كما ذكر أن بعض الشخصيات السياسية الكبرى في حزب حركة
الانتصار، مثل الدكتور محمد الأمين دباغين، حاولت ضمه إلى صفوفها،
والاستفادة من حيوية نشاطه، وصرامة انضباطه. حيث طلب منه مغادرة

¹ أتد لي السيد نور الدين سواعي هذه الواقعة بنفسه. حيث قل لي أن السيد مسلم طلب منه أن ينقله معه في
الحافلة لأنه كان يحمل وثائق هامة تتعلق بالمنظمة الخاصة، وأن شرطة تبسة كانت تقيم حاجزا عند مدخل
المدينة الغربي، وبالتالي يخاف أن يكشف أمره وأمر التنظيم. ولما طلب من مسؤول الفريق اصطحاب
زميله معه رفض رفضا قاطعا، بحجة أنه لا يوجد مكان شاعر في الحافلة، ولما ألح عليه بقوة، وافق
خائفاً وأن السيد سواعي كان أحسن لاعب في الفريق. لقاء أجريته معه في بيته بتاريخ 30 أكتوبر 2014.

المنظمة الخاصة، والالتحاق به للنضال في الحزب. إلا أنه رفض ذلك الظن
رفضاً قاطعاً.

في حين هتاك من المناضلين من ترك النضال شبه الثوري واختار النضال
السياسي، مثل أحمد مضوي المدعو: "لوريس".

ذكر أيضاً أن القائد شيخاني بشير، زار في تبسة مرة واحدة خلال
عام 1949، وأيقنه بأن التنظيم السري على وشك تفجير الثورة. لذلك أمره
بأن يطلب من كل مناضل من مناضليه أن يبلغه إذا ما غير عنوان سكنه، أو
سافر أو هم بالغياب.

كما طلب منه إحضار المناضلين الثوريين إلى المكان المعروف بسيد
محمد الشريف، لحضور اجتماع في الساعة 10 ليلاً. وبالفعل جمع
المناضلين العشرة، وعقد الاجتماع في المكان والزمان المحددين.

بعد اندلاع الثورة التحا السيد مسلم إلى تونس، وتخلص من الرقابة
اليونيسمية التي كانت مسلطة عليه، والتحق بقيادة الثورة فيها. عمل بوزارة
التبليغ والاتصالات العامة التابعة للحكومة المؤقتة. حيث كان ضمن
المسؤولين 16 الذين كانوا تحت الإشراف المباشر للقائد عبد الحفيظ
بوصوف.

كما أسندت إليه المسؤولية على مخزن البارود، الذي كان يزود أفراد
جيش التحرير بالمتفجرات. كما أشرف على فرق صناعة فتابل البنغالور
المخصصة لتفجير الأسلاك الشائكة المكهربة في الحدود، وبقي في هذا
المنصب إلى غاية الاستقلال.

أشار حمري في كتابه عن جبهة التحرير، إلى نماذج معثلة عن إغراء القادة السياسيين بعض قادة
المنظمة الخاصة للاتحاق بأجحة الحزب، وتدعيم صفوفه. انظر، المرجع السابق، ص. 50

بعد إعلان وقف القتال، وبدء عودة اللاجئين الجزائريين من تونس إلى أرض الوطن، طلب منه السيد عبد المجيد بوزييد البقاء في منصبه بتونس مدة شهرين، والعمل على منع التونسيين من الاستيلاء على المون العسكرية والغذائية لجيش التحرير الوطني، التي كانت تحت مسؤوليته، من خلال السماح لكل شاحنة جزائرية عائدة إلى أرض الوطن، شحن كل ما أمكنها نقله من سلع إلى الشعب الجزائري.

ونظرا لمكانة السيد مسلم في النضال الوطني، وإخلاصه في نشاطه شبه العسكري، وعلاقاته المثينة بقيادة المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني، استبعدت به بعض قادة الثورة في تونس، لحل الخلافات التي كانت قائمة بين الزعماء الخمس.

قال في هذا الصدد: « في فترة وقف القتال، جاءني البعض من قادة الثورة في تونس، وقالوا لي: "يا سي الطيب، نعلم أن علاقتك جيدة مع سي بوضياف، وأنت تعلم أن الزعماء الخمس خرجوا من معتقلهم وهم مختلفون. فنرجوا منك أن تتصل به، وتحدثه في الأمر، وتحاول أن تقلص من مساحجة الخلاف بينه وبينهم". »

فقصص إقامة المرحوم بوضياف في دار صالح بن يوسف بنهج الساحل بالعاصمة تونس. وبعد أن رحب به وأحسن وفادته، دار بينهما حديثا أخويا وصريحا دام لأكثر من ساعتين، تناولوا فيه مواضيع عدة تخص الجزائر.

قال له السيد مسلم: " علمت أنكم اختلفتم أنتم الزعماء الخمس مباشرة بعد إطلاق سراحكم. فماذا حدث بينكم ؟ "

فأجابته: «أضارحك القول يا سي الطيب. يجب أن تعلم أنكم لن
تكونتم معهم في السجن مدة شهرين فقط. ثم قضيت بقية المدة في
سجن الفرادي».

سأله: «فلماذا أنتم مختلفون إذا، وغير متفهمين؟»

فأجابته: «إعلم أنني اتق في المناضل الذي حصل السلاح، ولا اتق
في المناضل الذي ذهب به السلاح».

سأله مجدداً: «لماذا لا تتفقون الآن خاصة ونحن في مرحلة توقيع
القتال، وكل شيء قد انتهى، ونعيش أوقاتاً سعيدة، وما عليكم سوى
اختيار الصفوة من الرجال لتبينوا الجزائر؟»

فأجابته: «هو الذي فعلها، في إشارة إلى الزعيم أحمد بن بلة».

قال لي: «أنتم بصدد فتح الأبواب على مصراعيها أمام كل من
ودب، وبالتالي سيزيد كل واحد منكم من مناصريه، وستكون الجزائر غداً
في عيب».

يتضح من هذه الشهادة النادرة، أن الصراع بين الزعماء الخمس قد
تشكل أثناء اعتقالهم وسجنهم في فرنسا. حيث أدى سكون نشاطهم إلى
غلبة الأنانية على نفوسهم، وسيطرة حب الزعامة على قلوبهم، وسيادة الفروقة
بينهم. الأمر الذي سبب للجزائر المستقلة مشاكل عويصة، عرفت بأزمة
صيف 1962، كادت لولا لطف الله، أن تعصف بالبلاد والعباد.

أذكر الشرحوم بوضياف، في لقاء صحفي مع التلفزيون الوطني الجزائري، أثناء توليه رئاسة
الدولة، أن نقاشاً دار بين أحمد بن بلة وحسين أيت أحمد أثناء سجنهم بفرنسا، اختلفا فيه حول من يذهب
بحق له حكم الجزائر بعد الاستقلال، فطلب الاثنان من بوضياف أن يقول رأيه بصديق في المسألة، فعبث
من أمرهما وقال لهما: «كيف تتخلصان على الكرسي ونحن معزولون عن العالم، ولا ندرى حتى
يؤثر خارج أبواب السجن. فلما بالكما ما يحدث في الجزائر؟» ثم أكد أنهما كانا مريضين بحب الزعامة.

المبحث الثالث

ملاحظات "مؤامرة تبسة"

لقد تمكنت بفضل من الله وعونه، من جمع روايتين عما عرف باسم: "مؤامرة تبسة"، من قائلتين سابقين في المنظمة الخاصة تبسة. كما حصلت على روايتين للسيد عبد القادر خيازي، أدلى بهما بعد الاستقلال لمناضلين تبسّيين من التيار الاستقلالي. أضف إلى ذلك، ما وجدته في أرشيف شرطة الاستعلامات العامة، الذي فتح مؤخراً أمام الباحثين في الأرشيف الوطني لما وراء البحار بفرنسا.

فبعد ترجمة ما ورد في الوثائق الأمنية الفرنسية، أجريت مقارنة ومقاربة بينها وبين شهادات وتصريحات بعض الفاعلين الذين شاركوا في عملية احتطاف رحيم، لاستخلاص الحقيقة التاريخية، ورفع اللبس والغموض عن تلك الحادثة، وتقديم معلومات تنسجم بالموضوعية يستفيد منها الباحثون والاهتمون بالتاريخ الوطني.

ولقد وجدت في شهادة السيد الطيب مسلم ونور الدين سواعي نسبة كبيرة من الصدق في الطرح والدقة في المعلومات.

وسأورد في هذا المبحث كل تلك الروايات، في محاولة مني لإبراز حقيقة ما جرى من أحداث، أثناء التخطيط والتنفيذ لاحتطاف رحيم، وما نتج عنها من اكتشاف أمر المنظمة الخاصة.

أ. الأسباب غير المباشرة لاكتشاف المنظمة الخاصة

كشف لي السيد الطيب مسلم، عن أسباب غير مباشرة أدت إلى تقعن مصالح الأمن الاستعماري إلى وجود ذراع مسلح داخل حزب حركة الانتصار قبل حادثة تبسة، وقال لي أنه يتوجب على الباحثين معرفتها والتحقق منها بدلا من الخوض فقط في أمر السبب المباشر المتمثل في "سكان تبسة". وذكر لي مابين.

السبب الأول، أن القائد مراد ديدوش طلب منه في أواخر عام 1948، أن يجتد مناضلين ثوريين جدد، ويرفع في عدد أفواج المناضلين الثوريين بتبسة، حيث كان لها فوج واحد. وأكد له أن التنظيم على وشك تقجير الثورة، وحدث تاريخها بعام 1950.

فأعد السيد مسلم قائمة بأسماء عناصر من أبناء البلدة، اختارهم لمعرفته الجيدة بهم. وسلمها لديدوش في تبسة. فحملها إلى القيادة الجهوية في قسنطينة، ثم أرسل إليه قائمة معدلة، حملت أسماء بعض الأشخاص لم يوافق عليهم محدثي.

فقد اقترح السيد مسلم كل من: مختار زرقان؛ بشير بابا؛ حناشي الموردي، ولكن أسماءهم شطبت من القائمة، واستبدلت بأسماء أخرى، كلاً من ضمنها: نور الدين سواعي؛ رشيد مناح؛ أحمد علاق؛ يحيى فارس؛ عبد الله بن جدو؛ علي بن علي معلم؛ محمد الصالح عابر؛ محمد كشروء.

انتمت القائمة المعلقة على 17 مراحل سياسي في قسمه حزب
حركة الانتصار بحسب اختيارهم السيد رحيم، وبالقائمة القيادة المنظمة⁽¹⁾

ولا استدعاهم السيد مسلم خضور أول اجتماع، حضر منهم سوى
12 عضواً حيث أتى دعوتهم كل من نور الدين سواصي، محمد مناح،
أحمد علاقي، يحيى فارس، عبد الله بن جدو، علي بن علي معلم، محمد
الضالحي عابرو، محمد كشرود، محمد ولد سي سالم، وعناصر أخرى لم
يذكر أسماءها.

والخبة التي اختبرت في القائمة الثانية، وكان يعول عليها لتصبح سندا
منظمة، طبقت بحسب السيد مسلم من قبل مسؤول سياسي: « فتحتم
على مستوى قيادة المنظمة الخاصة في تيسر، لم نفتح السيد رحيم في
أمر المناضلين الجدد، ولم نطلب منه إعطاءنا أسماء. فتعاملنا كان يتم
مباشرة مع مراد ديلوفوش.

فالمناضل السياسي يتعامل مع القيادة الحزبية، والمناضل الثوري
يتعامل مع القيادة العسكرية. وبالرغم من ذلك، كلما جاءني قائمة مغايرة
لما اقترحتها من أسماء وأمرت باعتمادها، قبلت بها على مضض. لأنني
كنت ملزماً بالامتناع للأوامر، وعدم مناقشتها. »

يكشف هذا الموقف عن توتر العلاقات بين التيار السياسي، والتيار
الثوري داخل حزب حركة الانتصار في تلك الأثناء، وقد بين السيد عبد
القادر العمودي، في شهادته سبب هذا التوتر بالقول: «... مرفقي ثالث
الأثناء بأزمة سياسية داخلية عرفت بأزمة "الدكتور الأمين"، كانت لها

⁽¹⁾ الكلي السيد نور الدين سواصي، ابن رحيم هو الذي جده في صفوف المنظمة الخاصة، سواصي، المصدر السابق

مضاعفات على مستوى شرق البلاد، نظرا لمكانة الرجل في الثورة
الجزائري، كما أن قرار الثورة المسلحة الذي وجدت المنظمة الخاصة بين
أجله لم تنهيا الظروف لاستخاذه من قبل القيادة الوطنية⁽¹⁾.

أما السبب الثاني، فيمكن في إصرار السيد مسلم على أن اكتشاف
أمر المنظمة الخاصة لدى مصالح الأمن الاستعماري قد حدث في عام
1949، بشكل غير مباشر وبعد عن نسبة. أي أنه وقع سنة قبل حدوث
عرف بـ: " قضية رحيم "؛ ويسندل في ذلك بما شهد له به المرحوم ديدوش
نفسه.

فقد قال له في إحدى المرات: « أريد أن أكشف لك حقيقة تاريخية
حتى أخلص تيسة من تهمة المؤامرة التي ألصقت بها. في عام 1949
وقبل حدوث " مؤامرة تيسة " بسنة، تأكدت سلطات الاحتلال من وجود
تنظيم سري شبه عسكري بالجزائر كان يعد العدة للثورة عليها⁽²⁾. »

وأضاف أنه لا يزال يتذكر جيدا اليوم، الذي سافر فيه في تلك السنة
إلى فلسطين، لحضور اجتماع دوري مع القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة. فلما
وصل المدينة في حدود الساعة الحادية عشرة ليلا، وجد في انتظاره أحد
المناضلين الثوريين. فاصطحبه إلى بيت مناضل آخر ليبيت عنده.

¹ انظر شهادته في عيانه، المرجع السابق، ص. 260
² شذرت وثيقة للأمن الاستعماري بعنوان: " ملخص استعلامات حول الوضع في الجزائر ووثيقة
السكان " خلال شهر أوت، صادرة عن المكتب الثاني بالناحية العسكرية 10. مؤرخ في 6 سبتمبر 1947،
أن « الكثير من الإقادات تتحدث عن تأسيس " جيش سري " و فريق " صدام "، و " مغاوير " ووجود "قوائم
سوداء" بأسماء خولة للقضية الوطنية، 1. بأسماء شخصيات فرنسية مكلفة بالحفاظ على الأمن. »
كما عثرت مصالح الأمن الاستعماري بمطار الجزائر في 15 مارس 1948 على وثيقة لدى 3 طلبة من
منافضي حزب حركة الانتصار أثناء عودتهم من فرنسا، تضمنت معلومات عن مشروع الثورة ضد
المحتل، كان من ضمنها: « سيهتم الحزب في تلك قيادة النجدة العليا بالكفاح المسلح عبر: ... تشكيل جيش
سري »، انظر نص الوثيقة في: سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر
رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البويرة، 2005 - 2006، ص. 419

طلب مني مضيغي - يقول السيد مسلم - الانتظار. كدقائق أمام باب المنزل، ثم خرج إلي وأدخلني إلى غرفة نومه. كان بيته يتألف من غرفة واحدة ومطبخ. فنام هو وزوجته في المطبخ، بينما بت أنا في غرفة نومه. وعندما وضعت يدي على الفراش وجدتها دافئة، ففهمت أن زوجته كانت نائمة فيه قبل قدومي، وأنه آثرني عليها. أنظر إلى تضحيات الوطنيين المخلصين.

كان من المفروض أن اجتمع في اليوم الموالي مع القيادة الجبهوية، لكن ديدوش أمر مضيغي بأن يقيم عنده مدة ثلاثة أيام. كان يذهب في الصباح إلى عمله، ويتركني بمفردي في غرفة نومه، وزوجته في المطبخ، الأمر الذي يعطيك فكرة عن الثقة الكبيرة التي كانت موجودة بين مناضلي التنظيم، ومدى إخلاصهم وانضباطهم وإطاعتهم أوامر القيادات العليا.

بعد انقضاء الأيام الثلاثة، أخبرني مضيغي، أن ديدوش في انتظارني في مقهى الشرق. فتوجهت إلى المقهى، ووجدته هناك.

قال له ديدوش بعد أن ألقى عليه التحية: "اسمع يا سي الطيب: لقد اكتشف أمرنا، في إشارة إلى تنظيم المنظمة الخاصة، فاحذر كل الحذر. وتدبر أمرك في العودة إلى تيسة من دون أن تتكشف. فكل الطرقات ضارت مراقبة من قبل السلطات الأمنية الفرنسية، والحافلات والقطارات تخضع حالياً لتفتيش دقيق."

فسأله: "كيف اكتشفت؟ وما هي الأسباب؟"

فأجاب: "لقد اكتشف أمرها في الحروش بسكيكدة. فتم إخراج
اجتماع بعض مناضلي تلك الجهة في مقبرة القبرة لندارس مضطرب كرامة
التدريبات شبه العسكرية، خرج عليهم فجأة شرطي فرنسي، فلما كان
منهم إلا أن فروا من أمامه، وتركوا كراسيهم، فأخذها منهم".

فالكرازة، كما قال السيد المسلم، لم تكن تحتوي على مناسبات
سياسية، أو تحدث عن مقاومة الأمير، أو تشتمل على قرارات اجتماع
الحزب الفلاني أو العلاني، وإنما كانت تضم شرحا وافيا ومستفيضا عن حرب
المعضبات، وكيفية شنها، وفيها دراسة نظرية شبه عسكرية عن الثورة
والإعداد لتفجيرها في مدة ثلاث سنوات.

كما أن بها تحليلا وافيا عن الثورات الفرنسية، والفيتنامية، والأسبانية،
ودروسيات ثورية، وبالتالي فإن كل ذلك كان يشكل خطرا حقيقيا على
الاستعمار.

فلذلك شددت سلطة الاحتلال، مراقبتها منذ ذلك التاريخ على
الجزائريين، وقادت حملات تفتيش ومراقبة واسعة في محطات القطار،
والجافلات، ووضعت الكثير من نقاط التفتيش في مختلف الطرقات الهامة.

«لقد أدركت - يقول السيد مسلم - أن الأمر لم يعد يتعلق كما
في السابق بالكتابة على الجدران، وتوزيع المناشير. بل تعداه إلى ما هو
أخطر.

فمن وجهة نظري، صارت السلطات الأمنية الفرنسية، منذ
اكتشاف الكرازة في الحروش، أكثر حذرا وبقطة من ذي قبل. مما
أوصلها في نهاية المطاف إلى اكتشاف أمر التنظيم في الجزائر». «

وقال بشأن قضية رحيم: «رحيم كان مسرولا سياسيا في الحزب، وكان على علم بأمر المنظمة الخاصة، كما أنه ساعدها من قبل في تجنيده فوج من المناضلين السياسيين في تبسة وضيقهم إليها.

كان بإمكانه أن يتجسس تبسة والمناضلين من كل مكان حدث، بأن يزوي للشرطة أي كلام، كأن يقول أن أناسا مجهولين تجمعوا عليه وأنه لا يدري السبب، وبالتالي لا يورط الهادي مضوي. بالرغم من فعلته. فبرعته الوطنية تحتم عليه أن يذهب ضحية الواجب ولا يقضي بالسر.

لكن العكس هو الذي حدث. حيث بعد فراره من جماعة عنابة والتجأه إلى الشرطة، حمل الهادي مضوي الاعتداء الذي تعرض له. وبذلك ساعد بشكل غير مباشر، في كشف أمر المنظمة الخاصة.

فالهادي لم يصمد أمام التعذيب الذي تعرض له في مخفر شرطة تبسة على يد محققين الأمن الاستعماري، الذين قدموا من قسنطينة وعنابة، وكشف لهم عن التنظيم ورجاله في تبسة.

هذا وقد ذكر المرحوم محمد مشاطي، في حوار صحفي، معلومات تؤكد صحة الرأي القائل بتبسة الأمن الاستعماري للنشاط الثوري السري داخل الحزب. حيث أشار إلى أن عملية تأديبية جرت قبل حادثة تبسة ضد أحد المناضلين في بسكرة لكنها فشلت، وكادت أن تتسبب في اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، في وقت مبكر⁽¹⁾.

كما أكد هذا الرأي، القباذى السابق في التنظيم شبه العسكرية.
السيد عبد القادر العمودي، حيث قال: « المتضامين الثوريين قال لهم
الانظار، وأضاف بعضهم بحياة السرية والحرمات. وقد ترتب عن هذه
الوضعية ظهور حالات عدم الانضباط هنا وهناك غير عمالة قسنطينة
... لقد درس بن مهدي ورفاقه من مسؤولي التواحي هذه الحالة
وفرروا تأديب بعض الخارجين على الانضباط، ليكونوا عبرة لغيرهم
وذلك في الأماكن التالية: قسنطينة، وبسكرة، وتبسة⁽¹⁾. »

وقال السيد عبد السلام حباشي، في إشارة إلى بلحاج جيلالي الذي
اعتقل أسابيع قليلة قبل اكتشاف أمر المنظمة الخاصة: « يجب علي القول
أنه إذا كان بعض الملاحظين لا يزالون متأكدين من أن حادثة تبسة كانت
وراء حل المنظمة الخاصة، فإني أقاسم آخرين القناعة بأنها ورطة
فاعلين من الطراز الأول في أوساط منظمنا ذاتها⁽²⁾. »

في حين أقام السيد بن عودة، في إحدى شهادته، بمعلومات تتوافق مع
هذا الرأي. حيث ذكر بأن أمر اكتشاف المنظمة الخاصة قد تم سنين قبل
حادثة تبسة.

حيث قال: « كان بإمكان الحركة العسكرية السرية، في تلك
الفترة، أن تقوم بدور فعال، وكان يمكن أن تكون انطلاقاً وبداية الثورة
في الجزائر ... لكن الاستعمار الفرنسي، أو المخابرات الفرنسية كشفت
في عام 1948 المنظمة السرية العسكرية، بعد عملية قام بها الأخ
سويدي الي بوجمعة رحمه الله في فلفلة بمنجم الرخام هناك ... ونتيجة

⁽¹⁾ انظر شهادته في حباش، غوار، المراجع السابق، ص. 260.
⁽²⁾ حباشي، المصدر السابق، ص. 115.

لذلك الصحق بعض الإخوة من النظام [عبد القوي] في عزلة،
وسيكفده بالجيل، حتى لا يلقى عليهم القبض^(١)».

وقال في مقام آخر أن: « الأمن الاستعماري أصبح على علم بوجود
تنظيم سري استنادا إلى عمليات سابقة منها: اكتشاف عملية جمع
المفرقات من مناجم الزنقة، وفاشلة وهي العملية التي كان يشرف عليها
الشهيد بوجمعة سويداني؛ عملية بريد وهران سنة 1949^(٢) ».

وتجدد الرأي ذاته في إحدى شهادات المرحوم محمد خيضر، عندما ذكر
أن مصالح الأمن الاستعماري في الجزائر، اكتشفت بين أبريل - ماي 1949
أمر المنظمة الخاصة، إثر عملية بريد وهران الجريفة، وليس في مارس 1950،
كما هو شائع بين الناس.

حيث بين أن حادثة تبسة، كانت مجرد ذريعة للانقضاض على التنظيم
شبه العسكري، بعد أن كشفت معظم خلاياه في الغرب والوسط والشرق^(٣).

وذكر عمار بن تومي، أحد أعضاء هيئة الدفاع عن معتقلي المنظمة
الخاصة أن: « الشرطة الاستعمارية بدأت خلال مارس - أبريل 1949
تحقق في قضية المنظمة الخاصة... ذكر المفتش العمالي "كوبستس"
لابن بلة أثناء التحقيق معه أنه علم من بلحاج جيلالي، المفتش العام
للمنظمة، بكل شيء عن المنظمة الخاصة^(٤) ».

١ انظر شهادته في حزب جبهة التحرير الوطني، " الطريق إلى نوفمبر، كما يرويها المجاهدون، البقاوة
الوطنية والحركات السياسية، حتى ليلة نوفمبر 1954"، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات
الجماعية، الجزائر، بلا تا، ص. 219

٢ انظر شهادته في محمد عباس، ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص. 210

٣ انظر شهادة محمد خيضر في عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 350

٤ تومي، المضر السابق.

وفي ديسمبر 1947، أشار الجنرال "أولري" Ollivier في تقريره
المرفوع إلى الخلل العام في الجزائر، إلى واقعة اعتداء ذراع الميزان، من دون أن
يسمها. وهي واقعة تتعلق بأول عمل مسلح قام به كريم بلفاسم، قائد
مقاطعة في حزب الشعب بمنطقة القبائل (1).

حيث اعتبر ذلك الاعتداء من الأعمال التي تدخل ضمن أعمال
حسابات كانت تجري منذ جويلية 1945، بمنطقة القبائل (2).

وقد وجدت في تقارير شرطة الاستعلامات العامة بالجزائر، ما يؤكد هذا
الرأي الفائل بتركيز مصالح الأمن الاستعماري أعينها على نشاط حزب حر
الانتصار قبل 1950. حيث توّمت لتلك المصالح معلومات أمنية عن توجه
بعض المناضلين الوطنيين نحو الراديكالية والتطرف، والإعداد للكفاح المسلح.

فقد ورد في التقرير الأمني الذي أشار إلى اكتشاف المنظمة الخاصة
أن: « النتائج التي توصلت إليها التحقيقات سمحت بتوفير أدلة ملموسة
للمعلومات الكثيرة المقدمة سابقا من طرف مصالحنا، والتي تيسر
استعدادات العمل المباشر المأفوعة بنشاط من الوطنيين المتطرفين
المسلمين (3) ».

أما المؤرخ الفرنسي شن. ر. أجيرون، فقد ذكر أن بعض تقارير المكتب
الثاني، الخاصة بالوضع في الجزائر في عام 1947، أشارت إلى حصول المكتب

1. JAUFFRET Jean-Charles, « Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'œil du cyclone (1946-1954) », [en ligne]. Colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007. Disponible sur <http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php?id_article=246> (Page consultée le 2 janvier 2007).

2. S.H.A.T., La Guerre d'Algérie par les documents, tome 1, Château de Vincennes, 1998, p. 461.

3. ر. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم 1311، الجزائر في 23 مارس 1950.

على معلوماته من الدرك الفرنسي، حول تأسيس منظمة عسكرية سرية مستقلة
عن حزب الشعب الجزائري. ولكن المكتب شكك في المعلومات، وظل يراقب
الوضع إلى غاية مارس 1956، حين تفاحى بوجود المنظمة الخاصة⁽¹⁾.

في حين أشار خليفة السيد عبد القادر خياري في رئاسة دائرة حزب حركة
الانتصار في تبسة، السيد أحمد غزالي في مذكراته، إلى الخطأ الذي ارتكبه
مسؤول المنظمة الخاصة يحي فارس، أسبوعاً قبل اكتشاف المنظمة الخاصة، عندما
ترك في مقعده الحافلة التي كانت تقله من قسنطينة إلى تبسة، ملفاً به وثائق مهمة
عن التنظيم، ونزل لتناول فطوراً قهوة بمحطة الحمامات، واكتفى بتغطيته
بشترته⁽²⁾.

وحين صعد شرطيان فرنسيان إلى الحافلة لاحظا أوراقاً بارزة من حيب
السيرة، فحياها وقرأ محتوياتها، ووجدوا أنها كانت عبارة عن: « منشور داخلي
موجه لأجتماع ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري⁽³⁾ ».

كما عثروا على بطاقة هوية. فأحرزت الشرطة تحقيقات في القضية، ولم
توصل إلى السيد فارس الذي فر من عين المكان، وأكمل رحلته إلى تبسة سيرا
على الأقدام، في حين اعتقلت السيد غزالي، مسؤول الحزب.

وأضاف: « كنتيجة لتوقيفي والتحريرات التي قامت بها الشرطة
للعثور عن فارس، اتهم مسؤولو تبسة المحليون: في المنظمة السياسية،
وكذا المنظمة الخاصة إدانة خياري بتهمة الخيانة⁽⁴⁾ ».

¹ AGERON Charles-Robert, *À propos des archives militaires de la guerre d'Algérie*. In: Vingtième Siècle, *Revue d'histoire*, n°63, juillet-septembre 1999 p 128.

² CHEZALI Amor, *Fragments de mémoire*, Palais du livre, Alger, 2003, pp. 46-47.

وأضاف أنهم الشكوك من دون وجه حق إلى قيادتهم في قسنطينة، وأنهم بدورهم اعتبروا نجاحنا من دون أن نحقق في الأمور، وأرسلت إليه جماعة عنده اليهودية، كما اعترف بذلك بن مهيدي لما أثار معه السيد غزال في تلك المسألة في وهران عام 1953.

فمن المؤكد أن مثل تلك الأخطاء، قد جلبت انتباه مصالح الأمن الاستعماري لوجود نشاط سري مناهض للوجود الفرنسي في الجزائر، وكان يعد له منافسون في حزب الشعب - حركة الانتصار. وجعلتها تفتح تحقيقاً جديداً، وتشدّد الرقابة على الحزب، حتى وأنها لم تختد إلى أمر المنظمة الخاصة إلا بعد حادثة تبسة.

وذكر أحد المهتمين الفرنسيين بتاريخ الثورة الجزائرية، أن في 25 ديسمبر 1947، نصب كريم بلقاسم كمينا لكل من القايد سليمان دحمون ابن عمه، والحارس البندقي محمد أوعمار، على الطريق الرابط بين بزي وزو وذراع الميزان⁽²⁾.

في حين أبعاد مؤرخ آخر، بسبب اكتشاف المنظمة الخاصة إلى: «اختراق المنظمة الخاصة من طرف مصالح العقيد "شون"، والاعترافات الدقيقة لكل من بن بلة، وبلحاج جيلالي⁽³⁾».

وورد في تقرير المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي "S.H.A.T" أن قيادة "المكتب الثاني"، انشغلت خلال شهر مارس 1948، بقبضه تشكّل ما أمته: "فرق قتالية"، و"جيش سري مشكّل من أفواج صداد

المصدر نفسه، ص. 47

58-60

COURRIÈRE Yves, Les fils de la Toussaint, lib. Fayard, Paris, 1981, pp. 59

وعلاوة على ذلك، داخل حزب الشعب - حركة الانتصار، على إثر خيبريا وثاني
لدى ثلاثة طلاب جزائريين.

لكنها لم تشر إلى اسم المنظمة الخاصة، التي تأسست منذ بضعة أشهر،
وإن لم يكن أي تحقيق إضافي حول الحادثة، وذلك بسبب: « أهمية الزمان
السياسي لانتخابات الجمعية الجزائرية، التي كانت مستعجزة يومي الرابع
والخامس عشر من شهر أبريل⁽¹⁾ ».

وأشار أحد التقارير الأمنية إلى أن الشرطة الاستعمارية، صادرت في
11 أبريل 1948، نصا مرقونا لدى بلحاج جيلالي بعنوان: « حزب
الشعب الجزائري: - تصريف مناضلي حزب الشعب الجزائري أمام
الشرطة⁽²⁾ ».

وبعد هذا النص كما هو معلوم، من دروس المنظمة الخاصة التي كانت
تلقن للمناضلين الثوريين. وما يدل على جهل المصالح الأمنية الاستعمارية
بعقيدة منظمة الخاصة، اعتبار " المكتب الثاني"، السيد عبد القادر خياري
عضوا مناضلا بالذراع المسلح لحزب الشعب⁽³⁾، وهو إدعاء باطل.

فالمصالح الأمنية لم تدرك أهداف المنظمة الخاصة، وتحتدي إلى حقيقتها إلا
في جوان 1950. حيث اعتقد " المكتب الثاني" خطأ، أن الهدف الأساسي مما
أسمه " ملامرة حزب الشعب الجزائري"، هو: « حركة تمرد في الشمال
القسطنطيني أولا ثم في بقية الجزائر وأقاليم الجنوب. »

¹ SHAT, *1 H 1430.

² ع. أ. ع.، ملخص بوسى للاستعلامات، رقم: 12582، المصدر السابق.

³ SHAT, *1 H 3399 ; et CAOM, *81 F 781.

كما أشار إلى أن عناصر الكشافة الإسلامية الجزائرية هي التي أسست ما
أسموه "جيشا سوريا وطنيا"⁽¹⁾.

ونعاه على ما ذكر أعلاه، بحق للباحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية
طرح الكثير من التساؤلات، وإثارة العديد من الإشكالات، حول السوانح الحقيقية
الكامنة وراء التغطية عن الأعطاء التي ارتكبتها رجال المنظمة الخاصة قبل حوزة
تبسة ؟

ثم لماذا يتم التركيز، عند تناول مسألة اكتشاف المنظمة الخاصة على السيد
عبد القادر عياري، وجعله كبش فداء ؟

فلو كان الرجل "عائنا" بالفعل، كما يحلو للبعض قوله وترديده عن جهل
فلسافا لم يصف جسديا خلال فترة الثورة التحريرية، أو يعتقل ويحاكم في عهد
الاستقلال ؟

ب. شهادات مناضلي تبسة.

1. شهادة السيد الطيب مسلم.

تختلف رواية السيد مسلم عن أسباب حدوث ما اصطلاح عليه في
تاريخ الحركة الوطنية باسم: "مؤامرة تبسة" المتعلقة بالمنظمة الخاصة، بشكل
حذري عما قيل عنها ودون جملتها لحد الآن في مختلف الشهادات الحية،
والمذكرات المطبوعة.

فقد ذكر لي بشأنها معلومات، من شأنها أن تغير فيما قيل أو كتب
عنها لحد الآن، سواء من قبل المؤرخين الجزائريين أو الأجانب.

⁽¹⁾ SHAT, synthèse du 15 juin. op-cit.

تجاهده تقوم على معايشة الحداث، والإحاطة بمختلف حقياته. كيف
لا، وهو الذي كان على رأس التنظيم شبه الثوري في تبة. الأمر الذي جعلها
تغطي في نظرها بكثير من التصداقية التاريخية، ويجعلنا نثق فيها ونعبد عليها
في إعادة كتابة هذا الجزء من تاريخ الحركة الوطنية.

استهل السيد مسلم حديثه بالقول: « اسمع يا بني عبد الوهاب،
يجب أن تعلم أن تبة أقدم لها أن تتحدث فيها هذه المؤامرة. فقد
صرحت في حوارات أخرى بأننا: " كنا ضحية الواجب ».

فكل المناضلين التبيين، وبالتحديد الثوريين منهم، كانوا في تلك
الفترة ضحايا الواجب الوطني. وأكرر هذا الكلام لأنني أعلم الحقائق.
ولكن مرحبا بالواجب الذي حقق الاستقلال اليوم. كل شيء يهون في
سبيل الوطن، والحمد لله.

لقد ضحينا من أجل هذا الوطن بدمرة شبابنا، ولازنا مستعدين لأن
نضحي من أجله بما بقي من أعمارنا.

ومع ذلك كوفئت تبة وأهلها بالعزلة القامة والتهميش الكامل. في
حين كانت كلها نضال. وقد شهد على ذلك القائد المرحوم محمد
بوضياف حين قال لي ذات مرة: « أعلم يا سي الطيب، أنني عندما آتي
إلى تبة أجد المناضلين الحقيقيين ».

بقي شيء يجب أن أقوله: لقد بقينا نحن مناضلي تبة الوطنيين
نعيش في الظل وعلى الهامش.

أصغي إلي جيدا يا سي عبد الوهاب. أريد أن أعود بك إلى مسألة
النضحية التي تحدثت عنها سلفا، وأطرح على ديدوش، وهو الآن في

دار الحق، هذا السؤال: "لقد قلت لي بالحرف الواحد عندما كنت في
في نهاية 1949، بمنطقة كندي سمنو، وأمرتني بالاستئصال للشهداء لمدة
شهرين، واعتبار من يتوب عني في قيادة المنظمة الخاصة بنسبة:

"اسمع يا سي الطيب، إذا كنت متزوجا فطلق زوجتك؛ وإذا كنت
مدينا فتبدد ديونك؛ وإذا كنت مريضاً فعالج مرضك؛ ويجب ألا يكون
عندك أي عذر إذا ما طلب منك في يوم من الأيام المشاركة في تفجير
الثورة، واستعد مع رجالك للانتحاء إلى جبال جرجرة حين ياتيكم الضوء
الأخضر، وإني منحتك من الآن رتبة رائد.

سؤالي إليك هو: "لماذا لم يحدث ذلك؟"

أضيف إليك معلومة أخرى: لقد اتفقنا كمسؤولين على المنظمة
الخاصة بمقاطعة قسنطينة، على تفجير الثورة في عام 1950 بجبال
جرجرة... فبعد أن تباحثنا في أي الأقاليم الجبلية أصلح لتفجيرها،
اخترنا في المقام الأول جبال جرجرة، ثم جبال الأوراس.

فهل كان بن طوبال، أو بن عودة أو غيرهم من قادة التنظيم على
علم بهذه الحقائق؟

توقف السيد مسلم بعد هذا الاستطراد، ليترشف فنجان قهوه، ثم عاد
لحديث عن "مؤامرة نيسة"، قائلا: «عندما تقرر الانتقال إلى عملية
الاختطاف، قدمت من عناية سيارة من نوع أدلر، كان على متنها كل من
عبد الوهاب بن عودة، إبراهيم عجمي، عبد الباقي بكوش، محمد بن زعيم».

كما أثار تساؤلا متروعا بالقول: «هنا أريد أن أفصح قوسين كبيرين.
وتساءل بعيدا عن كل سوء نية: لماذا تكلف جماعة عبادة للقيام بهذه
المهمة، بينما كنا نحن مناضلي تبسة نبيع قسطنطينة؟»

كما أتذكر أن في تلك الأثناء، وقبل أن تحل تلك الجماعة تبسة،
مررت بزقاق بني ميزاب، فشاهدت أحمد لورس، ورحيم، وحامد روابحية
في دكان السيد إبراهيم بن قرفي للحلاقة. فأتاني شك، خاصة وأنتني
كنت على علم بما كان يدبر لرحيم بليل.

وبعد الاستقلال سألت السيد أحمد لورس عن سبب ذلك
الاجتماع، وأفصحت له عن الشك الذي أتاني آنذاك، قال لي: «شكك
كان في محله. لقد حذرنا رحيم وأنكدنا عليه أن يأخذ حذره من ابن
عيني الهادي مضيوي.»

يوم وقوع الحادثة، التقى السيد مسلم بالقائد ديدوش في حدود
الساعة الثالثة زوالا بزقاق بني ميزاب، وطلب منه إلغاء العملية، وأمر
الحافظين بالعودة أدراجهم. لكنه رفض الانتصاح، وتحتج بأن الأوامر قد
قات، وأن الجماعة في طريقها إليه.

ذكر لي السيد مسلم، أن جماعة عبادة كمنت للسيد خياري، بعد
وصولا إلى تبسة، عند نسب قرنسي قدم يعرف باسم: نصب ضحايا
الحرب⁽¹⁾ (Monument aux morts)، كان يوجد بالقرب من باب
شاله⁽²⁾.

¹ انظر صورة عن هذا النصب في ملاحق الكتاب.
² باب شاله، سمي كذلك نسبة للنصب الذي يسمى عين شاله كان يوجد خارج السور من الجهة الجنوبية. وهو
الباب الجنوبي لسور تبسة البيزنطي. يتم عبوره التوجه إلى مقر البلدية الحالي، وهي "لاكورسين". أزالته
السلطات البلدية غداة الاستقلال. انظر صورة له في ملاحق الكتاب، ص. 339.

طلب السيد الهادي مضموني من رفيقه رحيم اصطحابه إلى
بدوى حضور حفل ختام البند واختار به مسلحاً لم يملك الجماعة و
أن اقتربا منه حتى هاجمت الجماعة رحيم، وضربه أحد عناصرها بنواع مد
السيارة فاحتل توازنه وانقضوا عليه، ثم جرّوه إلى السيارة لينقلوه إلى سراح
المدنية ويعزّروه. غير أنه سرعان ما استرد وعيه، وتصدى لهم ببسالة ودافع عن
نفسه دفاعاً مستميتاً، خاصة وأنه كان يحسن عن الملاكسة.

لكن كما قالت العرب قديماً: "من قاتل ذئب ومن أمير ليل". حيث
تمكنوا من عبده، ووضعوه داخل السيارة لينقلوه إلى وجهتهم.

اضرب سائق الجماعة أثناء الانطلاقة، وبدلاً من أن يتوجه إلى الأمام
رجع إلى الخلف، وصدم سيارته إبراهيم عجامي⁽¹⁾، الذي استدار وراء السيارة
ليمنطها. صاح الأخير صياحاً شديداً، فخرج إليه زملاؤه لإغاثته، ونسوا أمر
ضحيتهما فاستغل السيد رحيم الفرصة وفرّ من السيارة.

لكنهم لحقوا به وعاجوه مرة أخرى، وحاولوا تخديره بواسطة مادة
كلوروفورم² المخدرة، لكنهم فشلوا في السيطرة عليه.

شاهد أحد المستوطنين العراقي، فوقف غير بعيد ودون رقم تسجيل
السيارة. صاح رحيم بالفرنسية لما رآه: "أنتا دوي، أنتا دوي". عندئذ عاقت
الجماعة من أن يكشف أمرها، وانسحبت من المكان على جناح السرعة.
نأكة وراءها ضحيتهما.

¹ فكر السيد عبد قباين المناضل السابق في المظفلة الخاصة بوادي الزبائي، أن ينزع رحيم صدم بالسيارة
عجسي، أثناء الفرار وأصابه في فخذه لنظر شهادته في سعادوي، المرجع السابق، ص 398.

السيد نور الدين سواعي، كان قائدا سابقا لأحد أفرع المنظمة الخاصة
تيسة، وهو أخ الشهيد البطل غليي سواعي قائد الولاية التاريخية الأولى. بعد
إلى جانب المرحوم الهادي مضوي، الشاهدان الوحيدان على عملية اختطاف
رحيم. فقد تطوع كما ذكرنا من قبل لاستدراج رحيم إلى مكان المختطفين،
ولكن ديدوش كلّفه بمهمة أخرى.

أنادي السيد سواعي بمعلومات قيّمة وحديثة عن الحادثة لم يسبق أن
ذكرها أحد قبله أو نشرها⁽¹⁾. حيث قال بأن الهادي مضوي هو الذي كتب
تقريراً إلى القيادة الجبهوية للمنظمة الخاصة في فسنطينة، ندد فيه بتصرفات
رحيم، الذي كان يُشاهد دوماً في أحد الدكاكين بوسط المدينة⁽²⁾، برفقة
بعض السياسيين من حزب حركة الانتصار، مثل الهادي فضل الدين
ومضوي أحمد، وهم يقدحون في رجال المنظمة الخاصة، يصوت عال يمكن
لأي منافع، كما كانوا يصقونهم بالحجارة، بعد انسحابهم من الحزب.

عندئذ توترت قيادة المنظمة الخاصة في فسنطينة، اختطاف رحيم مع
مناضل سياسي آخر يدعى "ق. ع"⁽³⁾ لتأديبهما.

زار ديدوش تيسة للتخطيط للعملية، والاجتماع بالمناضلين الثوريين
ليطعنهم على مخططة. التقي قبل تنفيذ عملية الاختطاف بيومين، بالسيد
سواعي عند "جامع المورابج" أو الكنيسة الواقعة في وسط المدينة. كلّفه

¹ سواعي، المصدر السابق

² نذكر لي السيد نور الدين سواعي أن الدكان كان عبارة مكتبة صغيرة تباع الأدوات المدرسية في مدخل
رفاق بني ميزاب. صاحبه مناضل سياسي في الحزب يدعى محمد الهادي درباسي. المصدر نفسه.
كان هذا الشخص من كبار مناضلي الحزب في تيسة، وكان مثل رحيم كثير الانتماء للمناضلين الثوريين.
وقد اكتفت بالإشارة إلى اسمه هنا بحرفين، لئلا عند طلب السيد سواعي بالأذكر اسمه لأحد.

استدراج السيد "ق. ع." إلى الجماعة في حدود الساعة السادسة والنصف.
وأخبره بأن الهادي عضوي تحلف باستدراج رحيم إليهم.

أعلمه السيد مواعي، بأن الهادي ورحيم متخاصمان ولا يكلمهما
بعضهما البعض، وبالتالي كيف سيتمكن من استدراجه. فقال له بأن الهادي
وعدده بالتفصّل مع قبل استدراجه إلى الكعس.

في مساء يوم السبت 18 مارس 1950، تقدّم السيد سواغي
بعضة أحد المناضلين السياسيين المحليين يدعى "ق. ع." نحو المكان الذي
كان ينتظرها فيه الحافظون. بينما تقدّم السيد الهادي مضوي برفقة رحيم
وكانا يسيران أمامه على بعد بضعة أمتار. ولما بلغ الأحيوان باب شالاه، وقبل أن
يصلوا إلى غاية السيارة المركونة على مسافة خمسة أمتار عند نصب ضللي
لجانب، تزعج السيد الهادي ويهجم على رحيم من الخلف ليشل حركته
ويقتاده إلى الجماعة.

"لكن رحيم - يقول السيد سواغي - كان صحيح البنية الجسدية.
وكان ملاكاً متصبّاً. حيث دافع عن نفسه بشراسة وتمكن من الإفلات
من قبضة صاحبه. عندئذ هرب إلى كل من عبد الباقي بكوش، إبراهيم
عجمي ومن عودة والفضوا عليه ووضعوا كمامة على فمه بها مادة
"كلوروفورم" لتخديره وشل حركته.

أثناء المشاجرة، كان موظفو دائرة تبسة، التي كان مقرها قريباً من
مكان الحادث، قد أنهوا دوامهم وانصرفوا في جماعة. تخوف الحافظون
من أن يتدخل الموظفون في العراك وينفذون رحيم، الذي كان يصارع
أكثر من رجل، فقرروا تركه والفرار على جناح السرعة. اصطدمت

سيارتهم أثناء الانطلاق بعمود، ثم عادت إلى الخلف قليلا وانطلقت
بسرعة فائقة.

شاهدت ديدوش واقفا فوق منض صدات السيارة، وتبسمت
بأحدى يديه سطح السارة، وتبهر باليد الأخرى مسدا. كما بلغت
السيارة المدارة، لفت ذلك المشهد الهوليودي التباه مستوطن يدعى
نالمارو، كان من كبار تجار الحلقا في تيسة، فدون رقم تسجيل السيارة،
ولعله أعطاه للشرطة وأخبرها عما شاهدته.

وبذلك نجا رحيم بأعجوبة من جماعة عنابة، وتوجه مباشرة إلى
محافظة الشرطة القديمة في وسط المدينة.

أما فيما يخصني فقد عدت بشكل عادي مع رفيقي "ق. ع" إلى
وسط المدينة، ثم افترقنا. ولكي لا يشك أحد في أمري، مررت بلكان
بيع الملابس لشخص يدعى بلقاسم كانت له علاقات جيدة مع
المستوطنين، فمكثت عنده قليلا لكي يراني الجميع، وتحدثت معه
لبعض الوقت، ثم عدت إلى بيتي.

وفي ردة على سؤالي، حول ما إذا كان يعتقد أن رحيم هو من أفضى
مر التنظيم للسلطة الاستعمارية ؟ قال لي السيد سواعي أنه سأل بعد
الاستفلال كل من رحيم والهادي مضوي، عما ذكره للشرطة من معلومات
لما التفت إليها.

فأجابه الأول، أنه أخبرهم أن أناسا مجهولون هاجموه، وأنه أحس
بالدوران والغثبان، واحتاج إلى الإسعاف، ولم يزد عن ذلك كلمة واحدة.

وأما الثاني، فأعجبه بأنه اختلق لهم رواية، مفادها أن الجماعة التي
هاجتها قدمت من قلعة، وجاءت لتنظيف حسانها مع صهرها رحيم.
وبالتالي تمكنتا الحزم بأن جماعة عنابة، هي أول من أفضى سر المنظمة
الخاصة للأمن الاستعماري، وليس رحيم أو رجال التنظيم بنفسه، كما هو
مداول خطأ بين المؤرخين.

وبحسب السيد سواعي، فإن مراد ديدوش كان ضمن جماعة
الخاطفين، وهذا بخلاف الروايات التي قالت بعدم مشاركته في العملية، وأن
اكتفى فقط بمراقبة العملية عن بُعد.

3. شهادة السيد سعد السعود أحمد شاوش (1)

ذكر لي السيد سعد السعود أحمد شاوش، أنه استوضح بعد
الاستقلال، من السيد رحيم مسألة "مؤامرة تبسة". فأخبره أنه طلب
الانضمام إلى صفوف المنظمة الخاصة عند نشأتها، لكن طلبه قوبل بالرفض
فاختار من ذلك كثيرا. خاصة وأنه كان يتوفر على مميزات تؤهله للانخراط في

أبو سعد السعود أحمد شاوش بن البرجي، ولد في الفاتح جويلية 1932 بدوار تازيغت دائرة بئر
ولاية تبسة نشأ في أسرة بسيطة ومتواضعة، كانت تعيش على تربية الأبقار وبيع الحليب، الذي تصد به
في معيشته تعلم قبل سن السادسة في الكتائب حفظ القرآن وتعلم الكتابة والقراءة التحق بمدرسة تهاب
التي كان التابع لجمعية العلماء في مدينة تبسة، وبعد تكوين جيد في اللغة وآدابها والفقه التحق بسيد
ابن باديس في سطيف حيث زاول به مرحلة التعليم الثانوي. لكن ظروف أسرته المالية لم تسمح له
بمواصلة الدراسة واضطره إلى التوقف والعزلة إلى تبسة ودخول عالم الشغل لمساعدة والده. مارس في
اليداية حرفة اسكافي، ثم ساعى وأنشأها واتخذها وسيلة لكسب عيشه.
التحق بالثورة بعد اطلاعها بصفة سبيل في مدينة تبسة. واعتقل من قبل ضباط المفزة العسكرية للحمية
(D.Q.P) في تبسة، وسجن في مقرها لمدة شهر. حيث تعرض للتعذيب تمكن من الفرار من زبنته،
والثقة بالثورة في تونس، حيث عمل في السلك المدني التابع لها. ثم التحق بجيش التحرير كتائب علم
الفيق والكتيبة بالناحية الرابعة، كما التحق بمكتب تكوين الإطارات بالكاف. وبعد إصابته بكسر في رجليه
اليسرى التحق بضم التمريض بقيادة الطبيب محمد الصغير تقي. تلقى في القسم تكويناً في التمريض ثم
التحق بمصلحة الصحة العسكرية بالكاف، وعمل بالمعصرة تونس ممرضاً مع الطبيب التيجاني هدام إلى
غاية الاستقلال. عين بعد الاستقلال مسؤول التنظيم بقسمه جهة التحرير الوطني في تبسة، ثم كاتبا عاما
للناحية ومنتقيا مكتب التخطيط لمكتب تكوين الإطارات في بوداوار. التحق بعد ذلك للعمل بالشركة
الوطنية بالمسيلة إلى غاية تقاعده. توفي رحمه الله في 04 فبراير 2012

التنظيم. حيث كان بضائع مهمة مسكوبة في قسم حزب حركة الانتصار
بالمدينة، وكان يحسن اللغتين العربية والفرنسية، تأميك عن ممارسته رياضة
الملاكمة¹⁴.

ولما استنصر من بعض القيادات عن سبب رفضه الائتحاق بالتنظيم،
أخبروه أن الرفض كان بسبب ضعف بصره، حيث كان يضع نظارات طبية.

وذكر بخصوص الاعتداء الذي تعرض له في تبسة على يد جماعة عنابة،
أنه كان في غصام وقطعة مع الهادي مضوي. وأنه تفاعلاً في الفترة التي كان
سيحطف فيها، من إلحاح السيد الكامل مضوي على تحقيق الصلح بينهما،
ومن طلب الهادي مصاحبه إلى وسط المدينة، ثم الانتقال معه عشياً إلى
داره، بحضور عزيمة عائلية.

وعندما هما بالخروج من داخل سور المدينة عبر باب شالعة، اعترضت
طريقهما السيارة القادمة من عنابة، ونزل منها أربعة أشخاص، فتشاجر معهم
ودافع عن نفسه. لكن أحدهم ضربه بذرار ندوة السيارة فأفقده وعيه.

صادف أن مر بالمكان في تلك الأثناء، عون أمن فرنسي كان في طريقه
إلى بيته بحي "لاكومين"، فشاهد ما حدث، وسجل رقم السيارة المتوقفة، ثم
بر في حال سيئه.

وأضاف السيد رحيم، أن الهادي مضوي تظاهر بأنه هو أيضاً كان
ضحية الاعتداء، وصرخ بأعلى صوته: " النجدة 1 النجدة 1". ثم انطلق
مسرعا إلى مقر محافظة الشرطة القديم في حي الكبيسة، وأبلغ عن الهجوم
الذي تعرض له.

¹⁴ لقاء تجريه مع السيد سعد السعود أحمد شاول في بيته في القابع جوان 2006.

استطاعت الشرطة السيد بخاري في المشتكى، كما ذكر السيد سعد
السعود، ولكنه لم يطلق بيت شقة. ولما اقتيد إلى محافظة الشرطة، وجد
عودة يغطي بغطاية، فنظر إليه وهيس له بالفرنسية: « كم تراءى
تعرفني ».

وأما مؤلف الإدارة الاستعمارية في المدينة، فقد عثر عند تقريره صادر
عن بلدية تبة، بالقول: « الاعتداء الذي نقده حزب الشعب الجزائري
في تبة [الاعتداء على رحيم] تم التغاضي عليه وسبب الطياعا على
سكان غيلظي الطبع ولكنهم حساسين لتجلي القوة. لقد جرد ذلك
الحادث حركة الانتصار ومن المؤسف أن الصحافة لم تيدرو في هذا
الطرف متحفظة أكثر. فهذه المنظمة السرية التي كانت مجهولة لدى
العامة لم تنفرد لديها سوى شعور بالتعاطف نحو الدين ينظمون أنفسهم
جيدا لاستعادة الاستقلال والحرية⁽¹⁾ ».

(4). ماذا حدث بعد الهجوم على رحيم ؟

بعد النجاة من الاختطاف، قصد السيدان رحيم والهادي محافظة
شرطة تبة، وقدم كل واحد منهما شكوى فردية إلى مفتش الشرطة لامي
حيث أبلغا عن الاعتداء الذي تعرضا له. عندئذ فتحت شرطة تبة تحقيقا في
الأمر، وأبلغت جميع مخافر الشرطة على المستوى الواسع عن نوع السيرة
وليونها.

ووصفت جريدة ليكو ديجي "L'Echo d'Alger"، حادثة تبة في
أحد أعدادها بالقول: « اختطف قادة في حزب حركة الانتصار للحريات
الديمقراطية في تبة، أثناء حملة قاذبية، أحد العناصر المستقبليين من

⁽¹⁾ تقرير بلدية تبة المختلطة - تقرير شهري، 01 - 31 مارس 1950.

هذا الخبر، ونقلوه إلى مكان الإعدام. تعرضت السيارة التي كان بداخلها "المحذون" لحادث خطير ويمكن الصمود من القرار. حيث ذهب إلى محافظة الشرطة وقص عليهم مفاعله⁽¹⁾.

وتعب رواية السيد مسلم، فإن رحيمة: «في البداية، حاول عدم الكشف عن حقيقة الجماعة، خاصة وأن السيد أحمد لورس حذره قبل ذلك من خطر تعرضه لاعتداء. فلذلك للشرطة أن المعتدين عليه إما لصوا أو مخمورين.

ولكنه صرح، أمام ضغط مفتش الشرطة عليه، بأن ما حصل له كان من تدبير مضوي الهادي.»

وأضاف: «لقد أثار فشل الجماعة في تنفيذ مهمتها ضجة كبيرة في المدينة. كنت من قبل، أنقل عمليات اختطاف مع ديدوش لتأديب بعض العناصر في تبسة، ولم يكن يعلم بأمرنا أحد من الناس.»

اتصل السيد مسلم إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، بديدوش ليأخذ من التوجيهات والتعليمات حول كيفية التصرف إزاء هذه الأزمة، وانتظر منه: «أن يأمرنا بالالتجاء إلى جبال الأوراس أو جرجرة لتفجير الثورة، كما كان يقول لنا ذلك من قبل، ولكنه طلب مني ومن مناضلي تبسة الثوريين بدل من ذلك، الصمود أمام ضربات الشرطة!»

استغرب محدثي من هذا الرد، وقال: «عندئذ تساءلت بيني وبين نفسي، كيف نطالب بالصمود أمام ضربات الأمن الاستعماري، والثورة

¹ L'Echo d'Alger, n° 14175, du 21 avril 1950.

كما أكدته لنا القيادة أثناء وجودها في معسكر كندى بسندور. لم يبق
على الشجرة سوى شهرتان؟

من هنا يمكنني القول، كما ذكرت آنفا، أننا لم تكن مستعدين لحدوث
الاستعداد لتفجير الثورة في عام 1950. ولو فجزئنا في مثل تلك
الظروف لكالت العقاقب وخيمة، ولحلت بنا كارثة عظيمة، ولنسبنا بغيره
أمل كبيرة. فالإمكانات المادية كانت شبه معدومة، والتنظيم كان عاجزا
عن توفير السلاح.

فاليوم، عندما أراجع الماضي وأفكر في تلك الفترة بهدوء، وأستل
ظروفها الذاتية والموضوعية، أحمد الله كثيرا على أن الثورة لم تندلع في
تلك السنة. كما أعتبر أن حادثة تبسة كانت في صالح الثورة وليس
ضدها. حيث أنقذت الشعب الجزائري من كارثة محققة، لأن كان في
ذلك الوقت، غير واضح بما فيه الكفاية لاحتضان الثورة..»

وذكر المرحوم محمد بوضياف، أن مسؤولي المنظمة الخاصة قدّموا حين
بدأت حملة اعتقال المناضلين في تبسة، إشعارا لقيادة الحزب، يطلبون
المشورة، فأمرهم بحرق الوثائق، ووضع القيادة في مأمن ثم الانتظار. فاعتبر
نصرفهم هذا تصرفا سليما.

وأضاف أنه قرّر بعد التشاور مع كل من مصطفى بن بولعيد، ومحمد
العربي بن مهيدي، ورماد ديدوش، حول العمل الواجب فعله في تلك
الظروف، «الانتظار مع وضع الأسلحة جانبا...» كما قرّرنا عدم إدراج
بعض العناصر الأمنية في المنظمة السياسية، مثل أمناء المخازن، وأعوال

الإعداد، وعناصر المنظمة الخاصة بالأوراس التي منحتها أعمال
المع

بعد، يعني أن قيادة المنظمة الخاصة، لم تكن قائمة على اتخاذ قرار
بعض عناصر الثورة بالرغم من استكمال العناصر الثوريين فترة التدريب
وتكوينهم. والقرار كان في الحقيقة بيد السياسيين وليس بيد الثوريين.

وفي رده على سؤال عما جرى بعد حادثة تيسه، ذكر السيد سواغي،
أنه أثناء زيارته جاء إلى تيسه في اليوم الموالي لحادثة الاختطاف، واتصل به
وتسبب منه أن يهاجم نفسه، لأنه سوف يمر به ليلا في حدود الساعة العاشرة
بالتحديد ويضطجبه إلى الأوراس.

5. رواية شرطة الاستعلامات العامة بالجبال.

ورد في تقرير أممي لشرطة الاستعلامات العامة، أن عبد القادر خيراري
والهادي مضي، قد تعرضا لاعتداء من قبل خمسة أشخاص: « في مساء
يوم 18 مارس 1950، وفي حدود الساعة السادسة والنصف... حاولوا
اعتقالهما على متن سيارة قوية بعد ضربتهما وتخلدهما⁽²⁾ ».

وأضاف التقرير أن شرطة قسطنطينة توصلت، بعد التحقيق في مسألة
الاعتداء الذي تعرضا له إلى اكتشاف: « منظمة شبه عسكرية في عمالة
قسطنطينة، وأسلحة حربية ومخالفات مفضية تابعة لها في مناطق مختلفة
من العمالة ».

كما كشف أن السيد رحيم صرح لشرطة تيسه بعد خروجه من
سجنه، وتلقيه الإصابات الأولية للجروح والكدمات التي أصابته نتيجة

وسيف، تحضير لفتح نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 846-847
في 18 مارس 1950، رقم: 11311، المصدر السابق

المشاهرة أنه: « بهذا قدور الموقف، دافع عن نفسه إلى آخر العالم،
حيث ظن أنه كان سيقتل من قبل مستظفيه، واعتبر من دون شك أنهم
يتعمدون لحزب مصالي⁽¹⁾ »

ذلك أن السيد رحيم كان قد اتخذ موقفاً مماثلاً لموقف الدكتور محمد
الأمين دباغين، ضد سياسة الحاج مصالي المعتدلة في مواجهة العظماء
الاستعمارية، واستقال مثله من الحزب خلال عام 1949.

وعصب محامي التيار الاستقلالي، السيد عمار بن قومي، فإن بن زعيم
وعجامي، العضوين المشاركين في عملية احتطاف رحيم، قد أقرا بعد
اعتقالهما وإحضارهما للتعذيب والتكيل بكل ما يعرفانه من وقائع.

وأكد أن بن زعيم قدّم لحافظ الشرطة لأكوست اعترافات عن المنظمة
الخاصة وأفشى له بأسرارها بما سمح له « بتنفيذ اعتقالات واسعة النطاق
عبر التراب الوطني⁽²⁾ ».

تؤكد هذه الإفادة بما لا يدع مجالاً للشك، أن رحيم لم يتهم المنظمة
الخاصة ولا رجالها، ولم ينسب بنت شقي عمّن يعرفهم من رجالها في تسمية
واكتفى بإتمام حزب حركة الانتصار، لأن الشرطة تعلم أنه السحب
ووقف إلى جانب الدكتور محمد الأمين دباغين في معارضته لمصالي
فمهاجبه كانوا يحولون بالنسبة إليه.

فالقول بأن رحيم هو الذي أفشى سر التنظيم للأمن الاستعماري
كلام غير مؤسس وغير موضوعي، ولا يقوم على حجة أو برهان.

¹ المصدر نفسه.
² بن قومي، المصدر السابق، ص. 576.

أما السيد الهادي مضوي، فقد صرح للشرطة، بحسب ما ورد في التقرير المذكور: «... أنه كُلف بالبحث عن عياري لحي متجربة والتوجه معه إلى مقر خالي ونظمه خارج أسوار تيسة، حيث كُلف بمكث لوجج المعتادين وكشف مضوي أيضاً، أنه يعرف شخصاً يدعى يحي فارس يمكنه تقديم معلومات مفيدة عن المعتادي الخامس (١)».

بعد هاتين الإفادتين، أُنذرت كل مصالح الشرطة الاستعمارية في الجزائر، وأقام رجال الدرك الاستعماري حواجز في الطرقات، ولُصِّبت أجهزة مراقبة.

حاول المسؤول بالتيابة السيد يحي فارس، التحقي عن أنظار الأمن، غير أنه لم يفلح. حيث اعتقل في يوم 19 مارس 1950، في مشته تبعد ثمانية كلم عن مدينة تيسة. وبعد التحقيق معه: «اعترف بلا صعوبات تذكّر أنه عنصر اتصال، ومسؤول التنظيم العسكري والسري للحزب [في تيسة]» (٢).

لم يفصح السيد فارس، بالرغم من تعرضه للتعذيب، عن قائد العملية مراد ديدوش. حيث ضللهم وقال لهم أن اسمه بن يوسف. الأمر الذي جعل الشرطة تعتقد أنه السيد بن يوسف بن خدة، وتذكره في تقريرها بهذا الاسم.

لكنه كشف لهم أن المشبه به بن يوسف، سلّمه بندقيتين قصيرتين، و 140 خرطوشة محبأة في صندوق، وأن السيد الهادي مضوي جلب إليه خمسة خرطوش متفجرة من نوع شديت، وخمسة صواعق، وقتيل بكفور. كشف أن العتاد نجّاه عند السيد علي عزيزي أحد عناصر التنظيم.

لنصدر نفسه
بصدر نفسه

انضمت الشرطة منزل هذا الأخير في حي الزاوية الشعبي، ووجدت
الذخيرة في صندوق مظهر. كما عثرت لديه على: «تعليمات والمخبر حمله»
إسألني حزب التضاد، كانت تلقن لفرقة حزب الشعب الجبهة الوطنية،
أسفرت حملة التفتيش والاعتقالات في تبسة، بحسب إفادة الشرطة
عن اعتقال 21 مناضلاً، واحتجاز بندقيتين قصيرتين، ومائة وأربعين
عروشة، وخمس عرايطش نوع شميت، وخمسة صواعق، ومسدس آلي غير
35/6

أما بالنسبة للسيد الطيب مسلم، فقد اعتقل هو أيضاً بعد مدة من
قبل رجال أمن تبسة، وعُذِّب مثل بقية زملائه للإدلاء بكل ما يعرفه من
التظيم الثوري. أثناء تواجده في السجن بحافظة شرطة تبسة، أخبر زملاءه
بأنه قُتِرَ للفرار، وطلب منهم اللحاق به إلى جبل قريبة من المدينة، يعرفون
جداً. وذلك بالرغم من تعليمات ديدوش إليهم التي أمرهم فيها بضرورة
التمسك أمام الشرطة.

يؤكد السيد مسلم بفضل ما تعلمه من دروس نظرية، وخاصة منها
درس كيفية التعامل مع الشرطة، من الخروج من مخفر أمن تبسة دون أن يثبت
إليه أحد، ثم اعتصم بالجبال منتظراً اللحاق زملائه به، حيث طبق برنامج
المبادئ الثلاثة وهي: أين؟ ومتى؟ وكيف؟

انتظر زملاءه طويلاً في الجبل، لكن لا أحد منهم استطاع الفرار
واللحاق به.

قد فقدوا الأنفاء لحادث سلطات الأمن، نظراً لاعتبار من السيد مسلم،
أن اعتقال وسجن والده بدلاً عنه، وذلك بالرغم من كثير منه، وإجرائه عملية
جراحية حديثة. فقرر تسليم نفسه وإعلاء سبيل والده.

المبحث الرابع.

حملة الاعتقالات في صفوف رجال المنظمة الخاصة.

تحركت مصالح الأمن الاستعماري بعنف، بعد كشف أمر المنظمة الخاصة إثر حادثة تبسة، وشنت حملات اعتقال واسعة في صفوف المناضلين، وداخمت مساكنهم بدون وجه حق، بناء على الضن أو الوشاية.

وبحسب تقديرات أحد المؤرخين المؤرخين المؤرخين، فإن مصالح الأمن اعتقلت في حملتها تلك 363 مناضلا في المجموع، بينما أجرى القضاء الاستعماري محاكمات جماعية لنحو 252 مناضل⁽¹⁾.

وأشار المحامي عمار بن تومي، إلى أن مصالح الأمن الاستعماري تمكنت في ظرف شهرين ونصف من اعتقال 500 مناضل ثوري من ضمن 1500 مناضل. أي أنها اعتقلت فقط ثلث رجال المنظمة الخاصة⁽²⁾.

وكان من بين المعتقلين، خمسة من الأعضاء السبع في القيادة العليا للمنظمة، و28 إطارا من ضمن إطاراتها الخمسة والأربعين⁽³⁾.

فقد سمح الاستغلال الفوري للإفادات المنتزعة عبر الاستجوابات العنيفة للعناصر الموقوفة، بشن مصالح الأمن الاستعماري ابتداء من 19 مارس 1950، حملات اعتقال في صفوف المناضلين الثوريين، وعمليات تفتيش

¹ ELBAZ Sharon, *L'avocat et sa cause en milieu colonial. La défense politique dans le procès de l'Organisation spéciale du Mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)*, in: Politix. Vol.16, n° 62. Deuxième trimestre 2003, p. 67

² بن تومي، النفاق...، المصدر السابق، ص. 50
³ بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 578

واسعة لمساكنهم، ومصادرة أسلحة ووثائق خاصة بالمنظمة الخاصة شنت في
البداية مداه غنابة، قلمة، سوق أمراس، وادي الزناني، سكيكدة، كنفج
سندر وميلة.

اعتقل خلال تلك الحملات، العديد من الوطنيين وصودرت كميات
معتبرة من الأسلحة والذخيرة الحربية، ووثائق مهمة. الأمر الذي مكن شرط
الاستعلامات العامة من فك ألغاز التنظيم شبه العسكري، وكشف مخططاته
التي كانت تهدف إلى اقتلاع جذور الاستعمار الفرنسي من الجزائر.

ذكر السيد سواعي، أن جماعة غنابة المكلفة باحتطاف رحيم أحمي
بعد فشلها في مهمتها، صوب قرية وادي الزناني عبر طريق عين البيضاء. بما
ضلتها احتبأت عند أحد مسؤولي التنظيم المحليين، وركبت السيارة أمام منزله
في أثناء ذلك، مرت دورية الشرطة راحلة بالقرب من المنزل، فشاهدت
السيارة، وبعد أن تأكدت من تطابق مواصفاته مع مواصفات السيارة لليلع
عنها من أمن نسبة، احتبأت في مكان غير بعيد وراقبت المنزل جيدا.

بعد وقت طويل، فُتح باب المنزل، وخرجت العناصر المختبئة، باستثناء
ديدوش الذي اتسلل بحديث مع صاحب المنزل. وما أن صاروا داخل السيارة
حتى هاجتهم الشرطة، وأوقفتهم.

ظل ديدوش في المنزل ولم يبرحه، إلى أن غادرت الشرطة المكان ونقلت
المعتقلين إلى غنابة. وأثناء التحقيق معهم كشفوا عن أسماء رجال المنظمة
الخاصة في كل من تيسة، غنابة، ووادي الزناني⁽¹⁾.

سواعي، المصدر السابق

وقد أُنشئت مصلحة شرطة الاستعلامات العامة، هذا القول في تقرير ذكرت فيه أن مناضلين من عنابة اعتقلتهما بالقرب من وادي الزناتي، كشفنا لها عن أسماء باقي المشاركين معهم في عملية تبسة، وعن مكان تواجدهم.

وقد مكّنها ذلك، من اعتقال كل من محمد بن زعيم، وبين عودة في عنابة، والعتور: «... في مسكنيهما على العديد من النصوص التي تهيم المنظمة شبه العسكرية للجزب، وكذا ملاحظات عن مصالح الشرطة، والدرك، والحرس الجمهوري أو الجيش⁽¹⁾».

فقد ذكر التقرير أن دورية لرجال الدرك، اكتشفت في الساعة العاشرة والربع من ليلة 18 مارس 1950، سيارة من نوع أدلر، متوقفة بالقرب من مغزوق طرق وادي الزناتي. فأوقفت اثنين من الرجال كانوا على متنها، وبعد التأكد من تطابق مواصفات السيارة مع مواصفات السيارة المبلغ عنها، اعتقلوها وأرسلوها إلى تبسة لاستكمال التحقيق.

عُثرت الدورية بداخل السيارة على: «قارورة كلوروفورم، وقارورة محلول الشادر، وقطن وميزد كبير استعمل في ضرب خياري⁽²⁾».

أفصحوا الموقوفان بعد التحقيق معهما في تبسة، عن هوية بقية أفراد الجماعة، الذين شاركوا في الهجوم على عبد القادر خياري.

وبناء على هذه الإفادة، اعتقل المتصلان العناييان العاران، وأرسلوا بدورهما إلى تبسة لاستكمال التحقيق. وبعد تعريضهما للضرب المبرح، أفصحوا عن اسم زميلهما الخامس، الذي فرّ بمفرده إلى وجهة مجهولة.

الم. ج. أ. ج. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11530، المصدر السابق.
المصدر نفسه.

اعترف المؤرخون الأربعة بعد الضغط عليهم في مختصر شرطة قيس
 مشاركتهم في الهجوم على رحيم، وبرزوا تصرفهم بتفويض أوامر قيادة حرجية
 وادعى أحدهم أنه حصل على مبلغ خمسة آلاف فرنك تقدم لتنفيذ المهمة.
 من المعلوم أن عناصر المنظمة الخاصة، قد تعلموا أثناء تكويتهم النظرية
 الفرنسية: «كيفية تصرف المناضلين أمام الشرطة»؛ لأجل ذلك سعى المنظمون
 أثناء استجوابهم، إلى إفحام حزب حركة الانتصار في القضية، وادعاء البعض
 عن المال، لكي يستقروا على المنظمة الخاصة، ولا يكشفون أمرها.
 بقي عنابة احتجزت الشرطة القضائية، عند مناضل يدعى زفاير
 زجوال، ثلاث بنادق قصيرة إيطالية، و320 خرطوشة.
 واحتجزت عند مناضل آخر يدعى علي بن سيد، بندقية قصيرة. بينما
 وجدت عند غمار أثار يدعى بومزياري، رشاش ألماني، ومشط مسدس كاسي
 ومائتين وخمسين خرطوشة، وعلبة صيدلية للعناية بالإسعافات الأولية.
 كما عثرت على: «العديد من الوثائق التي تهم التنظيم الخاص
 بالمدينة، والتدريب شبه العسكري للمناضلين، وإفادات تهم مصالح
 الشرطة، والجنדרمة، والحرس الجمهوري، والجيش».
 بينما وجدت لدى المسؤول المحلي لحزب حركة الانتصار في وادي
 الزناتي، بندقية حربية إيطالية، وبندقية قصيرة، وخمسة مسدسات مع الذخيرة.
 وفادت في سكيكدة، عمليات بحث: «... عن خمس بنادق قصيرة
 من نوع ستاتي وأربع مئة خرطوشة حصل عليها مؤخرا قائد الفوج شبه
 العسكري لمنطقة سكيكدة والقل وعزابة - بينما واصلت - التحريات
 في ع. ا. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11311، المصدر السابق.
 130

بشأنه في كل من كندا، سمنو، وميس، وميسكرو، وميس، على ضوء الوثائق التي عُثر عليها وتصريحات المعتقلين المستجلة⁽¹⁾».

ويوضح مما سبق أن مصالح الأمن الاستعماري ظلت بالرغم من صيدها السوء، جاهلة لما حققته من إنجاز. فلم تشر في تقاريرها الأسبوعية إلى اكتشاف المنظمة الخاصة إلا بعد مرور خمسة أيام.

كما يؤكد أن الإفصاح عن سرية التنظيم شبه العسكري لم يكن من منازلي تيسة، وإنما حصل من منازلي مناطق أخرى، وردت أسماؤهم في تقاريرها.

1. حملة الاعتقالات في الإقليم الشرقي.

في يوم الخميس 23 مارس 1950، اعتقل خمسة منازلين في فسطاط، وستة في وادي الزناني، وعشرون في عنابة، وإثنان في مكيكدة، وستة عشر في تيسة، وعشرة في قالمة. وبعد التحقيق معهم في مخافر الشرطة، والتراخ اعترفاتهم، عرضوا في اليوم 30 من الشهر، على النيابة العامة⁽²⁾.

وفي يوم الجمعة 24 مارس، اعتقلت مصالح الأمن بمدينة عنابة كل من محمد بن زعيم، وابن عودة بن مصطفى⁽³⁾.

ووفقا لتقرير شرطة الاستعلامات العامة المذكور أنفا، فإن شرطة عنابة عثرت، بعد تفتيش مسكنيهما، على العديد من النصوص التي تضم المنظمة شبه العسكرية، وكذا ملاحظات عن مصالح الشرطة، والدرك، والحرس الجمهوري والجيش الاستعماري.

المصدر نفسه.
1. د. ر. ع.، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11936، المصدر السابق.
2. المصدر نفسه.

ولاحزت من بين تلك الوثائق: «كتراس مخطوط باليد موسوم: "شبكة
سرية ونشطة" تحت تصرف الحزب، مخصصة لتحرير الجزائر». وفي
اليوم نفسه، اكتملت الشرطة القضائية بالتنسيق مع شعبة
الاستعلامات العامة المحلية تنظيم المنظمة الخاصة بدائرة بجاية، وفائدة
عمليات تفتيش المنزل المدعو رشيد علي باشا، مسؤول دائرة بجاية عن حركة
حركة الانصار.

وقد كانت دائرة بجاية تتبع ولاية سطيف في التقسيم الإقليمي للحزب.
ونظم أربع قسيمات هي: قسمة جيجل، قسمة بني وغليس، قسمة تازمالت
وقسمة مشدالة.

فاعتقلت أعضاء المجموعة شبه العسكرية لقسمة تازمالت التي كان
يديرها المستشار البلدي تيتوح. في حين فرّ من قبضتها شخص يدعى صالح
كان مكلفا بالاتصال مع الهيئات العليا للمنظمة في مدينة الجزائر⁽¹⁾.

وأشارت إلى أن التعرف على هيكل المنظمة شبه العسكرية في دائرة
بجاية، قد تم بفضل إقادات المعتقلين وبخاصة منهم المسؤول السيد رشيد علي
باشا. حيث حدد درجة التدريب العسكري التي بلغها المناضلون الثوريون.
وكشف عن التقنيات المختلفة التي تدربوا عليها في عمليات التمويه وحرب
العصابات، وتقارب الرماية التي كانت تتم عادة ليلا، في كل 15 يوم أو 20
في ناحية تازمالت. كما عثرت لديهم على أسلحة حربية.

ووفقا لتقريرها، فإن هيكل المنظمة الخاصة في دائرة بجاية، كانت
تشكل من قسمتين، واحدة في تازمالت والأخرى في بني وغليس.

وكانت قسمة تازمالت مقسمة إلى تازمالت وسطى، وتضم شعبة: وفوخان، وثمانية خلايا. ثم ناحية تازمالت التي كانت بها شعبة واحدة، وثلاثة أفواج، وعدد غير محدد من الخلايا.

بيضا كانت قسمة بني وغلين مقسمة إلى بني وغلين وسطى، وتضم شعبة واحدة، وثلاثة أفواج، وعدد من الشعب. ثم ناحية بني وغلين، وتتكون من مجموعتين مرتبطتين مباشرة بالقسمة، تضم سبع خلايا⁽¹⁾.

كما اكتشفت تجربات الأمن تنظيمًا شبه عسكريًا في ناحية آدكار بحاية. حيث اعتقل مسؤول الفوج ويدعى العربي بن محمد معسول، وإثنان من نوابه، وثلاثة مناضلين، وأودع الجميع الحبس بتهمة "المناس بالأمس الخارجي للدولة"⁽²⁾.

وفي نهاية شهر مارس، اعتقل عشرة مناضلين ثوريين يتمون لقسمة المنظمة الخاصة في تازمالت⁽³⁾.

وفي يوم الثلاثاء 4 أبريل، اعتقل ستة من مناضلي المنظمة الخاصة بجيجل، بتهمة "دسائس ضد مصلحة الأمة"، وجهها لهم قاضي تحقيق محكمة عنابة، الذي كُلف بتركيز الملاحقات من هذا النوع في منطقة الشمال القسنطيني.

وبعد استجوابهم، تم التعرف على قادة المنظمة شبه العسكرية بجيجل، وبشكلها القاعدية. حيث كشفوا عن أن التنظيم كان يشرف عليه بمساعد طيب أسنان، بمساعدة مناضلين اثنين. وكان يتشكل في قرية الشقفة من فوج

1. ج. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، الجزائر في 15 أبريل 1950.
2. ج. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12279، الجزائر في 1 أبريل 1950.
المصدر نفسه

ومضين، وسنة جسر مناضلي، وفي قرية الطاهير من ثلاثة أفواج وتسع حارات
ومغارة وأربعون مناضلياً^(١)

وبالتزامن مع حملة الاعتقالات في خيخيل، اعتقل رجال الأمن
الاستعماري مناضلين ثوريين بقسنطينة هما: رشيد عنجالي، وملاح سليمان
وعمر لديهما على أسلحة حربية.

وقد صرح الأول، وفقاً لتقرير الشرطة، بأنه « ينسب إلى مناضلي
الأمن بالحزب، وأنه تلقى بالنظام دروساً عن خرب البعصابات ».

وأصبحت مصالح الأمن تحرياتها، وملاحقاتها لرجال المنظمة الخاصة في
مناطق عديدة من شرق البلاد، حيث اعتقلت بعد أكثر من تسعة أشهر
104 مناضلين ثوريين، وصادرت خمس عشرة بندقية، وثلاثة رشاشات
وشاخن رشاش، وسبعة عشر مسدساً، وخمس خراطيش نوع شيايت، وخمس
صواعق، وسبع مائة وتسعون خرطوشة بندقية. بالإضافة إلى مصادرة كتب
معتبرة من الذخيرة في سكيكدة.

وفي وادي الزناتي أوقفت في الرابع من أبريل، ستة مناضلين ثوريين
وصادرت بندقيتي حربيين، وثلاثة مسدسات.

واعتقلت في اليوم السادس من الشهر نفسه، خمسة مناضلين آخرين
اعترفوا بحسب تقاريرها: « بمتابعتهم تدريباً عسكرياً سرياً لنظمه حزب
الشعب، بهدف إعداد جيش لتحرير الجزائر^(٢) ».

كما اعترف اثنان منهما بأنهما: « كلفنا بحضر نخنادق وفيما
لتصميمات محددة، مخصصة لاستقبال الأسلحة والذخيرة. وأن من

الرجوع إلى: ملف يومى للاستعلامات، رقم: 13021، الجزائر في 13 أبريل 1950.
الرجوع إلى: ملف يومى للاستعلامات، رقم: 12684، المصدر السابق.

المقرر أن تشغل التجهيزات في شهر مايو. وقد قام نصف فوج في إطار
هذه العملية، بالتعرف على المواقع ثلاث مرات:

أ) حفر خنادق لتخزين السلاح في جبل النسل، داخل بستان عبد
الرحيم.

ب) حفر خنادق انكفاء ودفاع ضد الدبابات في رأس العقبة،
بالقرب من مزارع بولندروعة وشعدان.

ج) حفر خنادق انكفاء في عيل زقادة، على بعد 1,5 كلم من
القرية، لتخزين المؤن.

د) حفر خنادق آخر لحشد الجيوش، وتخزين المؤن الغذائية فوق
مزرعة "دروان"، فوق أرض المؤسسة الجزائرية.

وأضاف، أن أفراد التنظيم كان عليهم عندما يحين وقت تفجير التور،
مغادرة المدن، والالتقاء في هذه المناطق المختلفة، لتسلم لهم الأسلحة والمؤن.
بعد ذلك، يقومون بفرض حصار على المدينة، ويتقدمون فيها محوما مسلحا
للاستيلاء على مكتب البريد، ومخفر رجال الدرك لقطع الاتصالات الهاتفية،
والاستيلاء على ما به من أسلحة.

عرض المعتقلون الخمسة، بعد التحقيق معهم وانتزاع اعترافات منهم،
على وكيل الجمهورية بمحكمة عناية. فأمر بحبسهم بائحة ذاتها التي كانت
توجه للمناضلين الثوريين، وهي "المساس بالأمن الخارجي للدولة" (1).

وفي عنابة، اعتقل أربعة وثلاثون شخصا، واحتجزت أربع بنادق لينة
و320 خرطوشة ورشاش ألماني، ومنشط مسدس معيار 250 خرطوشة
ومسدس.

بينما اعتقل متاضلان في قسنطينة، وصودر منهما مسدسان. أحدهما
نوع كولت، واعتقل متاضلان في بني كدة، وصودرت منهما أربع بنادق
قصيرة، ورشاشان، وثمانية مسدسات، وكمية كبيرة من الذخيرة. كما اختطف
تسعة عشر متاضلا في غلمة، وصودر منهم مسدس عيار 35/6.

وفي بلدية كندي سمندو، اعتقل أربعة متاضلين، وفي بجاية اعتقل أربع
عشر متاضلا، وفي جيجل اعتقل ستة متاضلين. بينما صودر مسدس في ميلة
وبندقية حربية وثلاثون خرطوشة في سوق أهراس (1).

وفي اليوم الخامس من شهر ماي، عثرت مفزة درك عنابة في حراي
التفتيشية، على صندوق حديدي به 473 خرطوشة عيار 12 ملم لمسلسل
نوع كولت طومسون، وست عراطيش عيار 9 ملم لرشاش نوع ستين؛ وست
وعشرون خرطوشة عيار 6 ملم، وبندقية حربية إيطالية في حالة سيئة للغاية.

كما عثرت في أخلود غير بعيد عن مكان وجود الصندوق، على
بندقية حربية إيطالية عيار 6,5 ملم، محفوظة في حقيبة (2).

وفي 11 من ماي، داهم رجال الأمن مخزنا لأحد المتاضلين يدعى
عمار جروودي، فاعتقلوه مع اثنين من أجهاته. وبعد التفتيش، عثروا في أرصة
المخزن على صندوق خشبي كان مضمورا، وجدوا بداخله قطع أسلحة وذخيرة
مؤلفة من: رشاش أمريكي نوع طومسون، ومسدسان نوع كولت، ومسدس

1. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12786، الجزائر في 6 أبريل 1950.
2. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17198، الجزائر في 28-29-30 ماي 1950.

قاضي نوع سانت إتيان، وشاحن مستدي فارغ، وشاحنا وشاشن مجهولان نوع
تسرون، مع 660 خرطوشة^(١).

كما اعتقل في اليوم ذاته بمسكرة، مناضل يدعى محمد عساني، كان
يعمل بحايطة، ومضطلع بمهام مسؤول على لخلية حزب حركة الانتصار. حيث
وجهت له تهمة الانتساب لـ: «تنظيم عسكري منزي^(٢)».

وفي اليوم 24، نفذت الشرطة عمليات تفتيش طالت منازل سبعة
مناضلين ثوريين سكيكدة، «بناء على تفويض من قاضي تحقيق محكمة
المدينة وفي إطار العمليات الجارية حاليا بهدف الكشف عن المنظمة
شبه العسكرية لحركة الانتصار - حزب الشعب^(٣)».

وبعد التحقيق والتفتيش، عثرت لدى ثلاثة منهم على مسدسات
وضوايق، بينما وجدت مستندات تخص حزب حركة الانتصار لدى الأربعة
الباقين. أحيل الجميع على القضاء الاستعماري، وحكم قاضي التحقيق
المفوض، على الثلاث الأولين بالسجن النافذ، بتهمة "حيازة أسلحة خاصة
غير شرعية". في حين لم يتخذ أي قرار في حق البقية^(٤).

واصلت الشرطة المحلية تحرياتها في مدينة سكيكدة، للبحث عما أسمته:
«أنشطة شبه عسكرية وطنية في الجزائر». فاعتقلت في 25 من ماي، ستة
مناضلين ثوريين بتهمة "حيازة أسلحة غير شرعية"، وبعد التحقيق معهم،
عرضتهم على القضاء الاستعماري، فسجن منهم خمسة، وأعطى سبيل واحد

١. ع. ا. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15487، الجزائر في 12 ماي 1950.

٢. المصدر نفسه.

٣. ع. ا. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17021، الجزائر في 25 ماي 1950.

٤. المصدر نفسه.

بينهم ثلاثة، بحسب ما ورد في التقرير الأمني: « كان من مخابرات مستشارين
الحزب العالمية الثانية. »

كما اعتُقِلت أربعة مناضلين آخرين، كان من بينهم مستشاران بلديان
سككية هما: تومي، وخمير العين. وذكرت في تقريرها أنها عثرت على
مستندات تخص المنظمة الخاصة لدى ثلاثة منهم. وبعد التحقيق معهم
أحالهم على النيابة العامة التي وجهت لهم تهمة " المساس بأمن الدولة "،
وقضت بسجنهم (1).

وفي اليوم 26، اعتُقِل المدعو: موسى بوعراسة، الذي كان محل بحث
بتهمة « الانسحاب للتنظيم شبه العسكري للحزب »؛ وبعد التحقيق معه
أحيل على القضاء الذي حكم بسجنه بالتهمة نفسها (2).

وفي 27 جوان، أودع المناضل بلقاسم بن أحمد مزهودي، القاطن
بقرية أوكس الحمامات التابعة لبلدية تيسة، السجن بتهمة: « المساس بأمن
فرنسا »، و « الانسحاب إلى المنظمة الخاصة » (3).

كما اعتُقِلت مصالح الأمن المحلية بقرية الذرعان في اليوم ذاته بعبارة
مناضلا في حزب حركة الانتصار من تلك القرية، بحجة حيازته منشورا بعنوان:
« القمع الحالي سيفشل مثل سابقه ».

وبعد التحقيق معه كشف لها عن تشكيلة محلية للحزب، وعن مسؤولها
الذي كان يعمل مستشارا بالبلدية. كما كشف عن اجتماعات كانت تُعقد
بانتظام في القرية برئاسة المستشار، الذي: « كان يوصي المناضلين

1. مرجع أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17065، الجزائر في 26 ماي 1950.

2. مرجع أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17198، المصدر السابق.

3. مرجع أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23054، الجزائر في 28 جوان 1950.

بالامتناع عن التحدث إلى القرفسين، وبوجوب الاتحاد لطردهم، وأنهم
سيضطرون قريباً إلى الرحيل بالقوة.»

كما كشف أن: «الأموال التي جمعها الحزب كانت مخصصة،
وفقاً لتأكيدات القادة المحليين، لشراء أسلحة سوف تستعمل عندما
تأتيهم الأوامر^(١)».

وعلمت شرطة الاستعلامات العامة بباتنة من أحد مخبريها، أن قيادة
الحزب في المدينة، كلّفت مناضلين وطنيين بربط اتصالات مع العسكريين في
النواحي، وبخاصة منهم المتجندين الشباب، بهدف الحصول على معلومات
عسكرية متنوعة.

حيث طرحوا عليهم بعض الأسئلة الدقيقة مثل: «ما هو تجهيزك؟
ما هو عدد السيارات المصقّحة التي هي في الخدمة حالياً؟ ما هو عدد
الجنود في الفوج؟ ما هو طول موجة جهاز راديو المقاطعة^(٢)».

كما أنهم سعوا إلى الحصول على خرائط من نوع خرائط قيادة الأركان،
ومناظر ... الخ. وقد وضعت تحت تصرفهم أموالاً للسماح لهم باقتناء ما
يحتاجونه.

وبحسب مصالح الأمن الاستعماري، فإن المناضلين الثوريين في ناحية
باتنة، كانوا يتوفرون على العديد من المراجع العسكرية الخاصة بالتدريب على
الأسلحة ومعارك الالتحام، خلّبت من مدرسة ضباط الصف بشرشال. حيث
نقلت أولاً إلى مدينة الجزائر ثم إلى باتنة عبر شبكة من الوطنيين.

١. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23157، الجزائر في 30 جوان 1950.
المصدر نفسه.

وكانوا منظمين فيما بينهم "خلية إزهابين"، قائدها بات معروفها المسمى
مصالح شرطة الاستعلامات العامة، لكنها لم تذكر اسمه. مما يجعلنا نرجح أن
يكون هذا الكلام مراوغة من مسؤولي هذه المصلحة لضمان قيادة بات العبد،
بأنها متحركة في الوضع.

وأشار أحد التقارير الأمنية إلى وجود: «مركز سرّي للمنظمة شب
العسكرية» في الأوراس، كان يعمل بشكل منظم جدا بالقرب من ناحية
منعة وأن متاضيه كانوا يجتهدون في تطوير معارفهم العسكرية، تحت غطاء
النشاط الإكشفي في تلك الناحية⁽¹⁾.

وتوقع أن ينشأ في القريب العاجل، مسؤول حزب حركة الانتصار
بمصلحة قيادة المنظمة الخاصة في ناحية باتنة - خنشلة.

حيث أشارت مصالح الأمن الاستعماري أنها حصلت على معلومة
مفادها أن: «رقب مدفعية ميلان من سكان ناحية باتنة، كان قد شارك
في حرب الهند الصينية، ربط اتصالات مع عناصر وطنية، وزودوا
بتمويل لقبلة تخريبية، من النوع المستعمل من قبل جيش الفيات -
منه⁽²⁾».

واختتم التقرير بالتأكيد على عدم العثور على أي مخزن للأسلحة في
ناحية باتنة - لميز.

يؤكد هذا الاعتراف من مصلحة شرطة الاستعلامات العامة، بعدم
عثورها على أية أسلحة في تلك الجهة، نجاح القائد مصطفى بن بولعيد في

1. م. ع. ا. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25249، الجزائر في 21 جويلية 1950.
2. المصدر نفسه.

حماية الثوار الذين أعددهم ليوم الجسم مع المحتل الفرنسي في منطقة نفوذهم
الأوراس، وتأمين عتبات الأسلحة التي جمعها لتفجير الثورة⁽¹⁾.

وزع رجال المنظمة الخاصة في ناحية قسنطينة، بعدما التحقوا إلى معازل
الأوراس فرارا من الملاحقات الأمنية، بين مختلف دواوير المنطقة. فعلى سبيل
المثال وضع رابح بيطاط في إقليم قبيلة الطوابة، وعبد السلام حياشي و
الانصر بن طوبال في فرقة بني بوسليمان⁽²⁾.

2. موقف الفاعلين السياسيين في تيسة من حملة الاعتقالات.

عرفت تيسة بعد حملة الاعتقالات التي طالت رجال المنظمة الخاصة،
لبطاط سياسيا كبيرا، نتيجة حملة الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في
عام 1951. فقد استغل المشاركون في الاجتماعات الخطابية، سواء من
المرشحين أو من الحاضرين البارزين، الفرصة للتنديد بحملة الاعتقالات،
والدعوة إلى إطلاق سراح المناضلين التيسيين الواحد والعشرين.

وبالرغم من امتناع حزب حركة الانتصار في بداية الأمر، عن المشاركة
في الانتخابات، إلا أن مناضليه في قسمة المدينة حضروا مختلف فعاليات تلك
اللقاءات السياسية بكثافة. واستغل بعض المسؤولين المحليين الفرصة، للتعبير
عن رأيهم فيما كان يتعرض له حزبهم من مؤامرة، على أيدي السلطات
الأمنية الاستعمارية.

⁽¹⁾ ذكر أحد المؤلفين الفرنسيين أن مصلحة درك باتنة أبلغت في أحد تقاريرها مؤرخ في 27 جوان
1947، عن تورط بن بولعيد في شراء أسلحة، ولكنها لم تقدم أدلة دامغة عن الإدعاء. انظر:

MORIZOT Jean, *L'Aurès ou le mythe de la montagne rebelle*, L'Harmattan,
Paris 1991, p. 200

⁽²⁾ Daho Djerbal, « Dissonances et discordances mémorielles. Le cas des
Aurès (1930-1962) », L'Année du Maghreb [En ligne], IV | 2008, mis en
ligne le 01 octobre 2011, consulté le 06 mars 2014. URL :
<http://anneemaghreb.revues.org/438> ; DOI : 10.4000 / anneemaghreb.438

كما دافع الحزب الشيوعي خلال حملته الانتخابية، عن معتقلي الشطر
الخاصة من أبناء تيسة، وفضح السياسة القمعية للإدارة الاستعمارية في حق
الجزائريين. ولجأ في تقارير شرطة الاستعلامات العامة، الكثير من المعتقلين
عسا ذكروا في تلك الاجتماعات، التي جرت في قاعة سينما "كوليزي" تيسة
فقد أشار محافظ شرطة تيسة في أحد تقاريره، إلى أن السيد أحمد
لقريشي، رئيس قسمة الحزب الشيوعي بالمدينة، « ذكر في الكلمة التي
ألقاها في الاجتماع العام، الذي نظمته القائمة الشيوعية في 28 ماي
1951، بمؤامرة حزب الشعب التي تركت 21 أسرة حزينة في تيسة.
وطالب بالتظاهر للحصول على إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووجه
مناشير على الحاضرين تطالب بإطلاق سراح المعتقلين الـ: 143 في
عناية (1) ».

كما عاتب في كلمته، التي ألقاها أمام وزير العدل الفرنسي السابق
روني ماير (2)، خلال تنشيطه حملة لصالحه في تيسة، على إبقائه 147
سجينا سياسيا جزائريا في سجن عنابة، منهم 21 مسجوناً من تيسة إثر
اكتشاف المؤامرة المزعومة كما قال (3).

وأما مرشح الحزب الشيوعي السيد العيد العمرافي، فقد اتهم الأمن
الاستعماري بالكيد لمعتقلي تيسة الثوريين. حيث قال: « لن نكون رجلا إذا
ما تركنا رجلا مأكرين لا إيمان لهم يرتكبون مظالم، ونترك 143 من بين

(1) محافظ شرطة تيسة، تقرير خلاص رقم: 53/S، مؤرخ في 29 ماي 1951، أ. و. م. ب.
روني جويل - سيمون ماير (1895 - 1972)، رجل أعمال وسياسي فرنسي من أسرة بورجوازية
يهودية. ناضل في صفوف الحزب الإسرائيلي الاشتراكي. انتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن منطقة
قسنطينة خلال الفترة 1946 - 1955. ورئيس مجلس عام قسنطينة (بين 1949-1951 و 1953-
1955) تولى عدة مناصب وزارية منها المالية والدفاع والداخلية. عين رئيسا لمجلس الوزراء الفرنسي
خلال الفترة من 8 جاني 1953 إلى 28 جوان 1953.
(2) محافظ شرطة تيسة، تقرير خلاص رقم: 54/S، مؤرخ في 31 ماي 1951، أ. و. م. ب.
(3) 142

أفضل شبانا في السجن، والذين سيحاولون غدا قريبا على محكمة عناية
من السهل أيضا إحقاق أسلحة وذخيرة، واتهام شبانا الذين يحتاجهم
الجزائر كثيرا، بأنهم أصحاب هذه المخزونات (١)»

وأشار تقرير أمي آخر، إلى أن مرشح الحزب الشيوعي الجزائري
لانتخابات الجمعية الوطنية، المدعو بالومبا، ضمن قائمة الاتحاد الديمقراطي
المناضل للثأرية، نذأ أثناء إلقاء كلمته في الاجتماع العام الذي جرى بتهمة
في 2 جوان 1951، بنسج النظام الاستعماري، مؤامرة مزعومة ضد 143
مناضلا توروا بشرق البلاد، بما فيهم المناضلين الشيوعيين الـ 21، وتغريضهم
للقمع في السجن.

وتوقع أن يعرفوا نفس المصير الذي عرّفه المناضلون المعتقلون في بحاية
وهران (٢).

وكان يهدف من وراء هذا الكلام، إلى إدانتهم بالتهمة ذاتها التي
اجتهد القضاء الاستعماري، في إلحاقها بالمناضلين الثوريين المعتقلين وهي:
"المساس بالأمن الخارجي للدولة"، والحكم عليهم بالسجن لمدة لا تقل عن
سنتين، ودفع غرامة مالية فردية بمئات آلاف الفرنكات.

يتمنا طالب قيادي شيوعي آخر، يدعى عمار محبوب في اجتماع
محلي للحزب في جوان 1951، من الحضور الذين بلغ عددهم بحسب تقرير
الشرطة 1200 شخصا، « الموافقة برفع اليد اليمنى كدليل على إرسال

برقية احتجاج، إلى عنوان رئيس محكمة المجمع بعبانة، لمطالبة
المعتقلين السياسيين وإطلاق سراحهم (1).

كذلك دافع ابن تيسة البار، والسياسي الشيوعي يونس كوش،
المعتقلين التسعين، في الاجتماع العام الذي عقده حزبه في 11 جوان 1951
بسناء وحضره حوالي (100) شخص من مختلف التيارات الوطنية.

جاء استهل كلمته بالقول: « تبدأ اليوم في عبانة محاكمة 12
برينا، متهمين بغير وجهه حق من قبل الإدارة الاستعمارية. يوجد من
بينهم 21 نيبا، مثل أبطاينا نور الدين سواعي، وساكور عمام و...

المحاكمة شرعية، براسلة رقم 1648، مؤرخة في 13 جوان 1951. و...
أولني محمد الصالح الدعو كوش يونس. ولد بقبسة في 22 نوفمبر 1910. تزوج القذافي عبد
سائد محبوب عند الدكتور (مجنين) (MANGIN) بالمدينة، ثم ساعد في محطة سكة الحديد في سناء
وعلى خط المناجم القرويات المؤدي من الجزائر إلى تونس في مارس 1940، نقل إلى سوق أفراس
تفعل منذ البداية في الحزب الشيوعي الجزائري، حيث احتجز في معتقل حائل بوزرق بالجيوب الأوراسي
ثم في معتقل الضربة أطلق سراحه في ربيع 1943. بعد أخذ النشاط الشيوعي الأساسي في سناء
كس حيث تولى تسيير إحدى أهم خلايا حزبه الثلاث في المدينة. عرف بكونه رجل علاقات وتظيم في
بريط بعلاقات جيدة مع مناصلي التيار الاستقلالي في المدينة، وكذا مع الشيخ العربي القبسي كان وراء
التظيم المحلي لمعسكر سكة الحديد وعمل المناجم بالجهة تولى في تيسة تسيير إحدى أهم خلايا الحزب
الشيوعي الثلاث في المدينة. عرف بكونه رجل علاقات وتظيم حيث كان يرتبط بعلاقات جيدة مع
مناصلي التيار الاستقلالي في المدينة كما كانت له علاقات جيدة مع الشيخ العربي كما كان وراء تسيير
المعسكر لمعسكر سكة الحديد وعمل المناجم. في عام 1946، اعتقل مجددا بمعتقل الضربة وفي عام 1947،
صار عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري، ثم أمينه الولائي في عام 1948. تولى
دوار مع الأستاذ عباس بن الشيخ الحسين في عام 1948. « ساضحي بعيتاني عن طيب خاطر من بعد
مضاي بالزعم من أنني مسجل في الحزب الشيوعي، إلا أن قلبي وطني في أحصافه، علاوة عن ذلك
يمكن للشعب الاعتماد علينا لأنا أهل عمل. » عاقبه حزبه على غرار العديد من المسؤولين الجزائريين
بجهة تلمسان مع الوطنيين في منطقة الأوراس الذين فجروا الثورة. ألف في عام 1951، كتابا باللغة
الفرنسية بعنوان: "مشكل الأرض والمسألة الفلاحية في الجزائر". *le problème de la terre et la*
الشيوعي الجزائري. وفي عام 1952، صار عضوا في المكتب السياسي للحزب
« ضبط تكوينه السياسي. » نجل في السرية ابتداء من عام 1954. لكنه اعتقل في خريف 1955، وأُخذ
معتقل الضربة إلى غيلة الاستقلال. بعد ذلك صار عضوا في لجنة التوجيه لحزب جبهة التحرير الوطني
الثلاثة ليمرالية الجزائر الكبرى، وانتخب الحزب في الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الاشتراكي. أقر
http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article157560.notice KOUCHI
Mohamed Salah dit KOUCH Younés [Dictionnaire Algérie] par René Gallissot.
version mise en ligne le 16 mars 2014.

الله رخصنا ... اطلب منكم جميعا ان تكونوا على رأي واحد المستطابق
لأخلاق سراجكم (1)

1. تقتصر لجنة الاعتقالات في تيسة على المناضلين الثوريين. بل طالبت
أيضا بعض المناضلين والقادة السياسيين في حزب حركة الانتصار بالمدنية.
حيث اعتقل مناضلين سياسيين من تيسة، هما: أحمد منصوي، وشعبان
معداني، ورحلوا إلى سجن عتاية.

كما اعتقل المسؤول عن قسمة حزب حركة الانتصار بتيسة، والقائمين
بالنشاطات البلدية لعام 1947، السيد محمد العمري، المدعو حمة (2).

محاكمة حركة تيسة، تقرير خاص رقم: 60/8، مؤرخ في 12 جوان 1951، 1 و 2.
في لجنة العمري بن السيد، يدعى "حمة"، ولد في 13 نوفمبر 1899 بتيسة. يشبه كثيرا في شخصته
بملي الحاج أبي تيسة أمثال، كان يقطن في حي البازيليك. زاول تعليمه الابتدائية بمدينة تيسة حيث بعد
تغيب ثمانية الأولى لمدة 3 سنوات (1918-1921) اشتغل رئيس لفرقة أساسية بمدرسة بلك حنيب
بجاية. كان يستغل وظيفته في تسليم مسافة حزب الشعب - حركة الانتصار، التي كانت مسنوعة من
تأويل بقول من السلطات الاستعمارية، وتوزيعها على المناضلين في تيسة.
في عام 1935 مستشارا بلديا بتيسة ونزل إلى عتاية حل المجلس البلدي في عام 1939. وفي عام
1936 انخرط في صفوف الحزب الشيوعي وتنازل فيه لجمعية أنشور. انخرط في صفوف تكتل أحباب
الحريّة منذ تأسيسه. انتخب في عام 1946، عضوا في المجلس البلدي بتيسة. انخرط في صفوف
حزب حركة الانتصار منذ تأسيسه وصار عضوا في مكتبه المحلي. وفي عام 1947، انتخب رئيسا لبلدية
تيسة عن حزب حركة الانتصار، وكان من الجزائريين القلائل الذين بلغوا هذا المنصب. ثم صار مسؤول
لجنة الحزب في تيسة.

في راجع السيد العمري، وتوثيقه منسوبا حسابا في إدارة شؤون الجزائريين، مخاوف السلطات
الاستعمارية، لذا صعدت إلى حل مجلس بلدية تيسة في العام الموالي. لكنه لم يقبل، وترشح مجددا في عام
1944، لجمعية مجلس الشيوخ الفرنسي، غير أن الخط لم يحالفه. نظم السيد العمري خلال سنوات 1948
1950 اجتماعات ومظاهرات باسم حزب حركة الانتصار في تيسة وشارك في أخرى بعتاية وقبليطية.
تزل عن أحد المساكن الثلاثة، التي كان يملكها في تيسة، لصالح "مدرسة الهدايا" التابعة لحزبه. عينته
لجنة الحزب في عام 1952، على رأس ولاية قسطنطينة التابعة لها. وفي شهر نوفمبر من السنة ذاتها، قاد
مظاهرة لخم محافظة شرطة تيسة احتجاجا على اعتقال 4 من المناضلين المحليين بسبب لصقتهم بإعلانات
كثيرة بضمون سياسي. صار في عام 1954، عضوا باللجنة المركزية للحزب، ومسؤول قسمته بتيسة.
ثبت عنه مصالح الأمن الاستعماري في جوان 1954، واتهمته بـ "الإشراف على شبكة إرهابية"
تتألف من تيسة وتونس. وربطته اتصالات في جويلية، بين حزبه وبين القوار التونسيين، وترتيبه اتصالا
بشرا أولا في ديسمبر من السنة نفسها، بين مجاهدي الأوراسي والفوار التونسيين في المنطقة الحدودية
التي اعتقل في 6 نوفمبر 1954. في إطار إجراءات أمنية احترازية استهدفت المسؤولين الوطنيين
أمنيين. كما اعتقل في مطلع شهر ديسمبر 1954 للتحقيق معه، ثم أخلى سبيله بعد خمسة أيام. اعتقل ثانية
في يوم 22 من الشهر نفسه، في إطار عملية أمنية باسم: "برقالة مرة" بتيسة "العناصر بالأمم الخارجية
شركة" مثل في 28 جويلية 1955، أمام محكمة جنائيات قسطنطينة ضمن القضية التي اصطلح عليها باسم:
"قضية الر 53". حيث انتهت مصالح الأمن الاستعماري بتتعليم أول اتصال في ديسمبر 1954 بين

حيث أدين بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة¹، فيما عرف بـ "مسألة S3"، وأودع السجن، ولم يخرج منه إلا في 11 أوت 1955².

3. حملة الاعتقالات في الإقليم الأوسط.

تخلف مسؤول شرطة الاستعلامات العامة بمدينة الجزائر، بعد عمليات الاعتقالات والمصادرة، التي نفذتها مصالح الأمن في شوق البلاد، بإجراء سلسلة تحقيقات في الدوائر الست لعمالة الجزائر، بهدف البحث عن مناضلي المنظمة الخاصة، ومخازن السلاح، وأدوات الدعاية ووسائلها التي قد تكون مخبوءة.

وقد أسفرت العملية ميدانيا، بحسب تقرير للشرطة، عن اعتقال أربعة مناضلين ثوريين في دائرة الجزائر، كان من ضمنهم علي عبد الحميد، المسمى سيد علي³، الذي عُثر لديه بعد تفنيش دقيق لمسكنه على المستندات والوثائق التالية:

- قوائم بأسماء المناضلين في التنظيم شبه العسكري؛ وثيقة مرلو
أثبتت اهتمامه بـ "رجال المقاومة" في بلاد القبائل - كراس به ورقة من كتاب فرنسي موسوم: "النظام الشيوعي في ألمانيا وتاريخه"، تحدّد بعض تفصيلات العمليات التخريبية - ثلاثة بيانات استعلام عن مجموعات مراقبة الكهنة، اللاسلطوية.

ثم السيد عبد القادر بودة، الذي كشف للشرطة بعد اعتقاله بأن « مناضل نشط في حزب الشعب السري، الذي كان يتزعمه كما ذكر.

ساجدي الأرماس وثوار الحدود التونسية. أخلي سبيله في 11 أوت 1955. توفي رحمه الله في 5 جوان 1964.

¹ معاقلة شرطة تيسة بالتيبة، تقرير رقم: S/197، مؤرخ في 16 أوت 1955. أ. و. م. ب.

² سجن هذا المناضل في سجن البليدة، ثم أطلق سراحه مؤقتا في مطلع شهر سبتمبر 1950.

كان من أحمد بودة، عبد الحميد سيد علي، وخمين لحول. كتبنا المصحح
عن وجود مختبر لصنع بطاقات تعريف مزورة في شارع "ذي شوكو"،
يستعمل أختافا جليها منتخبة الحزب من بلدية الجزائر.

وأضاف أنه عمل في فريق السلاح والذخيرة لحساب الحزب. حيث
اشترى خمسة رشاشات، منها واحدة اقتناها حديثا، سلسها كلها لقادة
المظلة الخاصة؛ وأنه شارك في نقل صناديق احتوت على قنابل يدوية وأسلحة
متنوعة.

وذكرت شرطة الاستعلامات العامة أنها عثرت، إثر عملية تفتيش
مباشرة قامت بها بالقرب من مقبرة إسلامية، على الأسلحة والمعدات التالية:
رشاش نوع ستين وشاحنين، ومسدس عيار 35/6، وثلاث قنابل يدوية
إنجليزية ذات مربعات، وقنبلة يدوية إيطالية الصنع، وشاحن معاً برصاص
بندقية قصيرة، وشاحن معاً برصاص إنجليزي، ورداء مع قطعتي قنابل يدوية
إيطالية، وشاحن به ثلاث رصاصات بندقية قصيرة، ولقافة مفصلية بها 48
رصاصا لبنادق مختلفة الأعيرة، وظرفان لبندقية قصيرة، وأربع رصاصات بندقية
قصيرة بدون تعبئة⁽¹⁾.

وخلال شهر مارس 1950، ألقت شرطة الاستعلامات العامة التابعة
لنزي وزو القبض على أحد عشر مناضل توري بمنطقة القبائل، ثم أحالتهم
بعد التحقيق معهم، على القضاء الاستعماري الذي أمر بسجنهم بتهمة
متنوعة⁽²⁾.

م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12989، الجزائر في 9-10-11 أبريل 1950.
م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12887، الجزائر في 7 أبريل 1950.

فقد سجن سبعة منهم بتهمة «الميل إلى الأمن الخارجي المذموم» وهم: رابع بن محمد قاسمي، وعلي بن محمد غلال، السيد حناي، إسماعيل بودينة، محمد بن سليمان بومغار، قرناك بن محمد حناي، يحيى بن موهوب بويحياوي وسعد محمد المدعو "رزقي".

يتم شحن الأربعة الباقون بتهمة متعددة، إلى جانب التهمة السابقة وهي: السيد بن محمد مشدل، الذي سجن بتهمة حيازة متفجرات ومواد مضافة أخرى بدون رخصة؛ محمد بن قاسم قاسمي، الذي سجن بتهمة حيازة غير قانونية لأسلحة وذخيرة صيد؛ رزقي بن محمد بوراس، الذي سجن بتهمة حيازة غير قانونية لأسلحة وذخيرة حربية؛ السيد بن قرناك بن بويحياوي، الذي سجن بتهمة حيازة غير قانونية لأسلحة وذخيرة حربية.

وقد كان علي رأس حزب حركة الانتصار، في دائرة تزي وزو، السيد حناي قرناك، ونائبه المباشر السيد كريم بلقاسم. وكان هذا الأخير قد اختار الأعمام حمون وحارس بلدي يدعى محمدي، في عام 1947، بدلا من الشبان وحاول نصبه محمد فرحات المدعو علي، أحد زعماء "التيار الثوري" الأكثر نشاطا في القرية. ثم اعتصم بحبال جرجرة إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

أشرفت السيد حناي قرناك على تجنيد عناصر للتنظيم شبه الثوري في منطقة القبائل، اختارهم من مناضلين سابقين، كانوا فارين من وجه المحاكم الاستعمارية، ومعتصمين بالجبال في بونيرك وعزازقة⁽¹⁾.

قسمت قيادة المنظمة الخاصة دائرة تزي وزو إلى ثلاث مناطق هي:

¹ م. خ. ر. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12279، المصدر السابق.

منطقة الناصرية - برج متايل: عُين على رأسها السيد عمار
أوعمران الذي كان قائد العمل المباشر لحزب الشعب - حركة الانتصار في
منطقة القتائل، وعُيِّن عليه مرتين بالإعدام.

منطقة دلس: عُين عليها عمار حداد، الذي كانت مصالح الأمن
تعتبره «أحد العناصر المتشددة جدا في البلد الإرهابي لعام 1945»
وأحد المشاركين في الهجمات المسلحة التي طالت الأعيان المسلمين
المسلمين.

وذلك في إشارة، إلى ردود فعل الوطنيين الجزائريين على مجازر 8 ماي
1945، التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية في حق بعض الجزائريين العزل.

منطقة تفريرت: عُين عليها علي ربيع، الذي كان ينعى بأنه:
مقاوم خطير⁽¹⁾.

وفي الثامن من أبريل، اعتُقل خمسة مناضلين ثوريين في مدينة خميس
مليانة⁽²⁾.

وفي اليوم 11، اعتُقلت شرطة الاستعلامات العامة التابعة لمدينة
الجزائر، مناضلا في المنظمة الخاصة ببلدية قصر البخاري، وبعد التحقيق معه
اكتُشفت لديه الأسلحة والذخيرة التالية: رشاش ستين و 47 رصاصة،
وقذيفة إيطالية و 42 رصاصة، وثلاثة صناديق بها خرطوش شديت، و
100 صاعق، وعشرون لفيفة من فتيل التفجير بريكفور، وصواعق لقنابل

مصادرة للديارات، وقبلة بدوية، ومستندات ضد المصالح الاستعمارية، كان من ضمنها عطاء وإحصاء لعدد ثكنات الدرك الاستعماري (1).

وفي اليوم الموالي، أصدر قاضي التحقيق بتحكيم تزي وزو مذكرة حصر في حق كل من عبد القادر بودة، ومحمد طهاري من البلدة، وجيلالي رجيبي وعبد الحميد علي بن محمد، بتهمة « المساس بالأمن الخارجي للدولة (2) ».

وفي اليوم 13، اعتقلت مصالح الأمن بالبرواقية، مناضلا ثوريا يدعى عبد الرحمان فرحات، وذكرت أنها عثرت لديه بعد تفتيش مسكنه على ما اعتبرته في تقريرها: « وثائق ذات أهمية خاصة تتعلق بالمنظمة الخاصة بها معطى للمدينة محدد فيه موقع النقاط الحساسة، ووثائق متعلقة بتدريب العسكري، وتصميم خاص بالمنظمة شبه العسكرية، ونص دروس في المقاومة، ... الخ (3) ».

وفي اليوم الموالي، عثرت لديه على خرطوشتين نوع شيديت، ومنزله من الغنيل بطيء الاشتعال نوع بيكتور (4).

وفي بلدية خميس مليانة، اعتقل مناضل ثوري يدعى فرميني، كان عضوا بأحد أفواج المنظمة الخاصة بالبلدة، وبعد التحقيق معه عثر في بستانه على صندوق مطمور، احتوى: رشاش ستين مفرّك، وثلاث قتال يدوية وشاحنا رشاش، ومسدس عيار 65/7 نوع ماص، وخرطوش بنادق، وخرطوش عيار 9 ملم.

1- ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13010، الجزائر في 12 أبريل 1950.
2- ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13021، المصدر السابق.
3- ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13032، الجزائر في 14 أبريل 1950.
4- ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، المصدر السابق.

كما عُثر في اليوم 14، بناء على إرشادات من مسؤول على أحد أفواج التنظيم شبه العسكري بخميس مليانة، يدعى قندوز، على صندوق مطمور ضم: ألفافتين من فتيل بيكفور، وثلاثين مفرقة ديناميت، وخمسين صاعق، وثمانين خراطيش عيار 9 ملم، وعلبة بارود أبيض، ومستندات مختلفة باللغة العربية، والفرنسية تتناسب مع التنظيم شبه العسكرية.

وعُثر لدى مناضلا آخر، على: رشاش نوع ستين مع شاحن، وثمانين مفرقات شيديت مع فتيل بطيء الاشتعال، وقنبلة يدوية إنجليزية الصنع، كانوا داخل صفيحة مطمورة في إسطبله⁽¹⁾.

وجاء في أحد التقارير الأمنية، أن الشرطة عثرت في اليوم 15، على كمية من الأسلحة والذخيرة ببلدية البرواقية. تمثلت في: بندقية حربية نوع موزر، وقنبلة يدوية إنجليزية الصنع، وأربع خرطوشات نوع شيديت، و50 رصاصة عيار 9 ملم، وشاحن رشاش ستين، وشاحن مزود بقربينة كندية الصنع، وفتيل تفجير بيكفور وقناع للرأس⁽²⁾.

غير أنه لم يُحدد المكان الذي عُثر فيه على هذه المقتنيات، ولم يشر إلى أصحابها.

وفي اليوم 21، اعتُقل مناضل ثوري يدعى: أحمد جلال، من قبل شرطة الاستعلامات العامة بمدينة الجزائر، في وادي فُضة. حيث وجدت في منزله رشاشا وشاحنا، كان يُستخدم بحسب ما صرح به في تدريب فوج تابع للمنظمة الخاصة في منطقة الشلف.

¹ المصدر نفسه.

² م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13105، الجزائر في 16 - 17 أبريل 1950.

وفي اليوم 24، اعتقل مناضلا بقرية أم الدروع، يدعى عبد القادر فدان، عُثر في بستانه على بندقية حربية مطمورة نوع موزر⁽¹⁾.
كما اعتقل في اليوم نفسه، ثلاثة مناضلين في حسين داي بجند الجزائر، أحدهما يدعى بن ناصر كركبان، عُثر لديه على مسدس غير 65/7، ومستندات مختلفة « ذات نزعة وطنية متطرفة ».

والثاني يدعى مسعود حجّاج، عُثر في مسكنه على: « متفجرات، ومستندات مختلفة، كانت من ضمنها بطاقة بريدية مصورة لجسر الحراش، أشير عليها بالحبر الأحمر، مكان تواجد أربع حفر ألغام. »
كُتبت على ظهر البطاقة العبارة التالية: « الألغام ذات الحشو المكثف لا تصلح أبدا لتدمير هذا الجسر؛ يتطلب الأمر وضع حشوات سطحية. »

كما عُثر على ورقة دوّنت عليها قائمة بنوع حشوات المتفجرات المناسبة لتدمير الجدران، والقناطر، والجسور، والدروع، والكبلات، وسكك الحديد، وقطع المدفعية، والهياكل.

هذا بالإضافة، إلى عدّة أوراق عليها تصاميم القنابل اليدوية، والألغام وقوادح القنابل اليدوية؛ وتصميم حشوة متفجرات مخصّص لقطع قضيب سكة حديد؛ وآخر مخصّص لتدمير جسر؛ وصواعق، وخرطيش مسدسات، وفتيل بطيء الاشتعال، وقارورات بها مواد كيميائية تستعمل في صنع المتفجرات، وجهاز ناسخ؛ وقنبلتين يدويتين؛ ودليل "حرب العصابات".

أما المناضل الثالث فيدعى إدريس، كان مسؤول ناحية في التنظيم شبه
الثوري. عُثر في محله على جهاز لحام ذاتي، يُستعمل في تصنيع القنابل
اليدوية.

وفي يوم 26، اعتُقل عامل البريد، بناءً على الإفادات التي انتزعتها
شرطة الاستعلامات العامة، من رمضان عسلة⁽¹⁾ أثناء التحقيق معه.

وبعد استنطاقه، دَلَّ عامل البريد على عتاد كان مخبأً في مرفأ الآغا
يتألف من: «جهاز كامل للإرسال والاستقبال في حال جيدة؛ وجهاز
كامل للإرسال والاستقبال من صنع إنجليزي بلا إمداد به ميكروفون،
ومبرقة خطية، وميكروفون؛ وعتاد هاتفي من مصلحة البريد؛ ومذكرات
وصفية لاستعمال أجهزة إرسال واستقبال، منها واحدة صادرة عن الورشة
الصناعية للطيران بالدار البيضاء. بالإضافة إلى تسعة عشر قطعة مَرَو
بقيمة حوالي ستين إلى سبعين ألف فرنك⁽²⁾».

كما اعتُقل المناضل مولود بن عمار، الذي كان يعمل تقني بالمصلحة
الصناعية للطيران بالدار البيضاء، والمناضل عديم اللقب لخضر بن الحاج،
عامل كهربائي بحسين داي في مستشفى نفيسة حمود حالياً، "بارني سابقاً".

وفي ناحية شرشال، اعتُقل مناضل يدعى حسين شادلي، داخل مزرعة
المدعو مولود بن مخلوف، الذي كان مستشاراً بالبلدية. وبعد التحقيق مع
الأول تبين للشرطة أنه: «مسؤول شبكة تواطؤ حزب الشعب الجزائري،

¹ رمضان عسلة ولد في 11 أبريل 1926 ببايغيل إمول، ناضل سرياً منذ عام 1943، في صفوف حزب
الشعب الجزائري المنحل، وتولى رئاسة خلية الحزب ببوغني إلى غاية 1945. ثم انتقل إلى مدينة الجزائر
حيث عمل بمصلحة البريد. انخرط في صفوف المنظمة الخاصة في عام 1947. عين قائد فوج، ثم مسؤول
شعبة الإشارة في التنظيم شبه الثوري. حيث تولى تكوين مناضلين في تقنيات الإشارة بمنطقة الجزائر.
ألقي عليه القبض في أبريل 1950، ثم قُدِّم للمحاكمة أمام محكمة البلدية، لكن أخلي سبيله في خريف 1951
لعدم انتفاء الأدلة.

² م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13190، الجزائر في 26 أبريل 1950.

وهي شبكة مكلفة بإنقاذ "رجال المقاومة" من تحريات الشرطة، ويعد
رجل المقاومة رقم 12، وشريك في عملية اغتيال الحارس البلدي
محمدي، والاعتداء على الآغا دحمون بذراع الميزان⁽¹⁾.

وفي ليلة 27 أبريل، حاولت شرطة الجزائر، بناء على إفادة من حسين
شادلي، اعتقال مناضلين ثوريين كانا مختبئين داخل مزرعة يملكها أحد
مناضلي حزب حركة الانتصار، هما: عمار شرشار، وزياتي لونس المدعو
حمروني لونس. وكان هذا الأخير قد فر من الأمن الاستعماري منذ العام
1945⁽²⁾.

اشتبك المناضلان مع رجال الشرطة، لما اقتربوا منهما. حيث فتحا
عليهم وابلا من الرصاص، أصيب فيه مفتش شرطة بجروح بليغة. عندئذ
استدعيت التعزيزات، وفُرض عليهما حصارا مشددا، وطوقا من كل الجهات.
إلا أنهما تمكنا بالرغم من كل ذلك من التسلل مع جناح الظلام، والفرار إلى
وجهة مجهولة⁽³⁾.

وفي بحر الأسبوع الأخير من شهر أبريل، اعتُقل عشرون مناضلا ثوريا
بناحيتي مليانة وخميس مليانة. أودع سبعة عشر منهم السجن، بينما أُفرج عن
البقية إفراجا مؤقتا.

وقد أدلوا في تصريحاتهم للشرطة، بمعلومات أفادت، في التعرف على
رجال المنظمة الخاصة، وهيكلتها في تلك الجهة، وإجراء مقارنة مع هيكلتها
وتنظيمها في باقي جهات الوطن.

¹ م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13211، الجزائر في 27 أبريل 1950.
² م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13305، المصدر السابق.
³ م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13226، الجزائر في 28 أبريل 1950.

نذكر من بين أولئك المعتقلين:

- محمد كلاي، كان يعمل في المنازعات القضائية، يبلغ من العمر 30 سنة. عُثر لديه على مستندات خاصة بحزب الشعب، ونشرت من الفيتنام، وخريطة أركان عامة.

صرح أثناء التحقيق معه، بأنه متقاعد من الجيش الفرنسي برتبة رقيب. ولما انضم إلى المنظمة الخاصة، استخدم مهاراته العسكرية في تدريب عناصرها، وتلقينهم دروساً في الرماية، والحركة في الميدان. حيث كان يجري تدريباته بواسطة رشاشات ستين، وقنابل يدوية ومسدسات بارابلوم الآلية.

وأضاف أنه شارك في تجنيد أفواج شبه عسكرية، بلغ تعدادها حوالي ستة وعشرين عضواً في مليانة، أو ما يعادل فصيلتين، وذلك بهدف إعدادها للكفاح المسلح في الوقت المناسب لصالح تحقيق الاستقلال.

كما بين أن التنظيم شبه العسكري لوحده، يتشكل من فوج في القاعدة، يضم ثلاثة عناصر وقائد. تليه الفصيلة التي تتألف من ثلاثة أفواج وقائد. ثم الفرقة التي تتألف من ثلاث فصائل وقائد.

بعبارة أخرى كان التنظيم شبه العسكري في جهة مليانة وخميس مليانة، يضم أربعين مناضلاً. وأما الهيكلة على المستوى الإقليمي، فكانت تتكون من منطقة، مقسمة إلى نواحي.

وبالتالي فإن منطقة مليانة، كانت تضم أربع نواحي هي: ناحية عين تركي، ناحية بنيان، ناحية وادي زبوج وناحية حمام ريغة، مع الدواوير المجاورة لها. كما ضمت منطقة خميس مليانة، نفس عدد النواحي، وهي: ناحية سيدي لخضر، ناحية عريب، ناحية عين الدفلة وناحية روينة.

- محمد فرني، عُثر لديه على صندوق مخبئ في بستان، ورشاش
ستين، ومسدس عيار 65/7، وشاحن مع ذخيرته، وقنبلتين يدويتين.

- العربي بوعمران، 35 سنة، كان يعمل في إصلاح الساعات،
ويقطن ببلدة مناصرة الكائنة بولاية تيبازة الحالية. عُثر لديه على مسدسين،
وذخيرة. صرّح أمام الشرطة أنه كان رقبيا سابقا في قافلة عتاد الجيش؛ وأنه
كُلف من قيادة المنظمة الخاصة بالناحية بتدريب أفواج الصّدام تدريباً
عسكرياً.

كان يستعمل في تدريب المناضلين قنابل يدوية، ورشاش ومسدسين.
بينما تولى ضباط صف سابقين، تعليمهم كيفية استعمال عتاد الهندسة
العسكرية.

كما كشف بأن اثنين من أعضاء تلك الأفواج، كانا مستشارين ببلدية
خميس مليانة؛ وقدّم معلومات مشابهة للتي أفاد بها المناضل محمد كلاي،
حول التنظيم شبه العسكري بالناحية.

- محمد خيتر، 25 سنة، كان يعمل أيضا في إصلاح الساعات،
ويقطن في بلدة مناصرة. صرّح بأنّه شارك في التدريب العسكري لأفواج
الصّدام. وجنّد أفواجا، وشارك في نقل أسلحة ومتفجرات ديناميت.

- بلكير عبد القادر، 25 سنة، كان يمارس نشاطا تجاريا. صرّح بأنّه
قائد فصيلة في التنظيم شبه العسكري بتلك الجهة، وأنه شارك في نقل
أسلحة.

- خليفة عيسى، 34 سنة، كان يعمل في منجم زّگار، ويقطن بمدينة
مليانة. كان قائد فصيلة، وكان يدرّب عناصره في جبال مليانة. صرّح للشرطة

بأنه: « أُلّف كامل الأرشيف بأمر من الحزب منذ "حادثة تبسة"؛ وأنه
باع لسحمد كلاي أربعين خرطوشة ديناميت، وعشرة صواعق، وكمية من
فتيل المتفجرات (1)». »

- عبد القادر بومدين، 28 سنة، من سكان بلدة روينة، اتهم
بالانساب إلى المنظمة الخاصة، وحُكم عليه في الثالث من ماي، بالسجن من
طرف قاضي تحقيق تزي وزو.

صرّح للبوليس بأنه جُنّد رجالا في التنظيم شبه العسكري، وأشرف
بنفسه على تدريبهم تدريباً عسكرياً. ثم كَلّف من المسؤول العسكري بلحاج
جيلالي بإدارة التنظيم في ناحية روينة.

وأضاف، أنه كثيراً ما تلقى تعليمات مباشرة من قائد المنظمة الخاصة،
الذي كان يجتمع به وهو مقنّع الرأس (2).

وفي مدينة الجزائر، أوقف في عين الحمام المدعو عمار ولد حمودة،
مسؤول المنظمة الخاصة بناحية الجزائر. وقد كان متابعاً قضائياً منذ عام
1949، بتهمة «المساس بسيادة فرنسا»، ومحكوم عليه غيابياً بالسجن لمدة

سنة.

ذكر السيد ولد حمودة أثناء التحقيق معه، أنه عضو في المنظمة
الخاصة بصفة مسؤول المصلحة العامة، ومكَلّف على وجه الخصوص بـ: "
شبكة التواطؤ".

كما كشف عن تكليفه، بعد خضوعه لتربص خاص بالتدريب
العسكري في عام 1949، بإنشاء شبكة من الملاجئ، يمكن أن يأوي إليها

1. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 14036، الجزائر في 5 ماي 1950.

2. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15369، الجزائر في 10 ماي 1950.

المناضلون الملاحقون من طرف الأمن الاستعماري. وصرّح أنه أنشأ مراكز إبدال في الشلف، وروينة، وخميس مليانة، وزكار وجندل. وأضاف أنه كُلف أيضا في عام 1949، وبالاتفاق مع مسؤول مصلحة صناعة المتفجرات، بتدريب بعض العناصر على كيفية تنفيذ عمليات تخريبية، وبخاصة منهم المناضلين المعتصمين بالجبال، وإعدادهم للقيام بعمليات الهجوم على مباني معينة أو أشخاص معينين. كما قدّم، بحسب تقرير الشرطة، معلومات مهمّة عن الهجوم الذي طال بريد وهران المركزي في أبريل 1949، والذي شارك فيه بنفسه. أحيل السيد ولد حمودة في نهاية شهر جويلية، على قاضي التحقيق بالبلدية، فأودعه السجن⁽¹⁾.

وفي الخامس من أكتوبر، اعتقل مسؤول المنظمة الخاصة بقصر الشلالة، المدعو الطيب جنّاد. كان قائد ناحية، ويشرف على أفواج للتنظيم شبه الثوري ببلدتي قصر البخاري، وقصر الشلالة. حيث صودرت منه أسلحة حربية وقنّاع رأسي.

وبعد التحقيق معه، كشف عن أسماء العناصر الـ 12 التي كانت تحت إمرته. فاعتقل منهم 11 مناضلا.

وقدّم معلومات دقيقة، سمحت بالتعرف على "مشرفين مقنّعين"، كانا يأتيانه من مدينة الجزائر لتفتيش المناضلين على مستوى القاعدة. لكن التقرير الأمني لم يذكرهما بالاسم.

كما أدلى بأن فوج قصر البخاري كان يملك بندقية إيطالية، ورشاش،
وفنايل يدوية ومتفجرات. أما فوج قصر الشلالة فكان يملك قريينة أمريكية،
وبندقية وقنّاع. وأضاف أنه وضع بناء على طلب سي أحمد، مخططا لمفرزة
الدرك في قصر الشلالة، وأعد قائمة بأسماء المستوطنين، والجزائريين الذين كانوا
يعملون لصالح الإدارة الاستعمارية في تلك البلدة.

واعترف مناضل آخر يدعى عبد القادر شبايكي، بأنه قائد فوج في
المنظمة الخاصة بقصر الشلالة، وأنه حصل من السيد جنّاد على الأسلحة
والذخيرة اللازمة لتدريب قادة أنصاف الأفواج والمناضلين الثوريين.

وكشف عن قيام قادة الأفواج بناء على تعليماته فوقية، بمخرجات
ميدانية وتنفيذ مناورات عديدة، لتدريب المناضلين على إطلاق الرصاص من
رشاش أو من بندقية إيطالية، مستعملين في ذلك الأسلحة المملوكة لفوج قصر
البخاري.

كما تدرّبوا على فن التمويه، وحرب العصابات، والتعرف على مختلف
أنواع المتفجرات وكيفية استعمالها. وبحسب تقرير الشرطة فإن: « هذه
المعلومات أكدها أيضا بقية قادة أنصاف الأفواج والمناضلين المعتقلين،
وقدّموا بيانات أخرى مفصلة⁽¹⁾. »

عُرض جميع مناضلي المنظمة الخاصة بقصر الشلالة على قاضي تحقيق
محكمة البليدة، فأمر بحبس كل من: الطيب جنّاد، وعبد القادر شبايكي⁽²⁾،

أ.م.ع. أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 32119، الجزائر في 6 أكتوبر 1950.

بعد الحرب العالمية الثانية، حُكم على عبد القادر شبايكي بعشر سنوات، وعلى عبد الوهاب أحمد باثنتي
عشرة سنة أشغال شاقة، بتهمة الوقوف وراء الأحداث، التي جرت في قصر الشلالة في 8 ماي 1945. ثم
استفاد من عفو عام ضمن إطار سياسة التهدئة التي تبنتها الإدارة الاستعمارية بعد ذلك.

وعيسى دحلب، وعبد الوهاب أمحمد. بينما أخلى سبيل بقية المناضلين بشكل مؤقت (1).

وفي مطلع شهر ديسمبر، اعتُقل خمس مناضلين ثوريين في ناسر الجزائر، وبعد التحقيق معهم، سُجن منهم اثنان هما: المدعو سعيد تومي، وحسين بنورات، بتهمة «المساس بالأمن الخارجي للدولة وحيازة غير شرعية للأسلحة وذخيرة».

وقد اعترف هذين المناضلين - بحسب تقرير شرطة الاستعلامات - أنهما: «آوى مناضلين وطنيين خطيرين كانوا محل متابعة من ملاحقات الأمن، وأنهما ينتميان لفوج المنظمة الخاصة في قرية الخطّار (في عمالة الجزائر)، والذي لم يوقف أبدا نشاطه. وقد عقد هذا الفوج اجتماعا منذ حوالي نصف شهر (2)».

4. حملة الاعتقالات في الإقليم الغربي.

ابتداء، سنقدّم لمحة تاريخية عن تشكل المنظمة الخاصة في غرب البلاد بالاستناد إلى تصريحات المعتقلين الثوريين للشرطة الاستعمارية. قامت هيكلية المنظمة الخاصة وفقا لتلك التصريحات على النحو التالي:

(أ) شعبة وهران. أسسها أحمد بن بلة. كانت تضم ثلاثة أفواج بقيادة كل من: محمد حسين بن زيان، الحاج بن علا، قديفي بن علي؛ وستة أنصاف أفواج بقيادة كل من ولد مكّي بوضربة، ميلود بن شعبة، إبراهيم بن عمار المدعو بن سنوسي، حاج برحال، رشيد بو عبد الله، عديم اللقب محمد بن عيسى.

1. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 32225، الجزائر في 7 أكتوبر 1950.
2. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 40336، الجزائر في 3-4 ديسمبر 1950.

وبعد اعتقال القائدين الحاج بن علا، وابن علي قديفي إثر عملية
رهان، تولى بن زيان قيادة الشعبة، وعوض القائدين المعتقلين بـ: أحمد
زبانة، ومناضل آخر يدعى عاشور، الذي سرعان ما اختفى من المنطقة
النزعة البربرية التي ضربت قادة التنظيم في عمالة الجزائر.
وإثر ذلك، تولى أحمد زبانة قيادة شعبة وهران بدلا من بن زيان،
الذي كان محسوبا على التيار البربري.

بينما تولى قيادة الأفواج الثلاثة كل من: محمد مختارية، بوعلام،
وعبد الله الذي توفي بعد مدة قصيرة. وعندما قرّر أحمد زبانة الانتساب إلى
صفوف الشرطة ترك قيادة الشعبة للسيد محمد مختارية، الذي عين كل من:
أحمد زيان شريف المدعو حميدة، وعبد القادر بن محمد المدعو لازاوي،
وولد محمد المدعو قادة على رأس الأفواج الثلاثة⁽¹⁾.

وكان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: بن علا الحاج ولد
عثمان، بو عبد الله رشيد، عبد القادر بلاوي.

(ب) شعبة عين تموشنت. أسّس شعبة المنظمة الخاصة بعين تموشنت
السيد حمو بوتليليس⁽²⁾، ثم تولى قيادتها السيد معمر آيت زاوش، الذي

الأوراق، المصدر السابق، ص. 139

¹ حمو بوتليليس: من مواليد 5 سبتمبر 1920 بوهران. متعلم وأب لطفلين. عمل قصابا. انخرط في عام
1938 في صفوف حزب الشعب الجزائري. مثل في 21 نوفمبر 1945، أمام محكمة وهران العسكرية،
وحكم عليه بالسجن مدة ثماني عشرة شهرا بتهمة " القيام بأعمال ألحقت أضرارا بالدفاع الوطني ". صار
خلال الفترة من 1947 إلى 1951، عضوا باللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار. كلفه أحمد بن بلة،
بأنس خلايا للمنظمة الخاصة، في كل من عين تموشنت، ومعسكر وتلمسان. وصار ثاني مسؤول جهوي
للنظمة الخاصة بغرب البلاد. وفي عام 1948، ألقى عليه القبض في عام 1950، خلال موجة
الاعتقالات، التي طالت مناضلي التنظيم شبه العسكري. وقضت عليه محكمة وهران بست سنوات سجنا
نقذا، و10 سنوات حرمانا من الإقامة، ومثلها حرمانا من الحقوق المدنية. أودع سجن الشلف، ودخل في
إضراب عن الطعام مدة 27 يوما. عند اندلاع الثورة، كان لا يزال مسجوناً. أطلق سراحه في عام 1957،
واختطف من قبل منظمة اليد الحمراء الإرهابية الفرنسية، ولم يظهر له أثر منذ ذلك التاريخ. نحتسبه شهيدا
عند الله.

كان ينوبه السيد بن عودة وداح. وكانت الشعبة تتألف من نصف فوجين.
بقيادة كل من: عبد القادر رابحي، وبوحجر بن حدو⁽¹⁾.

وكان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: أحمد مسلي، مشور
دلاع، ميلود بلعوج، محمد بويحي، عبد القادر ناصر كويني، رباحي
بوسيف.

(ج) شعبة معسكر. أسسها حمو بوتليليس، وتولى قيادتها عبد القادر
حلو، وكانت تتشكل من فوجين. فوج بقيادة عبد القادر طيبي، المدعو
بوشنتوف؛ وفوج بقيادة بومدين بغداد المدعو البغدادي، وأربعة أنصاف
أفواج كان يقودها كل من: عبد القادر سحنوني، عبد القادر بوغرة المدعو
قدور، أحمد بكارة، ونور الدين معبد⁽²⁾. كان من بين مناضلي القاعدة في
هذه الشعبة: نور الدين معبد.

(د) شعبة تيارت. أسس شعبة المنظمة الخاصة بهذه المدينة سعيد ولد
إبراهيم⁽³⁾، بإيعاز من القائد أحمد بن بلة. تشكلت هذه الشعبة من فوج
واحد بقيادة كرجو بن سعادة، وثلاثة أنصاف أفواج بقيادة كل من: بن
عيسى عفريت، أحمد حلوز، ومزيان آيت عمار⁽⁴⁾. وكان من بين مناضلي
القاعدة في هذه الشعبة: ميسوم بحري.

¹ أوقواق، المصدر السابق، ص. 141

² المصدر نفسه، ص. 143

³ ترشح هذا القيادي من قبل في انتخابات الجمعية الجزائرية باسم حزب حركة الانتصار. حكمت عليه محكمة وهران في محاكمة المنظمة الخاصة، بخمس سنوات سجن، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهم حرمان من الحقوق المدنية.

⁴ إلى جانب منطقة الأوراس لم يعتقل أي من مناضلي القاعدة في المنظمة الخاصة بتيارت.

(هـ) شعبة تلمسان. أسس شعبة المنظمة الخاصة بهذه المدينة حمو بوتليليس، وتولى قيادتها إبراهيم عصمان، ثم خلفه محجوب جيلالي المدعو طول.

تشكلت الشعبة من ثلاثة أفواج بقيادة كل من: شعيب تشوار، محمد قنافة، ومحمد بن عصمان؛ ومن خمسة أنصاف أفواج بقيادة كل من: محمد السعيد مرزوق، بومدين سنوسي بركسي، بابا أحمد، محمد ولد محمد لوكيل، محمد عيساني⁽¹⁾.

كان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: محمد مرزوق، محمد بطاوي، محمد كلوش جديد، بن علي بن آشنهو، سليمان حاج.

(و) شعبة غليزان. تولى قيادتها في البداية شخصا يدعى وداح بن عطية، ثم خلفه شخصا آخر يدعى آيت حمودة، وأخيرا ويس البطاش. كان من أعضائها أحمد خوجة بوراس، مصطفى سماعيل، بن كبوش، عدّة مدمون، عبد القادر بن سحنون.

أما بخصوص حملة الاعتقالات في الجهة الغربية من الوطن، فنجد أن في 27 أبريل 1950، اعتُقل ستة مناضلين ثوريين في غليزان. وبعد التحقيق معهم في مخفر الشرطة أحيلوا على النيابة العامة بمستغانم بتهمة "المساس بالسيادة الفرنسية". فحُكم على أربعة منهم بالسجن النافذ، وأُفرج على الاثنين الباقيين إفراجا مؤقتا⁽²⁾.

وفي يوم 4 ماي، اعتقل بوهران المدعو: حمو بوتليليس؛ وبعد التحقيق معه صرّح للشرطة بما يلي: « كنت قد جئدت من قبيل بن بلة في عام

⁽¹⁾ أرفواق، المصدر السابق، ص. 146.
⁽²⁾ ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13226، المصدر السابق.

1949، لإنشاء هيئة "الأمن"، أي التشكيلات شبه العسكرية للحزب
وتابعت فصيلة تدريب في جبل شنوة. واتخذت كنية صالح. كنا نسبح
عبر مسالك الجبل، ونتدرب فيه على الرماية⁽¹⁾.»
وأضاف أن مجموعته كانت تتوفر على بندقية رشاشة فرنسية، موديل
1924؛ وقنبلتين يدويتين، وبندقية قصيرة فرنسية، موديل 1935، مع حزمة.
كما صرّح بأن السيد أحمد بن بلة، مؤسس التنظيم شبه الثوري بغرب
البلاد، أنشأ فصائل شبه عسكرية في غرب البلاد، وكلّفه باستكمال فصيلة
عين تموشنت وتلمسان.
وأفاد بأن المناضلين، كانوا يتوفرون فيما يخص التكوين السياسي، على
كراسات مرقونة. وأنه يملك مرجعا عسكريا حول الاتصال والإشارات؛ وأنه
تسلّم من بن بلة خريطة المصلحة الجغرافية للجيش، التي وجدت بمسكنه.
وبيّن بخصوص الكرّاس الذي يستخدمه في التدريبات، والذي يشتمل
على شروحات عن الألغام، والمتفجرات والقنابل اليدوية، أنه اقتناه أثناء أدائه
الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي بالشلف، خلال عام 1943.
وأضاف أن التقارير الشهرية لقادة أفواج المنظمة السرية، كانت بها
معلومات دقيقة عن عدد أفراد انشروط، والدرك، والجيش الاستعماري،
الموجودين في الناحية. بالإضافة إلى المعلومات عن الأسلحة التي بحوزتهم.
وفي الخامس من شهر ماي، اعتقلت الشرطة القضائية أحد المناضلين
الثوريين في وهران، واحتجزت لديه أسلحة وعتاد حربي تمثل في: رشاش،
1 أنظر إفادته في الملخص اليومي للاستعلامات رقم: 15436، الجزائر في 11 ماي 1950.

وخمسة مئذيات، ومسدسين آليان، وذخيرة مختلفة الأعيرة، وأربع علب
متفجرات نوع شديت، وهاتف ريفي، وجهاز بث لاسلكي (1).

وفي ناحية الشلف، اعتُقل خلال الفترة من 7 أبريل إلى 6 ماي
1950، أحد عشر مناضلا، وبعد التحقيق معهم، أُحيلوا في يوم 26 على
القضاء. فسُجن منهم تسعة، وأُفرج عن اثنين إفراجا مؤقتا.

وسُرع الأمن الاستعماري، بعد أن جمع معلومات عن المنظمة الخاصة في
منطقة الشلف، حقل تحرياته إلى ناحية تنس. حيث اعتُقل فيها ثلاثة
مناضلين هم:

- محمد عرب، 26 سنة. كان يعمل سكرتيرا في شركة بمدينة الجزائر
تدعى: شركة الاستيراد والتمثيل والاستغلال التجاري، مملوكة لثلاثة جزائريين
مناضلين في التيار الاستقلالي هم: بلحاج جيلالي، مزيان ويوسف.

وكانوا بحسب ما صرّح به السيد عرب للشرطة، « يسهرون بشكل
خاص على تنظيم الأفواج شبه العسكرية بتلك الناحية. وأضاف أن
الشركة كانت في الأصل غطاء تجاريا مربحا لنشاطهم السياسي السري. »
كما أخبر بأنه كُلف في مليانة، بمهام قائد منطقة، وأن منطقته كانت
مقسّمة إلى ثلاث نواح، وكل ناحية مقسّمة إلى جهات، وفصائل وأفواج. وأنه
تلقى دروسا في صناعة المتفجرات، وتولى بدوره تعليمها لقادة الأفواج
بالناحية.

حيث تمكنوا، بالاستعانة برسوم تخطيطية، من صنع قنابل يدوية حارقة، ومتفجرات بواسطة أنابيب حديد الزهر المصبوب، في مزرعة تقع بين عين الدفلة وروينة. كما صنعوا قنبلة يدوية هجومية من جسم من الإسمنت. وكشف أيضاً، أنه كُلف بتنظيم فصيلة لصناعة المتفجرات بمدينة الجزائر، ونشر فروع لها في كامل المنطقة الوسطى. غير أن الاعتقالات التي طالت المناضلين الثوريين في شرق البلاد، حالت دون إنجاز المهمة.

كما شارك في العام 1948، في مسيرات تدريب وتنقل عبر جبال زڨار، دامت اثنا عشر يوماً، تحت غطاء النشاط الكشفي. وقد استعانوا فيها ببوصلة وأجهزة مختلفة، بغرض تعلم كيفية تحديد الاتجاهات، واكتساب الصلابة.

وذكر أنه كان يتقاضى على عمله كمسؤول على صناعة المتفجرات، أجراً يصل إلى 12 ألف فرنك شهرياً، ثم ارتفع أجره منذ الفاتح من أبريل 1950، إلى 15 ألف فرنك.

وأفاد بأنه درّب ثلاثة قادة أفواج، تولوا بدورهم تدريب قادة أنصاف أفواج، الذين أعادوا بدورهم تلقين مناضلي القاعدة ما تعلّموه؛ وكانت الدروس بحسب إفادته تقدّم في مقر الكشافة الإسلامية بحسين داي.

وأضاف أنه كان يتوفر بخصوص المستندات التعليمية، على كراسة مرقونة بها مجموعة من الدروس تتناول مسائل عدة منها: كيفية استعمال القنابل اليدوية الهجومية والدفاعية الحارقة؛ كيفية اكتشاف الألغام ونصبها؛ كيفية صناعة البارود؛ دروس في صناعة المتفجرات واستعمالها وتشغيلها.

كما كشف عن الأماكن التي خبثوا فيها الأسلحة في المدينة
وصاحبها، وعن أسماء وعناوين قادة المنظمة وعناصر الاتصال.

- أمحمد يوسف. 29 سنة، كان ينشط في قطاع التجارة. صرح
خلال التحقيق معه أنه شريك في شركة الاستيراد والتمثيل والاستغلال
التجاري، وقد كُلف بربط اتصالات لصالح المنظمة الخاصة.

بين بحسب تقرير الشرطة، أن الهدف مما اصطلح عليه لدى مصالح
الأمن الاستعماري باسم: "شبكة التواطؤ"، هو « ربط اتصالات مع
القرويين، وإنشاء مخابئي لصالح أعضاء حزب حركة الانتصار، الذين
كانوا ملاحقين من طرف مصالح الأمن. »

- هاشمي عرب، 25 سنة. دّكر بحسب تقرير الشرطة، أن المناضلين
التزبين تلقوا في البداية، تدريباً تقنياً ثم خضعوا لتدريب تطبيقي لأجل إنشاء
جيش جزائري سري. وكانوا ممنوعين من الاتصال بالمناضلين السياسيين في
الحزب، ومطالبين بإبداء معارضة أمام الملأ لأفكار الحزب السياسية.

وأضاف أن تدريب المناضلين في ناحية الشلف، على التقنيات القتالية،
و حرب العصابات، قد شُرع فيهما في مطلع عام 1949، وأن الأسلحة التي
استخدمت كانت تتمثل في بنديقتي موزر ورشاش.

وأفاد أن أية مخالفة للنظام الداخلي للمنظمة الخاصة، كانت تؤدي
بصاحبها إلى المثول أمام محكمة سرية.

وذكر أنه طُرد من صفوف المنظمة، لأنه شُهد في ذات المرات برفق
امرأة أوربية، شك في أنها كانت تبحث عن معلومات حول المنظمة التي ينتمي
إليها⁽¹⁾.

وفي مستغانم، اعتقلت مفرزة درك متنقلة في الرابع من ماي، ثلاثة
مناضلين ثوريين ثم أحالتهم على القضاء بعد التحقيق معهم. حيث حكم
عليهم بالسجن النافذ بالتهمة نفسها التي دأب القضاء الاستعماري توجيهها
للمناضلين الثوريين، ألا وهي: "المساس بأمن الدولة"⁽²⁾.

وفي اليوم السابع، اعتقلت مفرزة درك متنقلة من تلمسان، 21 مناضلا
ثوريا في وهران، هم على التوالي: قائد المنطقة، وثلاثة قواد أفواج، وستة قواد
أنصاف أفواج، وأحد عشر مناضلا قاعديا.

وبعد التحقيق معهم، عرضوا على قاضي التحقيق، الذي حكم على
19 منهم بالسجن النافذ، وأفرج عن البقية إفراجا مؤقتا.

كما « احتجز عتاد كان مطمورا في بستان، اشتمل على غطائي
رأس أسودين، ومتفجرات نوع شيديت، وصواعق، وفتيل بيكفورد ».

هذا بالإضافة إلى اكتشاف، بناء على إفادة أحد المناضلين القاعديين
في تلمسان يدعى كلوش جديد، صندوق مطمور على عمق نصف متر،
احتوى على أنظمة مشاة، ومطبوعة بعنوان: " المصلحة الداخلية للدرك"،
وتعليمة حول الرشاشات، وكتاب موجز عن دور ضابط الصف في المشاة،
وتعليمة سرية مرقونة من إحدى عشرة ورقة.

¹ م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15136، الجزائر في 7-8 ماي 1950.
² م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16021، الجزائر في 14-15 ماي 1950.

وكذا مخطط طوبوغرافي لمدينة تلمسان، وخريطتي أركان، وخمس وعشرين
مربعة للعمليات العسكرية، وأربعة دفاتر دوت عليها ملاحظات، وسبعين
مخطوطة لأسلحة يدوية وبنادق، وعلبة بها 94 صاعقا، وفتيلة إشعال لغم،
وعلة بارود، وقناعي رأس، وطابعين مطاطيين، أحدهما يحمل اسم بلدية
تيارت المختلطة، والثاني اسم إقليم عين الصفراء⁽¹⁾.

وبحسب تقرير أمني، فإن عدد المناضلين الثوريين في عمالة وهران، كان
يقدر وفقا لتصريح قائد المنطقة الغربية في التنظيم شبه الثوري، بنحو 80
مناضل. اعتقل منهم 75، بينما تمكن البقية من الإفلات من قبضة الأمن⁽²⁾.

وأشار تقرير آخر إلى أن: « النتيجة الحالية بالنسبة لوهران، تتمثل
في شل نشاط فوجين كاملين، واعتقال أربعة عناصر مهمين من مؤسسي
المنظمة السرية في وهران، من بينهم مستشار بلدي⁽³⁾»، في إشارة إلى
القائد أحمد بن بلة.

وفي معسكر، اكتشفت مفرزة درك متنقلة في 12 ماي، فصيلة تابعة
للمنظمة الخاصة، اعتقلت منها 26 مناضلا، وحجزت بعد عمليات تفتيش
واسعة، ثلاثة مسدسات، ومستندات مختلفة⁽⁴⁾.

وفي يوم 22، فتحت شرطة وهران القضائية تحقيقا في غليزان، بناء
على إنابة جديدة من قاضي تحقيق مستغانم حول المنظمة الخاصة، أفضى إلى
اعتقال خمسة مناضلين ثوريين، والتحقيق معهم، ثم إحالتهم على القضاء
الاستعماري.

¹ المصدر نفسه.

² م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15252، الجزائر في 9 ماي 1950.

³ المصدر نفسه.

⁴ م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15496، الجزائر في 13 ماي 1950.

المعتقلون الخمسة هم:

- بن عطية واضح ولد يونس، مستشار بلدي، وقائد ناحية سائر بالمنظمة الخاصة. عثر بحوزته على دليل عسكري للإبراق اللاسلكي.

- بوجمعة حميش، تاجر، وقائد فوج بالمنظمة الخاصة. اعترف أمام الشرطة أنه آوى في أبريل 1949، النائب محمد خيضر وسائقه أثناء توجههما إلى وهران.

- عدة مدمون، عامل بمصلحة سكك الحديد، ومسؤول فوج بالمنظمة الخاصة.

- قويدر العابد، مسؤول فوج بالمنظمة الخاصة.

- رشيد أرناؤوط، عضو بالمنظمة الخاصة. كان قد زود ودّاح بن عطية بالمرجع العسكري، الذي اكتشف في بيت هذا الأخير. أودع السجن كل من: ودّاح، وحميش، ومدمون، بينما أفرج مؤقتا عن الإثنين الآخرين⁽¹⁾.

وفي 17 سبتمبر، اعتُقل المدعو عبد الرحمان الندرومي، مسؤول المنظمة الخاصة بعمالة وهران، وأودع السجن. وقد عُثر لديه بحسب تقرير الشرطة المحالة على مستندات، سمحت، بإجراء سلسلة تحقيقات في غرب العمالة وبخاصة في ناحية الغزوات⁽²⁾.

كما اعتُقل في اليوم 25 بمحطة قطار وهران، عديم اللقب عبد الرحمان بن محمد، المدعو مدني، مسؤول بالمنظمة الخاصة في عمالة وهران،

¹ م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16103، الجزائر في 23 ماي 1950.
² م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 30398، الجزائر في 19 سبتمبر 1950.

في قنصية من الجنوب لحضور اجتماع عام حزب حركة الانتصار بالمدينة.
وقد كان محل متابعة، وبحث منذ اعتقاله في شهر ماي 1950.

حيث قديم إلى وهران، ببطاقة هوية مزورة، تحمل اسم دحو، ومختومة
بمكتب بلدية غريس الحالية.

غير لديه على المستندات التالية: دفتر ملاحظات مدون عليه جولة
في الجنوب الجزائري، ونسخة من كتاب هتلر الموسوم "عقيدتي"، ونسخة
من العدد 19 لجريدة "الجزائر الحرة"⁽¹⁾، وست نسخ من العدد الأول
والثاني، المطبوعة "كراسات جزائرية"، إلى جانب عدة نسخ من نشرة مرقونة.
هذا بالإضافة إلى: «رسالة يدّل نضها على وجود شبكة شبه عسكرية لا
تزال تعمل في عمالة وهران⁽²⁾».

(5). اعتقال أحمد بن بلة.

بعد اعتقال أحمد بن بلة، المسؤول الأول على المنظمة الخاصة على
سوى غرب البلاد، والرجل الثاني في قيادة أركانها الوطنية، أكبر إنجاز أمني
حقته مصالح الأمن الاستعماري. حيث انتزعت منه معلومات مهمة للغاية
عن مبكة التنظيم شبه الثوري، وتسليحه في غرب البلاد.

ففي 10 من ماي 1950، اعتقلت شرطة الاستعلامات العامة لمدينة
الجزائر القائد أحمد بن بلة، الذي كان محل بحث ومتابعة منذ عام 1949،
بتهمة المشاركة في عملية السطو على بريد وهران.

أند هذه الجريدة لسان حال حزب حركة الانتصار. صدرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت
تقر عن أفكار الحزب وتوجهاته. صادرتها السلطات الاستعمارية في 11 أوت 1951. وصار كل من
يقرأه على نسخة منها يسجن.

أ.ع. أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 30969، الجزائر في 26 سبتمبر 1950.

عُثر بحوزته على مسدساً محشواً من نوع "ب. 38"، ومبلغاً مالياتاً
قدر بحوالي 223 ألف فرنك، وبطاقة تعريف مزورة باسم: عبد القادر
محتوش⁽¹⁾.

وبعد التحقيق معه، أدلى بن بلة للشرطة بمعلومات عن المنظمة الخاصة
أكدتها فيما بعد أمام قاضي التحقيق في البلدية⁽²⁾.

حيث صرح بأنه عُيِّن في العام 1948، من قبل حزب حركة الانتصار
للاتضمام إلى ما أسماه: «تشكيلة شبه عسكرية سرية للغاية، أنشئت
حديثاً»؛ وأن القائد مجيد، حدّد له المهمة المنوطة بهذا التنظيم، والمتمثلة في:
"نيل استقلال الجزائر بواسطة القوة والعنف"، الوسيطان الوحيدتان
القادرتان على تحقيق هذا الهدف.

وأضاف، أنه عُيِّن على رأس المنظمة الخاصة في غرب البلاد؛ وأن
الجهاز كان يجب تنظيمه وفقاً لصيغة "أربعة - أربعة". أي تأسيسه على
مجموعة من الأفواج، كل فوج يتألف من قائد وثلاثة مناضلين.

كما كشف أن السيد آيت أحمد، وقيادة أركان المنظمة الخاصة، هم
الذين وضعوا مخطط التدريب والتكوين العسكري للتنظيم. وأن هيكلية المنظمة
الخاصة، كانت تتألف من قائد وطني خاضع لسلطة الحزب، وقائد على
مستوى كل عمالة، وقائد استعلامات. وقائد شبكة التواطؤ، وقائد صانعي
المتفجرات.

¹ م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15496، المصدر السابق.
² ذكر المحامي بن تومي أن موكله أحمد بن بلة رفض الالتزام بأوامر قيادة الحزب، التي صدرت لجمي
المعتقلين، والقاضية بضرورة تغيير أقوالهم أثناء المحاكمة، ونفي ما صرحوا به للشرطة، واعتبار ما
انتزع منهم من معلومات إنما تم بالإكراه وتحت التعذيب. حيث اعترف خلال محاكمته بكل ما أدلى به إلى
الشرطة. أنظر، تصريحه لجريدة "لو كوتيديان دالجيري"، المصدر السابق.

وأضاف أن كل عمالة كانت مقسّمة إلى 14 منطقة: ثماني مناطق في

منطقة واحدة في عمالة وهران، وخمس مناطق في عمالة

ملفا ماليات
عبد القادر

منطقة
منطقة الخاصة

الانتصار
أنشئت

مثلة في
وحياتنا

؛ وأز

على

هم

لجنة

لي

وذكر بخصوص نشاطه، أن الفصيلة التي كان يقودها، كانت تتدرب على الرمي يوميا في مزرعة بالقرب من روينة، بواسطة مسدس من نوع كولت؛ وأنه كان وراء إنشاء الجهاز شبه العسكري في غرب البلاد، وتعيين قادة النواحي؛ واقتناء أسلحة التدريب الخاصة بمنطقته، والتي ضمت بعض السدسات عيار 65/7 ملم، ومسدسين نوع كولت، ورشاش ألماني.

وأضاف أنه استُخلف بالسيد حمو بوتليليس في قيادة المنظمة الخاصة في وهران، بعدما أسندت إليه قيادة الحزب إدارة لجنة التنظيم⁽¹⁾.

وفي سبتمبر 1949، كلّفه السيد محمد خيضر بتولي أيضا قيادة المنظمة الخاصة خلفا للسيد آيت أحمد⁽²⁾، برتبة قائد وطني، وأتبعه مباشرة لسلطته. حيث كان يتلقى منه الأوامر والتعليمات مباشرة، ويرفع إليه التقارير عن نشاط المنظمة، ويستلم منه في كل شهر الأموال، ليوزّعها على المسؤولين التوريين الدائمين.

كما أشار إلى أن المنظمة الخاصة، خُطط لها لكي تنتقل إلى مرحلة الكفاح المسلح مباشرة، عند وقوع فرنسا في نزاع خارجي أو حدوث اضطرابات داخلية خطيرة فيها⁽³⁾.

أضطلع السيد أحمد بن بلة في هذا المنصب، بدور الوسيط بين قادة الولايات والإدارة السياسية للحزب. غزل السيد آيت أحمد من قيادة المنظمة الخاصة، نتيجة تورطه فيما عرف بـ: "النزعة البربرية" التي هزت أركان الحزب في عام 1947.

م.ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15496، المصدر السابق.

وبتاريخ 18 ماي 1953، اعتبرت " جريدة الجزائر journal d'Alger " بعد توقيف أحمد بن بلة، ومجموعة من القياديين في المنظمة الخاصة، أن التنظيم شبه العسكري قد قضي عليه بشكل نهائي. حيث جاء في صفحتها الأولى:

« بعد إيقاف أحمد بن بلة القائد الوطني، وعبد القادر بلحاج جيلالي، ويوسفي، وأعراب، وبن محجوب وعسلة. يمكن القول من الآن أن المنظمة الخاصة لحزب الشعب، قد كشفت نهائيا، وأن العملية البوليسية بالجزائر قد انتهت تقريبا نهائيا⁽¹⁾. »

(6). حملة الاعتقالات في الإقليم الجنوبي.

في 26 من ماي 1950، أبلغت إدارة أقاليم الجنوب العسكرية⁽²⁾ شرطة الاستعلامات العامة بمدينة الجزائر، عن اكتشافها أن: « بشار هي مقر الدائرة الخامسة لولاية وهران بالنسبة للمنظمة السرية. وأنها تضم 4 قسامات هي: عين الصفراء، بني ونيف، بشار الجديد، وقنادسة. وأن ملحقتي البيض، ومشرية قد تكونان تابعتان لدائرة معسكر⁽³⁾. »

لكن مصلحة الشرطة، استبعدت فرضية وجود منظمة محدّدة بشكل واضح، تابعة لحزب حركة الانتصار في تلك الجهة من البلاد، بسبب كما

¹ ابن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 579

² قسّمت الصحراء الجزائرية، بعد إنهاء احتلالها خلال القرن العشرين، إلى ستة أقاليم صحراوية. وكانت كل عمالة من العمالات الثلاث في الشمال تدير إقليمين. وبموجب قانون 24 ديسمبر 1902، شكّلت من تلك الأقاليم ما اصطلح عليه باسم: " أقاليم الجنوب"، وأخضعت للحكم العسكري. وفي 14 أوت 1905، جعل منها 4 أقاليم هي: إقليم عين الصفراء - إقليم غرداية - إقليم الواحات - وإقليم توقرت. وعين على رأس كل إقليم، قائد عسكري أعلى، مسؤول أمام الحاكم العام. وبعد الحرب العالمية الثانية، اعتبرت أقاليم الجنوب بموجب دستور 1947، بمثابة عمالات. وبموجب قانون 7 أوت 1957، عوضت تسمية أقاليم الجنوب باسم: عمالات الصحراء. حيث تشكلت عمالة الواحات في الشرق، وعمالة الساورة في الغرب. في حين ألحقت بلدية الجلفة المختلطة بعمالة المدينة، وألحقت البلديات المختلطة لكل من عين الصفراء، والبيض، ومشرية بعمالة سعيدة.

م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17161، الجزائر في 27 ماي 1950.

الانعدام نشاط للحزب في جنوب بشار، وإنما كان محصوراً فقط
عمل بعض العناصر المعزولة⁽¹⁾.»

ويمكننا تفسير هذا النفي، بوجود نشاط سياسي تابع للتيار الاستقلالي
الجنوب الخاضع للسلطة العسكرية، بنجاح المناضلين الوطنيين في إخفاء
أنشطتهم في تلك الجهة، عن رقابة الأمن الفرنسي.

وفي 14 من شهر جوان، أخبر محافظ شرطة الأغواط، في تقرير رفعه
إلى مصالح الأمن الاستعماري، أنه اكتشف ضمن إطار العمليات التي قادها
مفرقه ضد المنظمة الخاصة: أربع بنادق، وسبعة مسدسات، وكمية من
الذخيرة لدى مناضلين ثوريين⁽²⁾.

كما أشار إلى اعتقال مناضلين، غير معروفين بارتباطهما بحزب
المنع في الأغواط. الأول هو بشير بن أحمد بن عمار، الذي عُثر في
مستائه على صندوق مظمور به أسلحة وذخيرة، تمثلت في خمسة مسدسات،
وبندقيتين حربيتين نوع موزر، وقرابينة نصف آلية إيطالية، وألفي خرطوشة،
وشواحن، وأظرفة خراطيش. بالإضافة إلى خمسة وأربعين مرجع، حول التدريب
المسكري، وكمية كبيرة من الملابس العسكرية.

أما الثاني فهو أحمد بن عمار بن عمار، والد المعتقل الأول. عُثر
عليه، داخل حجرة تحسّل سلم بينه مسدودة بالإسمت، على الأسلحة التالية:
ذخيرة نوع ولتير، ومسدسين، وبندقيتي صيد، ومنظار⁽³⁾.

المصدر نفسه.
1. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19630، الجزائر في 16 جوان 1950.
2. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 21736، الجزائر في 20 جوان 1950.

المبحث الخامس.

محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة وردود الأفعال المختلفة.

لقد دامت إجراءات التحقيق القضائي الاستعماري مع المعتقلين الثوريين لسنوات، تعاون فيها القضاة المعروفون بنزعتهم القمعية للجزائريين مع مسؤولي الشرطة، بشكل وثيق قبل تقديم المتهمين للعدالة.

فكان أعوان الشرطة يحضرون المحاكمات، للحيلولة دون استنجاد الموقوفين بمساعدة القضائية. خاصة بعد أن أجبروهم في مخافهم، على التوقيع على تصاريح بعدم الحاجة إلى محامين للدفاع عنهم، وهددوهم بالتعذيب مجددا، إذا ما تراجعوا عن أقوالهم التي أدلوا بها للشرطة، ووقعوا عليها.

نمت المحاكمات وراء أبواب مغلقة، وتحت حماية قوات الأمن الاستعماري عبر أربع مراحل: مرحلة الشرطة، مرحلة التحقيق والاستجواب القضائي، مرحلة محكمة الجنج، وأخيرا مرحلة محكمة الاستئناف.

ووصف المحامي عمار بن تومي القضاء الفرنسي بالقول: « كانت هناك عصابة حقيقية تشكلت في مجال القضاء لمعالجة قضايا المنظمة الخاصة وقد أقصى منها قضاة النيابة العامة المكافون بالتحقيق تجنباً لكشف الملاحظات⁽¹⁾. »

وقال عنه في مقام آخر: « جعل القضاة الفرنسيون من المادة 80 من قانون العقوبات الفرنسي، أهم وسيلة قضائية لمضايقه نشاطات حزب الشعب - حركة الانتصار. كما استغلوه في الحجر على حرية الرأي والتعبير للوطنيين الجزائريين الذين لوحقوا وعوقبوا قضائيا⁽¹⁾. »

أضف إلى ذلك، أن قرار 24 أكتوبر 1952، خول محكمة النضر الفرنسية، إدانة " كل عمل دعائي مكتوب أو ملفوظ لصالح استقلال الجزائر ". الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه، لممارسة القمع القضائي على الوطنيين الجزائريين أينما كانوا.

تشكل على الصعيد القضائي، فريق من القضاة الفرنسيين المختصين في قمع الجزائريين⁽²⁾، أسماهم المحامي الجزائري عمار بن تومي، الذي تعامل معهم خلال دفاعه عن الوطنيين بـ: « قضاة العار ».

وسهر القضاء الاستعماري الفرنسي، على أن يظل الشعب الجزائري خاضعا لنظام حكم قائم على القمع، والاستغلال والتمييز.

ولذلك، أثارت محاكمة 252 مناضلا من مناضلي المنظمة الخاصة في الجزائر، ردود أفعال مستنكرة في فرنسا، من قبل بعض الشخصيات العامة مثل كلود بوردي، مؤسس صحيفة "ل'Observateur"، وهنري فرواس رجل الدين الكاثوليكي المعروف باسم: لابي بيير، والكاتب الأديب ألبير كامو.

حيث راسلوا رؤساء المحاكم، التي وقف أمامها المعتقلون الثوريون، وطالبوهم بإنصاف العدالة.

¹ ابن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 38.
² كان من بين أولئك القضاة العنصريين: كاترينو، جون بيرار، جورج ايسلان.

وذكرت المؤرخة الفرنسية سيلفي تينو، حول ممارسة القمع والتعذيب على المعتقلين في مستعمرة الجزائر، أن: «المس بسلامة الأشخاص للحصول على اعتراف، كان من ضمن الممارسات العادية للقضاء العقابي في مستعمرة الجزائر، والذي كان يتمتع بسمعة سيئة لتشبهه بالنظام الاستثنائي⁽¹⁾».

شهدت محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة، سجالا كبيرا بين هيئة الدفاع، والهيئة القضائية في مختلف المحاكم، التي حوكم فيها أولئك المناضلون.

بنى المحامون نظام دفاعهم، على التوصيات التي أعطتها لهم قيادة حزب حركة الانتصار التي وگلتهم للدفاع عن المعتقلين. حيث طلبوا من المعتقلين إنكار وجود المنظمة الخاصة، والادعاء بأنهم ضحايا مساكين للقمع الاستعماري، وأن ما جرى لهم كان مؤامرة نسجتها الشرطة الاستعمارية.

كما «نددوا بالظروف التي تم فيها الحصول على الاعترافات، وإدانة اختراقات قانون المراقبة، والتعذيب، والتنديد بالاستعمار، والمساس بحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير، والحق في التحرر، وحق الشعوب في تقرير مصيرها⁽²⁾».

فنظام الدفاع كان متلائما مع مواقف المتهمين، وركز مرافعاته أساسا على موضوع التعذيب في الجزائر.

وأكد هذه الحقيقة الأستاذ عبد الرحمان كيوان⁽³⁾، الذي ادعى على مستوى التحقيق في جميع المحاكمات التي أقيمت للمعتقلين الثوريين. حيث ذكر

¹ THENAULT Sylvie, *Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte, 2001, pp. 14-28

² بنتومي، المصدر السابق، ص. 47

³ عبد الرحمان كيوان من كبار مناضلي الحركة الوطنية. ولد بمدينة الجزائر في 25 فيفري 1925، درس بثانوية الأمير عبد القادر بمدينة الجزائر، وأسس منظمة الطلبة المسلمين لثانويات ومدارس الجزائر، كما تولى مسؤولية الفرع الجامعي لحزب الشعب الجزائري، وعين مرتين أمينا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين. صار منذ عام 1947، محاميا لدى محكمة الاستئناف، وتولى منذئذ الدفاع عن مناضلي

أن المتهمين نفوا، كما طلب منهم، وجود شيء اسمه منظمة خاصة، حتى يجهل
من قصبتهم قضية قمع من الشرطة الاستعمارية⁽¹⁾.
فإنكار المعتقلين لتصريحاتهم أمام الشرطة، سمح للمحاميين بتحويل المرافعات
إلى إدانة ممارسة التعذيب، وأساليب القمع التي مورست على موكلتهم.
ونجد في منطوق الحكم، الصادر في 29 سبتمبر 1951، في حق معتقل
المنظمة الخاصة، ما يؤكد هذا الرأي. إذ أشار إلى أن الشرطة عثرت على رسالة
لدى أحد المعتقلين في عنابة، كتبت فيها التوجيهات التالية: « يجب الإنكار -
وهذا في مصلحة الشعب - الحزب يقول: نحن ضحايا مؤامرة بوليسية -
دليل واضح ورق مكتوب أملتة الشرطة - سلاح وضعته الشرطة - تكلمنا
تحت التعذيب ... لا توجد منظمة - اعترفت تحت تعذيب الشرطة⁽²⁾ ».

وبالرغم من أن المحامين، بذلوا كل ما في وسعهم لإبعاد تهمة " المسامر
بسلامة الدولة " عن موكلتهم، إلا أنهم فشلوا في تجنيبهم أحكاما قاسية.

فإستراتيجية الحزب بنيت، في مواجهة الحملة التي شنتها عليه المصالح
الأمنية، والصحافة الاستعمارية، على الحفاظ على الهيكل الرسمي للحزب، عبر
إنكار وجود شيء اسمه منظمة خاصة. وبالتالي اعتبار حملة الاعتقالات، التي
طالت المناضلين الثوريين، مؤامرة كانت تهدف إلى استئصاله.

حزب الشعب - حركة الانتصار، وبخاصة منهم أعضاء المنظمة الخاصة. انتخب في عام 1953، نائبا
لرئيس بلدية الجزائر جاك شوفالي. كُلف أثناء قيام الثورة بالالتحاق بالوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني
في القاهرة. تولى العديد من المهام السياسية لصالح جبهة التحرير عبر العالم. كما تولى المهمة الدبلوماسية
للحكومة المؤقتة في الشرق الأقصى. تقلد بعد الاستقلال، العديد من الوظائف الإدارية السامية في الدولة
وتقاعد في عام 1985. شارك في عام 1989، في تأسيس حزب الأمة إلى جانب بن يوسف بن خدة. توفي
رحمه الله في الفاتح من فيفري 2013.
انظر شهادته كاملة في:

EVENO Patrick et PLANCHAIS Jean, *La guerre d'Algérie*. Paris : La
Découverte - Le Monde, 1989, pp. 36-38
² BOUZAHER Hocine, *La justice répressive dans l'Algérie coloniale*. 1830 -
1962, éditions Houma, Alger 2007, p. 214

أما هيئة القضاء الاستعماري، فقد أسست أحكامها على اتهام المعتقلين
تكوين عصابة أشرار، وحياسة غير شرعية للأسلحة والذخيرة. بالإضافة إلى
التهمة التي ما فتت المحاكم الاستعمارية توجيهها للمعتقلين الثوريين، وهي:
"المساس بالأمن الخارجي للدولة الفرنسية"⁽¹⁾.

أ. المحاكمات.

أدت الحملة البوليسية، التي بدأت منذ مارس 1950، لتفكيك
المنظمة الخاصة، إلى توقيف 363 مناضل ثوري عبر كامل التراب الجزائري،
وأفضت إلى محاكمة 251 مناضل، محاكمة جماعية⁽²⁾.

تجمعت المتابعات القضائية في أربع محاكمات، جرت أمام محاكم
الجنح، طيلة الفترة من جانفي إلى نوفمبر 1951. بلغت الأحكام في
مجموعها: 6 قرون و 6 سنوات حبسا؛ 6 قرون ونصف منعا من الإقامة،
و 15 قرنا و 34 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، و 50 مليون فرنك فرنسي
غرامات مالية.

ففي شهر جانفي، حاکمت محكمة بجاية 27 مناضلا، وفي شهر
فيفري حاکمت محكمة وهران 47 مناضلا، وفي شهر جوان حاکمت محكمة
عنابة 121 مناضلا، وفي شهر نوفمبر حاکمت محكمة البليدة 56 مناضلا.

¹ الباز، المرجع السابق، ص. 67

² MEYNIER Gilbert, *Histoire intérieure du F.L.N (1954-1962)*, Paris, Fayard, 2002, p. 87

هذا بالإضافة، إلى المحاكمات التي جرت خلال شهر أبريل، بمحكمة
الاستئناف في كل من مدينة الجزائر، وبجاية، وفي شهر ماي، بمحكمة
وهران⁽¹⁾.

رافع عن المعتقلين، نحو خمسين محاميا من نقابة المحامين بالجزائر، ونقابة
المحامين بباريس. ويمكن تقسيمهم وفقا لإستراتيجيتهم في الدفاع إلى قسمين
قسم المحامين التقليديين الذين تبنا دفاعا فرديا عن موكلتهم، واستجدوا -
كما ذكرت إحدى الصحف الاستعمارية - حلم هيئة القضاء ورفقها⁽²⁾.

وقسم المحامين الملتزمين⁽³⁾، الذين بنوا دفاعهم على نفى وجود منظمة
شبه عسكرية سرية، واتهام الإدارة الاستعمارية، بتدبير مؤامرة ضد حزب حركة
الانتصار، أسموها: "المؤامرة الاستعمارية".

كما اتهموا مصالح الشرطة والاستعلامات العامة، باختلاق الأكاذيب
لضرب شرعية الحزب في انتخابات جوان 1951 التشريعية.

فقد وضع المحامي ج. ج. سبورتيس، خلال محاكمة المعتقلين ال: 47
بوهران في فيفري 1951، طلبات مكتوبة حتى تعترف المحكمة بصفة قانونية
بأن المخالفات التي وُجِّعَ عليها المتهمون لها طابعا سياسيا⁽⁴⁾.

واتضح خلال تلك المحاكمات، أن رهانها السياسي تجاوز الاكتشاف
البسيط لمنظمة شبه عسكرية سرية، يركز على العلاقات بينها وبين حزب
حركة الانتصار، وعلى شرعية الحركة الوطنية الجزائرية. حيث باتت الصحافة
الفرنسية تتحدث عما أسمته "محاكمة حزب الشعب".

¹ الباز، المرجع السابق، ص. 66 - 67

² جريدة "ليكو نوران"، عدد 14 فيفري 1951، ذكرها الباز، المرجع السابق، ص. 71

³ نذكر من بين أولئك المحامين الأساتذة: بلقيرة، أوقواق، بن تومي، كيوان، سبورتيس، توفيلي.

⁴ الباز، المرجع السابق، ص. 77

تمت محاكمات معتقلي المنظمة الخاصة بشكل سريع، وحُكم فيها على بعض المناضلين المعتقلين، وعلى أشخاص لا علاقة لهم بأصل القضية، بناء على تهم مفتعلة. فقد كان الهدف من كل ذلك خنق الحركة الثورية في مهدها، والتضييق أكثر على حزب الشعب - حركة الانتصار⁽¹⁾.

وسنذكر فيما يلي، أهم ما جرى من أحداث، خلال محاكمات المعتقلين الثوريين في كل من عناية، بحاية، السليدة ووهران.

1. المحاكمة في عناية.

في يوم الاثنين 11 جوان 1951، شرعت محكمة الجناح بعناية، برئاسة القاضي "بول منجييو"، في محاكمة 121 معتقل. منهم قادة ومناضلين في المنظمة الخاصة بناحية الشرق الجزائري، ومنهم قادة ومناضلين سياسيين في حزب حركة الانتصار في قسومات كل من: تبسة، عناية، سكيكدة، قسنطينة، سوق أهراس، قالمة وبسكرة.

عرفت تلك المحاكمة في الأوساط الصحفية بـ: "قضية 121"، ودارت جلساتها وراء أبواب مغلقة، من 11 إلى 25 جوان 1951، واحتلت المرتبة الأولى في المحاكمات الأخرى، من حيث قسوة الأحكام التي قضت بها.

تراجع أغلب المعتقلين خلال المحاكمة، عما أدلوا به من قبل في مخافر الشرطة، امتثالاً لأوامر قيادة الحزب، وندّدوا أمام القضاة بالتعذيب الذي تعرضوا له على أيدي رجال الأمن وزبائيتهم، وعبروا عن اعتزازهم بكونهم جزائريين.

فخلال شهري أبريل - ماي 1950، زار الأستاذ كيوان، المعتقل
الثوريين في سجن عنابة، وقدم لهم تعليمات من قيادة الحزب، تقضي بإنكار
ما اعترفوا به أمام الشرطة، وإدانة نظام التعذيب المفروض في الجزائر. فالترتيب
بما حرقا (1).

أما فيما يخص معتقلي تبسة الـ: 21، فقد ذكر لي السيد نور الدين
سواعي، أن الهيئة القضائية أحضرت أثناء المحاكمة، بعض الأدوات التي كانوا
يتدربون عليها: قطع أسلحة، متفجرات، رفوش وفؤوس، كانت شرطة تبسة
قد صادرتها منهم خلال عمليات المداهمات.

ووصف لي تصرفهم أثناء جلسة المحاكمة قائلا: « كنا أثناء
المحاكمة، نشعر وكأننا نشاهد مسرحية. حيث كنا بالرغم من إحاطة
الشرطة بنا من كل الجهات، نصفق تصفيقا حارا إذا ما أعجبتنا مرافعة
المحامين. ولم يستطع أحد أن يرغبنا على السكوت.

في بداية المحاكمة طلب منا الأستاذ كيوان ضرورة نكران كل ما
ستنسبه إلينا المحكمة. فأنكرنا كل شيء. ولكنه غير رأيه في اليوم التالي،
وطلب منا وجوب الاعتراف بكل ما تنسبه إلينا المحكمة، وذلك لإسماع
الرأي الدولي بأن الجزائريين يريدون التحرر من الاستعمار الفرنسي
بالقوة، وأنهم هيئوا أنفسهم لتفجير ثورة تحريرية، وأسسوا منظمة
للتحضير لها. »

بلغ مجموع ما حكمت به محكمة عنابة: 365 سنة حبسا نافذا،
و386 سنة منعا من الإقامة، و672 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، وحوالي

¹ ابن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 55

23 مليون فرنك غرامات مالية. وقد أكدت محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر هذه الأحكام (1).

فقد حكمت على نصف المعتقلين بالسجن النافذ لمدة تراوحت بين 3 إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى تغريمهم بمبالغ مالية باهظة، ومنعهم من الإقامة في بلادهم، وحرمانهم من الحقوق المدنية، لمدة تراوحت بين 6 إلى 10 سنوات (2).

بينما حكمت غيابيا على كل من محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي ومراد ديدوش، بعشر سنوات حبس لكل واحد منهم، وغرامة مالية قدرها 10,5 مليون فرنك، و10 سنوات منعا من الإقامة، ومثلهن حرمانا من الحقوق المدنية.

أما بقية المعتقلين فحكمت عليهم بين 10 أشهر وستين حبس نافذ، وغرامات مالية متفاوتة القيمة، ومنعا من الإقامة وحرمانا من الحقوق المدنية لا يقل عن خمس سنوات.

في حين أخلت سبيل 15 متهما، وبرأتهم من تهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، ولكن ثبتت عليهم تهمة حيازة الأسلحة والذخيرة.

رفض المحامون الأحكام القاسية التي صدرت عن قضاء عنابة، وطالبوا بالاستئناف أمام محكمة الجزائر، فكان لهم ذلك. وبعد مرافعات قيّمة دافعوا بها عن موكلاتهم، حصلوا على أحكام مخفّفة بالسجن لبعض منهم، تراوحت بين سنة ونصف وثلاث سنوات.

فقد استهل المحامي هنري دوزون مرافعته، التي تمت وراء أبواب مغلقة، بالقول: « هذه المحاكمة سياسية: سيكون عبثا وشكليا ادعاء العكس،

بن قومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 593

² SHAT, I H 2892.

بالنسبة للذين يعتقدون في وجود المنظمة الخاصة، وكذا الذين لا يعتقدون ويرون هنا مؤامرة بوليسية. فحبكة النقاش هي نفسها. والأمر يتعلق بمحاكمة إرادة وعمل هؤلاء الرجال من أجل مثلهم الأعلى في الحرية والاستقلال. فهو نقاش يمس بالحياة ويتحول عالم اليوم، هنا الأمر عمومي⁽¹⁾».

وقال المحامي بيير براون أثناء مرافعته في دعوى عنابة، أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر: «كم هي فرصة مواتية لصالح الشرطة لأجل الإساءة لهذا الحزب وإلغاء كل نشاطه، وإثارة قسم من السكان الأوربيين ضده⁽²⁾».

وقد تمكن بعض المعتقلين من الفرار من سجن عنابة، قبل إحالتهم على المحاكمة. نذكر منهم يوسف زيغود وعمار بن عودة. حيث اختبأ في مكتب قاضي التحقيق بعد فرارهما من سجن عنابة، وأضرما فيه النار لإتلاف ملفات المعتقلين الثوريين.

ونقدّم فيما يلي، مجموع الأحكام التي قضت بها محكمة عنابة، على مناضلي المنظمة الخاصة في شرق البلاد.

- جدول 1. الأحكام الصادرة في حق مناضلي تبسة.

الاسم واللقب	مدة السجن	الغرامة المالية ف. ف	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
يحي فارس	5 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
الهادي مضوي	5 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
عبد الله زعيبي	5 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات

¹ الباز، المرجع السابق، ص. 77

² Alger républicain, 21 août 1951, cité par Elbaz, ibid, p. 78

3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
سنتين	100 ألف	5 سنوات	5 سنوات
سنتين	100 ألف	-	5 سنوات
سنتين	100 ألف	5 سنوات	5 سنوات
سنتين	100 ألف	-	5 سنوات
18 شهر	-	-	5 سنوات
18 شهر	-	-	5 سنوات
18 شهر	-	-	5 سنوات
18 شهر	-	-	5 سنوات
18 شهر	-	-	5 سنوات
18 شهر	-	-	5 سنوات
18 شهر	200 ألف	-	-
6 أشهر	-	-	5 سنوات
أطلق	-	-	5 سنوات
سراحه	-	-	5 سنوات

بينما حُكم على المعتقلين السياسيين أحمد مضوي، وشعبان سعداني، اللذين سُجنا مع المناضلين الثوريين التيسيين، بثمانية عشر شهراً، خمس سنوات حرمان من الحقوق المدنية بالنسبة للأول، وستة سجن، و5 سنوات حرمان من الحقوق المدنية بالنسبة للثاني.

أما بنص السيد سواعي في السجن سوى 21 شهراً. حيث عاد إلى تبسة في الفاتح مارس 1952، وبعد مفرجه من السجن بنحو 15 يوم، مُنع من الإقامة في تبسة وأُجبر على الهجرة إلى تونس، وألزم على أداء الحضور يوميا في محافظة الشرطة في منفاه. غير أنه لم يمكث طويلا في تونس، حيث سرعان ما أمر المراقبة الوليسية، وعاد خفية إلى تبسة، واختفى عن الأنظار إلى أن قامت الثورة. سواعي لسنر السابق.

لكنهما استأنفا أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، وأخلى سبيلهما حيث عاد السيد شعبان سعداني إلى تبسة ليلة السبت 30 جوان 1951، ثم غادر في صبيحة الغد إلى البلاد التونسية⁽¹⁾. بينما عاد السيد أحمد مضوي إلى تبسة، في ليلة الأربعاء 29 أوت 1951⁽²⁾.

- جدول 2: الأحكام الصادرة في حق مناضلي وادي الزناتي.

الاسم واللقب	مدة السجن	الغرامة المالية ف. ف	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
سليمان بركات ^(*)	10 سنوات غيابيا	1 مليون	10 سنوات	10 سنوات
ولد يوسف بولدراع	4 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
أحمد رحيوني	4 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
عبيد قعاص	4 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
صاح رمورة	3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
مسعود طيالي	ستين	-	-	5 سنوات
بلقاسم قوادري	18 شهر	-	-	5 سنوات
صالح بوبنيدر	18 شهر	-	-	5 سنوات
أحمد حملاوي	18 شهر	-	-	5 سنوات
العمرى سلوقي	8 أشهر	-	-	5 سنوات
هادي بوهيالات	6 أشهر	-	-	-

¹ محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 95/S، مؤرخ في 2 جويلية 1951. أ. و. م. ب.
² محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم 114، مؤرخ في 30 أوت 1951. أ. و. م. ب.
^(*) فر من سجن غنابة، مع مجموعة من المعتقلين الثوريين، قبل إحالته على المحكمة.

- جدول 3: الأحكام الصادرة في حق مناضلي قالمة.

الاسم واللقب	مدة السجن	الغرامة المالية ف. ف	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
الساقي بن هنة	5 سنوات	300 ألف	6 سنوات	6 سنوات
صالح هني	4 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
حسين حرشة	3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
الطاهر جريدي	3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
السبي براهيمي	سنتين	-	-	5 سنوات
عثمان مدور	سنتين	-	-	5 سنوات
الطاهر مدور	سنتين	-	-	5 سنوات
أحمد خيروني	سنتين	-	-	5 سنوات
سليمان بوراس	سنتين	-	-	5 سنوات
صالح أمتور	سنتين	-	-	5 سنوات
خيسي محوي	أطلق سراحه.			

- جدول 4: الأحكام الصادرة في حق مناضلي سوق أهراس.

الاسم واللقب	مدة السجن	الغرامة المالية ف. ف	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
مختار باجي	5 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
محمود ولد زاوي	4 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
خليفة بن يحي	3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
محمد لخضر زروينة	3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
منصور مناصرية	سنتين	100 ألف	5 سنوات	5 سنوات
بشير بوراس	سنتين	-	-	5 سنوات
يونس عصماني	سنتين	-	-	5 سنوات
محمد معنصري	سنتين	-	-	5 سنوات

عدد صدوق أنديجار	سنة	-	-	5 سنوات
حسين الخلفي	أطلق سراحه			

- جدول 5: الأحكام الصادرة في حق مناضلي قسنطينة.

الاسم واللقب	مدة السجن	الغرامة المالية ف. ف	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
عبد الرحمان غيراس (*)	10 سنوات غايبا	مليون	10 سنوات	10 سنوات
عبد السلام حياشي (*)	8 سنوات غايبا	500 الف	10 سنوات	10 سنوات
رابح بيطاط (*)	5 سنوات غايبا	300 ألف	10 سنوات	10 سنوات
سليمان بن طوبال (*) المدعو لخضر	5 سنوات غايبا	300 ألف	10 سنوات	10 سنوات
محمد مركوش	4 سنوات	200 الف	5 سنوات	5 سنوات
شريف شراشة (*)	3 سنوات غايبا	200 الف	5 سنوات	5 سنوات
العربي بن كنيذة	3 سنوات	200 الف	5 سنوات	5 سنوات
سعيد بونالي	3 سنوات	200 الف	5 سنوات	5 سنوات
بوجمعة مناع	3 سنوات	200 الف	5 سنوات	5 سنوات
عبد السلام بكوش	3 سنوات	200 الف	5 سنوات	5 سنوات

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
 (*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
 (*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
 (*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
 (*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
 (*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

5 سنوات	-	200 ألف	3 سنوات	الحضر شراك
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	صالح بوشمال
5 سنوات	-	100 ألف	سنتين	رشيد عجالي
5 سنوات	5 سنوات	100 ألف	سنتين	سليمان ملاح
5 سنوات	-	100 ألف	سنتين	صالح بن عمار
5 سنوات	-	100 ألف	سنتين	عمار زرتيب
5 سنوات	-	100 ألف	سنتين	بن ابراهيم
-	-	-	سنة غيايا	علي تليلاوي
5 سنوات	-	-	أطلق سراحهم	علي خوجة
5 سنوات				كمال قارة
5 سنوات				رابح بوضياف
5 سنوات				سعيد جربكة
أطلق سراحه				العربي حميش

- جدول 6: الأحكام الصادرة في حق معتقلي عنابة.

الاسم واللقب	مدة السجن	الغرامة المالية ف.ف	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
عبد الباقي بكوش (*)	10 سنوات غيايا	1,2 مليون	10 سنوات	5 سنوات
بن مصطفى بن سودة (*)	10 سنوات غيايا	مليون	10 سنوات	10 سنوات
إبراهيم ميهوب	5 سنوات	100 ألف	5 سنوات	5 سنوات
علي بودجاجة (*)	4 سنوات غيايا	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	4 سنوات	مخلوف بومزير
10 سنوات	10 سنوات	500 ألف	4 سنوات	محمد بن زعيم
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	4 سنوات	أحمد بلي
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	عطية أحمد نايب
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	مصطفى ساني
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	علي بناني
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	حسين برختوة
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	إبراهيم عجمي
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	زحوال رفاس
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	عبد العزيز بولحروف
5 سنوات	5 سنوات	200 ألف	3 سنوات	راشدي السعيد
5 سنوات	-	200 ألف	3 سنوات	بونعيجة
5 سنوات	-	-	3 سنوات	عبد الله فضال
5 سنوات	-	-	سنتين	صالح بابو
5 سنوات	5 سنوات	-	سنتين	خميسي عرعار
5 سنوات	-	100 ألف	سنتين	عبد الوهاب سمايلي
5 سنوات	-	-	سنتين	رايح خمال
5 سنوات	-	-	سنتين	العربي فنيش
5 سنوات	-	-	سنتين	عمار قوجيل
5 سنوات	-	-	سنتين	محمد عيساوي
5 سنوات	-	-	سنتين	محمد تداوي
5 سنوات	-	-	سنتين	عبد القادر مساوي
5 سنوات	-	-	سنتين	عبد الرحمان زمول
5 سنوات	-	-	سنتين	موسى بلغرسة
5 سنوات	-	-	سنتين	حسين مبارك
5 سنوات	-	-	سنة	مسعود ميزوح
5 سنوات	-	-	سنة	راشدي هاشمي

5 سنوات	-	-	سنة	رائدي بونعجة
5 سنوات	-	-	سنة	عبد الحيد بوزيد
5 سنوات	-	-	18 شهرا	العربي كيشان
5 سنوات	-	-	18 شهرا	صالح جميل
5 سنوات	-	-	15 شهرا	عبد الرمان بوزيان
5 سنوات	-	-	15 شهرا	محمد فراج
5 سنوات	-	500 ألف	10 أشهر	عمار مرداسي
18 شهرا	-	-	-	هاشمي بولبطاطش
أطلق سراحهم				صافي طايفي يحي بليدي يوسف عراري مصطفى كيتوي

- جدول 7: الأحكام الصادرة في حق مناضلي "كندي سمندو".

الاسم واللقب	مدة بالسجن	الغرامة المالية ف. ف.	المنع من الإقامة	الحرمان من الحقوق المدنية
يوسف زيفود (*)	10 سنوات غيابيا	مليون	10 سنوات	10 سنوات
إبراهيم ركواش	3 سنوات غيابيا	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
يوسف شوقي	3 سنوات غيابيا	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
العبد بن شريف شريبي	3 سنوات غيابيا	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات
العربي حمودي	3 سنوات	200 ألف	5 سنوات	5 سنوات

أفر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

			غيايا	
5 سنوات	-	-	15 شهرا	طاهر زيفود
5 سنوات	-	-	15 شهرا	حسين شروي
أطلق سراحهم				علاوة بوضرة حسين بوشمة مختار ركواش بولعراس بوشريبة

- جدول 8: الأحكام الصادرة في حق مناضلي سكيكدة.

الاسم واللقب	مدة السجن	قيمة الغرامة بالفرنك	مدة المنع من الإقامة	المنع من الحقوق المدنية
بوجمعة بوكرمة	4 سنوات	300 ألف	5 سنوات	5 سنوات
حسين بودرمين	سنة	-	-	5 سنوات
مختار بوكرمة	6 أشهر	-	-	-

بعد التحقيق مع مناضلي تبسة الواحد والعشرون⁽¹⁾ في محافظة شرطة تبسة، وسجنهم لمدة معينة، رُحِّلوا إلى محكمة عنابة بتهمة "المساس بالأمن الخارجي للدولة". حُكِمَ عليهم بالسجن لفترات متفاوتة، ودفع غرامات مالية مفرقة. لكنهم استأنفوا الحكم أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر.

دار أثناء المحاكمة، نقاش ساخن بين الشاب المعتقل الطيب مسلم ورئيس المحكمة القاضي شامسكي، الذي كان يتقن الحديث باللغة العربية لكونه عمل من قبل قنصلا في مدينة جدّة في شبه الجزيرة العربية.

لا يزال محدّثي إلى اليوم، يحفظ عن ظهر قلب الحوار الذي دار بينهما في جدران قاعة المحكمة.

كان كل مناضل يحاكم بمفرده. ولما حان دور السيد مسلم، استقرّه القاضي بكلام هز مشاعره، وأثار غضبه. حيث قال له: "أسكت يا جلد الأرنب، وإلا سأعاقبك بستة أشهر سجن عن كل كلمة تنفوه بها."

فأجابه: "سأتكلم وأعبر عن آرائي حتى وإن عاقبتني منذ الخامس من جويلية 1830 إلى غاية اليوم".

فقال له القاضي: "أنا لست ضد فكرتك التي تؤمن بها، فأنا أيضا لدي أفكار أؤمن بها. ولكنني ضد حملك السلاح في وجه فرنسا التي علمتك".

⁽¹⁾ لقد اعتقل في تبسة 21 مناضلا. منهم 19 مناضلا ثوريا هم: الطيب مسلم؛ صالح قويدري؛ الهادي مضوي؛ نور الدين سواعي؛ الشريف فارس المدعو يحيى؛ جاب الله بوزيدي؛ الشريف عبد الوهاب؛ محمد مناح المدعو رشيد؛ عبد الله بن جدو؛ نور الدين تومي؛ أحمد علاق؛ بلقاسم مزهودي؛ علي غريزي؛ فحام ساكر؛ محمد، كشروود؛ الرودي حناشي؛ علي بن علي معلم؛ محمد الصالح عابر؛ عبد الله زعيني. ومناضلين سياسيين اثنين، كانا قياديين بقسمة حزب حركة الانتصار بالمدينة هما: شعبان سلالتي، وأحمد مضوي المدعو لورس.

فرد عليه: " لقد علّمتني فرنسا جملة لا أزال أحفظها عن ظهر قلب "

فسأله: " وما هي ؟ "

قاله: " أنتم الفرنسيون كثيرا ما ترددون عبارة: " أيتها الحرية، يا غالية ". فهي جيدة لتحرير فرنسا من الألمان ولكنها سيئة لتحررنا نحن من سيطرتكم. "

اشتاط القاضي غضبا، وضرب الطاولة براحته، ولم يستسغ ما قاله الشاب مسلم. ثم قال له: " أنا ضد حملك للسلاح في وجه فرنسا. فما قولك في قفة المسدسات التي وجدوها مخبأة في بيتك ؟ "

نفي السيد مسلم التهمة عن نفسه، وقال له بأن الشرطة هي التي أحضرتها معها أثناء عملية التفتيش، لتلق له تهمة حيازة أسلحة.

لكنه قال لي، أن تلك الأسلحة كانت له، وكانت بالفعل مخبأة في منزله.

رد عليه القاضي بدهاء، قائلا: " في إحدى المرات، وجد أحدكم كيس بن في بلاد الحجاز، فأخبر عنه السلطات، فقالوا له كيف عرفت أنه كيس بن. فأجابهم عرفت من خلال لمسه. فقطعوا أصابعه. بينما أنت وجدوا عندك قفة أسلحة وتتهم الشرطة بإحضارها إلى بيتك ؟ "

حينئذ تدخل المحامون، ودافعوا عنه بطريقة أثلجت صدره. حيث لا يزال يحفظ - كما قال لي - كل كلمة قالوها في تلك المرافعة.

ذكر لي أن المحامي بيير ستيب، رافع بلكنة باريسية، وقال للقاضي: «سيد الرئيس، أطلب منكم أن تعتدروا من هذا الشاب لأنه جلد اسد، وليس جلد أرنب كما وصفتموه. لأنه لو كان يوجد في فرنسا مثل هذا الشاب لسدنا العالم، ولما استعمرنا الألمان في ظرف 13 يوم».

بعد المرافعات، حكم قاضي محكمة عنابة على السيد مسلم بالسجن النافذ مدة 3 أعوام، وخمس سنوات حرمان من الحقوق المدنية، ولم يطلق سراحه إلا في عام 1952.

كما ثبتت عليه محكمة الجزائر، بعد الاستئناف، عقوبة السجن ذاتها، التي حكمت بها محكمة عنابة، وأضافت إليها حكما بخمس سنوات توقيف احتياطي، وغرامة مالية قدرها 200 ألف فرنك قديم، تعهد والده بتسديدها، بعدما انتزع منه التزاما كتابيا بمنع ولده من أي نشاط سياسي أو عسكري ضد فرنسا.

قال لي السيد مسلم، أن تلك الغرامة «كانت تمثل نفقات المحكمة عن كامل عمالة قسنطينة. فرضوها على والدي بعدما تعهد لهم أنه سيضمنني».

لم يجد الوالد من بُدٍ، سوى رهن المسكن والبستان، الكائنين في حي باب الزياتين على مرمى حجر من الجهة الجنوبية الشرقية لسور المدينة، لأحد التجار اليهود في المدينة.

انشغل السيد مسلم كثيرا بعد خروجه من السجن، وعودته إلى تبسة، بنفزية الرهن، وكيفية حماية مسكن والده من المصادرة. فأشار عليه أحد أصدقائه بالاتصال بالشيخ العربي، وطلب مساعدة مالية من فرع جمعية

العلماء، لفك الرهن عن المنزل والبستان، خاصة وأن ما كان يتعرض له من
معاناة، هو في سبيل القضية الوطنية.

حيث قال في هذا الصدد: « قصدت في صباح أحد الأيام، مديرية
التهديب التابعة لجمعية العلماء، للقاء الشيخ العربي. فوجدته جالسا
فوق صخرة أمام بابها؛ وبعد أن ألقيت عليه تحية الإسلام، حدثته عما
صار لي، وطلبت منه مساعدة مالية لفك الرهنية.

لكن الشيخ بدد في رده أمني، وخيب رجائي، وأثار استغرابي
حيث نصحتني بأن أتودد إلى الحاكم الإداري بالمدينة، وأطلب منه
الصفح، والالتزام بعدم النضال ضد فرنسا، عسى أن يسقط عني
العقوبة!!⁽¹⁾ »

عاد السيد مسلم من مشواره، خاوي الوفاض، ومنكسر الجناح،
ومهموم البال لا يشغل فكره إلا أمر إنقاذ والده المسكين من الورطة التي
أوقعه فيها، وتسديد المال المقرض، وفك رهنية البيت والبستان من الدائن
اليهودي.

¹ يمكننا تفسير مثل هذا الموقف السلبي من الشيخ العربي التبسي، من مشكلة السيد مسلم، بالخلاف
السياسي الذي كان قائما بين جمعية العلماء وحزب حركة الانتصار، حول بعض المسائل الوطنية، والذي
بلغ درجة كبيرة من الحدة والتنافر، والجفاء واختلاف الرؤى في تلك الفترة. وهناك العديد من مواقف
رجال الجمعية مشابهة لمثل هذا الموقف. نذكر منها رفض الشيخ الإبراهيمي، طلب سعد لحلب عندما
زاره بعد تأسيس لجنة مساندة ضحايا القمع، تزويده بقائمة المانحين المعروفين لدى جمعيته، لتطلب منها
اللجنة المساهمة في مساعدة منات أسر المعتقلين المنكوبة. وقد برر الشيخ رفضه بخوفه من أن ذلك
سيحرم جمعيته من هباتهم. أنظر بن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 40.
كما ذكر المفكر مالك بن نبي، موقفا مماثلا، حصل له مع الشيخ العربي في عام 1947. حيث نصحه
الشيخ بالإذعان للشرطة الاستعمارية بدلا من مقاومتها. أنظر:

BENNABI Malek, *Pourritures. Mémoires (1932-1940)*, t. 1, Dar El-Gumma,
Alger, 2007, p. 93

ولما حلَّ أجل التسديد، وعجزت أسرته عن الدفع، نتيجة فقرها وقلة
الخط، اضطر اليهودي المنفذ القضائي، ليصادر البيت والبستان. وبالفعل شرع
هذا الأخير في قياس مساحتهما، وتقييد جميع المقتنيات الموجودة في الدار.

تذكر السيد مسلم حادثة طريفة من تلك الفترة، فابتسم وقال لي أن
والدته أخفت خلال شروع المحضر القضائي في تقييد مقتنيات المنزل، بعض
الأفرشة البالية، والأدوات المنزلية البسيطة، حتى لا يراها فيقيدها ويحجزها.

أمام هذا الوضع الخطير، الذي ألمَّ بأسرة السيد مسلم، وبات يهددها
بالطرد من مسكنها الوحيد، والإعلان عن بيع البيت في المزاد العلني بقالة،
اعتدى المناضل أحمد مضوي، إلى حيلة لينقذ بها صديقه الطيب مسلم.

فبث إشاعة في المدينة، مفادها أن كل من تسوّل له نفسه المشاركة في
المزاد العلني، لشراء المسكن والبستان، سيُنسَف منزله نسفا. وبالفعل خاف
الناس من التهديد، ولم يجرؤ أحد منهم على التقدم للمزاد المذكور، وفي النهاية
ظل المسكن والبستان ضمن ملكية الأسرة.

وبحسب روايته، بلغ عدد معتقلي المنظمة الخاصة في سجن عنابة،
حوالي 120 مناضلا من الشرق الجزائري، وهذا العدد يقارب بكثير العدد
121، الذي ذكره المحامي عبد القادر أوقواق في مذكراته⁽¹⁾.

بينما يقلّ عن العدد 135، الذي ذكرته بعض المصادر الفرنسية. فقد
ورد في إحدى وثائق المصاحبة التاريخية للجيش البري، أن: « في شهر جوان
1951 تمت محاكمة 135، متهم من أعضاء المنظمة الخاصة بمحاكمة

عناية، وراء أبواب مغلقة، وهو إجراء استثنائي لم يشير استغراب الصحافيين
في مجملها بسبب طابعه السياسي^(١).

وأضاف السيد مسلم، أن المعتقلين وُزَعُوا على قاعتين، وعُزِلُوا عن
سجناء الحق العام. ولما طالبوا إدارة السجن بالسماح لهم بمطالعة المراجع التي
تزخر بها مكتبتها، وتزويدهم بمصاحف القرآن الكريم، وافقت على الطلب
الأول، بينما رفضت الطلب الثاني، مبررة رفضها بالقول: «أنتم العرب، إذا
ما أقسمتم على القرآن أن تقاتلوا الحراس، فإنكم ستقتلونهم».

فدخلوا عندئذ، في إضراب عن الطعام لمدة سبعة أيام، وطالبوا إلى
جانب تزويدهم بمصاحف القرآن الكريم، بالعزل عن بعضهم البعض في قاعة
الحمام، لحرمة كشف العورة عند المسلمين. فكان لهم ذلك.

لم تكتف السلطات الاستعمارية بسجن السيد مسلم، وتغريم والده
مبالغ كبيرة، بل أحالته على "مجلس المراجعة"^(٢) مكبلاً بالأغلال، ثم رحلته
من السجن على مخفر الدرك لأداء الفحص العسكري.

كما سعت جاهدة إلى شراء ذمته، أثناء تواجده في السجن. حيث
أجلسوه بين دُهاة من القضاة الفرنسيين، حاولوا التأثير عليه من خلال حوار
أجروه فيما بينهم على مسمعه.

تحدّثوا عن استعدادهم لنقله إلى أي مكان يريد العيش فيه. سواء كان
في الجزائر أو في أي مكان في الخارج، شريطة أن يحرّر بخط يده عبارات، يُعلن
فيها عن "توبته"، و "ندمه"، عما قام به سابقاً ضد فرنسا، ويتعهد بالألا

^١ SHAT, I H 2892.
^٢ كان هذا المجلس مكلفاً بفحص الشباب في كل مقاطعة، والفصل فيما إذا كانوا أهلاً للخدمة العسكرية.

يعود إليه. لكن هذا الكلام لم يحرك فيه ساكنا - كما قال - واعتبر الأمر لا حدث.

الأمر نفسه كرّره معه، أثناء حبسه في سجن سركايجي⁽¹⁾، بمدينة الجزائر ولكن بدون جدوى. كما حاولوا إغرائه بالوظيفة، بعد خروجه من السجن وعودته إلى تبسة. حيث عرضوا عليه عبر أحد أقاربه، توظيفه في مصلحة سكة حديد الجزائر، أو في المصالح الإدارية، أو في أية مصلحة يريدونها، مقابل التعهد بالتخلي عن أي نشاطٍ معادٍ لفرنسا.

غير أنه رفض كل تلك العروض المغرية، ولم يمكنهم من تحقيق أهدافهم، بالرغم من أن العروض كانت تبدو - كما قال - حلما كبيرا للجزائري البسيط، في ذلك الوقت.

وفضّل بدلا من ذلك الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية بعد اندلاعها، إذ تولى مسؤوليات في وزارة الحربية والاتصالات العامة في الحكومة الجزائرية المؤقتة.

3. المحاكمة في بجاية.

بدأت هذه المحاكمة جلستها في 25 جانفي 1951، وبلغ عدد المعتقلين الذين حاكمتهم 27 معتقلا ثوريا. ولذلك عرفت في تاريخ القضاء الاستعماري في الجزائر باسم: « قضية الـ 27 ».

رفضت هيئة المحكمة، الطلبات الكتابية، التي قدمت لها من هيئة الدفاع. وبالتالي، رفضت تأسيس الدعوة شكلا ومضمونا. ولم تستمع إلى

ذكرت المجلة الشيوعية الفرنسية " لافيريتي "، أن عدد نزلاء سجن سركايجي بلغ حوالي 36 معتقلا أسيا، يضاف إليهم عدد آخر غير معلوم، نقلوا إلى المستشفى نتيجة تدهور حالتهم الصحية بسبب ضرباب عن الطعام. انظر:

La Vérité, n° 277, du 21 juin au 4 juillet 1951.

مرافعات المحامين إلا شكليا. وبما أنها كانت تبث قناعة مسبقة، أصدرت
أحكاما قاسية يوم 15 فيفري 1951، في حق المعتقلين الثوريين السيد
والعشرين.

حيث قضت في المجموع بـ 110 سنوات حبس نافذ، و 140 سنة
منع من الإقامة، و 165 سنة حرمان من الحقوق المدنية، و 6 مليون فرنك
غرامات مالية. كما أكدت هذه الأحكام، محكمة الاستئناف بمدينة
الجزائر⁽¹⁾.

وبحسب ما ورد في إحدى الجرائد الاستعمارية، فإن التهمة الأساسية
التي وجهت لهم كانت: «... المساس بالأمن الداخلي للدولة⁽²⁾».

فقد حُكم على كل من رشيد علي باشا، لخضر ردوش، مخلوف
تنواح، العربي عسول ومحمد عموش، بخمس سنوات حبس نافذ، ومثلهم
منع من الإقامة، وعشر سنوات منع من الحقوق المدنية، وغرامة مالية قدرها
300 ألف فرنك.

بينما حُكم على 16 مناضل آخر، بأربع سنوات حبس نافذ لكل
واحد منهم، وخمس سنوات منع من الإقامة، ومثلهم حرمانا من الحقوق
المدنية، وغرامة مالية قدرها 200 ألف فرنك.

وعلى مناضلين اثنين بسنتين حبس، وخمس سنوات منع من الإقامة،
ومثلهم حرمانا من الحقوق المدنية، وغرامة مالية قدرها 120 ألف فرنك⁽³⁾.

¹ بن تومي، المصدر السابق، ص. 591

³ معمري، المرجع السابق، ص. 63

² L'Est algérien, 17 février 1951, n° 14860.

أثناء المحاكمة، في أبريل 1951، قال المحامي دوزون أمام هيئة
القضاء: « مهما كانت الساعة التي أشرقت فيها الشمس، ومهما كان
الاسم الذي ذكر على ورق الدساتير: مستعمرات قديمة، أقاليم ما وراء
البحار أو عمالات، فالملفات القضائية في المسائل السياسية كان لها
دوما خطوط مشتركة... فالمؤامرة الحقيقية هي مؤامرة الامبرياليين ضد
الشعوب الحرة، ومؤامرة الاستعماريين ضد الرجال الذين يريدون العيش
كرجال، ومؤامرة الذين يخافون من حرية الآخرين⁽¹⁾. »

4. المحاكمة في البلدية.

لقد حظيت جلسات محكمة البلدية، الخاصة بمعتقلي المنظمة الخاصة،
باهتمام كبير من الصحافة الاستعمارية، ومن بعض المؤلفين والمؤرخين
الفرنسيين. لأنها تحولت من محاكمة المعتقلين الثوريين، إلى محاكمة التعذيب
وظلم النظام الاستعماري.

وقد عرفت باسم: « قضية ال 56 ». ففي البداية بلغ عدد المعتقلين
120 معتقل من مناضلي الشلف، والضهرة، والتيتري، والجزائر الوسطى،
ومنطقة القبائل. وبعد التحقيق معهم، أُبقي على 56 مناضل، وأُطلق سراح
البقية.

افتتحت المحكمة جلساتها في 22 نوفمبر 1951، واستمرت إلى غاية
11 مارس 1952. وفي إحدى تلك الجلسات، أعلن السيد أحمد بن بلة،
أنه ينتمي إلى: « مثل الحرية التي كانت هي مثل حقوق الإنسان والثورة
الفرنسية »، ودعا رفقائه إلى الإعلان إذا ما كانوا موافقين مع ما عبّر عنه أم
لا.

فرع كل واحد منهم سبابة إلى أعلى، وكانوا مقيدتين اثنين مع اثنين،
تعبيرا على الموافقة. فاعتبر وكيل الجمهورية عملية رفع الأصابع، دلالة على
الدعوة إلى الجهاد، وأن الأمر صار لا يطاق، وبالتالي اتخذها حجة لطلب
إجراء المحاكمة وراء أبواب مغلقة⁽¹⁾.

وجهت محكمة البلدية، ثلاث تهم أساسية للمعتقلين الثوريين، هي:
« إنشاء جمعية أشرار، والمساس بالأمن الخارجي للدولة، وحيازة غير
مشروعة لأسلحة وذخيرة حربية ومتفجرات⁽²⁾ ».

وفي يوم افتتاح الجلسة، أحاط جمهور غفير بمبنى المحكمة. ولكن قوات
كبيرة من رجال الأمن طوّقته، ومنعته من الدخول.

كما أمر رئيس المحكمة عند افتتاح الجلسة، بإجراء المحاكمة بناء على
طلب من نائب عام يدعى "همبر"، وراء أبواب مغلقة، لدواعي أمنية. غير
أن السبب الحقيقي من وراء هذا الإجراء، كان التستر على المخالفات
القانونية المحيطة بالمحاكمة، والتي ارتكبتها كل من القاضي، والنائب العام.

لقد تشابكت استراتيجية الدفاع في محكمة البلدية، مع بقية
استراتيجيات الدفاع في بقية المحاكم التي حاكت مناضلي المنظمة الخاصة.
حيث قامت على التنديد بالوسائل البوليسية، وبخاصة منها الاختراقات
الفاضحة للمقانون فيما يخص المراقبة، وممارسة التعذيب، وقمع حرية الرأي.

كما نددت بالتعذيب، الذي تعرّض له موكلوها على أيدي المصالح
الأمنية الاستعمارية، والانتهاكات التي شابت إجراءات المحاكمة، والانحياز
الذي اتسم به القضاء.

¹ البار، المرجع نفسه، ص. 79

² قُدِّر عند معتقلي سجن البلدية بـ: 66 عنصر. عرضوا على محكمة المدينة، في مارس 1952، للفصل في قضيتهم.

ولذلك، عندما طالبت الهيئة بجعل المحاكمة علنية احتراماً للحقيقة،
صاح النائب العام قائلاً: «لدينا ملفها، وكل الأدلة لا تعترفون بها. يكفيكم
الحكم الذي سينطق به القضاة.» وهذا ما يعني في عرف أهل الاختصاص،
الإدانة قبل المحاكمة.

استعمل وكيل الجمهورية، عبارات نابية في وصف المعتقلين، عندما
صرخ فيهم قائلاً: «يا عصاة القدرين، سأعقد لكم ربطة العنق على
المقاس⁽¹⁾.»

فرد عليه المعتقلون بأنهم يفتخرون بكونهم وطنيين، وأنهم بريئون من التهم
الموجهة إليهم. ثم أنشدوا جماعياً النشيد الوطني: «حيوا الشمال الإفريقي⁽²⁾.»

وبالرغم من إغلاق أبواب المحكمة أمام الرأي العام، إلا أن بعض
الشخصيات الفرنسية المناهضة للطرق الفاشية للمستعمر، تمكنت من تقديم
شهاداتها والتنديد بالاعتداء الخطير على القانون.

كان من بين أولئك الأحرار الصحافي كلود بوردي، والأستاذ المحاضر
بجامعة الجزائر أندري مندوز، والروائي ألبير كامو⁽³⁾.

كما أرسلت إلى المحكمة العديد من التلغرافات الاحتجاجية، من
منظمات طلابية، وجرائد، وزعماء سياسيين من تونس والمغرب، وحتى من
المشرق العربي.

¹ ابن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 587.

² ابن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 58.

³ بعث ألبير كامو، خلال انعقاد محاكمة البليدة، رسالة إلى رئيس محكمة البليدة قال فيها: «قد تكتسب
التهمة ضعفها بالاستناد إلى العقوبات الفظيعة للشرطة، ومن ثمة تلقي بشكوكها على مدى صحة الجرم
المنسوب للمتهمين ومع ذلك تثبت.» انظر: ابن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 588.

طبعت محاكمة البلدية ميزتين أساسيتين. الميزة الأولى أنها استخدمت كوسيلة بيد السلطات الاستعمارية لأغراض سياسية، لكسر إرادة الشعب وتأسيس دولته المستقلة.

والميزة الثانية، أنها أظهرت من جهة، إخلاص المحامين الجزائريين للقضية الوطنية، ومن جهة أخرى، تعاطف المحامين الفرنسيين، الذين شاركوا في الدفاع عن المعتقلين، مع القضية الجزائرية، وتنديدهم بالأساليب الاستعمارية الفاشية.

فقد ذكر أحد الشهود حول تلك المحاكمات، أن « هيئة الدفاع عن المعتقلين الثوريين أدت مهمتها بجدارة، ولم تتراخ عزميتها سواء أمام استفزازات الشرطة أو عراقيل القضاة. حيث نددت بشدة بالتعذيب الذي تعرض له موكلوها في مخافر الشرطة، ومخالفات المحاكمة وتحيز القضاة⁽¹⁾ ».

في نهاية المحاكمة، قضت محكمة البلدية على المعتقلين الثوريين، بـ 152 سنة سجن.

حيث حكمت على كل من أحمد بن بلة، والحسين آيت أحمد بسبع سنوات حبس نافذ. بينما حكمت على أمحمد يوسف بست سنوات حبس نافذ، و 5 سنوات حرمان من الإقامة، و 120 ألف فرنك غرامة. كما حكمت على أحمد مهساس، بخمس سنوات حبس نافذ.

¹ ZEROUAL Abdelhamid, PROCES POLITIQUES. L'O.S (les "56" de Blida"), in Liberté, site internet: <http://www.liberte-algerie.com/liberte-numerique/l-os-les-56-de-blida-proces-politiques-7622>

أما بقية الأحكام فكانت كالتالي: خمس سنوات حبس نافذ على اثنين
معتقلين، والحبس لمدة تراوحت بين خمس سنوات، وشهرين مع وقف
التنفيذ على البقية، والبراءة لأربعة معتقلين.

بينما حكمت غيابيا على كل من محمد خيضر⁽¹⁾، الذي التجأ إلى
مند جوان 1951، بشماني سنوات، ومحمد بوضياف، الذي غادر
الجزائر إلى فرنسا بطلب من الحزب في عام 1952، بعشر سنوات.

وفي 28 جويلية 1952، أطلقت محكمة الجناح بالبلدية سراح مناضلين
بشكل مؤقت⁽²⁾، كانا قد اعتقلا في شهر أبريل 1950. وفي 4 أوت،
أطلق سراح ستة من معتقلي معسكر الثوريين⁽³⁾.

وتجدر الإشارة هنا، إلى نجاح كل من بن بلة ومهساس في الفرار من
البلدية قبل إحالتهم على المحاكمة بأربعة أيام. وفي 20 مارس، حاول
المعتقلون التمرد داخل السجن، لكنهم قمعوا بقسوة⁽⁴⁾.

رفضت هيئة الدفاع تلك الأحكام، واستأنفت في 26 أبريل 1952،
أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، لكن خاب أملها. حيث أكدت هذه
الأخيرة في 10 ماي، الأحكام الصادرة عن محكمة البلدية.

¹ بعدما اعترف أحمد بن بلة بمشاركة النائب محمد خيضر في عملية السطو على مركز بريد وهران،
انزعجت من الأخير حصانته البرلمانية في شهر سبتمبر 1950، بطلب من النيابة العامة. عندئذ طلبت منه
قيادة حزبه تسليم نفسه للشرطة لتأكيد أطروحة مؤامرة الشرطة. لكنه لم يستجيب لطلبها، وفضل الفرار إلى
خارج الجزائر.

م.ع. أ.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26122، الجزائر في 29 جويلية 1950.

م.ع. أ.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26920. الجزائر في 8 أوت 1950.

⁴ SHAT, *1 H 3400.

(5). المحاكمات الأخرى.
في 8 ماي 1950، أُحيل 24 من معتقلي المنظمة الخاصة يومئذٍ
على محكمة المدينة، بذات التهم التي وجهت لنظرائهم في المحاكم الأخرى،
وهي: "الانتماء لمنظمة شبه عسكرية سرية"، و"المساس بالأمن الخارجي
للدولة".

فُحُكِمَ على 22 منهم بالحبس النافذ، وأُفرج عن الاثنين الباقيين:
«أحدهما بسبب إصاباته الحربية، وأدائه المتألق في الحرب العالمية
الثانية. والثاني لأن دوره كان ثانوياً ولم يتحقق بالمنظمة إلا مؤخرًا⁽¹⁾».
كما أُحيل على ذات المحكمة في اليوم 12، المناضلون المعتقلون
بمعسكر. فسُجِنَ منهم 15 نفراً، وأُفرج عن البقية بشكل مؤقت.

وفي اليوم 16، أصدرت محكمة الجنح بقسنطينة، حكماً في حق
مناضلين اعتقلا بتهمة الانتماء للمنظمة الخاصة، و"المساس بالأمن الخارجي
للدولة"، هما: رشيد كرواز، الذي حُكِمَ عليه بسنة حبس نافذ، و200 ألف
فرنك غرامة مالية. وعلي زموري، الذي حُكِمَ عليه بستين حبس، و300
ألف فرنك غرامة مالية⁽²⁾.

وفي مطلع شهر جوان 1950، حكمت محكمة الجنح بباتنة على
المناضل عديم اللقب حمّه بن قويدر، المدعو طالب بلحاج، بالسجن ثمانية
أشهر، و30 ألف فرنك غرامة مالية، بتهمة "حيازة غير شرعية لذخيرة
حربية"، و"المساس بالأمن الخارجي للدولة".

1. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16021، المصدر السابق.
2. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16056، الجزائر في 17 ماي 1950.

وذكرت الشرطة، في أحد تقاريرها، أنها عثرت بحوزته على: «العديد من المنشورات التحريضية تخص استقلال ليبيا، ومستندات تخص على أفكار انفصالية، وقد أبلغ عنه لأنه جمع مالا لصالح منكموبي سيدي علي بوناب، والمجاهدين المسلمين الفلسطينيين⁽¹⁾».

وفي بداية شهر جويلية، أحيل 11 معتقلا ثوريا من أقاليم الجنوب، إلى محكمة الجناح بباتنة، بتهمة "المساس بالأمن الخارجي للدولة، وحياسة غير مشروعة لأسلحة حربية، وسرقة وانتهاك سر المراسلات التلغرافية". حضر المحاكمة مئات المناضلين الوطنيين من باتنة ومن أقاليم الجنوب⁽²⁾.

وبعد المرافعات، حُكم في اليوم 12، على تسعة منهم بالسجن النافذ لمدة تراوحت من أربعة إلى ثمانية عشر شهرا، و12 ألف فرنك غرامة مالية. بينما أُخلي سبيل البقية⁽³⁾.

وفي اليوم 19، حكمت محكمة الاستئناف بالجزائر، على معتقل من تزي وزو يدعى سي والي بناي، بالسجن سنتين نافذتين، و60 ألف فرنك غرامة مالية، بنفس التهمة الأمنية المشهورة.

وكانت محكمة الجناح بتزي وزو، قد حكمت عليه من قبل، بثلاث سنوات سجنا، وخمس سنوات منعا من الإقامة، و60 ألف فرنك غرامة مالية، وعشر سنوات حرمان من الحقوق المدنية⁽⁴⁾.

وفي التاريخ عينه، أفرج بشكل مؤقت في تلمسان عن سبعة مناضلين، من ضمن المعتقلين الواحد والعشرين الذين اعتقلوا في شهر ماي⁽¹⁾.

1. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19620، الجزائر في 2 جوان 1950.
2. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23998، الجزائر في 7 جويلية 1950.
3. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 24605، الجزائر في 13 جويلية 1950.
4. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25469، الجزائر في 23 - 24 جويلية 1950.

وفي يوم 10 أوت، عُرض مناضلو حزب حركة الانتصار، الذين
اعتقلهم الدرك في عزابة، إثر اجتماعهم السري في بداية الشهر بدوار غمارة،
على قاضي الصلح بعزابة، فحكم عليهم بالسجن بالتهمة الأمنية ذاتها⁽²⁾.
وخلال شهر أكتوبر، عُرض جميع رجال المنظمة الخاصة بقصر الشلالة
على قاضي التحقيق بالبلدية، فأودع السجن المسؤولين الأساسيين: الطيب
جناد، عبد القادر شبايكي، عيسى دحلب، وعبد الوهاب أمحمد. في
حين أحلى سبيل بقية المناضلين بشكل مؤقت.

وكان القضاء الاستعماري، قد حكم إثر الأحداث التي جرت في ماي
1945، بقصر الشلالة، بعشر سنوات أشغال شاقة على عبد القادر
شبايكي، وبانتي عشرة سنة حبس نافذ على عبد الوهاب أمحمد⁽³⁾.

وبعد أسابيع من المرافعات، اتهم المعتقلون الثوريون بتهمة: "تشكيل
عصابات أشرار، وحياسة غير شرعية للأسلحة والذخيرة، والمساس بالأمن
الخارجي للدولة".

كما «لجأت الإدارة [الاستعمارية] إلى استعمال أدواتين شرعيتين
مهمتين وهما المادة 80 من قانون العقوبات لمعاقبة أي نشاط وطني
ونزع الصفة السياسية عنه، والمادة 190 من القانون الجنائي التي تميز
للمحاكمة بإجراء المحاكمة وراء أبواب مغلقة لتفادي إشهار القضية⁽⁴⁾».

¹ د. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25152، الجزائر في 20 حة بلية 1950.
² م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 27272، الجزائر في 11 أوت 1950.
³ م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 32119، المصدر السابق.
⁴ الباز، المرجع السابق، ص. 68.

وقد أدى هذا الإجراء، إلى منع الرأي العام من الإطلاع على مجرمات المحاكمة، وانقضاء التغطية الإعلامية على الصحافة ذات الحيط الاستعماري حيوة في الجزائر أو في فرنسا.

وفي يوم 6 ماي 1951، افتتحت محكمة الاستئناف بهران بجلستها طائفة الماضون الثوريين إلى 47، الذين سجنوا خلال حملة الاعتقالات بالمداهات التي شنتها مصالح الأمن الاستعماري في غرب البلاد.

استمرت المرافعات لعدة أيام، وفي يوم 11 مارس 1952، صدرت في حقهم أحكام ثقيلة. حيث قطعت عليهم المحكمة في المجموع 122 سنة من نازل، و139 سنة منع من الإقامة، و153 سنة حرمان من الحقوق المدنية، بالإضافة إلى غرامات مالية ثقيلة⁽¹⁾.

- جدول خاص بالأحكام الصادرة في حق مناضلي وهران⁽²⁾.

الاسم واللقب	مدة السجن	المنع من الإقامة	الجزمان من الحقوق المدنية
هو بوتليليس	6 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
- محمد حسين بن زيان - سجد ولد إبراهيم - معمر آيت راوي	5 سنوات لكل واحد	10 سنوات	10 سنوات
- بن علي قديفي - عبد البازر هلو	4 سنوات لكل واحد	5 سنوات لكل واحد	5 سنوات لكل واحد

(1) في المراجعة، المصدر السابق، ص. 592
(2) طبقاً لحكم محاكمة رجال المنظمة الخاصة، صادر في 29 سبتمبر 1951، ورد في بوزاهر، المرجع السابق، ص. 214 - 220

عبد المظاري	مستعمل لكل واحد	مستعمل لكل واحد	عبد المظاري
عبد الله وشيد			
أحمد حاور			
عبد القادر سجنوي			
أحمد نكارة			
محمود بغيرج			
عبد القادر ناصر كويتي			
يونس بن سومي مركسي	10 أشهر لكل واحد		
مريان آيت هشار			
بن عيسى عفرات			
مور الدين مديد			
يوسف براهي			
عبد بن سحر عديم			
الغاب			

(ب). هيئة الدفاع عن المعتقلين.

حدث قيادة حزب حركة الانتصار، حوالي (50) محاميا للدفاع عن المعتقلين الوطنيين في المحاكمات الكبرى. منهم محامون كبار من نقابة المحامين مدينة الجزائر، ومحامون من نقابة المحامين بباريس، اعتادت المجوء إليهم كلما تعطل ماضيها على القضاء الفرنسي.

كان من بين أولئك المحامين الأساتذة: عبد الرحمان كيوان، عبد القادر أوفواق، عمار بن تومي، صالح زندي، جوزيف جورج سيوريس، أوجيست توفيني⁽¹⁾، من نقابة المحامين بمدينة الجزائر⁽²⁾.

⁽¹⁾ انظر هذا الموضوع في 28 نوفمبر 1958. من قبل منظمة اليد الحمراء الإرهابية الفرنسية بتلجيز جبهة مدينة فرنسا السريية، لا شيء إلا لأنه وقع عن الناشطين الثوريين الجزائريين.

والأستاذ حميد كنول من نقابة البلدة، والأستاذ العيد العمري من
نقابة بانه، ومحمد الصغير بلقشرة من نقابة وهران.

وكانت من نقابة المحامين بباريس الأستاذ: إيف ديشيريل، بيير براون،
بيير تشين، وجرم المحامي: روني - بلازون ستيمب، و بوردوان، و هنري
دورون، و جو لوردمان، و بول فيني. كما شارك محامي من نقابة المحامين
ببذل، يدعى ديمس نزال هريت.

وقد تميز هؤلاء المحامون، بالرغم من تنوع قناعاتهم السياسية وانتمائهم
بإيمانهم على معارضة الاستعمار، ومعارضة تحريم القضية الجزائرية.

فتم المحامون العمل القضائي فيما بينهم. حيث ركز المحامون من نقابة
الجزائر، تدخلاتهم في المحاكم الاختصاصية. بينما تدخل المحامون من نقابة
باريس، في محاكم الاستئناف.

ولكنهم اشتركوا في مهاجمة مقاومة الترقية الاستعمارية، التي كانت كما
قالوا عنها: « تستهدف الإطاحة بحزب حركة الانتصار ». وقد منحت
مرافعاتهم باستنفاذ الرأي العام، وإحاطة المرافعات بأشهر كبير (2).

كما عملوا إلى إضفاء الطابع السياسي على تلك المحاكمات، وإدراج
مسألة مناهضة الاستعمار في الميدان القضائي.

فعلى سبيل المثال استهل المحامي دورون، مرافعته في قضية معتقلي
سنة بالفول: « هذه المحاكمة سياسية. ومن العبث إدعاء العكس.
بالنسبة للبلجيكيين يعتقدون في وجود المنظمة الخاصة وكذا الذين لا

1. لقد أشارت هنا، إلى أن عدد المحامين الجزائريين الذين كانوا مسجلين في نقابة المحامين بالجزائر،
كان قليل جدا مقارنة بعدد المحامين الفرنسيين. فعلى سبيل المثال بلغ عددهم بين سنتي 1955 - 1956 -
نحو 20 محاميا جزائريا من أصل 400 محاميا فرنسي. مسجل.

يبتعدون في وجودها ويرزق في الأبرار مؤامرة بوليسية. فإن مخرج النقاش
هو نفسه، الأمر يخص محاكمة إرادة وعمل هؤلاء الرجال من أجل قتلهم
الأعلى في الحرية والاستقلال. هو نقاش يمس بحياة عالم اليوم وتحولاته.

أسس محاكمة سياسية ذلك الذي يتم تداوله في الجمعية
الوطنية، والذي يحتاج قوات مستقرة مماثلة...

وأني إلى مكتب القضاء بآلاف وآلاف البلاغات من أناس آخرين
في مكتب القضاء⁽¹⁾.

حول عامو الدفاع المرافعات القضائية إلى خطابات سياسية، حاكمها
وبها الاستعمار على قسمة للحرية، واضطهاد للجزائريين، وتديره المؤامرات
لنشاط الأحزاب الوطنية، واعتقال قياداتها، واضطهاد ماضليها، وهاجموا
خلالها استمرارات الشرطة لمناضلي الحزب.

وقد ارتبط هذا التعريف للمحاكمة السياسية بشكل ضمني، بالأعمال
الشخيرة من حركة الانتصار خارج المحكمة، والتي أعطت في المقابل، شرعية
للتابع السياسي للقضية.

حيث كان الحرب عظم مظاهرات عند كل محاكمة، مما ينظر سلطات
الاحتلال إلى تسخير معتر لقوات حفظ النظام.

فعلى سبيل المثال، لما افتتحت محكمة وهران، جلسة محاكمة المعتقلين
الـ 47 في البلدة، في 12 فيفري 1951، توقفت عن العمل القتالون في
البلد، والعمال الجزائريين في المدينة.

وبدلت أمام المحكمة مظاهرات استمرت بالبرغم من تواجد المئات من رجال الشرطة حولها طيلة اليوم، عجز فيها الجزائريون عن تضامنهم مع المعتقلين.

حيث وصفت جريدة "ألجي ريبوبليكين" المشهد بالقول: « آنذاك، شوقنا المدينة الجديدة بأنهم معنى الكلمة من طرف رجال الشرطة أضيفت إلى مجتمع قوات شرطة وهران مقررات محرمين مشغل، حيث كانت مسلحة بتنادي وعلى أعلى لأهب الاستعداد للحرب⁽¹⁾ ».

وعندما افتتحت محكمة الجناح بوجيان، جلسة محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة، في 14 ماي 1951، أحاط بها العشرات من رجال الشرطة، وانقطعت المارة المضيئة « .. بالرجال والنساء والأطفال، كانت النسوة جالسات في الأرض مما جعل الحركة مستحيلة.

كان قدوم المعتقلين إلى جلسة المحاكمة ومغادرتها، يُعجبا بالرفاريد، وعيجات: "يحبوا الاستفلاول"، "يسطو القمص"، "أطلقوا سراح المعتقلين⁽²⁾".

الأمر نفسه حدث، خلال افتتاح جلسات محاكمة البلدية، حيث اضطر وكيل الجمهورية إلى إخلاء القاعة المكتظة بالحاضرين، وإجراء المحاكمة وراء أبواب مغلقة.

¹ TALEB BENDJAB Abderrahim, *Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 - 1954*, édition 1983, p. 55

² رافقي، المصدر السابق، ص 64 - 65

« لقد قدم عدد كبير من المناضلين من مدينة الجزائر، وتري وزو
والشفة، لحضور المحاكمة، ولكنهم لم يتمكنوا من إيجاد مكان في
قاعة المحاكمة⁶⁶ ».

بالإضافة لذلك، اتهمى كيان في شهادته عن تلك المحاكمة، أن المتهمين
ذكروا وجود السلطة الخاصة، ونددوا بالأمم المتحدة بالاستعمار⁶⁷ ضد
الوطنيين، حتى يجعلوا من تلك المحاكمة محاكمة لخرقة الشرطة وقطاعها⁶⁸
وإنما محاكمة المعتقلين السبع والأربعين بهران، قدم المحامي سبورتيس
طلبات مكتوبة حتى تعترف المحكمة اعترافا قانونيا بأن المخالفات التي أخذت
على المتهمين كانت ذات طابع سياسي.

غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل، حيث جاء في نطق الحكم الصادر
في محكمة وهران في 6 مارس 1951: « ... أكدت الفقرة 4 من المادة
84 من قانون العقوبات بوضوح الطابع غير السياسي للمجتمع ضد الأمن
الخارجي للدولة، والتي أقرها مرسوم 17 جوان 1938، كما أن الجرائم
والجرح من هذا النوع والتقدير بموجب المادة 80 من قانون العقوبات
صارت منذ 2 جويلية 1939، من اختصاص القانون العام⁶⁹ ».

واعتبر المحامي عبد القادر أوفواقي، تطبيق المادة 80 من قانون
العقوبات مخالف لدستور 1946. لأنه لا يمكن اعتبار أقاليم الجزائر جزء من
الأقاليم الفرنسية، بسبب طابعها المختلف.

⁶⁶ المصدر نفسه، ص 66.

⁶⁷ JEVENO Patrick & PLANCHAIS Jean, *La guerre d'Algérie*. Paris, La
Découverte - Le Monde, 1989, pp. 36-38.

⁶⁸ أوفواقي، المصدر السابق، ص 127. (ترجمة المؤلف)

وبنه إلى أن الدستور المذكور، أكد بوضوح مشروعية تطلع البرلمان إلى
الاستقلال، عندما نص أن: «فرنسا الوفية لحيثياتها التقليدية، تتوجه قيادة
الشعب التي تكفلت بها إلى الحرية في إدارة نفسها بنفسها وتسيير
شؤونها الخاصة بشكل ديمقراطي»⁽¹⁾.

أيضا هاجم الغامبي براون، في مرافعته أمام محكمة الاستئناف بمدينة
الجزائر، خلال شهر أوت، استغزات الشرطة الاستعمارية خرب حركة
الانصار، بالقول: «تنظيم المؤامرة لم يكن ليخدم مصالح الحركة
الوطنية. لم يعد ممكنا بمجرد "إعلان انتفاضة"، الحصول على
الاستقلال الوطني».

ثم أضاف: «كم هي فرصة مواتية للشرطة كي تسيء لكامل نشاط
هذا الحزب وتمحيه، وتثير ضده في الوقت عينه قسما من السكان
الأوربيين»⁽²⁾.

أعلن المعتقلون، أثناء مشوهم أمام وكيل الجمهورية، في 12 فيفري
1951، رفضهم للتهمتين الموجهتين إليهم. وهما: «حيازة أسلحة وذخيرة
حرية غير مرخصة»، و «المساس بسلامة الغراب الفرنسي وانتزاع من منطقة
فرنسا قسم من الأقاليم التي تجار من عليها تلك السيادة»⁽³⁾.

في حين سعى المحامون إلى التمدد بالوسائل القضائية البوليسية، مثل
التعذيب والاعتقالات التعسفية، والتي من شأنها المساس بدولة القانون،
وبالتالي إدخال قضية مناهضة الاستعمار ضمن نطاق القضاء.

⁽¹⁾ انظر عبارة دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة، الصادر في 27 أكتوبر 1946.
⁽²⁾ لوكوت، المصدر السابق، ص. 78. (ترجمة المؤلف)
⁽³⁾ المصدر نفسه، ص. 126.

جاء المحامون القضاة في محكمة عنابة، من خطر تحول المؤسسة
القضائية إلى معاونة للقمع الاستعماري. كما ركزوا على جانبين هاميين في
القضية هما: نشر المداولات، لأن أغلب المحاكمات تمت وراء أبواب مغلقة،
والتي ما يقرب من نصف الدفوع المكفولة قانوناً، ووضح استعمال الشرطة التعذيب
المعقول على الموقوفات من الماضون (1).

ولكن بالرغم من أن محامي الدفاع في عنابة، اجتهدوا خلال مرافعاتهم
في نقادي إلحاق قسمة "المسلس بسلامة الدولة" الخطيرة بموكليهم.

عبر أن المحكمة أصدرت في حقهم أحكاماً قاسية حيث نال نصف
نهم عقوبات تراوحت بين ثلاث إلى عشر سنوات سجناً نافذة، وفرضت
عليهم غرامات مالية ثقيلة، وأحكاماً بالمنع من الإقامة والتشجع بالحقوق
النافذة، تراوحت بين سنت إلى عشر سنوات (2).

ولكن حاجر المحاكمة المغلقة، التي نبشها الطبقة القضائية الاستعمارية
نمود من انتقال التصريحات النصالية للمتهمين إلى علم الرأي العام، أبدى
عضو المحامين آرائهم حول الطابع السياسي للمحاكمة للصحة الفرنسية.
وتقدموا من خلالها بالتعديب، الذي تعرض له موكليهم في مخافر مصالح الأمن
الاستعماري (3).

فقد شهدت إحدى تلك الصحف، بالمحاكمة المغلقة بالقول: «بعد
بجائية الجزائر، وهران، حان الآن دور عنابة التي أقيمت محكمتها
الاستعمارية. كل هذه الدعاوي عبارة عن محاكمات قضائية، ضرورية...

المصدر نفسه، ص 80 - 82.

¹ SHAT, *1 H 2892.

أما مصطفى فرسي يدهي "أوردي" في مقال له بمجلة "فرانس - أوبسيفر"، نشر في 6 ديسمبر
1951، في حالات من التعذيب الجبري في مخيمو الممثلين الوطنيين، ومنها الحادثة التي جرت في أوت
عمر الشيخ.

غالطضا. سيحكمون مرة أخرى بعيدا عن الرأي العام لأنهم قرروا
المحاكمة المعلقة منذ الأيام الأولى^(١)»

كما فضحت في عدد آخر، المعاملات السيئة لإدارة السحر المدعي
بالجزائر في حق المعتقلين الفرنسيين: « كانت من حين إلى آخر تعزيتهم في
زنايات متفرقة لشترات تفضل إلى ثلاثة أشهر، وتقدم لهم طعاما فاسدا
حيث أصيبوا بأمراض جلدية، وأمراض الحنجرة، واللسان.

كما أصيب ستة منهم بنقص النظر، وصاروا مهملين بالمسئ
وعجز ثمانية عن ابتلاع الطعام. وقد أكد البروفيسور "عديدا"، أن هذا
الوباء له علاقة بالنظام الغذائي المخصص للسجاء^(٢)».

سماعة الوطنيون الجزائريون على نشاطهم السياسي، يقول أحد
الباحثين الفرنسيين: « كان يتم عبر مضاعفة المحاكمة للمناضلين أو
مصادرة الجرائد بموجب تلك المواد الاستثنائية^(٣) »

انتهت محاكمة المعتقلين الوطنيين بتسليط أحكام قاسية عليهم.
تروحت بين سنتين وسبع سنوات، وغرامات مالية باهظة. يساء حكم غايبا
بالسجن عشر سنوات على المناضلين، الذين لم تصلهم أيدي الشرطة، وتحكوا
من الإفلات من قضيتهم^(٤).

الأسيرة "لايفرني"، المصدر السابق. (ترجمة المؤلف)

(ترجمة المؤلف)

التي، الفرع السابق، ص. 70

La Ferrière, n° 304, 4 - 17 décembre 1952.

الذين بين ما ورد في كتاب حسين آيت أحمد: مذكرات محارب، وكتاب محمد بوضياف: "الإعلاء
لقد تم توثيقه 1954"

استراتيجية حزب حركة الانتصار في الدفاع عن المعتقلين الشوريين.

لقد اتهم بعض المعتقلين السابقين من رجال المنظمة الخاصة، سواء في
الوقت التي أصدروها أو المقالات التي نشرها بعد الاستقلال، قيادة الحزب
الخطي عندهم، وتركهم لمصيرهم المحتوم في مواجهة مصالح الأمن، والقضاء
الاستعماري، وعدم تقديم أية مساعدة تذكر لهم، وذلك حتى تعد الشبهة
بها، وتسمى الحرب بما اصطلح عليه بـ "مؤامرة الشرطة".

لكن نيل المثال، اتهم المرحوم محمد بوضياف، في عهده عن
تجهيز الثورة، قيادة الحزب بالسلبية في تصرفها مع مسألة اكتشاف
لغة الخاصة.

حيث قال عنها: « اختارت بحكم كونها بورجوازية صغيرة،
البرقراطية طريق الاستسلام، لتنادي التفكك بصورة ظاهرة أمام
الساكنين المعتقلين ».

وكانت هذه الأطروحة الشهيرة للمؤامرة المدبرة من قبل اللجنة
المركزة، والتي تشمل في الاعتراف بأن المناهضين للمعتقلين يتعدون
الحزب مع إنكار وجود منظمة خاصة تتوفر على أسلحة، واتهام الشرطة
بأنها دبرت مؤامرة كاملة.

... بعد سنة من الاجترار لا محالة لإنهاء الريدود المصير
للتابعة، قرر الحزب وبكل بساطة حل المنظمة الخاصة وإعادة
اعتبارها في المنظمة السياسية⁽¹⁾.

وانت بعد بحث معتق، وإضلاع على العديد من الوثائق
الأرشيفية ذات الصلة بموضوع هذا الكتاب، وكذا شهادات بعض الخاضعين
الذين دفعوا عن المعتقلين التوربين، أن مثل هذه الأحكام كانت
موضوعية وغير منصفة.

كما وجدنا في تقارير شرطة الاستعلامات العامة، الخاصة بمراقبة نشاط
حزب حركة الانتصار، معلومات مهمة ومفيدة بالنسبة للسلطات، حول
بهاية الحزب في مواجهة تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة.

فقيادة الحزب تخوفت بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، من إقامة
السلطات الأمنية تدليل على وجود علاقة بينها وبين الحزب، وبالتالي تورط
في قضية المنظمة الخاصة، ومن ثم حله.

لأجل ذلك، نُسبت مخططات هجومية خاصة بالحزب، وتأكيد ضلالت
أطروحة المؤامرة الأمنية. حيث نشأت من خلال نواحي وصحافتها، حملة
سياسية مضادة واسعة النطاق، واعتبرت حملات الاعتقال، التي طالت رجال
الشعبة الخاصة وبعض مناضليها، بمثابة: «مؤامرة من صنع الإدارة
الاستعمارية». تستهدف الحزب بالدرجة الأولى.

واقعت الأمن الاستعماري، بإعداد مجزرة جديدة، أسمتها: «8 ماي
1945 جديد». بينما أعطى نواب الحزب في البرلمان الفرنسي بما يجري ضد
حزبهم من مؤامرة.

فخلة الاعتقالات لم تقتصر على المناضلين الثوريين فحسب، بل
شملت أيضا منذ 16 أبريل 1950 بعض مناضلي حزب حركة الانتصار
وبني، سواء في الجمعية الوطنية أو في البرلمان الفرنسي.

لأجل ذلك، ندد نواب الحزب في المجالس الفرنسية بالقمع البوليسي،
الذي طال الجزائريين خلال تلك الأحداث حيث عرض كل من العربي دخاخ
المروسي، مصطفى فروخي، وأحمد فرانسيس منافسة مسألة القمع في
لجنة الجزيرة، لكن عليهم لم يحضر بالأغلبية أثناء التصويت. حيث صوتت
بالتصالح 20 نائبا من أصل 52.

وبالتزامن مع ذلك، أرسلت إلى النائب العام بخصاء الجزائر قوائم
تكونت من على تصالح محامي لجنة مسألة ضحايا القمع، إلا أنه تم
بجها أي اهتمام، ولم يرد على أي منها مما حدا بالنائب مصطفى فروخي
بإخراجه على الجمعية الجزيرة في (1 مارس 1951).

كما استغل النائب أحمد مزغينة، جلسة التصويت على ميزانية وزارة
الداخلية في البرلمان الفرنسي، ليدين في مداخلته محاكمات القضاء
الاستعماري للمناضلين الثوريين، ويندد بشدة بالرعب البوليسي، الذي ساد
الجزائر طيلة ثلاثة أشهر.

ومما قاله في تلك الجلسة: « ... لقد جرت حوالي 500 عملية
اعتقال، تحت شعار عدم الشرعية من دون أي اعتبار لأية كرامة. منذ
مطلع شهر مارس، والشرطة تتصرف ليلا بين الواحدة إلى الخامسة
صباحا، بدون مذكرة توقيف ولا أمر اعتقال.

تدليع الأيواب. وتعامل النساء والأطفال بشسوة، وتحطيم الأثاث
وتريق كل عنصر شاب من العائلة وتسجنه لمدة أيام في أماكن مجهولة
بل تأخذ أيضا رهائن من بين النساء والأطفال.

كل الجزائريين الذين اعتقلوا كانوا ضحايا تعذيب غير إنساني هو
الأوسع من نوعه. فكانت الشرطة تطبق على المعتقل بعد ركوله وضربه في
كامل أجزاء الجسم، وكذا ضربه بالسوط، وتعذيبه بواسطة حوض
الحمام، وخرطوم الماء، والكهرباء وكل أصناف الإفراط التي هم أهل لها
- ثم حتم بالقول - لا شيء يمكنه توقيف المسيرة المحتومة للشعب
الجزائري نحو الحرية (1).

كما تعددت قيادة الحزب بالأعمال السرية، التي تعرض لها المناضلون
الثوريون على أيدي رجال الشرطة الاستعمارية، ونفت ملكية المناضلين
للأسلحة التي تحدثت عنها الصحف الاستعمارية.

فقد ذكر أحد المحامين المناضلين في الحزب، أن: « الإدارة والصحافة
تتكلم عن اكتشاف أسلحة بدون أدلة؛ وقد تكون هذه الأسلحة ملكا
للشرطة أو المستوطنين بالمنطقة، وأنشرت الرأي العام بأن هنالك مؤامرة
استعمارية يعجز عن إحداها في القضاء (2) ».

ففي خطوة أولى، أعطت اللجنة المركزية تعليمات أولية؛ بعد حملة
الاعتقالات التي وأكبت اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، بطرد المناضلين الذين
اعتقلوا أو الذين أعطي سبلهم من صفوف الحزب، لقطع أي صلة بينهم

الاعتزل

وبين الحرب، حامية له من قمع الإدارة الاستعمارية، وخوفا عليه من الحل. وقد
تلبث التعليمات أولاً في عناية وسطيف.

وسطرت في خطوة ثانية، برنامجاً للتخلص من تلك العناصر بتكليف
الجهود « لاختيار متطاعين شباب، يكونون عناصر مضمونة، ويحسبون
القدرة والكفاية بالمقتضى العربية والفرنسية⁽¹⁾ ».

ونفذ لجأت إلى هذا الإجراء الاحترازي، ضمن إطار مخطط إعادة تنظيم
صوت الحزب، وضح دماء جديدة في صفوفه، لما خلصت إليه في تقسيمها
الذي أجرت في اجتماع فيفري 1951، والقاضي بأن الحزب قد تقطعت
أوصاله بعد أن اعتقلت قيادة أركانها، وشحن ثلث عناصره.

كما استقال منه بعض الناصلين، والمتحيزين المحليين من تلقاء أنفسهم،
سبحة للدمر الذي أصابهم من موجة الاعتقالات والتحريرات، التي شتتها
صالح الأمن الاستعماري ضد أعضاء المنظمة الخاصة، فعلى سبيل المثال،
استقال منه نائبان بلدية عين شوش، من نيابتهما ومن عضوينهما في
الحزب⁽²⁾.

واستقال مستشار بلدي جوفاريك، المدعو أحمد لزي، من مسؤوليته
عن الفرع المحلي للحزب، وتوقف عن كل نشاط سياسي⁽³⁾.

وإذا ما بدأ للبعض، أن الإجراءات الاحترازية التي اتخذها الحزب، كانت
إملائي وتخلياً عن العناصر الثورية، فإن في الإجراءات غير المباشرة، التي اتخذها
للدفاع عن معتقلي المنظمة الخاصة، ما يدفع عنه تلك التهم، ويؤكد نضج
تفكير قادته، وحسن تصرفهم الأمور، ومواجهتهم الأمواج المتلاطمة التي

1. ج.ع.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم 32243، الجزائر في 24 أكتوبر 1950.

2. ج.ع.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم 21736، المصدر السابق.

3. ج.ع.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم 31990، الجزائر في 2 أكتوبر 1950.

أحاطت من كل الجهات بتقنية الحزب، بكل حكمة وبصيرة، والوصول به إلى
بر الأمان.

لقد اعترضت الشرطة رسالة موجهة من الحزب إلى معتقل من قادة
المنظمة الخاصة بشرق البلاد، « لتخص لجنواها بوضوح نظام الدفاع الجديد
من قبل المعتقلين الثوريين، والذي يسمح وضعهم كمعتقلين باعتماد
فكرة "المؤامرة البوليسية".

وأمرتهم بإنكار أي انتماء إلى حزب حركة الانتصار، وإنكار وجود
منظمة شبه عسكرية، وأوصتهم بالتصريح أمام القضاة بأن ما أخذ منهم
من اعترافات قد تم تحت تعذيب الشرطة، وأن الورقة المكتوبة قد كتبت
بإعلاء من هذه الأخيرة. كما أن الأسلحة أيضا وضعت من طرفها⁽¹⁾».

وفي خطوة ثانية، جند الحزب محامين أكفاء من الجزائر، وباريس
ولندن، للدفاع عن المعتقلين الثوريين، وتوجيههم الوجهة السليمة في كيفية
التصرف أمام القضاة.

كما كثف الأستاذ عبد الرحمان كيوان، لضمان الاتصال بين قيادة
الحزب والمعتقلين في السجون، فيلعبهم الأوامر بكيفية التصرف عند المحاكمة،
ويطمئنهم عن أسرهم.

ويمكننا التأكيد هنا، على أن تضامنا الحزب مع المعتقلين الثوريين خلال
محاكمتهم، ومساندة أسرهم طيلة فترة حبسهم كانتا حقيقتين قائمتين.

أ. م. ج. أ. ج. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 21736، المصدر السابق.
كثف أحمد يزيد، مسؤول إدارية حزب حركة الانتصار في فرنسا، بإرسال محامين فرنسيين إلى
الجزائر للدفاع عن المعتقلين الثوريين. فترسل روني وبيير ستيك، أيف دوشيزيل، هنري دوزون، بيير
أرو، وألفريد أيلر. بن قومي صابر، الطاع، المصدر السابق، ص. 46.

تقدّم الأستاذ كيوان، أن حزب حركة الانتصار، يستعمل بعض
أغراض الحزب إليه لتبليغ تعليماته إلى المعتقلين، وتزويدهم بالوثائق،
والوسائل التي تساعد في هروبهم. وأضاف أن إدارة الحزب كلفت في إحدى
بوابات تبليغ المعتقلين استوائية الدفاع المشاة من قبل الحزب، وفرضها
عليهم. والتي كانت تقوم على إنكار وجود المنظمة الخاصة كإجراء لحماية
الحزب.

وبالفعل أكد القيادي بن يوسف بن خدة، هذا الدور، لما قال:
« كانت العلاقات مع المعتقلين تتم بواسطة المحامين. والمهام التي
يكفي طابعا سريا كان يضطلع بها عبد الرحمان كيوان⁽²⁾. »

وشهد أمين عام لجنة مساندة ضحايا القمع، الخامي بن تومي، على
موقف الحزب المساند والداعم للمعتقلين، بالقول: « إنني أشهد بأن الحزب
تكفل بالدفاع عن كل المساجين وقدم لهم ما أمكن من المساعدات
المادية عند الضرورة، فضلا عن أنه تم التكفل بعائلاتهم حسب
الإمكانات المتاحة⁽³⁾. »

نسقت قيادة الحزب أيضا مع الخامين، لكي يُعلموا رؤساء المحاكم التي
يرافعون فيها، عن ليهم إنابة بعضهم البعض في جلسات المحاكمة. مثلما
حدث خلال محاكمة المعتقلين في عنابة.

¹ الخار، المرجع السابق، ص. 87.

² BENKHEDA Benyoucef, *Les origines du 1^{er} novembre 1954*, Editions Dablab, Alger 1989, p. 164.

³ بن تومي، « الحريّة، المصدر السابق، ص. 587.

وقد صممت عملية الإنشاء بمرحلة كبيرة في تنظيم الدفاع. حيث كان
أعضاء الخاسي المفترضين خلال حلقات المحاكمة بمحامي آخر يختاره الحزب،
ويكون حاضرا خلال الأيام المتعددة للمحاكمة.

تتبع خطة الدفاع الجماعي، كانت بمثابة تنظيم سياسي - مهني من
قيادة الحزب، فبريات الدفاع عن المعتقلين، ووسيلة لمراقبة العمل السياسي في
السجون من خلال الاتصال المباشر بزيائهم، وتبليغهم تعليمات الحزب.

أضف إلى ذلك، دعمها عملية إنشاء لجان مساندة، ومساعدة
مناضلي المنظمة الخاصة، وأسروهم طيلة فترة تواجدهم في السجن.

ثم تفتقر جهود الحزب على قضيح سياسات الإدارة الاستعمارية،
ومصالحها الأمنية الموجهة ضدها فحسب، بل تعدتها إلى التشديد بها على
الصعيد الخارجي، من خلال تشيئة الجامعة العربية لدى هيئة الأمم المتحدة.

فقد « طلب السيد عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، من
قيادة الحزب إجراء دراسة إحصائية لعدد الجزائريين العاملين بالإدارات
في المستعمرة، ثم إرسالها إلى الأحزاب الوطنية في شمال إفريقيا،
لترسلها بدورها إلى هيئة الأمم المتحدة. وقد كانت نتائج ذلك الإحصاء
كما يلي: 68% يهود، 23% أوروبيين، 9% جزائريين⁽¹⁾ ».

وعلى الصعيد الاجتماعي، قرّرت قيادة الحزب إثر حملة الاعتقالات
التصفية الواسعة التي طالت المناضلين الثوريين، دعم أسرهم ماديا ومعنويا،
بواسطة حوالات أو طرود بريدية، كانت تأتيها من التبرعات النقدية والعينية،

التي جعلها ناشطون، ومناشطون الخطوط في الهيئة الحزبية، التي أنشأها الحزب
سنة 1948، باسم: «لجنة مساندة ضحايا القمع»⁽¹⁾.

لقد ساعدت هذه اللجنة في تخفيف العبء على حزب حركة
الانتصار في موازنة المعتقلين، وتقديم يد العون لأسرهم، وكذلك توزيع محامي
الدفاع على مختلف المدن الجزائرية الكبرى.

وذكر رئيسها، أن الدعم المعنوي الذي قُدِّم للمعتقلين: «كان يتجلى
أيضا في تكليف محامين لضمان الدفاع عنهم أمام المحاكم، وزيارتهم
في السجون بانتظام، وطمأنيتهم على الدعم المعنوي والمادي
لأسرهم»⁽²⁾.

هذا بالإضافة، إلى تاحت هيئة الدفاع مع المناضلين المعتقلين، حول
الهم المسوية إليهم، والرفع من معيشتهم⁽³⁾. و: «الحفاظ على تلاحم
حركة عثقت بواسطة قمع القضاء، وشبكات المعتقلات، بمشاهدة العمل
السياسي داخل السجون»⁽⁴⁾.

لعبت لجنة المساندة دورا فعالا في تهيئة السلطات المختصة، وإقناع
العام بالوضع المزري الذي كان فيه المعتقلون السياسيون، وبخاصة منهم أولئك
الذين كانوا في السجن المدني بمدينة الجزائر.

⁽¹⁾ تشكلت مكتب اللجنة في عام 1950، من السادة: عبد القادر أوقواقي رئيسا، سعد دهلبي أميناً عاماً، عثمان
بن تومي نائب الأمين العام، عبد القادر حاج علي أمين الصندوق، هومن العبدلي نائب أمين الصندوق.
سيد علي عتاب، عضوا دائما. حلت في 19 نوفمبر 1954، بموجب قرار جسر عن عامل عملة
الجزائر.

⁽²⁾ أوقواقي، المصدر السابق، ص. 52.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص. 63.

⁽⁴⁾ الجاز، المرجع السابق، ص. 74.

حيث عاشوا في ظروف اعتقال أسوأ بكثير من أوضاع سجناء الحق العام. إذ وضعوا في زنازات ذات رطوبة عالية، ولم يعترف لهم بوضع السجناء السياسيين، لكي لا يمنحوا أدنى حق.

تقت عايش المعتقلون الثوريون في سجون الاحتلال، أوضاعا متدهورة وغير إنسانية. نذكر منها: سوء التغذية، الحرمان من الرعاية الصحية، الحرمان من الحصول على الكتب والجرائد، الخضوع إلى التفشيش الجسدي، الإهانة والشم. الحبس الانفرادي لمدة طويلة^(١).

والتعير عن رفضهم تلك الأوضاع المزرية التي وضعوا فيها، لجؤوا إلى الإضراب عن الطعام، كوسيلة للحصول على نظام السجين السياسي. وقد اعترفت الإدارة الاستعمارية في ديسمبر 1951، بوجود 52 معتقل مضرب عن الطعام منذ أكثر من 28 يوما، وأن حالتهم الصحية في وضع خطير^(٢).

يوصف أحد المختامين، ممن ترفعوا في قضية المنظمة الخاصة، ظروف سجن المعتقلين، وأصناف التعذيب التي كانوا يلاقونها على أيدي زبانية السجون بالقول^(٣):

« يحبس الموقوفون غالبا مكبلين في غرف متعفنة بها قليل من الماء. وبعد تعرضهم للضرب والجلد يحملون إلى غرف التكميل. حيث يعذبون بالماء البارد والساعن إلى حد الاختناق. ثم يعذبون بواسطة الكهرياء بتسليطها على الأعضاء الحساسة في الجسم. وهناك التعذيب بواسطة القارورة الزجاجية التي تولج في دبر الضحية. »

^(١) ابن تومي الشقاق، المصدر السابق، ص 74

^(٢) المصدر نفسه، ص 63

^(٣) ابن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص 583

وذكر من آثار التعذيب التي ارتسمت على أجسادهم: «كسورا في الفك، ثقبوا في الأذنين، كسورا في العظام، اضطرابات نفسية واختلالات عقلية.»

وكانت إدارة السجن تصنف الضحية، عندما يموت تحت التعذيب، ضمن حالات الانتحار أو محاولة الفرار، وتسند قضيته إلى قضاة متواطئين معها للتحقيق فيها. وعادة ما كان الأمر، ينتهي بغلق النيابة العامة الملف بحجة انتفاء وجه الدعوة.

فالوجود المكثف للمحاميين الجزائريين داخل تلك هيئة، دليل على أن نشاطها لم يتوقف عند إسعاف الضحايا فقط، كما حاولت صحافة الحزب التأكيد عليه، بل كان يهدف إلى تنظيم دفاع سياسي عن المعتقلين.

أنشئت اللجنة فروعاً لها في كامل أنحاء البلاد، وانخرط في صفوفها مناضلين وطنيين متحمسين، ساهموا بشكل كبير في تخفيف معاناة المعتقلين، أو معاناة أسرهم من خلال جمع التبرعات لهم، وتوزيعها عليهم.

وقد لاقوا في سبيل الاضطلاع بهذا الدور، معاناة كبيرة من مصالح الأمن الاستعماري، التي لاحقتهم في كل مكان، واعتقلت منهم البعض.

استعمل أعضاء اللجنة في جمع التبرعات، وسائل ووسائط متعددة، لفت على مقاسمة إخوانهم الإحساس بمعاناتهم، والإيمان بالقضية الوطنية، وعزمهم على التخفيف عنهم. نذكر من تلك الوسائل:

* توزيع منشور تحمل عنوان: "نداء لجنة المساندة لصالح ضحايا

القمع".

* التردد على المقاهي، وتذكير الناس بواجب التكافل الإسلامي، ودعوتهم إلى مساعدة إخوانهم المعتقلين في سبيل القضية الوطنية، واعتبار ذلك من "الصدقات المفروضة" (1).

* تنظيم حملة جمع تبرعات في البوادي، خلال موسم الحصاد ومطالبة الفلاحين بالأمر نفسه؛

* تنظيم مباريات في كرة القدم بين الفرق الجزائرية المحلية، وتسليم قسم من إيراداتها إلى لجان مساندة المعتقلين؛

* استغلال المناسبات الدينية، في دعوة الجزائريين إلى بذل المزيد من أعمال الخير، ومساعدة المعتقلين الوطنيين، مثل تنظيم "نصف شهر للتضامن"، خلال شهر رمضان؛

* استغلال اجتماعات الهيئات القاعدية للحزب، وحضور المناضلين لمناقشة المسائل السياسية والتنظيمية، لجمع بعض المال لصالح لجنة المساندة؛

* توزيع منشور، تفضح عمليات الشرطة الاستعمارية الموجهة ضد نشاط المنظمة الخاصة في الجزائر، ودعوة الجزائريين إلى إبداء الكرم والسخاء لصالح أسر المسجونين السياسيين للحزب؛

* تنظيم حملات بيع بطاقات مزخرفة، عليها عبارات تحث الناس على التبرع (2).

* جمع المسؤولين النقابيين المنتمين للحزب، أموالا من العمال لصالح المعتقلين؛

1 م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19630، المصدر السابق.
2 كُتِبَ على ظهر بطاقة باعها مناضلو الحزب في تلمسان في شهر رمضان عام 1950، العبارة التالية: «أخي الجزائري. تذكر في هذا الشهر الفضيل، المعدومين بالرصاص في سطيف وقالمة. فالأرامل واليتامى يناشدون سخاءكم الإسلامي، ووطنيتكم لتخففوا عنهم. ساعدتهم بتبرعك.»

هذا إلى جانب، مطالبة المناضلين بإعطاء أموال الزكاة، والصدقات إلى صندوق لجنة مساندة ضحايا القمع.

ففي 12 من جويلية 1950، استغل السيد عمار بوجريدة حضور مئات المناضلين في اجتماع خاص بقسنطينة للاحتفال بليلة القدر، ليطلب منهم التزام دقيقة صمت لتذكر ضحايا القمع، والذين سقطوا من أجل حرية الجزائر. كما دعاهم إلى دعم نشاطهم داخل الحزب من أجل هدف واحد هو استقلال الجزائر⁽¹⁾.

كذلك، تحرك مسؤولو الحزب المحليين، ونوابه في الهيئات التشريعية لمساندة المعتقلين، والمطالبة بالاككتاب لصالح أسرهم. حيث كانوا يستغلون زياراتهم داخل البلاد، ولقاءاتهم بالمناضلين للحث على روح التضامن الوطني.

فعلى سبيل المثال، أعطى السيد محمد خيضر، أثناء زيارته قلمة، في 9 مارس 1950، تعليمات لمسؤولي قسمة الحزب بضرورة زيارة أسر المعتقلين، وتنظيم اككتاب لصالحهم⁽²⁾.

وأطلق، حين زار سوق أهراس في السابع من شهر أبريل 1950، اكتابا لصالح المناضلين الذين اعتقلوا في شرق البلاد⁽³⁾.

وفي اليوم التاسع، نظم السيد هواري صياح، المفتش العام للحزب بغرب البلاد، والمستشار ببلدية وهران، اكتابا أثناء زيارته سيدي بلعباس، لصالح أسر المعتقلين في الشرق الجزائري⁽⁴⁾.

¹ م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 24783، الجزائر في 15-16-17 جويلية 1950.

² م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، الجزائر في 15 أبريل 1950.

³ م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13010، المصدر السابق.

⁴ م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، المصدر السابق.

وانبرت صحافة الحرب للدفاع عن المعتقلين الثوريين، والتشديد
بالإجراءات الأمنية المتخذة في حق المناضلين الوطنيين، وفضح أساليب
التعذيب التي تعرضوا لها في سجون الاحتلال.
وعبر النواب على صفحات جريدتهم الموسومة: "منبر المنتهجين"، عن
سخطهم على الاعتقالات التعسفية، التي تعرض لها المناضلون على أيدي
الشرطة الاستعمارية.

فقد جاء في افتتاحية عدد شهر جوان 1950، أن: «القمع هو
سلاح الضعفاء ويمكننا إدعاء شرف إضعاف النظام الاستعماري الذي
منذ قرن وهو يقمع في الجزائر ... إن الحديث عن المؤامرة ليس سوى
الحديث عن الحبل في دار مشنوق.

فلا يمكن الشك في الطابع المتعمد والمعد سلفا بمكيا فلية دقيقة
من قبل الإدارة الاستعمارية وفرق شرطتها⁽¹⁾.»

وأشارت جريدة الجزائر الحرة، في عددها الصادر في جويلية 1950،
إلى طلب النائبين بالجمعية الجزائرية: مصطفى فروخي، ومبارك جيلاني،
مقابلة مدير مكتب الحاكم العام ليعرضان عليه الوضع المتردي للمعتقلين،
ويطالبانه بتوقيف التنكيد عليهم، والوضع الخاص المطبق عليهم.

وفي صيف 1951، نشرت ذات الجريدة رسالتين، وردت إليها من
معتقلين ثوريين. كشفها فيها عن المعاناة التي كانت إدارة السجن تذيقيها
لزملائهما.

الرسالة الأولى بعث بها السيد رشيد علي باشا، في 19 جويلية 1951، من سجن بجاية؛ والثانية بعث بها السيد الحاج بن علا، في 20 جويلية، من سجن مستغانم.

ذكر صاحب الرسالة الأولى أن المعتقلين لما وصلوا إلى سجن بجاية: «... حبسوا في زنانات وفقا لتعليمات العمالية القادمة من الجزائر من دون شك أنكم لا تجهلون بأن هؤلاء المعتقلين لم يطلق سراحهم حتى قضا مدة تتراوح بين 45 و 60 يوم في الزنانة، وكانوا محل استفزاز المدير، ومنكد عليهم، ضربوا بوحشية وأعيد حبسهم في زنانات ابتداء من 12 جويلية.»

في حين قال صاحب الرسالة الثانية: «على اثر استفزاز ثان من إدارة سجن الجزائر بتاريخ 12 جويلية، ألقى بنا عراة في سرب سجن بربروس، وضربنا حتى سالت دماؤنا، وحلقت رؤوسنا كرها، ووضعت الأصفاد في أرجلنا مثل المحكوم عليم بالإعدام، وذلك إلى غاية 18 جويلية، اليوم الذي رحلنا فيه ... أذللنا أيضا في سجن مستغانم، لدينا كعادة سرير حصير من حلفاء ويطانية.»

كما فضحت إقدام إدارة السجون على تفريق المعتقلين الثوريين، وتوزيعهم على عدة سجون⁽¹⁾، وذلك في محاولة منها: «كسر وحدة شبابنا، وتقسيمهم، لكي تجعلهم يقبلون بنظام القانون العام المفروض عليهم في خرق للقوانين⁽²⁾.»

¹ كانت إدارة السجون قد أقدمت في 18 جويلية 1951، على توزيع 76 معتقل ثوري على سجون كل من مستغانم، الشلف، وهران، بجاية، سطيف، تزي وزو وباتنة.

² جريدة "الجزائر الحرة"، عدد 20 جويلية 1951.

وكانت قيادة الحزب قد ورّعت، في يوم 23 جوان 1950، "ربشكر سري، منشورا مرقونا على مناضليه حمل عنوان: "القمع الحالي سوف يفسد كسابقيه". حدّد فيه أهداف الإدارة الأمنية الفرنسية، وحصرها فيما يلي:

1. تحطيم حزب حركة الانتصار، باعتباره الحركة السياسية الوحيدة التي تطالب باستقلال الجزائر، وتعلن معارضتها للسيادة الفرنسية، ولا تريد الخضوع لأوامر الإدارة، ولأنها تمثل قوة منظمة تشكل خطرا على امتيازات المستعمرين.

2. زرع الرعب بين الشعب، من خلال حملات الاعتقالات، وتعنيف العائلات ومداومة منازل المناضلين، وممارسة التعذيب.

3. منع الحزب من المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، سواء في فرنسا أو في الجزائر.

4. منعه من التمثيل الشرعي بسبب نشاطه على الصعيد الدولي عبر ممثله في القاهرة، ومؤتمره في طنجة، وعرائضه المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة، وتأكيداته العلنية على أن الجزائر ليست فرنسية.

وفي شهر جويلية 1950، أرسل المكتب السياسي للحزب النائبين: العربي دماغ العتروس ومصطفى فروخي إلى فرنسا، للقيام بجولات يعرضان فيها أمام المهاجرين المسألة الأخيرة للمنظمة الخاصة، وتدخلات نواب الحزب أمام الجمعية الجزائرية⁽¹⁾.

كما تم في الشهر ذاته، تحصيل مبلغ 115 ألف فرنك لصالح لجنة
مساعدة ضحايا القمع، خلال اجتماع خاص لمناضلي الحزب بالدار البيضاء
في مدينة الجزائر، بمناسبة إحياء ليلة القدر (1).

لم ينحصر نشاط الحزب في مساعدة المعتقلين على الجزائر فقط، بل
تعداه إلى مراسلة السلطات الفرنسية في أمرهم. حيث « طالبت قسمتي
الحزب في قسنطينة وعنابة، وزير الداخلية بتوسيع قانون العفو العام
المزمع عرضه على البرلمان الفرنسي، ليشمل المعتقلين السياسيين
الجزائريين (2) ».

كما طالبت قسّمات كل من وادي العلايق، البليدة، الصومعة
وبوفاريك، رئيس البرلمان الفرنسي، في برقية وجهتها له في 24 أكتوبر،
بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين، وإلغاء العقوبات المسلطة على
مصالي الحاج (3).

وبعث المندوب الجهوي للحزب، السيد محمد صحراوي، برقية إلى
رئيس البرلمان الفرنسي السيد إدوارد هريو، باسم فيدرالية الحزب ومنتخبه
ببلديات بوهران، طالبه فيها بمناسبة مناقشة الغرفة البرلمانية مشروع قانون
العفو العام، توسيع هذه المكّمة لتشمل المعتقلين السياسيين في الجزائر،
وإطلاق سراح المسجونين، وتوقيف كل متابعة قضائية ضدهم (4).

لم تقتصر مساعدة أسر المعتقلين على نشاط القيادات الحزبية فقط، بل
تعدتها إلى نشاط الشباب المناضل. ففي تلمسان قام شباب الحزب بمناسبة

1. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25152، الجزائر في 20 جويلية 1950.
2. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 34358، الجزائر في 25 أكتوبر 1950.
3. م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 34498، الجزائر في 26 أكتوبر 1950.
4. المصدر نفسه.

قرب حلول شهر رمضان الكريم، يبيع بطاقات مزينة، لصالح مساعدة أسر
المناضلين المعتقلين، بسعر بين 100 و 200 فرنك للبطاقة الواحدة. رُسم
على ظهرها: « دبابية، وطائرة تقبيل منزلا مشتعلا، وفصيلة إعدام تصوب
نحو جزائريين إثنين يرتديان أسمالا⁽¹⁾ ».

كما أشركت المرأة الجزائرية في تقديم المساعدات لأسر المعتقلين. حيث
أشركت مناضلات جمعية النساء المسلمات الجزائريات، برئاسة السيدة
شنتوف، المولودة عبدلي ممية⁽²⁾ في تقديم المساعدات لأسر المعتقلين، في
الأمكن التي تتواجد فيها الجمعية.

بذلت هذه الجمعية، نشاطا مكثفا لصالح لجنة مساندة ضحايا القمع،
وشكلت فرقا لزيارة أسر المعتقلين بانتظام، ومنحهم إعانات مالية، وكلفت
فرقا أخرى بجمع الأموال.

كما كان نواب الحزب في الجمعية الجزائرية، مثل محمد خيضر، حاج
محمد شرشالي، وحسين لحول، يزورون التجار الجزائريين، ويطلبون منهم
هبات للمعتقلين.

¹ م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19625، الجزائر في 9 جوان 1950.

² ولدت السيدة ممية العبدلي حرم السيد عبد الرزاق شنتوف في قرية بن سكران بتلمسان في عام 1922. درست مرحلة التعليم الثانوي في ثانوية معسكر بين سنوات 1935 - 1942. عملت في بداية مشوارها المهني قابلة. انخرطت في بداية مشوارها النضالي في أحباب البيان والحرية، وشاركت في مظاهرات الفاتح ماي 1945، انخرطت ابتداء من عام 1946 في خلايا حزب حركة الانتصار. ثم عينت في عام 1947 نائبة رئيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين. أسست في 24 جوان 1947، مع بعض النساء الجزائريات: جمعية النساء المسلمات الجزائريات. في نوفمبر 1955، نفيت من الجزائر، ثم عادت إليها بعد انتهاء حالة الطوارئ، حيث ناضلت في إحدى خلايا جبهة لتحرير الوطني بمدينة الجزائر. اعتقلت في ماي 1956، ثم أطلقت سراحها. لجأت إلى تونس. ناضلت في صفوف الهلال الأحمر الجزائري عند تأسيسه، وساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية في التجمعات النسائية العالمية. بعد الاستقلال ساهمت في تأسيس الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وتولت رئاسته. توفيت في 10 أكتوبر 2012.

وفي فرنسا، استغلت فيدرالية الحزب المناسبات الدينية، مثل حلول شهر رمضان، أو قدوم العيدين، لطلب المساعدة من العمال المهاجرين الجزائريين لصالح أسر المعتقلين.

حيث باعت لهم في تلك المناسبات، صورا للحاج مصالي، كتب على ظهرها: « يجب أن يشعر مئات المسجونين السياسيين وعائلاتهم أن تضامن وتكافل الجزائريين ليس مجرد كلام. نحن ندين لهم بذلك⁽¹⁾. »

وفي جويلية 1950، بعثت اللجنة المركزية للحزب تعليمات إلى المسؤولين المحليين تقضي بضرورة:

* كفالة أسر المعتقلين، وتزويدهم بالمؤونة، وإرسال الطرود إلى المسجونين، والسهر على توفير الطعام الجيد للمسجون.

* تحديد قيمة المساعدة، بمبلغ 500 فرنك عن كل شخص. ودفع مبلغ 1000 فرنك إضافي بمناسبة شهر رمضان، للسجناء الذين لا يحصلون على القفف. ففي سوق أهراس مثلا، أعطت اللجنة المسيرة بمدينة الجزائر مبلغ 20 ألف فرنك لمسؤول اللجنة المحلية، السيد شوادرية، لمساندة ضحايا القمع بمدينة سوق أهراس. فوزّع على كل أسرة من أسر المعتقلين الأكثر احتياجا في المدينة، مبلغ خمسة آلاف فرنك.

* مركزة الأموال، في انتظار صدور تعليمات جديدة⁽²⁾.

وفي فيفري 1951، اجتمعت اللجنة المركزية لإعداد حصيلة الزلزال الذي هز المنظمة الخاصة، وتحديد المسؤوليات. وبعد التداول في الأمر، لاحظ أعضاؤها أن الخطأ الأول يعود إلى إدارة الحزب نفسها، لأنها أبقت على

¹ م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26379، الجزائر في 2 أوت 1950.

² م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26608، الجزائر 5 أوت 1950.

جهاز سري مكتمل، في حين أن شروط الانتقال إلى العمل المسلح لم تتوفر بعد.

كما حُمِلت قيادة أركان التنظيم شبه العسكري، مسؤولية ما جرى بسبب تجنيدها غير المنتقي للمناضلين، ونقص في التزام الحيطه والحذر، الأمر الذي يتنافى مع قواعد العمل الثوري القائم على مبدأ السرية⁽¹⁾.

عُيِّنَت اللجنة المركزية خلال اجتماعها، لجنة برئاسة الحاج مصالي، وبعد المداولات اتخذت القرارات التالية:

* الإبقاء على مبدأ الكفاح المسلح.

* الإبقاء على هياكل المنظمة الخاصة غير المكتشفة من قبل الشرطة، وتعليق أنشطتها، في انتظار إعادة هيكلتها على أسس جديدة.

* إعادة دمج عناصر المنظمة الخاصة في المنظمة الأم لحزب الشعب

الجزائري.

* الحفاظ على سلامة المناطق، التي لم تعرف فيها المنظمة الخاصة قمع

الشرطة.

* تعيين محمد بوضياف، ومراد ديدوش، ومحمد ماروك، إلى جانب

مناضلين ثوريين آخرين في فرنسا، وإدماجهم في فيدرالية الحزب.

¹ "LAHOUEL Hocine. Un personnage occulté dans l'histoire du mouvement national", in Le Quotidien d'Oran, 2 Janvier 2013.

- ردود أفعال المعتقلين الثوريين.

لما معتقلو المنظمة الخاصة إلى بعض الأساليب، للاحتجاج على اعتقالهم التعسفي، وتحريرهم من أبسط حقوقهم المدنية، وللضغط على الإدارة الاستعمارية كي يحصلوا على وضع المعتقل السياسي.

ف عندما اصطدموا بجدار إدارة السجن، التي رفضت مطالبهم القاضية بمنحهم حق السجناء السياسيين، وفرضت على تحركاتهم ألواناً من العقوبات، مثل العزل الانفرادي، والمنع من تسلم الطرود البريدية طيلة أسبوع كامل، أو وضع السجن في الحبس الانفرادي، لجؤوا إلى استعمال ما أمكنهم من وسائل للضغط عليها وإجبارها على الاستجابة لمطالبهم. نذكر من بين تلك الوسائل:

* الإضراب عن الطعام. كان الإضراب عن الطعام، من أكثر الوسائل استعمالاً من قبل المسجونين. فقد أشار أحد تقارير شرطة الاستعلامات العامة، إلى أن أغلب معتقلي المنظمة الخاصة في سجن عنابة المدني، أضربوا عن الطعام في شهر ماي 1950، لمدة ستة أيام⁽¹⁾.

كما أشار تقرير آخر إلى إضراب المعتقلين الثوريين الـ: 39، بسجن تزي وزو المدني عن الطعام، خلال الفترة نفسها لأكثر من خمسة أيام⁽²⁾.

الأمر عينه، حدث في سجن وهران المدني. حيث أضرب عن الطعام، خلال الفترة من 6 إلى 12 أكتوبر، معتقل يدعى بن نعوم بن زرقة، كان متهماً في عملية السطو على بريد وهران المركزي. فعوقب بالحبس الانفرادي. تضامن معه بقية سجناء الحزب، يومي 10 و 11 أكتوبر.

1. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19620، المصدر السابق.
2. م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17021، المصدر السابق.

* التمرد على سوء الأوضاع داخل السجن. فقد رفض سجناء الحبس المدني بتيسة، دخول زنزاناتهم لعدم قدرتهم تحمل الحرارة المرتفعة داخلها. واتهمت الشرطة في تقريرها المعتقلين الثوريين بتحريضهم على التمرد.

* ترديد بعض الأناشيد الوطنية جماعيا داخل الزنانات، مثل نشيد حيوا الشمال الإفريقي، مع رفع السبابة إلى السماء، في إشارة إلى الشهادة بوحدانية الله. وكانت إدارة السجن توجه لهم في كل مرة يفعلون فيها ذلك إنذارا، إلا أنهم لم يكثرثوا لأمرها.

فعلى سبيل المثال، أنشد عشرون معتقلا في سجن وهران المدني، أثناء تحويلهم في 14 جوان 1950، على المحكمة، ما أسمته الشرطة: "النشيد المصالي". واهتفوا لعدة مرات بعبارات: يحيا حزب الشعب، يحيا الجيش الوطني، يحيا مصالي الحاج.

كما أشار منطوق حكم قضائي صادر في 29 سبتمبر 1951، إلى أن المعتقلين الثوريين لم يتوقفوا، خلال ترحيلهم في 14 جوان 1950، من مكتب التحقيق إلى السجن المدني في عنابة، عن التردد الجماعي للنشيد الوطني، والصراخ المكرر لعبارتي: « يحي جيش التحرير، يحي حزب الشعب⁽¹⁾ ».

كما أنشدوا النشيد نفسه يومي 12 - 13 فيفري 1951، أثناء نقلهم إلى المحكمة، وعند ترحيلهم منها. ولما نزلوا من عربات الشرطة، صاح السيد حمو بوتليليس في وجه الحراس: « نحن رجال ولسنا خائفين منكم. سيأتي يوم، تكون الأصفاد في أيديكم أنتم⁽²⁾ ».

¹بوزاهر، المرجع السابق، ص. 216

²م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19635، الجزائر في 17 جوان 1950.

* اللجوء إلى التظاهر داخل السجن، باللجوء إلى الصياح وإثارة
المسجون في زناياتهم، بواسطة ضرب الأواني وما لديهم من أدوات على
القضبان. مثلما حدث في سجن البليدة المدني.

المبحث السابع.

قضية بريد وهران.

أشار السيد أحمد بن بلة إلى أن السطو على بريد وهران، تم ضمن إطار تنفيذ قيادة المنظمة الخاصة عمليات عنيفة، وعرض للقوة، لترد على ضغط المشوشين داخل الحزب، واستجابة لمتطلباتهم⁽¹⁾.

وذكر أحد المؤرخين الفرنسيين، أن عملية السطو على بريد وهران كانت عملية جريئة من إنجاز قادة المنظمة الخاصة، وأنها دومت الأمن الفرنسي والصحافة الاستعمارية التي ادعت أن العملية من إنجاز عصابة "بيارو المجنون" المشهورة⁽²⁾.

ويُجمع الباحثون في تاريخ الحركة الوطنية، على أن السيد حسين آيت أحمد، هو الذي وضع خطة السطو على بريد وهران، بعد أخذ الموافقة من قيادة الحزب، وخاصة من السيد محمد خيضر مسؤوله المباشر.

ويمكن إدراج عملية السطو تلك، في إطار العجز المالي الذي عانى منه الحزب في بداية سنة 1949، بعدما تراجعت إيراداته. فقد ذكر السيد بن بلة في شهادته أمام شرطة الاستعلامات العامة، أن القائد مجيد أخبرهم، خلال

أشهادة أحمد بن بلة، أدلى بها في 12 ماي 1950، أمام محافظ شرطة الاستعلامات العامة، السيد مفارديون. (ترجمة المؤلف). أنظر:

www.socialalgerie.net

² De ROCHEBRUNE Renaud & STORA Benjamin, *La Guerre d'Algérie vue par les Algériens. 1. Le Temps des armes (Des origines à la bataille d'Alger)*. Editions Denoël, Paris, 2011.

اجتماع قيادة أركان المنظمة الخاصة في مدينة الجزائر، نية الحزب في تنفيذ هجوم على بريد وهران، للحصول على المال⁽¹⁾.

كما ذكر هذه الحقيقة أيضا، السيد آيت أحمد، في اللقاء الذي جمعه في وهران، بعناصر الجماعة المكلفة بتنفيذ الهجوم. حيث صرح لهم بأن الحزب في حاجة إلى المال، وأن عليهم طاعة أوامر الحزب، كما أقسموا من قبل. وأنه يعتمد عليهم في تنفيذ المهمة بإخلاص⁽²⁾.

وتوجد رواية أخرى، تعيد فكرة السطو على مكتب بريد وهران، إلى مناضل ثوري من مغنية، يدعى جلول بختي نميش، كان يعمل بذات المصلحة⁽³⁾.

حيث عرض هذا الأخير على قائده أحمد بن بلة، لما طرحت مسألة الحاجة إلى المال، إمكانية جلبه من خلال تنفيذ إحدى عمليتين: إما بالسطو على مركز بريد وهران، الذي كان يتوفر على بعض الملايين من الفرنكات، أو بالهجوم على قطار بشار، الذي كان يمر معه مرة في كل شهر، عربة بريد محملة بمئات الملايين.

وبعد مشاورة أجراها بن بلة، مع القيادة العليا للتنظيم شبه الثوري في مدينة الجزائر، وقع الاختيار على العملية الأولى.

وبرأينا حمل اختيار السطو على مؤسسة بريد وهران، أكثر من دلالة في الجانب الرمزي. فهي تمثل مع مبنى البلدية، والمدرسة رمزا من الرموز البارزة

¹ بن بلة، المصدر السابق.
² المصدر نفسه.

³ Cf, BENTOUMLI, op-cit., p. 54 & <http://www.algerie1.com/actualite/il-y-a-63-ans-los-attaquait-la-grande-poste-doran>.

لوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر؛ فضلا عن أنها تضم إحدى السلطات الإدارية الاستعمارية المتحكمة في رقاب الجزائريين.

تطلب تنفيذ العملية موافقة قيادة الحزب. وبعد إجراء القائد آيت أحمد مشاورات مع بعض قيادات الحزب، حصل على موافقة مؤكدة من أمينه العام، السيد حسين لحول، ومن مسؤولين آخرين. إلا أنهم اشترطوا عليه أن يأخذ حذره كي يجنب الحزب أية تبعات.

وللوقوف على تفاصيل هذه العملية الجريئة، وكيفية حدوثها بنجاح، نورد فيما يلي ثلاث روايات من ثلاثة مصادر كانت لها علاقة مباشرة بالموضوع، نقلناها إلى اللغة العربية من أصولها.

الرواية الأولى هي لأحمد بن بلة، أدلى بها في الإفادة التي أدلى بها لمصالح الأمن الاستعماري، بعد اعتقاله من قبل شرطة الاستعلامات العامة؛ والرواية الثانية هي لحمو بوتليليس أدلى بها هو أيضا لنفس المصلحة. أما الرواية الثالثة فهي لشرطة الاستعلامات العامة، التي رفعتها في أحد تقاريرها إلى قياداتها العليا.

1. رواية أحمد بن بلة⁽¹⁾.

توجد إفادتان للسيد أحمد بن بلة حول المنظمة الخاصة، وعملية السطو على بريد وهران. واحدة أدلى بها أمام المحكمة، وهي اليوم منشورة، أوردناها بعد ترجمتها إلى العربية في ملاحق الكتاب؛ والأخرى غير منشورة، حصلنا عليها من أرشيف شرطة الاستعلامات العامة، بمصلحة الأرشيف الوطني لما وراء البحار بمدينة آكس - آن بروفانس الفرنسية.

ذكر السيد بن بلة في اعترافاته أمام الشرطة، بخصوص عملية السطو على البريد المركزي بوهران، أن حزب حركة الانتصار - حزب الشعب، عرّف في مطلع عام 1949، ظروفًا مالية صعبة، ونقصًا حادًا في السيولة.

ولذلك خطّطت قيادة المنظمة الخاصة، وعلى رأسها السيد آيت أحمد، للسطو على أموال بريد وهران، بالاعتماد على النائب محمد خيضر.

وأضاف أن القائد آيت أحمد، كشف لقيادة أركان التنظيم شبه الثوري، في أحد اجتماعاتها بمدينة الجزائر، عن نيّة الحزب الهجوم على بريد وهران للحصول على المال. وأنهما التقيًا سرًا، قبل تنفيذ هذا الهجوم بسنة أيام، بالمناضلين الذين اختيروا للسطو على البريد.

اجتمع القائدان بأولئك المناضلين واضعان على رأسيهما قناعًا، وناقشا معهم الخطة، وراجعوها بدقة، وأكدوا للحاضرين على ضرورة أداء المهمة بإخلاص لتوفير المال للحزب.

وذكر أنه سافر من مدينة الجزائر إلى وهران، في يوم الثلاثاء 5 أبريل. حيث وصلها في حدود الساعة الواحدة زوالًا، وتلقى تقريرًا عن سير العملية من السيد بوجمعة سويداني⁽¹⁾، ثم عاد أدراجه لإبلاغه إلى القائد حسين آيت أحمد.

¹ بوجمعة سويداني (قالمة 10 جانفي 1922 - القليعة 16 أبريل 1956). نشأ في أسرة قالمية جد متواضعة. حصل على الجزء الأول من البكالوريا. انضم في صغره إلى الكشافة الإسلامية، كما انضم إلى فريق الترجي القالمي لكرة القدم. انضم إلى صفوف حزب الشعب بقالمة. أدى الخدمة العسكرية في عام 1944، عايش أحداث 8 ماي 1945 وهو جندي في ثكنة قالمة، وتأثر كثيرًا بما ارتكب في حق بني جلدته من مجازر في ذلك التاريخ. انضم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها في قالمة، وأثبت أنه يملك إحساس القيادة، وأعصاب صلبة كقائد للمنظمة الخاصة. لعب دورًا بارزًا في جمع السلاح. اعتقل في عام 1948، وأودع السجن لمدة 18 شهرًا. عاد بعد خروجه من السجن إلى نشاطه السابق في جمع السلاح. تعرف إليه الأمن الاستعماري في أحد الحواجز بين سكيكدة وقالمة. ولما هم باعتقاله أفلت منه، والتجأ إلى غرب البلاد. حيث ناضل في صفوف المنظمة الخاصة بوهران. شارك في عملية التخطيط للسطو على بريد وهران مع كل من آيت أحمد، وبن بلة. حكمت عليه محكمة وهران غيابيًا بالإعدام بسبب مشاركته في هذه العملية. التجأ سويداني إلى منطقة متيجة، واستقر عند مناضليها، وواصل نشاطه النضالي، ثم أشرف على

وأضاف أنه عَلِّم من هذا الأخير، بعد مدّة من عملية بريد وهران، أن المال المسروق أودع لدى المناضل الثوري حمو بوتليليس، ثم استلمه فيما بعد النائب محمد خيضر، وسلمه لخزينة الحزب.

(2). رواية حمو بوتليليس⁽¹⁾.

في ماي 1950، أبلغت شرطة وهران القضائية، مصالح الأمن الاستعماري عن إجراء مفتوح ضد مناضلين، ومسيرين محليين من حزب حركة الانتصار، كانوا قد قدّموا إفادات خلال استجوابهم، أضافت عناصر جديدة للتحقيق المفتوح حول قضية الهجوم المسلح على البريد المركزي بوهران في العام 1949. وكان من بين أولئك المعتقلين السيد حمو بوتليليس.

ألقي القبض على السيد بوتليليس، في ربيع 1949، في قضية الهجوم على بريد وهران. وبعد التحقيق معه في مخفر الشرطة عُرض على النيابة العامة، ثم أودع في 24 ماي 1949، الحبس الاحتياطي.

أُتهم بإيواء الجماعة التي سطت على البريد، في الشقّة التي استأجرها، ووضعها تحت تصرفهم، حيث حولوها إلى غرفة عمليات لتنفيذ مخططاتهم. بينما لم تثبت عليه تهمة المشاركة المباشرة في السطو. مما سمح بإخلاء سبيله في 29 نوفمبر 1949، بشكل مؤقت.

ولكن بعد اعتقاله في إطار ملاحقة عناصر المنظمة الخاصة، أُكِّد فيما يخص "عملية بريد وهران"، أن القيادة العليا للتنظيم شبه الثوري هي من

مختلف مراحل الإعداد الأولي للثورة التحريرية في تلك المنطقة، وشارك أثناء انفجار الثورة، في الهجوم على ثكنة بوفاريك بمعية أعمار أو عمران، ومناضلين آخرين. خطط وشارك في العديد من العمليات الفدائية ضد جيش العدو، والمصالح الاستعمارية. سقط في يوم 16 أبريل 1956، شهيدا في ساحة الوغى بالقرب من القليعة.

أ.م.ع. أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15436، المصدر السابق.

خطط، ونظم عملية السطو المسلح على بريد وهران، وحددت يوم 5 أبريل
1949، للتنفيذ.

وذكر أن: « بن بلة محمد [هكذا]، قائد المنظمة في العمالة قد
شارك في الاعتداء مباشرة. وقد كلفه عشية السطو، بالتوجه إلى حي
غمبطة لاستلام المبلغ المسروق من مقر الحزب الكائن في شارع
أجون لوبين.

نقلت الرزم في قفة، ثم وضعت عند بلوغ شارع ليتان، في حفية
خبأها في بيته. وبعد يومين، استدعي إلى اجتماع للمنظمة السرية في
مدينة الجزائر، بالقرب من سوق رندون. هنالك التقى بمسؤولي المنظمة
في الجزائر، وقسنطينة، ووهران. وفي اليوم الموالي، اتصل بالنائب
محمد خيضر، الذي اصطحبه بسيارته إلى وهران.

قصد الرجلان وهران، ولما بلغا مدينة غليزان عشيا، أصيبت
سيارتهما بعطب حال دون استكمالهما المشوار.

توجه مع النائب [خيضر] إلى بيته، حيث أخرج له رزم البنك من
الحفية وسلمها له. فوضعها في محفظة جلدية كبيرة نقلها معه في
سيارته. »

وبعد عرض السيد حمو بوتليليس على قاضي التحقيق، أكد الأقوال
التي صرح بها أمام البوليس الاستعماري، بينما نفى مشاركة محمد خيضر في
عملية السطو، وصرح أنه سلم الأموال المسروقة إلى المدعو بوجمعة سويداني.

(3). رواية شرطة الاستعلامات العامة (1)

ذكرت شرطة الاستعلامات العامة في أحد تقاريرها أن: « في 5 من أبريل 1949، وفي حدود الساعة السادسة والنصف مساءً، تسلسل ثلاثة عناصر مسلحين بمسدسات من باب الخدمة بالبريد المركزي بوهران، واقتحموا حجرة الخزائن الحديدية المحاطة بشريط مشبك، وهددوا موظفين برفع أيديهما.

دخل الموظفان معهم في عراك لمدة قصيرة، غير أنهما هُزما ولم يتمكنوا من الاعتراض على سرقة رزم أوراق نقدية بقيمة 3.170.000 فرنك.

خرج المهاجمون من أحد المنافذ، وامتطوا سيارة جر أمامي كانت متوقفة في انتظارهم، أبوابها مفتوحة، ومحركها شغال، ففروا على متنها.

تم التأكد بعد البحث والتحري، من أن السيارة سُرقَت من طيب في المدينة كان قد جُرَّ إلى كمين بحجة فحص مستعجل، ثم صُرع بضربة، وقُيد ووضِع في مغارة توجد عند شاطئ البحر.

أنهت العملية في ظروف اتسمت بالسرعة، والجرأة والدقة مما دل على أن هذه المسألة خُطِّط لها بدقة من قبل قادة عصابة متروين، يتوفرون على مصادر معلومات دقيقة ووسائل قوية.

أكد سائق السيارة المسروقة، الذي اعتقل بعد مدة قصيرة من قبل شرطة الاستعلامات العامة لمدينة الجزائر، حصول حادثة السرقة. كما سمحت اعتقالات مثمرة تمت في وهران بتوسيع حقل التحقيق.

وأضاف التقرير، أن عمليات الملاحقة والاعتقال في عمالة وهران، طالت المناضلين التالية أسماؤهم: بلحاج بوشعيب، مستشار بلدي، نائب رئيس بلدية عين تموشنت؛ أحمد بن بلة، مستشار بلدي، نائب رئيس بلدية مغنية، مسؤول حزب الشعب - حركة الانتصار بالجهة؛ وحمو بوتليليس، غير أن المناضلين الأولين، تمكنا من الفرار من قبضتها إلى حين. اعترف المعتقلون أثناء التحقيق معهم، بمشاركتهم في تنظيم "عملية بريد وهران".

في 24 من ماي، اعتُقل في منطقة ثنية الحد، مناضلا ثوريا يدعى رابح لورقيوي. كان فارا من حكم قضائي بتهمة، قتل أعوان الإدارة الاستعمارية، بمنطقة القبائل.

وبعد التحقيق معه، اعترف - بحسب تقرير الشرطة - ب: «مشاركته النشطة في الهجوم على البريد المركزي لوهران. وقدم بيانات مفصلة عن تنفيذ هذا الهجوم، ودل على شريك سادس، كان قائدا سابقا بحزب الشعب، جاري البحث عنه.⁽¹⁾»

لمحة عن نشاط قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة
قبل الفاتح نوفمبر 1954.

لقد سعت من خلال بعض الشهادات الحيّة التي جمعتها، والتقارير
الألمية الفرنسية التي اطلعت عليها، إلى الحصول على معلومات تاريخية عن
نشاط مناضلي تبسة في حزب الشعب - حركة الانتصار في الحياة السياسية
الوطنية، وتأثيرهم فيها وتأثرهم بها، إبان الفترة التالية لحملة الاعتقالات
والغارات إلى غاية الفاتح نوفمبر 1954.

هذا إلى جانب ذكر بعض الأحداث، التي وقعت بالمدينة خلال فترة
الحرب العالمية الثانية، أفادني بها السيدان: الطيب مسلم ونور الدين
سواعي، خاصة وأن المعلومات عن النشاط السياسي بالمدينة، خلال تلك
الفترة شحيحة جدا، وتكاد تكون مجهولة.

فالباحث في تاريخ الحركة الوطنية، يجد صعوبة في التأريخ للنضال
السياسي في المدن الداخلية الصغيرة. فكل ما كتب وقيل حول فترة النضال
السياسي في بلادنا، كان مقتصرا على نشاط الأحزاب الوطنية في المدن
الكبرى، مثل مدن الجزائر، قسنطينة، وهران.

لذا حاولت جمع معلومات تاريخية عن نشاط حزب الشعب الجزائري
في منطقة تبسة، تكون لبنة في إعادة كتابة التاريخ الوطني، تضاف إلى أبحاث
ودراسات أخرى في التاريخ المحلي، قد تظهر مستقبلا.

بعد احتلال جيش الغزو الفرنسي مدينة قسنطينة في عام 1837،
قسمت قيادته بايلك الشرق إلى إقليمين: عسكري ومدني. وجُعِلت تبسة
ضمن الإقليم العسكري. وفي عام 1850، احتل الجنرال دي سانت أرنو
منطقة تبسة، وضمها رسميا إلى السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر⁽¹⁾. ولما
أنشئت دائرة قسنطينة ضمت ملحقتين عسكريتين هما: ملحقة عين البيضاء
وملحقة تبسة.

تشكلت ملحقة تبسة العسكرية من حدود المدينة، وأُتبعَت للقائد
الأعلى لقوات الاحتلال في قسنطينة.

أما المناطق الريفية التبسية، فقد قسّمت وفقا للبنية القبلية والمناطقية
إلى 6 قايديات هي:

1. قايدية البرارشة وتضم 5 قبائل؛

2. قايدية العلاونة وتضم 5 قبائل؛

3. قايدية أولاد سيدي يحيى بن طالب تضم 3 قبائل؛

4. قايدية أولاد رشاش وتضم 4 قبائل؛

5. قايدية أولاد سيدي عبيد وتضم قبيلتين؛

6. قايدية نقرين.

قُدِّر عدد سكان ملحقة تبسة في عام 1856، حوالي 1077

جزائريا، يعيشون في الأحياء التي أنشئت لهم خارج أسوار المدينة، و90
مستوطنا أوربا مقيما في المدينة الأوربية الجديدة، التي شيدت داخل السور

¹ أنظر للمزيد من المعلومات عن احتلال تبسة ومقاومة أهلها للاستعمار الفرنسي، كتابنا: نظرات فاحصة،
المرجع السابق.

نقطة على حساب المدينة العثمانية القديمة. كما أقام 250 عسكريا
فرنسي في معسكر خارج أسوار المدينة⁽¹⁾.

أ - اهتمام قسمة تبسة بالمعتقلين المحليين.

شهدت تبسة خلال الفترة، من أوت إلى أكتوبر 1951، عودة أبناءها
المسجونين في قضية المنظمة الخاصة على دفعات. وفي تحد للإدارة
الاستعمارية، عبّر مسؤولو قسمة حزب حركة الانتصار ومناضليها، عن
فرحتهم وابتهاجهم بإطلاق سراح المعتقلين الثوريين، وعودتهم إلى ذويهم،
حيث استقبلوهم استقبال الأبطال المنتصرين العائدين من ساحات الوغى.

فكانوا يرتقبون وصولهم إلى محطة القطار، في كوكبة من الأنصار
والسياسيين المحليين من الأحزاب الأخرى، خاصة من الحزب الشيوعي، وحزب
الاتحاد الديمقراطي⁽²⁾.

ثم يصطحبونهم بالأنشيد الوطنية إلى غاية مقر القسمة في حي المسجد
داخل سور المدينة، ويقدمون لهم وللحاضرين الشاي والحلويات، فيقدمون لهم
قبل التحاقهم بذويهم الشاي، ويرددون معهم النشيد الوطني الخاص بالحزب.

ففي يوم 30 جوان 1951، كشف كل من حمّاه العمري، وإبراهيم
حمادي المدعو باهي، للتبسيين، نتائج محاكمة عناية للمعتقلين الثوريين، «
وبينا لهم أن الحد الأقصى من العقوبات، التي فرضت من قبل محكمة

¹ Bérard, Victor, Indicateur général de l'Algérie ou Description géographique, statistique et historique de toutes les localités dans ses trois provinces, 2e édition, Constantine, 1858, p. 450

² لم يثبت أن حضر عضو واحد من أعضاء جمعية العلماء بالمدينة، في استقبال العائدين الثوريين. حيث لم يشاركوا، بسبب خلافهم السياسية مع التيار الاستقلالي، فرحة أهل تبسة بعودة أبناءها البررة.

الجنح بعناية، لم تعد 18 شهرا سجناء، وأن أغلب المعتقلين التبيين
سوف يطلق سراحهم، إذا ما أخذت حالة الاتهام بعين الاعتبار⁽¹⁾».

فكان أهل المعتقلين، بحسب تقرير الشرطة: « يترددون باستمرار على
قسمة الحزب للاستعلام عن أخبارهم. وأن القسمة أخبرتهم أن المعتقلين
سوف يعودون من عناية إلى بواسطة القطار في ليلة السبت، في حوالي
الساعة 10 ليلا. مما جعل أهاليهم يقيمون الأفراح لاستقبالهم.»

وبالفعل، عاد في ليلة السبت 30 جوان 1951 إلى تبسة كل من:
نور الدين تومي، شعبان سعداني، وبلقاسم مزهودي. حيث استقبلوا
استقبال الأبطال.

وفي ليلة الخميس 9 أوت 1951 عاد كل من: ساكر خمّام⁽²⁾، علي
معلم وجاب الله بوزيدي⁽³⁾ واستقبلوا أيضا بحفاوة.

والأمر نفسه حدث مع عودة السادة: الوردي حناشي، أحمد علاق،
عبد الله بن جدو، شريف عبد الوهاب، رشيد مناح، محمد الصالح عابر
ومحمد كشرود في عصر يوم الاثنين 1 أكتوبر 1951⁽⁴⁾.

في 24 سبتمبر 1951، تأسس بتبسة فرع " الجبهة الجزائرية للدفاع
عن الحريات واحترامها"⁽⁵⁾، وتولى قيادته السيد محمد الهادي عديم اللقب،
مسؤول الدعاية والمعلومات في قسمة حزب الشعب.

¹ محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 95/S، مؤرخ في 2 جويلية 1951. أ. و. م. ب.

² اعتقل ساكر خمّام ثالثة في 27 جانفي 1952، من طرف الدرك الفرنسي بإكراه بدني، لأنه لم يسدد
الغرامة المالية المفروضة عليه. ثم أطلق سراحه في 2 فيفري، بعد أن سدد لها عنه الحزب.

³ محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 107/S، مؤرخ في 11 أوت 1951. أ. و. م. ب.

⁴ محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 122/S، مؤرخ في 02 أكتوبر 1951. أ. و. م. ب.

⁵ تأسست هذه الجبهة يوم الجمعة 26 جويلية 1951، بمدينة الجزائر. وقع بيان إنشائها، 8 ممثلين عن 4

تيارات وطنية هم: مصطفى فروخي، وأحمد مزغنة عن حزب حركة الانتصار. أحمد فرانسيس، وقنور
ساطور عن حزب الاتحاد الديمقراطي. الشيخ العربي التبسي، والشيخ خير الدين عن جمعية العلماء

تشكل فرع اللجنة من مناضلين اثنين من كل من حزب حركة
انتصار، والاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي الجزائري بتبسة، وفرع جمعية
المساء، والمستقلين في المدينة. غير أن ممثلي جمعية العلماء والمستقلين سرعان
ما انسحبوا من اللجنة لما لاحظوا سيطرة ممثلي قسمة حزب الشعب عليه.

اعترف محافظ شرطة تبسة في أحد تقاريره، أن الجبهة بدت في مطلع
عام 1952، كقوة حقيقية لا يمكن إيقافها من دون خلق مشاكل للأمن هو
بي غنى عنها. خاصة وأن غالبية سكان المدينة الجزائريين كانوا مؤيدين لها⁽¹⁾.

عقد فرع الجبهة اجتماعين: الأول في 28 جانفي 1952، والثاني في
20 أبريل. وفي 25 أبريل 1953، نجح في تنظيم إضراب عام بالمدينة.
حيث أغلقت جميع المحلات المملوكة للتبسيين المسلمين لبضع ساعات.

تطلعت قسمة حزب حركة الانتصار، بمناسبة نهاية تنقلات مصالي في
شرق البلاد⁽²⁾، إلى شن مظاهرات في تبسة، غير أنها فشلت بسبب تخلف كل
من فرع جمعية العلماء، وقسمة حزب الاتحاد الديمقراطي عن الحضور
والمشاركة.

المسلمين. ببول كبايرو، وأحمد محمودي عن الحزب الشيوعي الجزائري. وذلك للرد على التزوير
الفاضح الذي قامت به الإدارة الاستعمارية في الدائرة الانتخابية الثانية الخاصة بالجزائريين، خلال
التخابات 17 جوان 1951 التشريعية، لإبعاد الوطنيين الفائزين وتعويضهم بأعوانها والموالين لها. وقد
ذكرت لجنة المبادرة المؤسسة للجنة، بأنها تتعهد بالنضال: « من أجل احترام الحريات الأساسية: حرية
الضمير، والرأي، والصحافة والاجتماع. » لكن سرعان ما انفرط عقد اللجنة بسبب اختلاف رؤى
الأطراف المكونة لها. أنظر نص البيان في جريدة " الجزائر الحرة "، لسان حال حزب حركة الانتصار،
عدد خاص، السنة الثالثة، 27 جويلية 1951.

¹ التقرير السري رقم: 34/S/CI-C، المصدر السابق.

² أدى مصالي الحاج، خلال الفترة من 15 إلى 24 فيفري 1952، زيارة لبعض مدن شرق البلاد. شملت
الخروب، وادي الزناتي، قالمة، سوق أهراس، الحروش، سكيكدة. استقبل أينما حل من طرف أعداد غفيرة
من الناس. مما تسبب في وقوع حوادث عديدة بين قوات الشرطة والمتظاهرين. عندئذ قرر عامل عمالة
قسنطينة في 24 أبريل، طرد مصالي من مقاطعته، ومنعه من مواصلة زيارته.

كما رفضا هذان الأخيران، التوقيع على برقية احتجاج التي عرّضت
قسمة الحزب إرسالها إلى حكومة باريس باسم الجبهة. في حين وقعت عليها
قسمة الحزب الشيوعي الجزائري.

وبذلك بدأت القطيعة تتكرّس بين الأطراف المشكّلة للجبهة في تبسة.
ثم تأكّدت في يوم 23 ماي، نتيجة الفشل التام للإضراب الذي كان مقررا في
هذا اليوم.

لم تستمر تلك الجبهة طويلا في تبسة. حيث سرعان ما انفط عقدتها،
بسبب: « استياء مندوبي جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي من نعت
مندوب حزب حركة الانتصار مصالي بـ: " الزعيم الوطني" في كل مرة
تجتمع فيها اللجنة. »

غير أننا، نرجح أن يكون الخلاف في البرامج والمطالب السياسية لكل
تيار من التيارات المشكّلة لها، وتخوّف بقية الأحزاب من التوجه الثوري لحركة
الانتصار، بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، هو السبب الرئيس في سرعة
زوال الجبهة.

(ب) - لمحة عن النشاط السياسي للقسم.

كانت مدينة تبسة وضواحيها تضم جميع ألوان الطيف السياسي من الحركة الوطنية، وعدد من الجمعيات الثقافية المختلفة. وهذا ما يتجلى من شرطة الاستعلامات العامة، عن المناضلي المدينة في مختلف الأحزاب الوطنية. مما أضفى على تبسة الدينامية الوطنية⁽¹⁾.

في عام 1938، بلغ عدد سكان مدينة تبسة، حوالي 11 ألف نسمة. منهم 9000 مسلما و2000 مستوطنا. ثم قفز العدد، وفقا لإحصائيات عام 1948، إلى 28 ألف نسمة.

وقد ذكر رئيس بلدية تبسة أوجين باتستيني⁽²⁾، الذي كم تولى رئاسة المجلس البلدي طيلة 14 سنة، خلال الاجتماع العام الذي عقده يوم 3 فيفري 1951، في إطار حملته الانتخابية بقصد الترشح لانتخابات الجمعية الجزائرية، أن:

« عدد المستوطنين ظل ثابتا. بينما ارتفع عدد المسلمين خاصة خلال سنوات البؤس، التي توالى على المنطقة⁽³⁾»، في إشارة إلى السنوات العجاف التي عرفتها تبسة خلال الفترة من 1940 إلى 1950. مما نسب في زحف ريفي كبير نحو المدينة.

وعلى الصعيد السياسي، تعد مدينة تبسة من أولى المراكز العمرانية الداخلية، التي انتشر فيها حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه، والبلدية

¹ Ouanassa Siari Tengour, in BENEDETTI Julien, SOUS-PRÉFECTURE DE TEBESSA, Répertoire numérique détaillé, p. 8

² ذكر مالك بن نبي أن هذا المتصرف الإداري، تكوّن في مدرسة المستشرق الفرنسي المعادي للإسلام: "لويس ماصنيون"، وأنه « قال في أحد الأيام من عام 1936: "نريد قبر الإسلام، ولن نسمح بأن يعيد بعثه آخرون." » أنظر كتابه الموسوم:

³ Pourritures. Mémoires (1932-1940), t. 1, Dar El-Oumma, Alger, 2007, p. 120

أرشف خاص بالمؤلف.

الوحيدة التي فاز فيها السيد حمّاه العمري، مرشح حزب الشعب بمنصب
رئيس بلدية، في انتخاب عام 1947.

وذكر لي السيد نور الدين سواعي، أن المدينة تعرضت في عام
1942، للقصف بالطائرات الألمانية القادمة من تونس، مما اضطر سكانها
إلى هجر منازلهم والالتجاء إلى أقاربهم وأصدقائهم القاطنين في الأحواز، مثل
حوز الراوية، وهضبة الدكان⁽¹⁾.

وكمثال على نشاط المناضلين الوطنيين، في ربط علاقات بالشباب
التبسي، روى لي السيد سواعي قصة التحاقه بصفوف حزب الشعب. فثناء
التجاء أسرته إلى حي الزاوية الشعبي في عام 1942، هروبا من قصف
الطيران الحربي الألماني لمدينة تبسة، كان يبلغ من العمر 15 سنة. وهنالك
تعرف إلى السيد أحمد مضوي، وهو من أقدم مناضلي حزب الشعب في
تبسة.

توطدت بين الرجلين علاقة صداقة، وكانا يلتقيان من حين إلى آخر،
ويتبادلان أطراف الحديث حول أهم القضايا، التي كانت تشغل الرأي العام
المحلي. كان السيد أحمد مضوي، يحدّثه من حين إلى آخر في قضايا سياسية
تخص البلاد وموقف الحزب منها، مما كون لديه ثقافة سياسية.

وفي إحدى المرات، حدّثه عن سورة الروم، وتلا على مسمعه آياتها
الخمس الأولى، فسأله الشاب سواعي عن معناها، فأجابه بالقول:

¹ سواعي، المصدر السابق.

« الفرنسيون الآن متغلبون علينا، ولكننا سنتغلب عليهم بإذن الله
الاستقبل. » تأثر الفتى نور الدين كثيرا بهذا الكلام، وطلب من محمده أن
يحل في الحزب الذي يناضل فيه.

وذكر لي أن الحزب، كان في تلك الفترة، يعقد اجتماعاته في زاوية
بيدي محمد الشريف، وكان يحضر الاجتماع بين 40 إلى 50 مناضل.

وحدثني السيد الطيب مسلم⁽¹⁾، عن طبيعة النضال السياسي في مدينة
تبسة بعد الحرب العالمية الثانية، بالقول: « بداية كان عدد مناضلي حزب
الشعب في تبسة، يقدر بحوالي 600 مناضل. ومن المعروف أن هذا
الحزب كان النواة التي تفتقت منها المنظمة الخاصة. فقد خاض النضال
الوطني، والنشاط السياسي، والعمل السري. وكانت له جريدة تدعى
لكسيون، كان يداوم على قراءتها المناضلون الوطنيون في تبسة.

ولازلت أتذكر الحوارات الساخنة، التي كانت تنقل على صفحات
جرائد الأحزاب الجزائرية، وخاصة منها جرائد حزب الشعب، وجرائد
حزب الاتحاد الديمقراطي. فعلى سبيل المثال كتب عباس فرحات مقالا
في سنة 1946، قال فيه "نريد المطالبة بالاستقلال الداخلي، ونسعى
السلم خطوة بعد خطوة".

فردت عليه جريدة حزب الشعب، بالقول: لا تنسى أن الاستعمار
يوجد في أعلى الشرفة، فما أن تصل إليها حتى يدفعك لتسقط أرضا. »

وأضاف أن المسؤولين عن حزب الشعب في تبسة، كانوا في بداية
نشاطهم السياسي: « يختارون الأشخاص الذين كنا نسميهم: أصحاب

المنصة الشرفية؛ أي الدين لديهم إما شيء من الثقافة، أو بعض المال
كالمتعلمين والتجار، لكي يؤسسوا خلايا للحزب على غرار باقي
الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية في المنطقة.»

ولما سأله عن أسماء المناضلين التبيين في التيار الاستقلالي، ممن لا
يزال يتذكر أسماءهم، ذكر لي السادة: الشادلي مكي⁽¹⁾، بشير جدري، عبد
القادر خياري، حمّاه العمري، محمد محفوظي⁽²⁾،

¹ ولد الشادلي مكي بتبسة في 15 ماي 1920. ونشأ في أسرة وطنية مناضلة. حيث انخرط أخوه الأكبر
أحمد في صفوف حزب الشعب، وادخل السجن العسكري لمدينة الجزائر مع مصالي الحاج منذ 4 أكتوبر
1939. في عام 1934 التحق الشادلي للدراسة في الزيتونة بتونس. و في عام 1938 انخرط في حزب
الشعب. اعتقل في أبريل 1940 بسبب نشاطه النضالي وسجن لبضعة أيام في السجن العسكري لمدينة
الجزائر، ثم رحل إلى معتقل جنان بورزق في جنوب وهران. أطلق سراحه في أبريل 1943 وعاد إلى
بلدته تبسة. ونظرا لإخلاصه النضالي وثباته على مبادئه ووفائه لحزبه، تقلد فيه سريعا مناصب عليا،

ولعب دورا هاما أثناء انعقاد مؤتمر أحباب البيان والحرية بمدينة الجزائر في مارس 1945.
أنشأ أثناء دراسته في الزيتونة فرعا لحزب الشعب بمعبة إبراهيم مزهودي في تونس. انتخب في 16 أبريل
1945، عضوا في المديرية الاتحادية لحزب الشعب بشرق البلاد، وفي الوقت نفسه رئيس فيدرالية
قسنطينة لأحباب البيان والحرية التي كانت تضم 115 فرعا منتشرا في شرق البلاد. التجأ إلى مصر خلال
أحداث 8 ماي 1945، وأنشأ فيها مكتب حزب الشعب الجزائري ثم مكتب المغرب العربي الذي أسسه في
5 جانفي 1948 بمعبة الأمير عبد الكريم الخطابي، وعلال الفاسي، وشخصيات تونسية من الحزب
الدستوري.

في عام 1951، رافق مصالي الحاج إلى الحجاز أثناء أدائه مناسك الحج كما رافقه خلال إقامته في
القاهرة. سعى في القاهرة مع الفضيل الورتلاني إلى إثارة البلدان العربية ضد الامبريالية الفرنسية. ندد
بالحاق الجزائر بالحلف الأطلسي في عام 1949، واعتبر ذلك اعترافا بالهيمنة الاستعمارية الفرنسية على
الجزائر وتجاهلا لتطلعات الشعب الجزائري نحو الاستقلال والسيادة. كان الممثل الوحيد لحزب حركة
الانتصار في الجامعة العربية إلى غاية 1952، حيث استخلفه الحزب بمحمد خيضر، والحسين أيت أحمد.
انضم إلى جانب السيد مزغنة في حزب الحركة الوطنية الجزائرية. مثل حزب الحركة الوطنية الجزائرية
في مؤتمر باندونغ في أبريل 1955، وسلم كلمة مصالي إلى الرئيس نهرو حيث قرأها أمام المؤتمرين، مما
أثار غضب ممثلي جبهة التحرير الوطني في مصر، ودفعوا السلطات المصرية إلى اعتقاله بعد عودته من
المؤتمر، ثم سجنته إلى غاية الاستقلال.

أطلق سراحه وعاد إلى الجزائر. حيث عمل مدير مدرسة، ونائب مدير بوزارة التربية الوطنية، ثم مدير
الشؤون الدينية بوزارة الشؤون الدينية. توفي رحمه الله في الفاتح سبتمبر 1988.

يعد الشادلي مكي من السياسيين الجزائريين القلائل آنذاك، ممن يملكون قدرات كبيرة على التنظيم،
والدبلوماسية، والذين يتقنون ثلاث لغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية.

² ولد محمد محفوظي في يوم الفاتح فيفري 1921، بتبسة في أسرة متواضعة. تتلمذ على يد الشيخ العربي
التبسي. كان مزدوج الثقافة. زاول دراسته في المدرسة الحكومية بقسنطينة، وتخرج منها الأول على دفعته
بشهادة توهله للتدريس. بعد ذلك فاز في مسابقة الالتحاق بالمدرسة الحكومية بمدينة الجزائر، ودرس فيها
مدة سنتين: 1942 - 1944، لكنه لم يكمل دراسته. انخرط أثناء فترة دراسته بمدينة الجزائر، في صفوف
حزب الشعب الجزائري، ولكنه ظل متأثرا بالأفكار الثقافية والدينية التي تتبناها جمعية العلماء. في عام
1944، درس اللغة العربية لمدة أشهر بمدرسة جمعية العلماء في سيدي بلعباس. ثم انتقل في شهر ديسمبر
1944، للتدريس في مدرسة التهذيب التابعة لها في مدينة مستغانم. كان في النهار يعلم الأطفال، وفي

حامد روابحية⁽¹⁾. ونجد من الدين تداولوا على قيادة قسمة الحزب في
عبد القادر خياري، محمد محفوظي، وحمه العمري.

يبدأ بتقديم دروسا للكتاب. شرع منذ أبريل 1945، ومن دون استئذان إدارة المدرسة، في تقديم محاضرات
في الدروس المسائية، يشرح فيها الأفكار السياسية لحزب الشعب. وهو ما تسبب في توقيفه من التدريس
ومعه من المدرسة الإصلاحية. اعتقل في 18 ماي 1945، وأودع سجن مشربة بسبب تنظيمه مظاهرات
في 18 ماي 1945 بمستغانم. أطلق سراحه في 18 مارس 1946، ضمن إطار العفو العام. عاد إثر ذلك إلى
تنظيم حزب الشعب في الشرق الجزائري. ترشح في أبريل 1948، لانتخابات الجمعية الجزائرية على
سوى مقاطعة تبسة. غير أنه فشل نتيجة التزوير المفوض الذي مارسته الإدارة الاستعمارية على نطاق
واسع، وحكم عليه بتهمة "الضرب والجرح المتعمدين"، بالسجن غير نافذ لمدة شهر، وغرامة مالية قدرها
3000 فرنك.

صار ابتداء من عام 1950، مداوما في الحزب، ويتقاضى راتبا شهريا. وكلف بربط اتصالات مع تونس
والتحق بلحمد بودة داخل اللجنة المركزية للشؤون الإسلامية، التي كانت تضطلع بمهمة إنشاء مدارس حرة
تتبع للحزب، والتعاون مع صحافته الناطقة بالعربية. كما ألحق باللجنة العليا للتعليم، المكلفة بإدارة مدارس
الحزب. عين في نوفمبر 1950، مديرا لمدرسة الإرشاد التابعة للحزب في البليدة.

اشغل السيد محفوظي إلى جانب التعليم، بالصحافة. حيث شارك مع السيد سعيد الزاهري في عام 1947،
في إصدار الصحيفة النصف شهرية الموسومة "المغرب العربي". كما ساهم في جريدة المنار، التي كان
يديرها السيد محمود بوزوزو. ابتداء من جانفي 1953، صار يشرف على القسم المخصص لشؤون تونس
في مجلة المنار، وبالتالي يتقاضى أجره من هذه الأخيرة وليس من الحزب. اتخذ موقفا محايدا إزاء الأزمة
التي اندلعت بين مصالي، واللجنة المركزية، بغية الحفاظ على وحدة الحزب، ومواجهة الانقسامات التي
طالمت أسس في فرنسا بجمعية بوزوزو، هيئة جديدة باسم: «حركة النهضة الإسلامية»، وجعلها هدفها
الجمع بين إرادة الإصلاح الثقافي والديني للحركة الإصلاحية، بحركة حزب الشعب السياسية الثورية
المنهضة للاستعمار.

في سبتمبر 1954، تولى مع بوزوزو تحرير الجريدة المصالية الموسومة "صوت الشعب". وبعد اندلاع
الثورة التحريرية، اصطف إلى جانب مصالي الحاج، وتولى إدارة حزبه الحركة الوطنية الجزائرية،
الناقل لجبهة التحرير الوطني. اعتقلته السلطات الاستعمارية بعيد اندلاع الثورة، ثم أطلق سراحه. ولما
حلت الإدارة الاستعمارية المدارس المرتبطة بحزب حركة الانتصار، وصادرت ممتلكاتها، وضعت
مدرسة الإرشاد التي كان يديرها، تحت إشراف جمعية العلماء. وفي 30 جانفي 1955، إدارة المدرسة إلى
السيد عبد اللطيف سلطاني من جمعية العلماء. حرر في مارس 1955، مقالا بجريدة البصار، انتقد فيه
بشدة تصرفات الشرطة الاستعمارية وسرد ظروف اعتقاله بعد اندلاع الثورة.

استقر ابتداء من عام 1956، بباريس، وانشغل بتقديم دروسا في اللغة العربية لأبناء المغتربين الجزائريين،
مبتعدا بذلك عن الصراعات، التي كانت ملتهبة بين جبهة التحرير الوطني، والحركة الوطنية الجزائرية.
في 19 مارس 1957، اعتقل في باريس ورُحل إلى الجزائر، حيث حكم عليه بالسجن لمدة سنة، وبعد
خروجه من السجن في 20 مارس 1958، رُحل إلى معسكر البرواقية، ولم يطلق سراحه إلى في 20 ماي
1959. قرر بعد ذلك، اعتزال العمل السياسي. عمل بعد الاستقلال، في قطاع التربية والتعليم، إلى أن أحيل
على التقاعد. توفي رحمه الله في 23 فيفري 2002 بالبليدة. أنظر:

GIRARD Youssef, *L'influence du cheikh Abdelhamid Ben Badis sur le PPA*, p.
16-20, [Site internet], www.fondation-benbadis.asso.dz.

1 حامد روابحية من مواليد تبسة في عام 1918، تتلمذ في مدرسة جمعية العلماء بالمدينة على يد الشيخ
العربي التبسي، ثم واصل تعليمه بتونس وتخرج من جامع الزيتونة. انخرط في سنة 1944 في حزب
الشعب المحظور. وفي أواخر سنة 1949 انسحب منه تضامنا مع الدكتور الأمين دباغين. شارك في
الثورة بتنفيذ مهام أوكلت إليه في العصمة الجزائرية، وفي تونس، ثم القاهرة، وأخيرا بغداد. اشغل عقب
الاستقلال في قطاع التربية والتعليم إلى أن أحيل على المعاش في سنة 1986. أنظر عباس: رواد الوطنية،
المرجع السابق، ص. 280.

وقد تمكنت من خلال أرشيف الأمن الفرنسي، من جمع أسماء مناضلين
تبيين آخرين، ممن كانوا يناضلون في خمسينيات القرن الماضي، في صفوف
حركة الانتصار، وهم:

- محمد العمري المدعو حمّو رئيس قسمة الحزب، كان يعمل بمؤسسة
سكك الحديد - صدوق كابس كان صيدليا - عديم اللقب محمد
الهادي⁽¹⁾ كان تاجرا - عبد الحفيظ بدري⁽²⁾ كان مدير ومعلم بمدرسة
الهداية التابعة لحزب حركة الانتصار - عبد الحفيظ مسقلجي - بشير
يحياوي - الوردي حناشي - صدوق جبري - مقدّم ميزاب - أحمد
ميزاب⁽³⁾ كان تاجرا - عبد الله مسلم كان تاجرا - إبراهيم حمادي
(باهي) كان تاجرا - محمد أرسلان كان معلما بمدرسة الهداية - محمود
صخري - محمد الشريف بن جدو - علي فاسي - الشافعي عيساوي -
عباس بوشامة كان يعمل بسكك الحديد - الصادق قصري - محمد
غريب كان عضوا في جماعة بلدية تبسة كاملة الصلاحيات - حمّو بوذبية

1 اعتقل السيد محمد الهادي مع السيد العمري في " قضية الـ 53 " بتهمة المساس بالأمن الخارجي
لفرنسا، وفي 11 أوت 1955، حكمت عليه محكمة جنايات قسنطينة بسنة سجن، وغرامة مالية قدرها
100 ألف فرنك، وستين منعا من الإقامة في تبسة، و5 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية.

2 عبد الحفيظ بدري من مواليد 1913 بدوار تازبنت بتبسة. تعلم القرآن بمدينة تبسة، ثم أكمل تعليمه بزاوية
نقطة في القطر التونسي. بعد ذلك انتقل إلى العاصمة تونس حيث درس بالزيتونة، ثم بمعهد ترشيح
المعلمين، وتخرج منه بشهادة معلم في عام 1936. يتقن اللغتين العربية والفرنسية. عاد إلى تبسة وأقام في
حي المدرسة. درس في تبسة، وفي مدارس حرة أخرى بالقطر الجزائري. حيث درس خلال الفترة من
1943 إلى 1945، في مدرسة تهذيب البنين والبنات التابعة لفرع جمعية العلماء بتبسة، ثم بمدرسة التربية
والتعليم بوهران بين سنوات 1945 - 1948، وفي مدرسة البلدية خلال عام 1949، ومدرسة الرشاد
بمدينة الجزائر بين 1950 - 1951. انضم إلى قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة وصار له تأثير عليها
خلال الفترة من 1952 - 1953. كلف في العام 1952، بالإدارة والتعليم في مدرسة الهداية التابعة لها. كما
أشرف بين سنوات 1952 - 1954 على الفرع المحلي للكشافة الإسلامية الجزائرية التابع لذات الحزب.
سجن في معتقل الجرف ثم معتقل أفلو وأطلق سراحه في عام 1956. هاجر إلى تونس وناضل في صفوف
جبهة التحرير الوطني، كما عمل صحفيا في جريدة الصباح التونسية. عاد بعد الاستقلال إلى الجزائر
وعمل بالتدريس في بعض الثانويات الجزائرية ثم عاد إلى تبسة في عام 1966، ودرس في متوسطة
فرانتز فانون، ثم في ثانوية مالك بن نبي خلال سبعينيات القرن الماضي. توفي رحمه الله في حادث سير
في عام 1976.

3 أحمد ميزاب، من مناضلي حزب الشعب القدامى بتبسة. اعتقل وأدخل السجن اثر حوادث 8 ماي 1945.
انتخب بعد الحرب العالمية الثانية، عضوا في المجلس البلدي للمدينة باسم حركة الانتصار.

تأليف فلاح بقوراي - السبتي يحياوي - علي عبد الواحد - لحبيب
الحملاني - امحمد مكي⁽¹⁾ - محمد تومي كان نجارا في ورشة الصادق
مكي.

وفي قصة ذات مغزى، ذكر لي السيد مسلم واقعة جرت تبسة، بعد
الحرب العالمية الثانية. ففي تلك الفترة استغل الحاكم العسكري لمدينة تبسة،
فقر الناس وبؤسهم، ليشجعهم على جمع قطع السلاح المتبقية من فترة الحرب
بالمنطقة، وتسليمها له، مقابل تزويدهم ببعض المؤن.

وكان يهدف من وراء هذا الإجراء، منع أي تمرد محتمل في منطقته،
خاصة بعد انتشار الدعاية الألمانية في أوساط السكان خلال فترة الحرب⁽²⁾،
وحدث مجازر 8 ماي 1945.

فكان يمنح أربعة أمتار من القماش، وكمية من الدقيق اللين لكل من
يأتيه بقطعة سلاح، وبعض الفرנקات بحسب قطعة السلاح المستحلبة.
ظهر خلال الحرب، سوقان في منطقة تبسة، لبيع الأسلحة الحربية.
الأول كان يقام في المكان المعروف اليوم بـ: "الكوري" أو الإسطبل، الواقع في
الجهة الجنوبية خارج السور البيزنطي، والثاني كان يقام في قرية بئر العاتر.

¹ امحمد مكي، من مواليد عام 1904 بخنقة سيدي ناجي. أقام في تبسة بحي الزياتين منذ شهر ماي 1928.
انخرط في صفوف قسمة حزب حركة الانتصار المحلية، منذ عام 1949. ينتمي إلى أسرة مناضلة في
صفوف الحزب المذكور. أخوه السياسي الكبير الشاذلي مكي. حُكم عليه في عام 1939، بالإبعاد إلى
الجنوب الوهراني بسبب مواقفه السياسية. كما اعتقل إثر أحداث 8 ماي 1945، وأودع السجن. استقر في
مدينة الجزائر منذ ماي 1954، حيث اشتغل بقطاع التجارة.
² ذكر مالك بن نبي في شهادته على العصر، أن بعض سكان مدينة تبسة كانوا خلال الحرب العالمية
الثانية، يجتمعون في مقهى "باهي" داخل سور المدينة، لكي يستمعوا إلى الإذاعة الألمانية الناطقة
بالعربية، ثم إلى تفسيرات صاحب المقهى، لما أورده المذيع يونس بحري من أخبار الحرب. أنظر كتابه:
مذكرات شاهد القرن، ط. 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1984، ص. 418.

وكان المهربون التونسيون، يتولون جلب الأسلحة من ليبيا إلى هذه السوق، ويبيعونها حلقة لتجار جزائريين يحملون رخصا بذلك، لأنهم كانوا ممنوعين من المتاجرة بها في الأسواق الجزائرية.

وبذلك تشكلت في المنطقة، نتيجة للظروف المزرية التي كان يعيش فيها أهل تبسة، سوقا سوداء للمتاجرة بالأسلحة. وقد تنبّهت قيادة حزب الشعب بتبسة لهذا النشاط التجاري الموازي والمربح، فشجّعت بعض المناضلين على ممارسته. نذكر من بينهم، السيد شريف عبد الوهاب⁽¹⁾.

حيث كان يأخذ المال من أحد أقربائه يدعى عبد الواحد عبد الرحمان، ثم يقصد سوق بئر العاتر ليلبتاع منها الأسلحة، ويؤمّن وصولها إلى غاية تبسة بالرغم من أن السوق كانت مطوّقة بفرق الدواير⁽²⁾، التي كانت تصدر الأسلحة من كل شخص يقع في قبضتها.

وبعد أن يصل إلى تبسة يبيعها، يسلمها لحاكم المدينة، ويأخذ بدلا عنها الكتان، والدقيق، والنقود. فيسلم النقود والكتان لقائده في المنظمة الخاصة، ويحتفظ لنفسه وأهله بالدقيق.

نستنتج من هذه المعلومة التاريخية الهامة، أن سلطات الاحتلال في الجزائر، كانت بعد نهاية الحرب، متخوفة من وقوع الأسلحة الحربية التي خلفها المتحاربون في صحراء ليبيا بيد الوطنيين الجزائريين. وبما أنها كانت عاجزة على محاربة السوق السوداء للأسلحة في الجزائر، لجأت إلى حيلة مقايضتها بالغذاء والكساء اللذين كان الناس في أمس الحاجة إليهما.

¹ هو نفسه عبد الوهاب الشريف الذي أشرنا إليه ضمن مناضلي المنظمة الخاصة بتبسة.

² الدواير: اسم لقبيلة كبيرة توجد مضاربها في غرب البلاد. وفي الجانب الإداري كانت هذه التسمية متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني. وتعني "ناس الدائرة" أو دار الباي. كانت تطلق على رجال محاربين كانوا في خدمة الباي. وفي العهد الاستعماري أطلقت هذه التسمية على فئة من حراس جزائريين كانوا يعملون تحت تصرف القياد في الدواير.

وأضاف السيد مسلم، أن في عام 1946، انتشرت بين المناضلين
الوطنيين تبسة، إشاعة مفادها أن الكاهنة زعيمة البربر، دفنت قديما كنزا ثميناً
في أحد الكهوف بالجبال المحيطة بالمدينة.

فقرروا اكتشافه وتسليمه إلى قيادة الحزب لكي تقتني به أسلحة. فبحثوا
عن طيلة سنة كاملة، من بداية شهر رمضان لعام 1946 إلى شهر رمضان
لعام الموالي، ولكنهم لم يعثروا على شيء.

كان الهدف الحقيقي من وراء نشر هذه الإشاعة، كما شرح لي محدثي،
هو تشجيع المناضلين في القاعدة على كشف أغوار المناطق الجبلية المحيطة
بالمدينة، والتعرف على المخابئ والكهوف في الجبال، والسبل، ومنابع المياه،
استعداداً لليوم الذي سيثورون فيه على المحتل الغاشم.

شهدت تبسة خلال الفترة من 1950 إلى 1954، تطورات سياسية
هامة، تكاد تكون مجهولة كلياً لدى الكثير من المؤرخين والمهتمين بالتاريخ
المعاصر للمدينة.

وصف محافظ شرطة تبسة سكان المدينة الجزائريين بالقول: «دوما
يظهر السكان المسلمون (في تبسة)، في أغلبيتهم الساحقة، تينين
محترمين وطائعين ولكن يظهرون أيضاً، كأنهم منغمسين في نوع من
السيات. كانوا دوما يرفضون كل أنواع التهديدات من الوطنيين
الانفصاليين، ولكنهم كانوا يتحملونها دوما بنوع من الاستكانة واللا
مبالاة المحيرة... إن الذين يضمرون عواطف ثورية لا يوجدون في داخل
المدينة وإنما في خارجها.»

وأشار في تقرير آخر، إلى أن ذهنيات سكانها المسلمين، تأثرت في مطلع الخمسينيات بوسيلتين إعلاميتين هما: الراديو والصحافة. حيث قال:

« من المؤكد أن فيض من الحياة الحديثة، والأفكار الجديدة قد توغلوا في مقاطعتي منذ فيفري 1951، وزاد من حجمهم المدياع والصحافة، وأن الجماهير الحضرية كانت متعطشة للوجاهة والرفاهية... لولا بعض مثيري القلاق [في إشارة إلى مناضلي حركة الانتصار، المشوهين للفكر الفرنسي، والذين يبحثون فقط عن الاستفادة من مختلف الاضطرابات التي يشيرونها في الأذهان... »

وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، واعتقال مناضليها، عاش سكانها في جو سياسي غلبت عليه الحملات الانتخابية، والمهرجانات الخطابية، التي عقدها سواء المرشحون المحليون أو الوطنيون من الأحزاب الوطنية، أو المرشحون الفرنسيون من قاطني المدينة أو خارجها من الأحزاب الفرنسية، لكسب أصوات الناخبين.

كما حلت بالمدينة في الإطار ذاته، بعض الشخصيات السياسية الجزائرية المرموقة، مثل الزعيم السياسي فرحات عباس، والسيناتور الهادي مصطفى، والنائب بالجمعية الجزائرية السعيد بن خليل، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري يونس كوش، وشخصيات سياسية فرنسية مشهورة مثل "روني ماير".

الأمر الذي ساعد على تنشيط الحراك السياسي في المدينة، وسبب انشقاها بين سياسيين ذوي المشارب السياسية المتعددة، والانتماءات الحزبية المتنوعة.

اشتهر التنافس بين المرشحين، وغلبت على خطابات المرشحين انتقادات لاذعة لحملة الاعتقالات الأمنية التي طالت المناضلين واستغلوا المناسبة للمطالبة بإطلاق سراحهم.

في فيفري 1951، دعا حزب حركة الانتصار إلى مقاطعة انتخابات الجمعية الجزائرية. لكن أعضاء قسمة الحزب بتيسة، برئاسة السيد حمّو العمري، اتفقوا في اجتماع الإطارات الذي عقد في 3 فيفري 1951، بحضوره القياديين: الأمين بلهادي، نائب سابق بالجمعية الجزائرية، ومحمد زيناي المدعو الحاج بلقاسم البيضاءوي⁽¹⁾، رئيس قسمة الحزب بعين البيضاء، على دعوة المناضلين المحليين والمتعاطفين مع الحزب، إلى المشاركة في الانتخابات والتصويت لصالح مرشح فرنسي من مستوطني تبسة يدعى: فرناند استيفال.

وقد اتخذ هذا القرار لرد الجميل لهذا المرشح، الذي توسط لصالح حمّو العمري من قبل، وأنقذه من عقوبة الإبعاد عن المدينة. وبذلك حصل المرشح الفرنسي على 78 صوت، بفضل دعم مناضلي تبسة الوطنيين.

وإلى جانب ممثلي المستوطنين، ترشّحت خلال تلك الانتخابات التشريعية، أربع شخصيات تبسية، هي: المستشار العام عبد المجيد مشري، ترشح ضمن قائمة حرّة باسم: «أحرار طلائعون»؛ والعسكري المتقاعد، محمود الشريف⁽²⁾، الذي ترشّح ضمن قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان

¹ محمد زيناي، ولد بعين البيضاء في عام 1903. أسس بعد عودته من رحلته التعليمية بالشرق العربي، مدرسة للتعليم الحر بمسقط رأسه. انضم في بداية مشواره النضالي إلى جمعية العلماء المسلمين، ثم انخرط منذ عام 1948، في حزب حركة الانتصار، وعرف في أوساط المناضلين بكنية "الحاج بلقاسم البيضاءوي". حضر مؤتمر الحزب في هورنو. كان أول من أبلغ التعليمات عن تفجير الثورة في منطقة عين البيضاء. اعتقل في عام 1956، وقضى سنوات الثورة التحريرية في السجون الاستعمارية. اشتغل بالتعليم بعد الاستقلال، وعين عضوا في المجلس الإسلامي الأعلى. توفي رحمه الله في 27 مارس 1969.

² انظر كلمة المرشح محمود الشريف، وفرحات عباس في الاجتماع الانتخابي لحزب الاتحاد الديمقراطي في تبسة، في ملاحق الكتاب.

الجزائري؛ والعامل بمؤسسة سكك حديد الجزائر أحمد نقريشي الذي ترشح ضمن قائمة الحزب الشيوعي الجزائري؛ وأخيرا المستشار البلدي السبتي غريب، الذي ترشح ضمن قائمة حرة⁽¹⁾.

فاز في الدورة الأولى، عبد المجيد مشري. حيث حصل على 760 صوت، من أصل 1058 صوت معبر عنها فعلا. بينما حصل محمود الشريف على 201 صوت، وأحمد نقريشي على 97 صوت. في حين حصلت القائمة الحرة للمرشح الرابع السبتي غريب، على بضعة أصوات.

وبحده النتائج الرسمية، انتُخب عبد المجيد مشري نائبا في الجمعية الجزائرية عن الهيئة الانتخابية الثانية بمقاطعة تبسة الحادية عشرة⁽²⁾. وبحسب تقرير محافظ شرطة تبسة، فإن ما ساعده على الفوز هو:

«... تأثيره الكبير على زعماء فرق قبيلة النمامشا وأعيان الدواوير. بالإضافة إلى جهوده المتعددة التي بذلها في سبيل نجاح سير المؤسسة الأهلية للاحتياط، الخاصة باستغلال الحبوب، والتابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات. حيث كان يتبعها فلاحو دواوير البلدية، الذين يمثلون 760 صوتا من الأصوات التي حصل عليها⁽³⁾.»

بينما أعاد سبب فوز المرشح محمود الشريف بالمرتبة الثانية، إلى: «التحالف الذي وقع بين مناضلي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان

¹ ذكر تقرير أمني سري أن ترشح السبتي غريب شكّل منافسة واضحة للمرشح عبد المجيد مشري. مما اضطر الأخير إلى أن يرسل إليه مساء يوم الخميس 25 جانفي، وفدا ضم عددا من شيوخ قبيلته أولاد سيدي يحي، لصرفه عن الترشح. لكن الرجل أصرّ على اختياره ورفض التراجع، خاصة وأنه كان مدعوما من قبل الباش آغا الحفصي قابا. أنظر، تقرير محافظ شرطة تبسة إلى رئيس دائرة قسنطينة، رقم 14/S، مؤرخ في 26 جانفي 1951. أ. و. م. ب.

² FR. ANOM, boîte 9336/4F3 – 9336/4F4, Arrondissement de Tébessa, 4F/4 documents internes.

³ محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 25/S، مؤرخ في 12 فيفري 1951. أ. و. م. ب.

الجزائري بتبسة، وعدم إجماعهم على ترشحه. مما أدى إلى استقالة
بعض قداماء المناضلين من الحزب، مثل الطبيب عزوز خالدي^(*)
والصيدلي صدوق كابس، والمعلم المكي خالدي⁽¹⁾.

كان مسؤولو قسمة الحزب في تبسة، يتولون بأنفسهم توزيع منشورات
الحزب، وجريدته "الجزيري ليبر"، على مسمع ومرأى من السلطات الأمنية.
ففي مطلع شهر ماي 1951، اعتقلت شرطة تبسة رئيس قسمة الحزب،
السيد حمّو العمري بتهمة: "توزيع منشورات دعائية للحزب ضد الإدارة
الاستعمارية".

حيث ضبط مع بعض مناضلي الحزب وهم يوزعون أعدادا من منشور
باللغتين العربية والفرنسية على سكان تبسة، يندد بالمتابعات القضائية التي
تخذت في حق النائب محمد خيضر، ويؤكد على وجود مؤامرة من الإدارة
الاستعمارية وأجهزتها الأمنية، «ضد الشعب الجزائري وحركته الوطنية،
حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽²⁾».

دعا المنشور الشعب الجزائري إلى الدفاع عن النائب القيادي في الحزب
محمد خيضر، وتوقيف الملاحقات الأمنية المتخذة في حقه. واعتبر دفاعه عن

(*) هو خالدي عبد العزيز المدعو خالدي عزوز، ولد بتبسة في عام 1917. زاول دراسته الابتدائية في
تبسة، ثم الثانوية في عنابة. حصل على البكالوريا والتحق بجامعة تولوز حيث درس فيها العلوم الطبية،
وتخرج منها بشهادة طبيب. اعتقل في شهر ماي 1945 اثر الأحداث الأليمة التي عاشها الشعب الجزائري
على يد جيش الاحتلال الفرنسي. عاد إلى الجزائر في عام 1946، ومارس مهنة الطب في العديد من
مدنها، كما مارس السياسة. عبر عن آرائه السياسية من خلال المقالات التي نشرها في جرائد جزائرية
ناطقة بالفرنسية مثل: جريدة "المساواة" *Egalité*، "الجمهورية الجزائرية" *La République algérienne*،
"الشباب المسلم" *Le Jeune Musulman*. في عام 1957، التجأ إلى الجارة المغرب
فرارا من مذكرة اعتقال صدرت في حقه. عاد إلى الجزائر غداة الاستقلال، وكتب في مجلة "الثورة
الإفريقية". ألف في عام 1946، كتيباً صغيراً بعنوان: "المسألة الجزائرية أمام الضمير الديمقراطي" *Le*
Problème algérien devant la conscience démocratique. توفي في 26 مارس 1972.

المصدر نفسه، تقرير خاص رقم: 48/S، مؤرخ في 3 ماي 1951. أ. و. م. ب.

هذه الشخصية الوطنية، دفاعا عن حركة التحرير الخاصة به، وعن حركته
ومستقبله (1).

في شهر جوان 1951، قرّر حزب حركة الانتصار المشاركة في
انتخابات التشريعية، والتخلي عن سياسة المقاطعة، التي تبناها للرد على
الملاحقات الأمنية التي طالت مناضليه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة.

ففي 12 من الشهر، عقدت قسمة الحزب بتبسة، اجتماعا عاما بقاعة
سينما كازينو، حضره 1200 شخصا، لتنشيط حملة مرشحها عماد
محبوبي. وقد عبّر هذا الأخير في الكلمة التي ألقاها أمام الحاضرين، عن
السياسة الجديدة للحزب بالقول:

« لم يعد الحزب أبدا بالاستقلال، لأنه لا يمكن لأي حزب أو
منظمة بلوغ هذا الهدف الذي لا يُنال إلا بوحدة الشعب الجزائري
وعمله المدعوم. وأنه يريد أن يكون له ممثلين في الجمعية الوطنية
الفرنسية لأجل:

(1) إمكانية القيام بنشاط شرعي عبر كامل التراب الوطني.

(2) الاهتمام بالمسائل ذات الخصوصية الجزائرية فقط، ومحاربة
الإمبريالية الفرنسية وإبراز الوجه الحقيقي للجزائر، والمصير البائس
لسكانها، ومطالبهم الشرعية.

(3) منح الكلمة للشعب.

وأضاف أن « الحزب لا يريد جمهورية جزائرية، كما يطالب بذلك
حزب الاتحاد الديمقراطي، ولا جمعية جزائرية سيدة، كما يطالب بها

أ. أنظر نسخة من المنشور في الملاحق.

الحزب الشيوعي، وإنما يريد أن ينتخب بالاقتراع العام ومن دون تمييز عرقي أو ديني، جمعية تأسيسية سيّدة، تشكل بنفسها برلمانها وحكومتها، وتقود مصير الشعب الجزائري⁽¹⁾.»

ثم احتّم كلمته، بمطالبة كل واحد من الحاضرين رفع اليد اليمنى. كدليل على الموافقة على إرسال برقية احتجاج إلى عنوان رئيس محكمة الجنح. نطالبه بإطلاق سراح السجناء السياسيين.

أما الأستاذ كيوان، فقال في الكلمة التي ألقاها في الاجتماع ذاته، أن: «الحزب لما قدم مرشحين في عام 1946، كان يسعى لتحقيق هدفين: الهدف الأول، استغلال الفرصة للتعريف ببرنامج الحزب، الذي يهدف إلى الاستقلال. أما الهدف الثاني، فهو الوقوف بوجه الإمبريالية الفرنسية، وفضح مساوئ هذا النظام على المنابر.»

تؤكد مثل هذه التصريحات بما لا يدع مجالاً للشك، ابتعاد تلك القيادة عن الطرح الاستقلالي بواسطة الكفاح المسلح، بعد فشل المنظمة الخاصة، وتبنيها الاختيار السياسي السلمي، الداعي إلى العودة إلى المشاركة في الحياة السياسية من خلال التواجد في الهيئات الانتخابية الفرنسية بجميع أنواعها، ليتم إبلاغ مطالب الحزب للسلطات الفرنسية.

فقد: «أدى انتصار حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في جوان 1946، في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية، والإمكانية المتاحة لممثليه للتعبير عن أطروحاتهم علانية، إلى تغيير إدارة حزب الشعب - وبشكل خاص رئيسها الحاج مصالي - موقفه من مبدأ المشاركة في الانتخابات.

1. محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 64/S، مؤرخ في 13 جوان 1951. أ. و. م. ب.

بينما تم تطوير حتى ذلك الحين، داخل ذهنية المناضل الفكرة
القائلة بأن: « من انتخب فقد كفر »، صار مطلوبا إقحامهم بأنه يمكن
للعبة البرلمانية، إذا ما استغلت جيدا، أن تمنح منبرا للوطنيين⁽¹⁾.
احتلت قسمة حركة الانتصار بتبسة، الصدارة في عدد الحاضرين في
مؤتمراتها الانتخابية خلال انتخابات 1951. حيث كان يحضرها 1200
شخصا.

بينما لم يتجاوز عدد الحاضرين في مؤتمرات قسمة الاتحاد الديمقراطي،
الذي كان مسنودا من فرع جمعية العلماء، وقسمة الحزب الشيوعي الجزائري،
600 شخصا.

أسفرت نتائج انتخابات 17 جوان 1951 التشريعية، على حصول
القوائم الأربعة المشاركة على النتائج التالية في تبسة: حلت في المرتبة الأولى
قائمة حزب حركة الانتصار، التي تصدرها المرشح عمار محبوب، بحصولها
على 490 صوت أو 25,5% من مجموع أصوات الهيئة الناجبة الثانية.

وحلت في المرتبة الثانية قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي، التي تصدرها
الهادي مصطفى، حيث حصلت على 130 صوت أو 14,6% من
الأصوات المعبر عنها فعلا.

بينما حلت في المرتبة الثالثة قائمة الحزب الشيوعي الجزائري، التي
تصدرها العيد العمراني، بحصولها على 106 صوت أو 11,9% من
الأصوات المعبر عنها فعلا.

¹ DJERBAL Daho, " La question démocratique dans le Mouvement national
(1945-1962)", *Insaniyat* n° 25-26, juillet – décembre 2004, p.164

وجاءت في المرتبة الثالثة القائمة الحرة المسماة: المستقلون الطلائعيون،
نصدها عبد القادر قاضي، نائب سابق ومستشار عام، حيث حصلت
على 160 صوت.

بلغ عدد المسجلين في الدائرة الانتخابية الثانية، الخاصة بالجزائريين
2607 ناخبا. صوّت منهم 886 ناخبا، وهو ما عادل نسبة 37,7%. في
حين بلغت نسبة المقاطعة 63,3%. وهي نسبة زادت بنحو 10%، عن
نسبة المقاطعة التي حصلت في انتخابات عام 1946⁽¹⁾.

وأعاد محافظ شرطة تبسة، الذي كان متابعا جيّدا لكل حركات
وهجات السكان المسلمين في المدينة، سبب ارتفاع نسبة المقاطعة إلى عدم
تمكن ساكنة الدواوير والمشتات، التابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات، من
الانتقال إلى مدينة تبسة للتصويت، نتيجة تزامن تاريخ الانتخابات مع بدء
شهر الصيام، وحرارة الصيف الخانقة التي تتميز بها تبسة⁽²⁾.

غير أننا نرجّح أن يكون السبب في تراجع نسبة مشاركة التبسيين في
تلك الانتخابات، قلة اهتمام سكان المشتات والدواوير التابعة لبلدية تبسة
كاملة الصلاحيات، بهذا الحدث. خاصة في ظل عدم مشاركة مرشحين من
أعراسهم فيها. فالمجتمع التبسي بصفة عامة، كان ولا يزال مجتمعاً قبليا
بامتياز.

حدث خلال انتخابات جويلية 1951 التشريعية، انشقاق بين
مناضلي قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة، بسبب اختلاف وجهات نظر

¹ Police d'état de Tébessa, élections législatives du 17 juin 1951, 2^{ème} collège, tableau comparatif des résultats de 1946 et de 1951 par nombre de voix. A.N.O.M.

² محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم 70/S، مؤرخ في 18 جوان 1951. أ.و.م.ب.

بين القياديين: حقّه العمري ومحمد محفوظي، وتنافسهما على زعامة
القسم. ولما لم يحقق هذا الأخير أهدافه، انشق وترشح ضمن قائمة انتخابية
مستقلة، عرفت باسم: "قائمة محفوظي".

ضمت تلك القائمة أربعة أسماء بارزة من تبسة، هي: محمد
محفوظي، ميزاب أحمد، محمود صخري وبوطايفة. كما ضمت أربعة
مرشحين مستقلين، وثلاثة أسماء من قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي، هم:
بليالي، ملاح ولطرش⁽¹⁾.

حصلت "قائمة محفوظي"، بعد فرز الأصوات، على 245 صوت أو
11,08% من مجموع الأصوات المعبر عنها فعلا. بينما حصلت قائمة قائمة
الحزب المنافسة لها، على 406 صوت أو 19,36%.

وقد ذكر محافظ شرطة تبسة في تقريره السالف الذكر، ألا أحد كان
يعتقد في صدق المنشقين عن حزب حركة الانتصار.

أيضا، نشط قادة الحزب الشيوعي الجزائري، مثل بقية الأحزاب
الوطنية، حملات انتخابية في المدينة، وعقد اجتماعات عامة، حضرها بعض
شخصياته السياسية لتدعيم مرشحهم بتبسة.

وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، نشط أمينه العام، يونس كوش، حملة
مرشح الحزب في الانتخابات التشريعية أحمد نقريشي، انتقد فيها سياسة
الإدارة الاستعمارية القائمة للحريات السياسية في الجزائر، وطالب بإطلاق
سراح سجناء الرأي من أبناء تبسة⁽²⁾.

¹ محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 91/S، مؤرخ في 8 جويلية 1951. ا. و. م. ب.
² محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 60/S، المصدر السابق.

في مطلع عام 1952، عرف نشاط قسمة الحزب بتبسة، حمولا
محمولاً على المستوى المحلي، استوجب توجيه القيادة العليا لوما للمسؤولين
المحليين⁽¹⁾.

ولذلك أوفدت قيادة الحزب في 8 جانفي 1952، القيادي حسين
لحول إلى تبسة لزيارة القسمة، والوقوف على أسباب تراجع نشاط
مسؤوليها. «فدشن مدرسة الهداية التابعة لقسمة الحزب في المدينة، ثم
أثب مسؤولي القسمة على حمول نشاطهم⁽²⁾».

وقد كان لتلك النتيجة آثار إيجابية على نشاط القسمة. حيث زاد
بونائر أسرع، وبلغ أوجه خلال تلك السنة. مما مكنها من الاستحواذ مع
قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي على 85% من أصوات الناخبين التبسيين،
البالغ عددهم 2700 ناخبا.

وكان هذا العدد، بحسب تقرير أمني، يمثل غالبية السكان المسلمين
ببلدية تبسة كاملة الصلاحيات. في حين استحوذت قائمة "الأحرار"
المدعومة من قبل فرع جمعية العلماء في المدينة، على 13,5%؛ وقسمة
الحزب الشيوعي الجزائري على 1,5%⁽³⁾.

فباستثناء التيار الاستقلالي، لم يكن لبقية التيارات الوطنية نشاط
مدعوم في المدينة. حيث اتسم نشاط كل من قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي
وقسمة الحزب الشيوعي الجزائري بالمحدودية، وبالقدر الضروري الذي يحافظ
على صفوف المناضلين فيهما.

¹ قائد مفرزة الدرك الفرنسي بسوق أهراس، تقرير رقم: 12/4، مؤرخ في 24 جانفي 1952. أ. و. م. ب.
² محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 29/S، مؤرخ في 27 فيفري 1952، أ. و. م. ب.
³ محافظ شرطة تبسة، تقرير سري رقم: 34/S/CI-C، مؤرخ في 2 ماي 1953، أ. و. م. ب.

فطيلة السنوات الأربع السابقة لاندلاع الثورة التحريرية، لم تبذل تلك
القسمتان أي جهود لجلب منخرطين جدد، والزيادة في عدد المناضلين.
واكتفتا مع فرع جمعية العلماء، بمراقبة تطور قسمة حركة الانتصار الذي بات
مقلقا لهم.

بدأت تلك قسمة تشهد منذ أبريل 1952، انشقاقا بين مناضليها،
ووقعت مشادات عنيفة بينهم، نتيجة الأزمة التي حلت بهرم قيادة الحزب منذ
سنة 1951. حيث أعلن كل من محمد محفوظي، أحمد ميزاب، محمود
صخري وبوطايفة عن مواقفهم المناهض لمصالي وأنصاره أمام الملا.

وبمناسبة الذكرى السابعة لمجازر 8 ماي 1945، وزّعت قسمتا حركة
الانتصار، والحزب الشيوعي الجزائري في عشية يوم 8 ماي 1952، منشور
على السكان، تدعو الجزائريين إلى شن إضراب عام.

لكن الفرع المحلي لجمعية العلماء، وقسمة حزب الاتحاد الديمقراطي،
رفضتا تلبية دعوة الإضراب. وعندما حلت المناسبة، لم تغلق سوى المحلات
المملوكة لأنصار ومناضلي الحزبين الأولين.

كما رفضا صراحة المشاركة في الإضراب، الذي دعا إليه فرع التيار
الاستقلالي في 23 ماي 1952، للتنديد بنفي الحاج مصالي، ومناهضة
القمع الذي تعرض له المناضلون الوطنيون.

حمل مسؤولو التيار الاستقلالي، الشيخ العربي فشل الإضراب، وقرّروا
مواجهته في المجال الثقافي العزيز على نفسه، وبالذات في ميدان التعليم. فقرروا
تحويل جمعية الهداية الثقافية، التابعة لهم إلى مدرسة حرّة، لينافسوا بها
مدرسة تهذيب البنين التي يشرف عليها الشيخ.

فقد أشار تقرير أممي، إلى حدوث منافسة شديدة في المجال التعليمي
بين قيادة قسمة حزب حركة الانتصار وقيادة فرع جمعية العلماء. وأن
الأولى « صرحت علنا أنها ستحطم مدرسة تهذيب البنين العزيزة على
الشيخ العربي ⁽¹⁾ ».

وأورد التقرير قصة طريفة عن كيفية تصدي أعضاء فرع الجمعية لمنافسة
قسمة الحزب لهم في مجال التعليم، حيث قال: « وإذا لم يسجل أي رد فعل
من حزب الاتحاد الديمقراطي، فإن الشيخ العربي لم يبق مكتوف
الأيدي. حيث كان يرى في ذلك خطرا يجب إعاقته إذا ما لم يقدر على
إزالته. »

وجدت الجمعية ضالتها في الكراء بالمزاد العلني لأراضي منطقة
عين شبرو التابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات، والذي جرى في 21
أكتوبر. فهذه الأراضي كانت من قبل ولعدة سنوات مؤجرة من قبل عائلة
حمام التي تعد ركيزة حزب الشعب.

من هنا كان لابد من النيل من حزب الشعب عبر شخص ساكر
حمام، وبالوقت نفسه النيل من مدرسة الهداية، التي يرأسها أخوه حمام
العربي. فقررت الجمعية الدخول في المزاد. «

وللحيلولة دون تسبب المزاد في وقوع صدامات بين الطرفين، جرت
اتصالات حثيثة بين ممثلين عن الطرفين، أسفرت عن الاتفاق على لقاء وفدين
يمثلان الخصمين؛ وفد بقيادة صهر الشيخ العربي، ووفد بقيادة العربي حمام.

جرى اللقاء في يوم 27 أكتوبر 1952 بمقهى شعبي. اتفق الطرفان بعد المكالفة والمصارحة على عدم دخول الطرف الأول المزاد، وتوقف الطرف الثاني عن الإساءة لشخص الشيخ العربي.

وبعد استماع العربي خمام للنقاط التي أثارها لصهر الشيخ، واللوم الذي وجهه لقبيلة أولاد دراج، أكد له أن كل ما ذكره « هو نتيجة سوء فهم تسبب فيه بعض المشاغبيين والمثيرين للقلق، الباحثين عن تحقيق فوائد من هذا الخلاف⁽¹⁾. »

وفي الأخير أجمع الطرفان على أن كل من مدرسة تهذيب البنين، ومدرسة الهدايا، ليستا حكرا على فرقة ولا على قبيلة، وإنما هما مفتوحتان لكل طلاب العلم.

انعكس هذا التناقص، الذي حدث بين قسمة الحزب، وقرع الجمعية، سلبا على الأولى، حيث أخفقت في حصاد أصوات الناخبين التبسيين لصالح مرشحيتها. ولم تحصل قائمتها في الانتخابات التشريعية لعام 1952، إلا على 12,36% من الأصوات المعبر عنها فعلا.

اضطرت القسمة كي توفر المال الكافي لتجسيد مشروعها وتشيد المدرسة، إلى أخذ العشر من قبليتي أولاد يحي وأولاد دراج. حيث حصلت في عام 1952، مبلغ 600 ألف فرنك، اشتروا به طاولات وكراسي وسبورات للأقسام، ومكاتب للمعلمين.

وبذلك، تحولت جمعية الهداية الثقافية إلى مدرسة حرّة، من دون أن
تعمل على رخصة من الإدارة الاستعمارية. بدأت المدرسة بأربعة أقسام، زاول
فيها الدراسة 120 تلميذا، ثلثهم ذكورا، والثلث الباقي إناثا.

اهتمت تلك المدرسة إلى جانب العملية التعليمية، بتحقيق تلامذتها
الأنشطة الوطنية التي كان يتعلمها المناضلون الاستقلاليون. وكانت تستغل
كمقر لاحتضان الاجتماعات السياسية للقسم، وإيواء الوطنيين الوافدين من
خارج المدينة.

اهتمت القسم بفئة الشباب في المدينة، حيث جعلت للتلاميذ، الذين
هم في سن أكبر من 15 سنة، حصّة تعليمية يومية من الساعة السادسة
مساء إلى غاية الثامنة والنصف ليلًا.

كما طورت بموازة ذلك، فرعها الكشفي. حيث بلغ عدد المتسبين إليه
في تلك الفترة، 80 كشافا من الذكور والإناث. وبهذه الأعداد، تعدّت قسم
حركة الانتصار فرع جمعية العلماء على الصعيد التعليمي، وقسم الاتحاد
الديمقراطي على مستوى النشاط الكشافي.

في صيف 1952، تداول مناضلو حركة الانتصار بتبسة، وثيقة ممضاة
من قبل الشاذلي مكي، مؤرخة في 17 جوان 1948، تضمنت رؤيته للعديد
من القضايا الخاصة بالجزائر والعالم العربي - الاسلامي⁽¹⁾.

حيث تحدث فيها عن عدم احترام البرلمان الفرنسي للشعوب الضعيفة
والمقسّمة، وأنه لا يحترم إلا القوّة والناس الذين يضحّون من أجل أوطانهم.
وأن زعماء الدول العظمى لا يحترمون إلا الذين يقاتلون بالسلاح.

¹ محافظ شرطة تبسة، تقرير خاص رقم: 90/S/C11/B/5، مؤرخ في 12 جوان 1952: أ.و.م.ب.

واعتبر أن الرئيس الأمريكي هاري ترومان، ما اعترف بالكيان الصهيوني إلا لأنه يعلم أن الشعوب العربية غير منظمة ولا تتحرك. وبالتالي: « يجب على الشعب الجزائري التأكيد لفرنسا على أنه شعب حي، وإعطاء الانطباع أن سكان الجزائر يمكنهم في أي وقت التحرك وخلق حالة من الخوف بين المستوطنين. فالفرنسيون لا يعترفون بحقوق الشعوب المستعمرة من خلال العقل والتفكير السليم⁽¹⁾. »

أثار هذا النشاط الحزبي الحي، مخاوف وقلق السلطات الإدارية والأمنية بعمالة قسنطينة، من تجدد نشاط المناضلين الثوريين. حيث أخطرت أجهزتها بضرورة مراقبة كل حركاتهم وسكناتهم، واستغلال الأوضاع المزرية للعاجزين منهم عن دفع الغرامات المالية الكبيرة المفروضة عليهم، لابتزازهم وإبعادهم عن الحزب.

فقد طالب رئيس دائرة قسنطينة من محافظ شرطة تبسة، ضرورة دراسة كل الوسائل التي تسمح له بربط علاقات مع المناضلين الثوريين الذين عادوا إلى تبسة بعد انقضاء مدة سجنهم، ودفعهم إلى طلب الصفح من السلطات الاستعمارية، والتصريح خطيا بتوبتهم وعدم العودة ثانية إلى ما فعلوه⁽²⁾.

غير أن الخطة فشلت، لأن الحزب أقنع العديد منهم بطلب الاستئناف، وتكفل بدفع الغرامات المالية المفروضة على البعض منهم، مثل ساكر خمام. حيث كتب محافظ الشرطة إلى رئيس دائرة قسنطينة يقول: « لقد اتبعوا ساكر خمام [في إشارة إلى طلبه الاستئناف وتسديد الغرامة المالية التي عليه] والآن فات الأوان لربط اتصال معهم⁽³⁾. »

¹ أنظر جزء من نص المنشور في ملاحق الكتاب.

² رئيس دائرة قسنطينة، مراسلة رقم: 218، مؤرخة في الفاتح مارس 1952.

³ محافظ شرطة تبسة، مراسلة رقم: S/48، مؤرخة في 6 مارس 1952.

وخلال شهر نوفمبر 1952، عرفت القسمة أزمة مالية حادة، بسبب عزيمتها، نتيجة تراجع اشتراكات المناضلين، بعد نداءات الحاج مصالي للمناضلين بعدم دفع الاشتراكات للقسيمات غير الموالية له، وحدث اختلاسات مالية اتهم بها اثنان من المسؤولين المحليين من أنصار مصالي.

وقد تسبب كل ذلك، في حدوث تصدعات داخل قسمة تبسة، وأدى إلى عجزها عن دفع أجور المناضلين الدائمين، والمعلمين في مدرسة الهداية. حيث لم يتلقوا أجورهم منذ شهر أكتوبر.

أمام هذا الوضع الصعب والخطر الذي بات يهدد القسمة بالانفجار، أرسلت اللجنة المركزية موفدا عنها إلى تبسة للتحقيق في الأمر. حيث حلّ في يوم 6 نوفمبر 1952، النائب أحمد بودة بالمدينة، للإطلاع عن الوضع تحقيق عن كذب، ولملمة الوضع، ومنع أي فضيحة.

وبعد التحقيق قرّر كف يد مسؤول الخزينة (ل. ح) عن العمل مدة شهرين، بتهمة تسيير سيء للمالية.

تسببت تلك الأحداث في وقوع شرح عميق في القسمة، وانقسام المناضلين الاستقلاليين إلى طرفين متنافسين، على غرار الانقسام الذي وقع في قبة هرم الحزب: طرف ضم أنصار الزعيم مصالي، وطرف ضم أنصار اللجنة المركزية.

¹ في تلك الأثناء دعا الحاج مصالي أنصاره في القسمات إلى تجميد الأموال وعدم دفعها للجنة المركزية. انظر برقيته المؤرخة في 11 مارس 1954، في:

HARBI Mohammed, Les archives de la révolution algérienne, Editions Dahlab. Alger 2010, pp. 52-56

اتسمت العلاقات بين مسؤولي قسمة حزب حركة الانتصار، وفرع جمعية العلماء في المدينة، خلال الفترة المدروسة بالجفاء والفتور. في حين، كانت العلاقة بين هذا الأخير وقسم مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي، على أسس ما يرام.

والسبب في ذلك يعود في نظرنا، إلى طبيعة التركيبة السوسولوجية للقاعدة النضالية لكل طرف. ففي حين نجد أن القاعدة النضالية لجمعية العلماء تكاد تنحصر في قبيلة النمامشا، بحكم أن مسؤول الفرع من تلك القبيلة. نجد في المقابل القاعدة النضالية لحزب الشعب - حركة الانتصار، تكاد تقتصر على قبيلتي أولاد سيدي يحي وأولاد دراج.

فعلى سبيل المثال، لما أراد أحمد بودة تأدية زيارة للشيخ العربي، رفض هذا الأخير استقباله. وفي مساء ذات اليوم رجع الشيخ عن موقفه بعد تدخلات من هنا وهناك، ووافق على استقباله ضمن وفد عن حزب حركة الانتصار، شريطة أن يحضر معهم رئيس القسمة السيد حمّو العمري. لكن هذا الأخير رفض تلبية الدعوة، وبالتالي لم يُستقبل الوفد، وتوقفت المحادثات قبل أن تبدأ.

وبخصوص الأحداث الدامية التي هزت خلال عام 1952، الجارتين تونس والمغرب وأدت إلى بدء الكفاح التحرري فيهما، نجد أن 95% من سكان تبسة المسلمين، أيدوا مقاومتها المسلحة ضد الهيمنة الفرنسية.

حيث اعتبروا أن ما جرى في البلدين الشقيقين لم يكن عملا معزولا من بعض الوطنيين، بل كان عملا لجميع السكان الذين قرّروا استعادة حريتهم⁽¹⁾.

¹ محافظ شرطة تبسة، تقرير سري رقم: 34/S/CI-C، مؤرخ في 2 ماي 1953، أ. و. م. ب.

كما كان لتلك الأحداث أثر إيجابي على قسمة الحزب في تبسة. حيث جعلتها تدرك القوة التي صارت تمثلها. وأصبحت تعتقد، بحسب ما أشار إليه محافظ شرطة تبسة، أن الوقت الذي ستنقل فيه الجزائر إلى العمل المسلح ليس بعيداً.

في المقابل، عاب فرع جمعية العلماء، وقسمة حزب الاتحاد الديمقراطي على الوطنيين التونسيين ضرب المصالح الفرنسية⁽¹⁾.

وكشفت العديد من التقارير الأمنية المتبادلة بين محافظة شرطة تبسة، والمسؤولين الإداريين في عمالة قسنطينة، طيلة الفترة بين 1951 - 1954، عن بذل الإدارة الاستعمارية، كل جهودها من أجل اختراق صفوف قسمة حزب حركة الانتصار في المدينة، وإضعاف نشاطه، إما بتزوير الانتخابات لصالح خصومه. كما حدث خلال انتخابات عام 1951، أو بشق صفوف مناضليه واستمالة ضعاف النفوس منهم بالترغيب و الترهيب.

كانت التيارات السياسية في تبسة، تتنافس فيما بينها، أثناء الانتخابات أشد التنافس. وكانت تهاب التيار الاستقلالي عندما يشارك فيها ويخوض غمارها.

فخلال فترة الانتخابات التشريعية المذكورة، تخوف الشيوعيون والاتحاديون الديمقراطيون، من فور محتمل لقائمة الاستقلاليين، فاضطروا لكي يمنعوا حدوث ذلك، إلى المشاركة بقائمه موحد.

لكن سرعان ما طفت الخلافات السياسية العميقة بينهما إلى السطح، وحالت دون تحقيق تلك الرغبة. إذ لجأ الاتحاديون الديمقراطيون إلى سحب

عناصرهم من القائمة المشتركة، وأعدوا قائمة متناسقة بين عناصره وعناصر
منتسبة إلى فرع جمعية العلماء.

وعلى صعيد مراقبة علاقة عناصر التيار الاستقلالي الجزائري مع
الوطنيين في تونس، أشارت تقارير أمنية إلى انشغال السلطات الإدارية
الاستعمارية بنشاط سياسي مكثف، ظهر خلال سنتي 1952-1953،
بين حزب حركة الانتصار الجزائري، والحزب الدستوري التونسي. حيث
لاحظت تنقل مناضلين من الحزبين بين البلدين، وربط اتصالات سرية بينهم،
وبخاصة في تبسة.

فقد طلب رئيس دائرة قسنطينة من محافظ شرطة تبسة، إفادته بتقرير
مفصل عن أسباب الزيارة المتكررة لمواطن تونسي من تالة يدعى بلقاسم بن
محمد مرزوق إلى تبسة، والذي يعد بحسب رأيه، عنصر ربط بين حزب
الدستور التونسي وحزب حركة الانتصار⁽¹⁾.

كما أشارت تقارير أخرى، إلى ممارسة بعض أبناء المدينة نشاط تهريب
الأسلحة لصالح الثوار التونسيين. فقد اهتمت مصالح الأمن بعمل أحد
التبسيين، يدعى ذويب قرايدية، في تهريب الأسلحة والذخيرة، ونقلها إلى
الثوار التونسيين.

فقد ذكر مخبر شرطة محلي يدعى (خ. م. ح. ٥) في تقريره إلى محافظ
شرطة تبسة، عن أن هذا المهرب: «... لديه أصدقاء يأتون إليه دوما من
تونس لزيارته، من أجل تهريب الأسلحة... [وأضاف أن] في 23 أكتوبر
نقل المدعو قرايدية ذويب بمعية زوجه أسلحة إلى منطقة الدير، الواقعة

الرئيس دائرة قسنطينة، مذكرة رقم Ad/11775، مؤرخة في 23 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.

16 كلم من تبسة، لصالح أصدقائه الذين سينقلونها قريبا إلى

وكانت المصالح الأمنية المحلية، ترى في فرع حزب حركة الانتصار بالمدينة
عاملا مسببا للاضطرابات؛ في حين اعتبرت كل من «حزب الاتحاد
الديمقراطي، المحافظين والمستقلين، عاملين مساعدين على تحقيق
التوازن والاستقرار».

ويمكن القول، من خلال تتبع مسار الانتخابات، التي جرت خلال
الفترة من 1951 إلى 1953، أن قسمة حزب حركة الانتصار شهدت
تراجعا ملحوظا في نشاطها السياسي، وذلك بسبب بعض العوامل التي
نحصرها في النقاط التالية:

أولا، تأثير اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وما تبعه من ملاحقات أمنية
ومحاكمات قضائية؛

ثانيا، دور الإدارة الاستعمارية في تحجيم الحزب من خلال تزوير
الانتخابات وإظهاره مظهر المنهزم؛

ثالثا، تأثير فرع جمعية العلماء وحليفها قسمة حزب فرحات عباس
على شريحة كبيرة من سكان المدينة؛

رابعا، الاعتبارات القبلية التي كانت تفرق بين مناضلي التيارات
السياسية الوطنية في تبسة. حيث كان أغلب أتباع فرع جمعية العلماء،
ومناضلي حزب فرحات عباس من قبيلة النمامشا. بينما كان أغلب مناضلي
حزب حركة الانتصار من قبيلتي أولاد سيدي يحيى بن طالب، وأولاد دراج.

مراسلة من مخبر محلي يدعى (ع. م) إلى مسؤول القطاع الخامس بعمالة قسنطينة، مؤرخة في 26
أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.

أما بالنسبة للتنظيم الإداري لمنطقة تبسة، وإدارة شؤونها نجد أن سلطات الاحتلال اعتمدت منذ احتلالها رسميا في عام 1850 وإلى غاية عام 1954، على أبناء العائلات التقليدية، في إدارة شؤون السكان المحليين وفقا لما يتناسب مع سياستها.

وبذلك ظلت المنطقة وإلى غاية 1956، تفتقر إلى خبرة التسيير البلدي، بالرغم من أنها تحولت إلى دائرة تضم 21 بلدية. وفي هذا الصدد، وصف أحد المؤلفين الفرنسيين، الوضع الإداري في تبسة بالقول:

« في الواقع تلك البلديات التي أنشئت على الورق لم يكن لها وجود حقيقي، أي تمثيل منتخب. مما حدا بالسلطات بشكل استثنائي ومؤقت، إلى تعيين "مندوبيات خاصة" ...

كما أن الدواوير القديمة لم تستطيع ممارسة خبرة التسيير البلدي في الحياة اليومية⁽¹⁾. »

وفي المجال الاقتصادي، عرفت تبسة خلال عام 1951، أوضاعا مزرية، مثلها مثل العديد من المدن الداخلية الآهلة بالجزائريين، نتيجة للوضع الكارثي للزراعة، والجفاف الذي ضرب منطقتها.

ويمكننا تكوين صورة عن تلك الأوضاع، من خلال ما ورد من توصيف في خطابات المرشحين المتنافسين في المهرجانات الانتخابية، الذين تداولوا على المدينة خلال 1951.

¹ BENEDETTI Julien, *Sous-préfecture de Tébessa. 1955-1962. Répertoire numérique détaillé*, archives nationales, C.A.O.M, Aix-en-Provence, 2006, pp. 7-8 (ترجمة المؤلف)

ففي نهاية شهر جانفي 1951، أشار نائب رئيس بلدية تبسة،
مرشح حزب "الفرع الفرنسي للأمية العنالية S. F. I. O"، المدعو دولين
بير، في كلمة ألقاها بالمدينة، بمناسبة ترشحه للانتخابات التشريعية، إلى
أوضاع سكان تبسة، والأرياف القريبة منها في شتى المجالات. حيث
قال:

«القوانين الاجتماعية للجمهورية فيها معطلة، وبالأخص من قبل
الجماعات المحلية. ففي تبسة لا يحصل الموظفون بالبلدية على المنح
العائلية، ولا يستفيدون من العطل المدفوعة الأجر، ولا من الضمان
الاجتماعي...»

والمستوصفات في بولحاف، وبشر العاتر وبشر دروج، شيدت من الطين
بدل الحجارة مما تسبب في تحولها إلى أثر بعد عين. وطالب ببناء
مخازن للحبوب في تبسة لتجنب فساد القناطير المقنطرة من القمح
بسبب تكديسها في العراء، وتركها للتقلبات الجوية⁽¹⁾.

وأشار مرشح آخر يدعى بالومبا، إلى «مجاعة وبؤس يهددان
المنطقة». كما انتقد الوضع المزري، الذي كانت عليه مدينة تبسة آنذاك،
حيث قال عنها: «مدينة وسخة تفتقر إلى قواعد الصحة ولا يوجد بها
ماء⁽²⁾».

ظ شرطة تبسة، مراسلة رقم: 20/S، مؤرخة في الفاتح فيفري 1951. أ. و. م. ب. (ترجمة المؤلف)
در نفسه، تقرير خاص رقم: 55/S، مؤرخ في 3 جوان 1951. أ. و. م. ب.

بينما أشار المرشح عن الحزب الشيوعي، ابن المدينة السيد أحمد
نقريشي، إلى الآثار السلبية للجفاف الذي لا يزال يضرب المنطقة، على
سكان البوادي⁽¹⁾.

وأما النائب بالجمعية الجزائرية، السيد عبد المجيد مشري، فقد رأى
في الجفاف الذي حل بالمنطقة، وتسبب في انعدام المحصول الزراعي، مشكلة
عويصة سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد المالي⁽²⁾.

في عام 1954، بلغ عدد سكان دائرة تبسة 152.680 نسمة،
منهم 20.400 قاطنا بالمدينة وأحوازها، والبقية في البلديات المختلطة.

¹ المصدر نفسه، تقرير خاص رقم: 53/S، مؤرخ في 29 ماي 1951. أ. و. م. ب.
² المصدر نفسه، تقرير خاص رقم: 56/S، مؤرخ في 5 جوان 1951. أ. و. م. ب.

الخاتمة.

يقدم هذا الكتاب دراسة موضوعية حول اكتشاف المنظمة الخاصة، وعلاقة مناضلي تبسة الثوريين به، انطلاقا مما عايشوه، وشاهدوه من أحداث. وعنادا على ما تضمنه الأرشيف السري لشرطة الاستعلامات العامة، الذي فتح مؤخرا أمام الباحثين، من معلومات أمنية سرية عما اصطلح عليه باسم: «حادثة تبسة» أو «مؤامرة تبسة»، وانعكاساتها السلبية سواء على التنظيم شبه الثوري أو على حزب حركة الانتصار.

فأكثر من 60 سنة، وتبسة يشار إلى مناضليها الوطنيين بالبنان، إما عن جهل أو عن قصد، كلما جرى الحديث عن أسباب اكتشاف المنظمة الخاصة، واعتقال رجالها، ووضع حد لمشروعها الثوري الهادف إلى تفجير الكفاح المسلح في الجزائر لاستعادة الاستقلال الوطني.

حيث اتهم المدعو عبد القادر خياري، بإفشاء سر التنظيم شبه الثوري إلى الأمن الاستعماري، من دون أن تكون للرجل أية علاقة بالتنظيم لا من قريب ولا من بعيد، أو أن يكون قد ناضل في صفوفه في يوم من الأيام، أو علم شيئا عن نشاط رجاله.

بينما لو تتبعنا التطورات السابقة لهذه الواقعة الأليمة، وبحثنا عن الأسباب الحقيقية من وراء وقوع ذلك الشجار المشؤوم، الذي دار في تبسة بين جماعة الخاطفين ورحيم، وحددنا مسؤوليات الأطراف المتسببة فيه، بالاعتماد على المصادر الشفوية أو الورقية، لاتضح لنا الصورة جليا، وتبين لنا أن المتهم كان بريئا مما نسب إليه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

فلم يعد اليوم واردا قبول مثل تلك الروايات السطحية، المليئة بالأخطاء التاريخية كما أثبتناه في هذا الكتاب، وإغفال الأسباب الحقيقية من وراء وقوع «حادثة تبسة»، في ظل وجود شهود عيان من المناضلين التبيين في المنظمة الخاصة، عايشوا الحادثة، وعرفوا تفاصيلها التي ظلت محفورة في ذاكرتهم بالرغم من تقدمهم في السن، ولكنهم لم يكتبوا عنها.

ناهيك عما صرح به السيد رحيم نفسه بعد الاستقلال، لبعض الوطنيين التبيين عن تفاصيل ما جرى. حيث لم يسبق لأحد ممن كتبوا عن تاريخ المنظمة الخاصة أو دونوا مذكراتهم عنها، أن سأل الرجل عما حدث أو أورد شهادته.

فالتفسير التاريخي لاكتشاف المنظمة الخاصة، الذي ساد منذ أكثر من 60 سنة، لم يعد جديرا بالتصديق. لأنه ببساطة قام على تزيف الحقائق وإخفائها، إما عن جهل أو عن قصد، وأضر كثيرا بالمناضلين الوطنيين الشرفاء من أبناء تبسة.

فاليوم وبعد مُضي وقت طويلا على وقوع تلك الحادثة، باتت تتوفر للباحثين المهتمين بتاريخ المنظمة الخاصة، مصادر جديدة ومتنوعة تساعد في إعادة تركيب تلك الأحداث، ومقاربتها مقارنة تاريخية صحيحة. كما تساعد في إعادة تقييم عمل المنظمة الخاصة، والاعتراف بكل شجاعة بأنها فشلت في تحقيق هدفها.

فالمطلوب منا كباحثين، ألا نكون عاطفيين في قراءة تاريخنا، وأن تكون لنا الجرأة الكافية على الاعتراف بفشل من كلّفوا بتأسيس المنظمة الخاصة في تحقيق هدفها الأسمى، مثلما نعترف بنجاح الذين فجروا ثورة الفاتح من نوفمبر

1954، في تحقيق هدفهم المنشود في طرد الاستعمار الفرنسي من الجزائر،
بإسراجاع السيادة الوطنية المغتصبة وتحقيق الاستقلال الوطني.

وما يدل في رأينا، على فشل قادة التنظيم شبه العسكري في إنجاز
مهمتهم، تولى السياسيين تسير شؤون فلول المنظمة الخاصة بعد اكتشافها،
وانخاذ قرار بحلها لأنها لم تعد صالحة للبقاء.

حيث عيّنت اللجنة المركزية في عام 1954، لجنة برئاسة مصالي.
بحصلت منها على قرار يقضي بإلغاء أنشطة المنظمة الخاصة، وإعادة إدماج
عناصرها في الحزب، وتعيين قادتها بوضياف، ديدوش وماروك إلى جانب
آخرين، في فيدرالية الحزب بفرنسا، فصادقت عليه بالإجماع.

كما صدر أمر إلى كل النواب الذين وضعوا من قبل تحت تصرفها،
بالعودة إلى صفوف الحزب.

فاكتشاف المنظمة الخاصة، يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تقدير من
قيادة المنظمة الخاصة في قسنطينة، بحكم أنها كانت المسؤولة المباشرة عن
التنظيم في تبسة. فهي التي خططت لاختطاف رحيم، وأرسلت له جماعة
عصابة التي فشلت في أداء مهمتها، وارتكبت حماقة التظاهر المسلح العلني في
المدينة قبل مغادرتها، على غرار أفلام المافيا الأمريكية في عشرينيات القرن
الماضي.

بينما كان من الواجب، تكليف مناضلين من تبسة لأداء تلك المهمة،
خاصة وأن لهم خبرة كافية في هذا المجال، وسبق لبعضهم إنجاز مهام مماثلة لها
باحترافية عالية.

فبقدر معرفتنا لكبواتنا، وإدراكنا لأخطائنا، يمكننا إعادة كتابة تاريخنا
بكل موضوعية، وتعليمه للأجيال الصاعدة على أسس صحيحة، وبذلك
نكون قد ساهمنا في تكوين المواطن الجزائري القادر على الفهم الجيد لرهانات
المستقبل على ضوء ماضيه الناصع.

فالقصد من وراء تأليف هذا الكتاب، ليس إعداد محاكمة للمنظمة
الخاصة، حول أسباب اكتشافها، وإنما هو تقديم رؤية جديدة وموضوعية
للباحث المختص، والقارئ المهتم بالتاريخ الوطني، عن حقيقة ما اصطُِّلِح عليه
في قاموس الحركة الوطنية الجزائرية، باسم: "قضية تبسة" أو "مؤامرة تبسة".
قوامها الدراسة التاريخية الموثقة، المعتمدة على البحث العلمي وأدواته، والمقاربة
التاريخية العامة.

رؤية إضافية، تعيد الكلمة إلى الفاعلين الأساسيين، الذين قدّموا من
خلال شهاداتهم، توضيحات ومعلومات تاريخية، كشفت عن العديد من نقاط
الظل في تاريخ المنظمة الخاصة؛ وتستنطق الأرشيف الأمني الاستعماري، الذي
تتبع كرونولوجيا سير الأحداث منذ اكتشاف المنظمة الخاصة، وإلى غاية محاكمة
رجالها. وهو ما لا نجده اليوم في أي مرجع أو مصدر، عاجل من بعيد أو قريب
هذه القضية الشائكة.

عبد الوهاب شلالي

تبسة في يوم الأحد 29 نوفمبر 2015.

الملاحق

أولاً: ملحق الوثائق.

- الوثيقة 1. غلاف الملف الذي ورد فيه تقرير شرطة الاستعلامات العامة عن اكتشاف

المنظمة الخاصة.

REPUBLIQUE FRANÇAISE

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DIRECTION GENERALE
de la
SECURITE GENERALE

SECRETARIAT

N° 11111111

Alger, le

27 Mars 1947

SECRET

SYNTHESE QUOTIDIENNE

DE

RENSEIGNEMENTS

(المصدر: أ. و. م. ب.، آكس آن بروفانس)

ACTIVITES POLITIQUES D'INSPIRATION REGIONALISTE..

P.P.A. - ACTIVITE CLAUDESTINE..

ORGANISATION PARAMILITAIRE ARMEE
dans le DEPARTEMENT de CONSTANTINE..

Les services de Police de Constantine, rapportent les circonstances d'une agression commise le 12 Mars à Tébesse sur le nommé KHAYAR Abdelkader, véritable expédition punitive méthodiquement montée par le P.P.A. et communiquant les résultats d'une enquête qui e parait de confirmer au sein de ce Parti l'existence d'une organisation paramilitaire déjà en place, disposant d'un armement et de services rationnellement articulés.

Plusieurs mousquetons, des armes automatiques, des explosifs, des boîtes de pansements ont été découverts en différents points de ce département.

Il est établi que ce matériel de guerre a été réparti par un organisme occulte né du parti et contrôlé par lui.

Une notice très détaillée probablement calquée sur des instructions précises appliquées par la Résistance Française, révèle le caractère insurrectionnel des opérations en vue desquelles les troupes du Parti sont préparées.

Ces résultats très rapidement obtenus grâce à la diligence des Services de la P.R.G. agissant en liaison avec ceux de la Police Judiciaire de Constantine, ont permis d'apporter des preuves concrètes aux nombreuses informations données précédemment par nos Services, touchant les préparatifs d'action directe nettement poussés par les nationalistes extrémistes musulmans.

(المصدر: نفسه)

Dans la soirée du 1^{er} Mars 1959, vers 18h 30, à l'extérieur des remparts de Tébessa, deux musulmans KHIANI Abdelkader et ABDOU El Haddi étaient agressés par cinq individus qui tentaient de les enlever dans une puissante automobile après les avoir chloroformés et rodés de coups.

KHIANI Abdelkader, membre dissident du F.R.A., dit quelques instants plus tard au Commissariat de Police "qu'ayant rapidement jugé la situation, il se défendit avec la dernière énergie, persuadé qu'il serait exécuté par ses ravisseurs" qui, sans aucun doute appartenaient au Parti de MESSALI.

L'alerte fut aussitôt donnée à toutes les Polices du département. Des barrages de Gendarmerie s'établirent sur les routes, des surveillances furent installées.

À 22h, 15 la voiture, un cabriolet "Adler", 4 cylindres, décapotable, était découverte par la Gendarmerie stationnant près d'un carrefour à proximité du centre d'Oued-Zenati.

Les deux occupants étaient arrêtés et la fouille du véhicule permettait la saisie d'un flacon de chloroforme, d'un couteau d'arménienne, d'un paquet de coton et d'une grosse lime qui servit à assommer KHIANI.

Conduits à Tébessa, les deux musulmans révélaient l'identité de deux de leurs complices demeurant à Bône, et pour le cinquième un prénom sans autre précision.

Les deux Bônois étaient immédiatement arrêtés par la Police Judiciaire locale et dirigés sur Tébessa d'où était menée l'enquête.

(المصدر: نفسه)

300

- الوثيقة 7. الهدف الذي كان يتطلع إليه التنظيم شبه الثوري (1).

« يجب ألا نسلم فقط بأن مفتاح التحرير هو القوة، يجب قبل كل شيء الاعتقاد فيه بصدق؛ ينبغي بعد ذلك توضيح عبارة القوة تلك لاستخلاص النتائج المنطقية المترتبة عنها برباطة جأش... تعلمنا دروس التاريخ أن الأفكار والصفات الأخلاقية لا تحارب بمفردها.

الرجال هم الذين يصنعون القوة ويحطمونها، عندما نسعى إلى تحطيم قوة العدو، التي هي ليست مجردة ولكن تمثل في كل مكان نظام القمع: الجيش، الشرطة، الإدارة. تصورنا هو مواجهة القوة المادية بقوة مادية مسلحة بايديولوجية، من هنا كانت الحاجة ملحة لإعداد جاد ولمنظمة صلبة. بعبارة واحدة، حل القوة الذي نتبعه هو الذي حرر كل الشعوب، إنه حل العمل المباشر، العمل المدمر، وعلة الوجود للمقاومة الحديثة وحرب العصابات، إنها ذهنية المقاومة، خزان الإيمان الذي لا ينضب والذي استعمل في إنهاك الاحتياطات المادية للأمة الجائرة.

هذه هي الروح المطلوبة لتحرير الجزائر. المرحلة وصلت إلى مبتغاها، والحركة الوطنية باغت، نكرر ذلك، مرحلة الانجاز؛ يجب أن يكون الرجال الذين تحتاجهم منجزين، ثابتي العزم، ومصممين على فعل كل شيء.»

! عثرت الشرطة الاستعمارية على هذه الوثيقة خلال عمليات المداهمات والتفتيش، التي طالت مساكن مناضلي المنظمة الخاصة، على وثيقة لدى السيد آيت زاوش معمر، قائد فوج المنظمة الخاصة في عين تموشنت، أنظر:

BOUZAHER Hocine, *La justice répressive dans l'Algérie coloniale. 1830 -*
(ترجمة المؤلف) 217 p. 2007, éditions Houma, Alger 1962,

- S O U I D A N I Boudjema -
 Alias "DJILLALI", "BOURENANE DJILLALI", "REBANE DJILLALI".



Né le 10.1.1904 à ALGERIA, de F. Lakhdar ben Ali et de
 Abdalla M'hammed ben Tayeb.

- SIGT 1m 73 - yeux chat. moyen, cheveux chat. f. men-
 son bas, dents blanches, teint mat.

CHRS. DANGEREUX

- ARREST : D.M. 11/51, 50/54, Fiches JA, 49/606,
 JA, 54/310.

الصادر
 4/6/1956
 27

- DOSSIER 757 -

(المصدر: أ. و. م. ب.)

- الوثيقة 9. بيان تحت وتفتيش أممي عن السيد أحمد بن بلة بعد فراره من مسجون
البلدية.

- B E N B E L L A Mohamed -
dit "Hennided"

Alias HENRIOTCHE Abdelkader - VIZIARI Henricus



Né le 25.6.1916 à MARNIA (Oran) de F. Babarek ben Yhe-
djout et de Fatma bent El Hadj.

SIGT 1m.78 yeux marr. cheveux noirs frisés. lèvre
inférieure épaisse visage ovale. menton fuyant. nez
légèrement busqué. Os inférieur oreille dr. lobes col-
lés. sourcils réunis. narines 3 cm. dessus et à droite
fourchette. F D 44225 - 44244

TRES DANGEREUX

DIJET D.O. 16/52. 17/52. 14/54. 19/54. fiches JA.
14/41. JA. 55-1729.

(المصدر: نفسه)

10. منشور لحزب حركة الانتصار في 1951، يندد بالمؤامرة على الحزب وعلى
حضر، وزع المنشور في تبسة.

COPIE DE TRACT
-1-1-1-1-

PEUPLE ALGERIEN?

Le par le monde, l'édifice du colonialisme croûle grâce à l'action héroïque
des peuples après de liberté.
Chassé d'Asie et du Proche-Orient, il tente de se retrancher en Afrique.
Dans ce dernier réduit, il est en proie aux mêmes dangers. Les lieux les plus
bles d'Afrique Noire, de Tunisie et du Maroc. Il travaille et s'efforce de ne pas
de d'essayer partout des échecs retentissants.

PEUPLE ALGERIEN?

Unanime derrière ton mouvement national, le peuple algérien se lève et s'insurge
toutes les manœuvres du colonialisme français morbide.
Par ton action organisée et courageuse, tu as déjà remporté des succès.
Mais le colonialisme en désarroi veut te briser dans ce que tu es de plus
cher et de plus précieux: ton organe de lutte.
Il veut, par des machinations diaboliques, décapiter ton mouvement national
en l'impliquant dans le prétendu complot.
Oui, il y a complot: c'est celui ourdi par l'administration coloniale et la
sa police.

Qui, il y a complot: contre le Peuple Algérien et son mouvement national, le
M.T.L.D.

Des centaines d'Algériens ont été arrêtés. Par des tortures inhumaines, la
Police leur a arraché des "aveux spontanés".

Par les poursuites intentées à l'encontre du député Mokrani, le colonialisme
Français veut atteindre le mouvement de libération nationale.

PEUPLE ALGERIEN?

Comme tu as réagi et fait échouer la vague d'arrestations arbitraires qui
frappait les meilleurs de tes fils,

Comme tu as manifesté et dénoncé la "police de l'indigène" lors des procès
des détenus d'Oran et de Bougie,

TU DÉFENDRAS ET AMPLIFIERAS LES ARRESTATIONS ARBITRAIRES DES PLUS
EN DÉFENDANT MOKRANI, TU DÉFENDRAS TON MOUVEMENT DE LIBÉRATION NATIONALE.

EN DÉFENDANT MOKRANI, TU DÉFENDRAS LES DÉTENUÉS ET LE PEUPLE.

EN LUTTANT POUR LA LIBERTÉ DE MOKRANI, TU LUTTES POUR LA LIBERTÉ TOUT
COURT.

Le M.T.L.D. PORTE-PAROLE DE LA LUTTE ANTICOLONIALE, LUTTE LE PEUPLE
ALGERIEN POUR DÉFENDRE ET FAIRE ÉCARTER AUX COLONISATEURS LE COLONIALISME EN ALGERIE.

LE M.T.L.D. LUTTE POUR LA TRIUMPHÉ
DES LIBERTÉS INDIVIDUELLES.

(المصادر: شرطة الاستعلامات العامة)

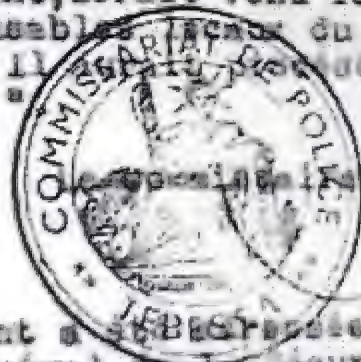
- الوثيقة 11. نسخة من المنشور الذي حرره الشاذلي المكي في عام 1948، وجلبه حسين
لحول معه إلى مناضلي حزبه في تبة عندما زارهم في جوان 1952.

.....
" HANIN MOHAMMED a estivé à ALGER. A cet effet,
il a loué une magnifique villa pour une durée de trois mois,
pour 150 livres égyptiennes. Il a également loué une autre vil-
la, dans la banlieue du CAIR, à raison d'un loyer mensuel de
50 livres égyptiennes. D'autre part, il a acheté un journal de
française " L'UNION " pour 500.000 francs. Il a collecté de
fortes sommes au nom du Comité du CAIR. Ceci démontre
qu'il jette par les fenêtres l'argent destiné à la lutte com-
mune. Par ailleurs, il prétend lutter contre la France et il
achète du matériel français.....
La revue " NOS-AL-YOUF " n°1.000 a violemment criti-
qué l'attitude de MOHAMMED et l'a présenté aux lecteurs, comme
un vulgaire voleur.....
" J'attire votre attention sur ce que je perçois en li-
vres par mois et que cette somme ne me suffit pas, par rapport
à la lutte que je mène. Je logeais misérablement mais, je viens
de trouver un logement à 50 livres par mois, convenant mieux à
ma situation. Je vous demande une augmentation de 50 livres
pour me permettre de mener à bien la tâche entreprise. J'at-
tends votre approbation à ce sujet.....
" Je termine en vous demandant d'être solidaires et de
recueillir des fonds qui seront versés au Comité d'entraide
de l'Armée égyptienne.....

Le 17 JUIN 1948
Signé: HANIN MOHAMMED.

Ce document aurait été apporté ici par EL HANIN MOHAMMED
secrétaire général du F.P.A. qui est arrivé à TANGER le 5
JUN 1948, venant d'ALGER. Ce document a été remis, en libre
main à LAMRI MOHAMMED, chef responsable de la section locale au
Siège Social de la société " EL-HIDAYA ".

LAROUEL MOHAMMED qui a quitté TANGER, en direction de
BORDJ, le 5 courant, serait venu ici pour adrester avec sévé-
rité les responsables locaux du F.P.A. pour leur mollesse en
toutes choses. Il a été présent à l'inauguration de la médi-
sa " EL-HIDAYA ".



Principal Agent Charles MOHAMMED.

Copie du présent a été adressée :
A M. BRINGARD, Directeur général de la Sécurité générale de l'Algérie, ALGER
M.M. les Administrateurs de la Courbe n°1 de TANGER et MOHAMMED à
TANGER.

(المصدر: نفسه)

12. تقرير أممي عن إطلاق سراح محمد العمري مسؤول قسمة حزب حركة
الاستقلال في أوت 1955، وعودته إلى تبة.

TEBESSA

P. E.
N° 197 / M.

TEBESSA le 16 Août 1955

Le SECRÉTAIRE DE POLICE O.P.J. DEISS Nicolas
assurant l'intérêt de COMMISSAIRE de POLICE
Chef de la circonscription de TEBESSA

Monsieur le SOUS - PREFET
de l'Arrondissement de CONSTANTINE

OBJET: S. du nommé LAMRI Mohamed, ex-Maire de la
Municipalité M.T.L.D. de TEBESSA.

J'ai l'honneur de vous faire connaître à toutes
fins que vous voudrez bien juger utiles, que le 11 Août 1955,
vers 18h 30 est arrivé à TEBESSA, venant de CONSTANTINE par
voiture particulière le sieur LAMRI Mohamed, ex-Maire de la Mu-
nicipalité M.T.L.D. de TEBESSA. Il était accompagné de la Ma-
dre MELKAKEM Mohamed dit "Areski" ancien garde du corps de son gen-
darme KESSALI Hadj, demeurant à ALGER, au sujet duquel je vous avais
adressé mon rapport n° 958/S en date du 3 Août 1955, faisant sui-
te à votre transmission n° 682/S-55 du 2 Avril 1955.

Impliqué dans le procès dit "des 53" (atteinte à
la sûreté extérieure de l'Etat) LAMRI Mohamed ex-président de
la Kassa M.T.L.D. locale a été relaxé par le Tribunal Correc-
tionnel de CONSTANTINE par son jugement rendu le 11 Août 1955.

Depuis son retour à TEBESSA, LAMRI Mohamed a reçu, à
son domicile, situé Route de la Basilique, la visite de parents,
amis et connaissances tant Européens que Musulmans. Toutefois, sa relaxe a suscité, jusqu'à ce jour, des commentaires
divers et opposés par la population Tebessienne.

Certains éléments en effet ont accueilli cette mesure
avec plus ou moins de mécontentement. Par contre, ses amis poli-
tiques, notamment ceux de l'ex-M.T.L.D. y voient une preuve de
l'équité et de l'impartialité de la justice Française, et, à
l'appui de leur thèse, ils soutiennent que LAMRI Mohamed a des
opinions modérées et qu'il est ennemi de la violence.

Jusqu'à maintenant, l'activité de LAMRI Mohamed n'a
pas spécialement attiré l'attention de nos services. Cependant
si son attitude venait à se modifier, je ne manquerais pas de
vous en tenir aussitôt informé.



Sever

(المصدر: نفسه)

اتحاد وتقدم

الوطن الجزائري يجتاز ساءات ربما يكون اثرها بالغ الخطورة. لقد حل به المنف. وانتنت به التعمية والبطالة الى حد مزعج حير القلوب. ولبيل عقول ذوى الصنائع النقية امام تكرار عدم التفاهم - الامر الذى أدى بالاتفاعيين أصحاب الدخائل السيئة الى الجسارة السائلة فاعتصموا فرصة الشك السائد وتمكر الجوى لتحقيق أغراضهم الشريرة. ألس من الواجب اذن على كل ذى ضمير نقي وصاحب إيمان صحيح أن يبذل كل جهد ممكن للقضاء على الخطر المحدق حتى يكون قد استل للطريق الالهى الامر بالخير والنهائى عن الشر. لم يكن ظهورى اليوم في ميدان الانتخاب هو بدء كفاحى بل كثيرا ما كنت أنا ضل الدجالين بمقالائى، واكافح للفاسدين، وأناموم العنف والضغط وليس لى من قصد سوى خدمة المثل الا على المترك الذى لا يصدق عنه فوز أو خيبة وسابق متاديا على واجبى كرجل ومؤمن وسوف لأخفف من انتقادهى الموجه نحو نظام سياسى يعمل فى بعض الاحيان من غير أن يعبأ بالام الانسانية وسوف لا أتبع اولئك الذين سيتفكرون نعمة الجماهير ليستفيدوا من بؤسها. والذى يهمنى الان هو ايجاد حل من شأنه ان يخلق الاخوة فى هذا الوطن الذى تساكُن فيه ثلاثة عناصر مختلفة، وان اتخاذ التدابير الاستجمالية الوقتية لا يجدى نفعا فى حل المشاكل البشرية. بل الحل هو تطبيق اقواعد الديمقراطية التى بها يسود الهدوء فى هذا الوطن.

السياسة الصادقة تحتم العمل لتكوين اكرة جديدة غايتها الصديق والحزم. وسابقى مقتنعا بان للجمع الجزائري لا يمكن ان يقوم الا على اسس انسانية بعيدة عن التعصب والأزهاق. وان عزم بعض الرجال الاخبار ليجدى اكثر فى انهاض الوطن من الصراخ فى الاجتماعات وتقديم البرامج التفصيلية التى ليس لها صلة بالواقع الجزائري، خصوصا فى تلك اللحظات الخطيرة التى نجتازها.

الواجبات التى تتطلب الانجاز كثيرة، ولست ازمع - بهذا العرض المختصر - ان اقدم لكم لائحة مفصلة لأعمال وانما المقصد هو امكانية التعاون مع الرجال ذوى الصنائع الطيبة لايجاد الحل التامى لكافة المشاكل التى تسفل بالكم.

الحكيم عبد العزيز خالدي

(المصدر: نفسه)

- التوليفة 15. مسود محرم بالعامية، موجه من فرع الحزب الشيوعي الجزائري بنسبة إلى
سكان المدينة بمناسبة الانتخابات البلدية لعام 1953.

صديقنا السيد الرئيس

... فيكم أيضا التحيات
ما دمرنا في هذا اليوم فببديل في مستقبلنا
في الانتخابات البلدية الجزائرية
أما فرع بنسبة الحزب الشيوعي الجزائري
أرسل يوم مارس استفتاء للبيان و...
... كما
ويعتد المصيريات فمننا كلنا مصر
ومشغولين كونه الاتحاد مسئلة ضرورية كما
واجب تكوين فائمة موحدة ضد الرجعية
واجتهنا كذا اليوم مارس
معدم الأوامر للحركات المذكورة...
عن ثقة وخبرنا وقتئذ...
بلغنا في بعض سكان الباشة يقولون...
والبيان بمقدور من أنتم أذا ينتمون دون الشيوعية
ونحن نقولوا ما أودع الوقت في فائدة للجزائريين
لاذلة الأتجاهين مخلص لا يزيد هذا التعريف
اليوم الاستمرار في الأفعال والصحة في العمل
الوكيلة كاهما وضد الشيوعية بالأخص
الرجاء منكم أيضا التحيات أن تكونوا في اتحاد
الآن أن التان... فائمة الأمانة...
معكم يراود... فيكم تحية الأمانة الشيوعية الجزائرية

(المصدر: نفسه)

« في العام 1950 وفي 12 من شهر ماي، وأمامنا نحن مفاردين،
محاظ شرطة الاستعلامات العامة، ضابط الشرطة القضائية، مساعد السيد
وكيل الجمهورية ...
... وبلاستماع إلى المدعو بن بلة أحمد، الذي صرح لنا بالقول:

« أدعى بن بلة محمد بن مبارك، مولود في 25 ديسمبر 1916 في
مغنية، ابن مبارك بن محجوب وعديمة اللقب فاطمة بنت الحاج، أعزب.
مارست مهنة الفلاحة بمغنية. حاليا، أتقاضى أجرا دائما من الحزب السياسي
حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. أسكن في مدينة الجزائر عند السيدة "
لودرو LEDRU". أديت خدمتي العسكرية بصفة مجند ... شاركت في
العمليات الحربية في فرنسا خلال 1939 - 1940، ثم في العمليات الحربية
في إيطاليا ...

شاركت في الانتخابات البلدية لعام 1945 أو مطلع 1946، ضمن
قائمة اتحاد مستقلة. وبعد انتخابي ببضعة أشهر، ناشدني حزب الشعب
الجزائري للانضمام إلى الحرب وتنظيم فرع سياسي في مغنية ...

بقيت في مغنية إلى غاية مطلع عام 1948. حوالي شهر قبل
انتخابات الجمعية الجزائرية (أبريل 1948) أخبرني مسؤول الناحية السياسية
الذي اتصل بي، أن علي السفر إلى مدينة الجزائر وأن أكون تحت تصرف

¹ BENKHEDDA Benyoucef, Les origines du 1^{er} novembre 1954, Editions
DAHLAB, Alger 1989, pp.305-316. (ترجمة المؤلف)

شخص يدعى مجيد ... التقيت به ولأول مرة أراه فيها. قال لي بصورة عامة
ماذا كان ينتظر مني الحزب. هناك منظمة شبه عسكرية، سرية للغاية قد
أنشأت، والحزب يضعني تحت تصرفها. أؤكد لكم أن في ذلك الوقت كان
حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية موجودا وكنت أنتمي إليه. فإذا
هذا الحزب هو الذي وضعني تحت تصرف هذه المنظمة شبه العسكرية
الموسومة المنظمة الخاصة. بالإضافة إلى ذلك شرح لي مجيد أنه يتوجب
الحصول على استقلال الجزائر بواسطة القوة وأن العنف وحده قادر على
تحقيق هدفنا.

عُينت لأتولى قيادة المنظمة الخاصة في الغرب الجزائري. كان علي إنشاء
مجموعات في كل مكان، في المدن، كل فوج به قائد وثلاثة عناصر. وهو ما
أسميها تنظيم "أربعة - أربعة". شرح لي مجيد من خلال الاتصال المباشر بين
وبينه تفصيل مهمتي. خلال إقامتي في مدينة الجزائر تعرفت إلى كل من بلحاج
جيلالي عبد القادر، ورجيمي، وماروك. شكلنا مع مجيد نوع من قيادة الأركان
التي كان عليها إعداد مخطط تدريب وتكوين عسكري. كان بلحاج جيلالي
مكلف بكتابة دروس التدريب العسكري الذي كنا نشرف عليه، ونقرها أو
نعدلها في جلسة لجنة قيادة الأركان.

بضعة أشهر، بعد انتخابات الجمعية الجزائرية، قررنا مع المسؤول الوطني
مجيد، ولجنة هيئة الأركان، وحتى نطبق ما أعددناه نظريا، إعداد فصيلة تدريب
في مزرعة بلحاج، الكائنة بدوار زدين، بالقرب من روينة.

بقينا هناك مدة سبعة أيام، أدينا خلالها تمارين الرماية بواسطة مسدس
"كولت" والتدريب التقني الفردي للمحارب. كان لدينا مسدسان من نوع
كولت "أحدهما لمجيد والآخر لبلحاج.

بدأت في وهران التي عينت فيها قائدا إعداد شخص يدعى بلحاج،
يمل بمصلحة التموين في البلدية. ثم عينت مسؤولا في تيارت عن منظمتنا
نحنا يدعى سعيد، يعمل نحياطا. بعد ذلك نظمت غليزان، مستغانم
والمسار. جعلت على رأس هذه المراكز الأخيرة على التوالي: بن عطية،
مستشار بلدي؛ فلوح، صاحب مطعم صغير، وثالث في تلمسان لا أتذكر
اسمه. بقيت على رأس عمالة وهران إلى غاية أبريل 1949. استدعيت من
الحزب للعمل السياسي.

كنت آتي بانتظام إلى مدينة الجزائر أثناء عملي كمسؤول ولائي، حيث
اربط علاقات مع مجيد. كنا نجتمع حوالي مرة في الشهر لتبني وضع المنظمة
شبه العسكرية. وكنت ألتقي هنالك مع زملائي في قيادة الأركان. كانت تلك
الاجتماعات المصغرة الشهرية تدوم يومين أو ثلاث، وكنا في كل اجتماع نعتني
بضبط مكان وتاريخ وساعة الاجتماع القادم.

وأما بخصوص أسلحة التدريب التي كانت في ولايتي، فلم تسلم لنا من
مدينة الجزائر، وإنما اشتريناها في عين المكان. كانت وهران تتوفر على بضعة
مسدسات 7,65، ومسدسين نوع "كولت" ورشاش ألماني، أعتقد أنه
استعمل في الهجوم على بريد وهران. سأحدثكم فيما بعد بالتفصيل عن هذه
القضية. بالنسبة لبقية الجهات لا أتذكر شيئا عن قائمة الأسلحة، ليس فيها
الكثير. عوضت بيبوتيليس حمو على رأس ولاية وهران...

في سبتمبر 1949، انضم القائد الوطني للمنظمة الخاصة، مجيد إلى
دعاة النزعة البربرية، فكلفني الحزب ممثلا في شخص خيضر بتولي أمر المنظمة
الخاصة. فجمعت خلال مدة ثلاثة أشهر، أي من أكتوبر إلى ديسمبر، بين
مهمتي مسؤول لجنة التنظيم ومسؤول وطني للمنظمة الخاصة. تخلت ابتداء

من ديسمبر، عن مهامه السياسية المخصصة لتفريغ للمنظمة شبه العسكرية
... كان الانقلاب ذو النزعة البربرية يعد له منذ نهاية 1948، وتدرجيا
فرغت صفوف المنظمة الخاصة ... لم يكن الوضع لما استعدت المنظمة
الخاصة مرموقا.

عندما توليت قيادة المنظمة الخاصة، لم يكن الوضع في مدينة الجزائر
جيدا. حيث كانت مقسمة إلى ثلاث نواحي، وكانت وهران وقسنطينة
مقسمة إلى ناحيتين. كان علي إلغاء هذا التقسيم ولم تعد الولايات الثلاث
تشكل سوى كتلة واحدة. جعلت علي رأس ولاية الجزائر رجيمي، يساعده
العربي، وعلى الشمال القسنطيني بلحاج حيلالي الذي احتفظ تحت سلطتي
بإدارة الولايات الثلاث فيما يخص المنظمة شبه العسكرية. وجعلت علي رأس
الخدمة العامة يوسف محمد خلفا لولد حمودة الذي اعتقل. عرفت المنظمة
الخاصة إثر استقالة الدكتور لمن دباغين أزمة جديدة. فخفف بلحاج حيلالي
نشاطه وعوّض برجيمي. كان متهما بالاعتناء بتجارته أكثر من المنظمة.

كانت الجزائر وهران وقسنطينة تسير على التوالي من طرف بوضياف،
عبد الرحمان والعربي. استدعي ماروك إلى العمل السياسي، واحتفظ يوسف
إدارة الخدمة العامة التي زودت بفوج صحي.

كنت أعلم أن شبكة التواطؤ صارت تحت إدارة بن محجوب. واحتفظ
عرب محمد بمصلحة صناعة المتفجرات. بينما أجهل من كان علي رأس بقية
الأقسام.

كانت المنظمة الخاصة في تلك الأثناء، تقوم على الهيكلة التالية: قائد
وطني يخضع لسلطة الحزب. كان تحت إمرتي قائد للولايات الثلاث وقائد
للمصلحة العامة. أُخضعت كل ولاية لسلطة مسؤول يتبعه الكثير من قادة

فولاية الجزائر كان بها ستة او ثمانية نواحي؛ ووهران كانت بها ناحية واحدة وأخيرا قسنطينة كانت بها أربع او خمس نواحي.

كان جميع عناصر المنظمة الخاصة، من القائد الوطني وإلى غاية قائد ناحية، وكذا مسؤول شبكة التواطؤ ومسؤول صانعي المتفجرات، أعضاء مؤلفين في الحزب السياسي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وضعوا تحت تصرف المنظمة شبه العسكرية. كانوا يتقاضون راتبا شهريا. فقيادة الولايات الثلاث، ومسؤول المصلحة العامة وأنا نفسي كنا نتقاضى أجرة شهرية قدرها 15 ألف فرنك، في حين كان قادة النواحي، ومسؤول شبكة التواطؤ ومسؤول صانعي المتفجرات، يتقاضون 12 ألف فرنك شهريا.

ذكرت لكم أنني كنت تابعا بصفتي قائدا وطنيا للمنظمة الخاصة إلى الحزب مباشرة. كنت تحت السلطة المباشرة للنائب خيضر، الوحيد الذي كنت أقدم إليه تقارير عن نشاط التشكيلة شبه العسكرية، والوحيد الذي كنت أتلقي منه التعليمات والتوجيهات. فلا يمكن اتخاذ قرار خطير، أو إحداث إصلاحات مهمة من دون العودة إلى النائب خيضر. من جهة أخرى كان هو الذي يقدم إلي في كل شهر الأموال الضرورية لمكافأة أعضاء المنظمة الخاصة. اعتدنا على الالتقاء مرة في الشهر... كان خيضر إما يفصل فورا في الحالات المختلفة التي كنت أعرضها عليه ووفقا لأهميتها، أو يطلب مني وقتا للتفكير. أظن إذا، أنه كان أحيانا يلتمس رأي الحزب.

سأشرح لكم الآن الظروف التي نشأت فيها المنظمة الخاصة. يوجد في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما يوجد في جميع الأحزاب السياسية، ما يمكن أن نسميهم الهمازين. فيوجد المتروون، والمتزنون، والمتحمسون، والمتشددون الذي يرون بأنه لا يُفعل أبدا المزيد والذين يقولون

لنا بأن تحرير التراب الوطني لا يسير كفاية بشكل سريع، ففي ظل هذا الجو
ولأجل التصدي لفقدان الثقة قرر الحزب، حتى يظهر قوته وإرادته في العمل،
إنشاء منظمة شبه عسكرية.

فهذه التشكيلة التي كان هدفها تحرير الجزائر، كان عليها ألا تتدخل إلا
في حال حدوث نزاع خارجي مع فرنسا أو نزاع داخلي خطير. فبعض أفعال
العنف ما ارتكبت إلا تحت ضغط المشوشين دوماً ولأجل الرضوخ لمتطلباتهم.
سأذكر من ضمنها الهجوم على بريد وهران. أقول لكم حالا أن الأمر يتعلق
بضربة شديدة نفذتها المنظمة الخاصة.

بعد رحيل بعض عناصر الفوضى مثل مجيد، وعلى ضوء التجربة
المكتسبة، اتضح أن المنظمة الخاصة لم تكن قادرة على الاستمرار. فقرر
الحزب إزالتها وهكذا تدرجياً لم تعرض العناصر التي استدعت إلى العمل
السياسي. فقد صدر الأمر الصريح لكل منتخبي حركة انتصار الحريات
الديمقراطية والذين وضعوا تحت تصرف المنظمة الخاصة، بالعودة إلى الحزب
...

... سأروي لكم بالتفصيل كل ما أعرفه عن هذا الاعتداء (السطو
على مركز بريد وهران). واجهت حركة الانتصار في مطلع عام 1949، أزمة
مالية حادة للغاية أضيفت إلى الخلافات السياسية. لا أستطيع أن أفيدكم إذا
ما كان مجيد القائد الوطني في ذلك الوقت للمنظمة الخاصة أو النائب خيضر،
الذي تصور وأعد هذه الضربة الشديدة ...

أخبرنا مجيد خلال أحد اجتماعات قيادة أركان المنظمة الخاصة،
بالجزائر، بنية الحزب مهاجمة بريد وهران، للحصول على المال. كلفني بتوفير
محل في وهران حيث يمكننا أن نعد فيه بكل طمأنينة المخطط لتنفيذ مثل هذه

عملية. عينا منذ البداية للتنفيذ بوشعيب من تموشنت، الذي كان عليه قيادة
خملة، وفلوح من مستغانم، وخضر السائق من مدينة الجزائر، ثلاثتهم أعضاء
في المنظمة الخاصة. كان يجب إضافة ثلاثة عناصر أخرى لهذا الفريق اختيروا
من بين عناصر المنظمة الخاصة أو المقاومة. تم الاتفاق بعد ضبط هذه
المخطوط العريضة، على أن تنجز العملية في مطلع شهر مارس، وأن يأتي مجيد
إلى وهران، قبل العملية بخمسة عشر يوما، من أجل الإعداد النهائي. عدت
إلى وهران وفكرت حالا في استعمال مقر الحزب، الواقع في 1 شارع أجين
لويين بغمبيطه، وقد أخبرت مجيد بذلك. وصل في 20 فيفري إلى وهران،
وأقام في المقر. لقد نسيت أن أقول لكم أنه كان مصحوبا بخيضر. التحق بهما
كل من بوشعيب من تموشنت وفلوح من مستغانم. وبعد بضعة أيام قدم ثلاثة
مقاومين من مدينة الجزائر. أضن أنهما عينا من قبل ولد حمودة، الذي كان في
تلك الفترة مسؤول شبكة التواطؤ... من المؤكد أنهما استقبلا في محطة القطار
بوهران من قبل بوشعيب ونقلهما كما جرت به العادة عندنا إلى مقر الحزب.
على الأرجح كانت لديهما كلمة سر وجريدة، علامة تعرف. علي أن أقول
لكم أن مجيد هو الذي كانت بيده الأموال الضرورية للطعام، وأنهم كانوا
يطبخون بأنفسهم.

خلال تلك الفترة، استدعاني الحزب ثانية إلى السياسة. كنت قد
استلمت التعليمات في مدينة الجزائر وكنت بصدد نقل تعليمات المنظمة
الخاصة بولاية وهران إلى بوتليليس حمو. لا اعتقد أن هذا الأخير كان على
علم في تلك الأثناء بهذه العملية الأولى. من جهتي تقرّر أن أجد عذرا يومين
أو ثلاثة أيام قبل العملية، بالذهاب إلى أهلي في مغنية قصد الاستراحة، ثم
السفر في اليوم الموالي للاعتداء إلى مدينة الجزائر للقاء مجيد.

عقدنا مع مجيد والفريق، اجتماعا ستة أيام قبل الهجوم على البريد
لحضر المنفذين على فعل ما أمر به الحزب. وضعت أنا ومجيد لحضور الاجتماع
قناعا أسودا خاصا بجماعة المنظمة الخاصة في وهران. كان يغطي نصف
الجسد، جلسنا في الغرفة الوسطى الكبيرة، في مقابل الباب، وأخفينا سرورنا
بواسطة بطانية. بوشعيب هو الذي أدخلنا إلى هذا مقر وهو الذي أدخل
العناصر، عندئذ كان وجهنا مغطيين.

مجيد هو الذي بدأ الحديث. تحدث إلى المستمعين باللغة العربية وقال
باختصار: "الحزب في حاجة إلى المال، ولقد قسمت بطاعة أوامره وهو يعول
عليكم لتنفيذ المهمة التي أوكلت إليكم بإخلاص". وشرح باقتضاب بأن الأمر
يتعلق بالسطو على بريد وهران للحصول على المال من صندوق الإيرادات.

وأضاف أن التفاصيل المكتملة ستقدم في الوقت الضروري من طرف
بوشعيب. بعد ذلك أخذت الكلمة بالعربية لتأكيد ما قاله مجيد. هنا علي أن
أوضح لكم. تقرر خلال المحادثات الأولية مع مجيد، استعمال سيارة مسروقة.
درس مجيد تفاصيل كل ذلك بدقة. ذهبت إلى مغنية كما اتفق عليه.

تم تحديد تاريخ العملية على ما أذكر بيوم 3 أو 4 مارس. استقلت
القطار بعد ذلك اليوم باتجاه الجزائر حيث كنت على موعد مع مجيد. التقيت
به فعلا وشرح لي كيف ان العملية لم تنجح بفعل عطب أصاب السيارة عند
تشغيلها بالقرب من البريد.

اجتمعت هيئة أركان المنظمة الخاصة بعد بضعة أيام وقررنا تأجيل
العملية إلى يوم 4 أو 5 ابريل 1949. عدت إلى وهران، حيث كان علي
إتمام نقل التعليمات إلى بوتليليس. التحق بي مجيد 23 أو 24 مارس، وكما
في المرة السابقة، أقام في مقر الحزب. هناك التقى العناصر، أي بوشعيب،

ومسعود سوداني (بوجمعة سويداني) ... وشخص مجهول من "
 "عوض فلوح واثنين أو ثلاثة مقاومين من العملية الأولى، الثالث
 "أنه عاد إلى مدينة الجزائر. لم أظهر خلال هذه المرة في المقر. كنت
 "محميد في الخارج. تقرر أن تنفذ العملية في صباح يوم 5 أبريل، وكان
 "استعمال مثل المرة الأولى، سيارة مسروقة. فيما يخصني كان علي السفر
 "إلى مدينة الجزائر يومين أو ثلاثة قبل تاريخ العملية ثم العودة إلى وهران
 "بواسطة قطار النهار الذي يصل في الساعة الثالثة زوالا.

وكان علي بمحمد العودة إلى مدينة الجزائر في المساء، بواسطة القطار الذي
 "يطلق من وهران في حوالي الساعة العاشرة ليلا. تم احترام هذه التعليمات
 "بدقة وفي يوم 5 أبريل وصلت إلى وهران في حوالي الواحدة زوالا. التقيت في
 "خارج المحطة سويداني الذي أخبرني بسير العملية، وأشار إلى أنه كان من
 "الصعب استعمال سيارة أجرة، فسأقضي السيارات حذرين جدا لذا لجئوا إلى
 "ذريعة باستعمال طبيب وسيارته. قال لي أن المال يوجد في المقر. علمت من
 "خلال جريدة "أورون سوار" قيمة المبلغ المسروق وعرفت تفاصيل أخرى.
 "كان علي ركوب قطار المساء لأقدم تقريرا عن مهمتي إلى محمد. اتصلت
 "ببوتليليس الذي أخبرته بالوقائع، وبالزمن الذي وقعت فيه السرقة، وكلفته
 "بصفته مسؤول ولاية بالسهر على أمن العناصر الذين قاموا بالعملية. التقيت
 "سويداني في حدود الساعة الخامسة ونصف زوالا، وقلت له بالاتصال مع
 "بوتليليس، الذي حصل على تعليمات سابقة من شأنها أن تجنب كل حادث
 "محتمل. منذ الصباح كنت قد عدت بواسطة قطار المساء من الجزائر، وفي
 "المساء اتصلت بمحمد وقدمت له تقريرا عن مهمتي. هنا انتهى دوري ...
 "حصيلة السرقة أعطيت كلها إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرق
 "خيضر. ليس عندي شيئا آخر أقوله لكم عن قضية بريد وهران.»

أولا، كلمة السيد محمود الشريف.

« لا داعي لأن أعرفكم بنفسي، لأنكم تعرفوني؛ فأنا ابن البادية، مما
يسمح لي أحسن من أي شخص آخر بالحديث عن بؤس إخوتنا في الدين
الذين يعيشون في الدواوير، وعن ظلم الإدارة. فمؤخرا أيضا، أراد البعض
منكم الحج إلى مكة، ولكنهم واجهوا للأسف عراقيل كثيرة عند منتحبي
الإدارة الذين فرضوا عليهم مبلغ 50 ألف فرنك.

فسمثلي الإدارة هؤلاء هم أنفسهم الذين احتكروا تسيير المصالح
الزراعية لأن لهم فيها مصلحة. من بينها، مضاربتهم في الحلفا في المنطقة.
فهؤلاء الممثلين يخدعون الشعب بوعده عبثا بقروض زراعية. وهذه الأحداث
المحلية تتكرر في كل الجزائر مبنية مساوئ الاستعمار. أما بالنسبة لي، فإنني
عبد للحزب، لا أطلب منصب قايد، ولا أي منصب آخر.

أقد بلغت مبلغا بمفردي، بعملتي الخاص. يمكنني الآن أن أصبح نقيباً أو رائداً
وأحصل على راتب هام، ولكنني غادرت الجيش بمحض إرادتي، لكي أعود إلى
أرض أجدادي، التي تركها لي والدي. أقسم بالنبي أنني سأسير على خطى
الحزب إلى غاية الوفاة. أطلب منكم مساعدتي. وبذلك ستساعدون الحزب
الذي يطالب بالجمهورية الجزائرية.»

ثانياً، كلمة السيد فرحات عباس.

« نحية أخوية للجميع. لقد خصني صديقي زميري بلقب "زعيم".
رسالة الاستعمار هو الزعيم. اليوم استهل الكلام لأحدثكم عن انتخابات 4
فردية.

لقد أوجب الحزب على صديقنا الشريف الترشح. فهذه المبادرة ليست
من شخصيا. إنه أمر من الحزب الذين نمثله، ولأجل هذا السبب لم يترشح
بومنحل أو جماد، أو بوذراع الصادق أو أنا شخصيا. أطلب منكم التصويت
لمرشحنا الشريف محمود، ستسدون إليه معروفا، وكذلك للحزب، ولكنكم
ستدعون إلي معروفا أكبر إذا ما فهمتم هدفنا، ومثلنا الأعلى، فالسبيل الذي
نريد لكم أن تسلكوه طويل العبور.

فالبذرة بعد اليوم قد زرعت، وإذا لم نحصدنا بأنفسنا، فإن أبناءكم هم
من سيحصدوها. أنا نفسي سأرحل في يوم ما، ولكنني لست وحيدا. سيخلف
عباس عباسيين آخرين. من الصعب القضاء على الاستعمار، وحزب الاتحاد
الديمقراطي ليس بعد قويا بما فيه الكفاية، لدرجة يمكنها معها صدّه.

فالاستعمار لا يزال هو الأقوى بكل ترسانة رشاشاته، وإطاراته من
القياد، ورجال الدرك، والشرطة. ولكن حزبنا هو حزب الله وحزب الحقيقة.
فالله معنا وسنصل إلى النتيجة النهائية.

يملك الاستعمار القوة المادية، ولكن نحن نملك عوضا عن ذلك القوة
معنوية، والإيمان والحقيقة.

إخوتي، لا يزال الاستقلال بعيد المنال؛ ستألم، ونعاني أيضا قبل أن نحصل عليه؛ سأهزم، وأسجن، وأعامل معاملة سيئة، ولكنني سأقاوم ما دمت صحيحا.

إخوتي، لن أعدكم المستحيل، ولكنني سأبذل قصارا جهدي لأفهم هدفنا المتبع لكل الشعوب، وأرجو أن يكون حزبا هو من سيتمكن من الحصول على النصر النهائي.

بالأمس، كنت في معسكر، حيث عقدت اجتماعا. الاستعمار يسود في هذه المدينة، ويستغل الشعور الطبقي والفرقة في أوساط أهاليها، مثلما هو الأمر في تبسة حيث كل قبيلة تريد أن يكون لها مرشحها. ليست لحزبنا قبيلة، فهو قد، إنه حزب الرسول، والإسلام، حزب المسلمين المعذبين.

أذكركم بمشروع بلوم - فيوليت، الذي انضم إليه الشيخ عبد الحميد بن باديس والدكتور بن جلول من الفيدرالية الجزائرية. طالبوا بالمواطنة الفرنسية؛ فاتهمهم بأنهم مناهضين للفرنسيين؛ واليوم نحن نطالب بالمواطنة الجزائرية، وننتهم بأننا مناهضين للفرنسيين. ستضحون بدمائكم وتقتلون في سبيل قضيتهم، وستعتبرون دوما بأنكم مناهضين للفرنسيين.

فوجود الاستعمار هو نتيجة تواجد شعبين على نفس الأرض، وفي نفس الوطن: شعب المضطهدين، وشعب المضطهدين. وهذا هو حال الجزائر. إننا نريد إلغاء الاستعمار. ولبلوغ ذلك يمكن اقتراح ثلاثة حلول، وتبني ثلاث سياسات.

(1) سياسة الإبادة.

يمكن لفرنسا إبادةنا باستخدام القوة، مثلما أباد الأمريكيون الهنود فهي تملك الوسائل والسلطة. يكفيها لكي تتخلص من 8 ملايين من الذين تمثلهم، أن تجمعنا جميعا، رجال ونساء وأطفال في الصحراء، حيث يكون جائز لها إفناؤنا، بواسطة قنابل نووية تطلبها من الأمريكان.

بالنسبة لنا، الموت يكون أفضل لنا من حياتنا الراهنة. ولكن هذا الحل لا يمكن توقعه لأن فرنسا السخية تنفر من استعمال هذه الوسيلة التي ستثير حفيظة الكثير من الفرنسيين الطيبين.

(2) سياسة الإدماج.

لقد أثبتت هذه السياسة مقدرتها في أزمنة ماضية؛ وقدم التاريخ أمثلة عنها. فالرومان أدمجوا بعد الغزو الغالين، ومن هذا المزيج ولد الشعب الفرنسي. ولكنها فشلت في الجزائر.

فنحن نعيش منذ 120 سنة جنبا إلى جنب مع الفرنسيين، ولكن كل واحد منا يحتفظ بتقاليده، وعاداته، ودينه. فلو كانت فرنسا وطننا الأم، ألم نكن في الجزائر هيئة انتخابية واحدة، مثلما هو الأمر في كورسيكا؟

في حال الاندماج سندعى نحن الجزائريون إلى التصويت على القوانين الفرنسية. وهذا ليس منطقيا. فالعربي لا يجب عليه إعداد القوانين في فرنسا.

(3) سياسة الجمهورية الجزائرية السيدة والمستقلة.

إنه الحل الممتدح من قبل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في برنامج ونص عليه تاريخ الشعوب. ألم تمنح إنجلترا الاستقلال للهند، وكندا، ومصر؟

أليست كل هذه البلدان في تفاهم واتحاد؟

نطلب من فرنسا أن تتبع النموذج المقدم من التاريخ، وتشكل ممي
أيضا "كومنولث" مع جميع مستعمراتها فيما وراء البحار. ستكون قوية بنا،
ونكون أقوياء بها. نطلب منها ألا تتجاهلنا وأن تتركنا نحكم أنفسنا بأنفسنا.
إننا لا نطالب إلا بحقنا. فالجزائر حية، ستكون لها رايتهما، التي هي راية
أسلافها، راية الأمير عبد القادر، الذي وافته المنية في المنفى بسوريا. - ثم
ذكر فرحات عباس قصة خاصة به.

في عام 1921، عندما استدعيت لخدمة العلم، كمرض في عناية،
لاحظت أن التمييز منتشر بوضوح بين المسلمين والفرنسيين حتى في صفوف
الجيش. فبينما كان الأولون ينامون في غرف بها أسرة خشبية، مزودة بحصائر
من حلفاء، فإن الآخرين كانوا ينامون على أسرة حديدية ومطارج من صوف.
ولما تعجبت من الأمر أمام أحد الجنود القناصين العجائز، أجابني بأن
الأسرة الحديدية مخصصة لأبناء البراية. ستكون لنا نحن أيضا رايتهما.

تعلم الإدارة أن حزب الاتحاد الديمقراطي محق، وأنه قابض على زمام
الأمر، ولكنها تتظاهر بجهله.

يُستغل اليوم في معسكر نصب أقيم في أرض الأمير عبد القادر إحياء
لذاكره، مستغلة من طرف المستوطنين، ومزروعة بشجر الزيتون، بينما كان من
الواجب إعادتها لأبنائه الذين يعيشون في بؤس [في إشارة إلى زاوية محي
الدين الهاشمي]

لقد وعدت الإدارة بإلغاء البلديات المختلطة، ولكنها لا تزال ترتقب
دوما قرار الجمعية الجزائرية، التي ان تدخل أبدا، فلولا لم تزور الانتخابات في
1948، ولو انتُخب أعضاء من الأحزاب الثلاثة: الاتحاد الديمقراطي،
والحزب الشيوعي، وحركة الانتصار، لما وجدت اليوم البلديات المختلطة.

أما بالنسبة للسيد جويني فقد صوت لصالح الإبقاء على البلديات
مختلطة، لأنه انتخب من طرف الإداريين والقياد. تشكل الجمعية الجزائرية
بأغلبها من موظفين وليس من ممثلين منتخبين من الشعب.
الاستعمار مخادع، ولكننا سنهزمه بواسطة الاتحاد والعمل.

كذلك، لا أدافع بحديثي إليكم عن مصالح الشخصية. فأنا لا أملك
مزرعة، وصيدليتي متروكة للغير. إنني في خدمة حزبي، وفي خدمة الشعب.

عملنا يتمثل في تشجيع التعليم بفتح المدارس، والعمل من أجل إلغاء
البلديات المختلطة والحصول على المساواة في المقاعد داخل المجالس البلدية،
حتى يكون رئيس البلدية إما مسلما أو فرنسيا جيدا.

إننا نسجل اليوم استقلال الهند، وباكستان، وسوريا، ومنشوريا، وكوريا
والهند الصينية تتحرر الآن، سنعلم في يوم ما باستقلال الجزائر.

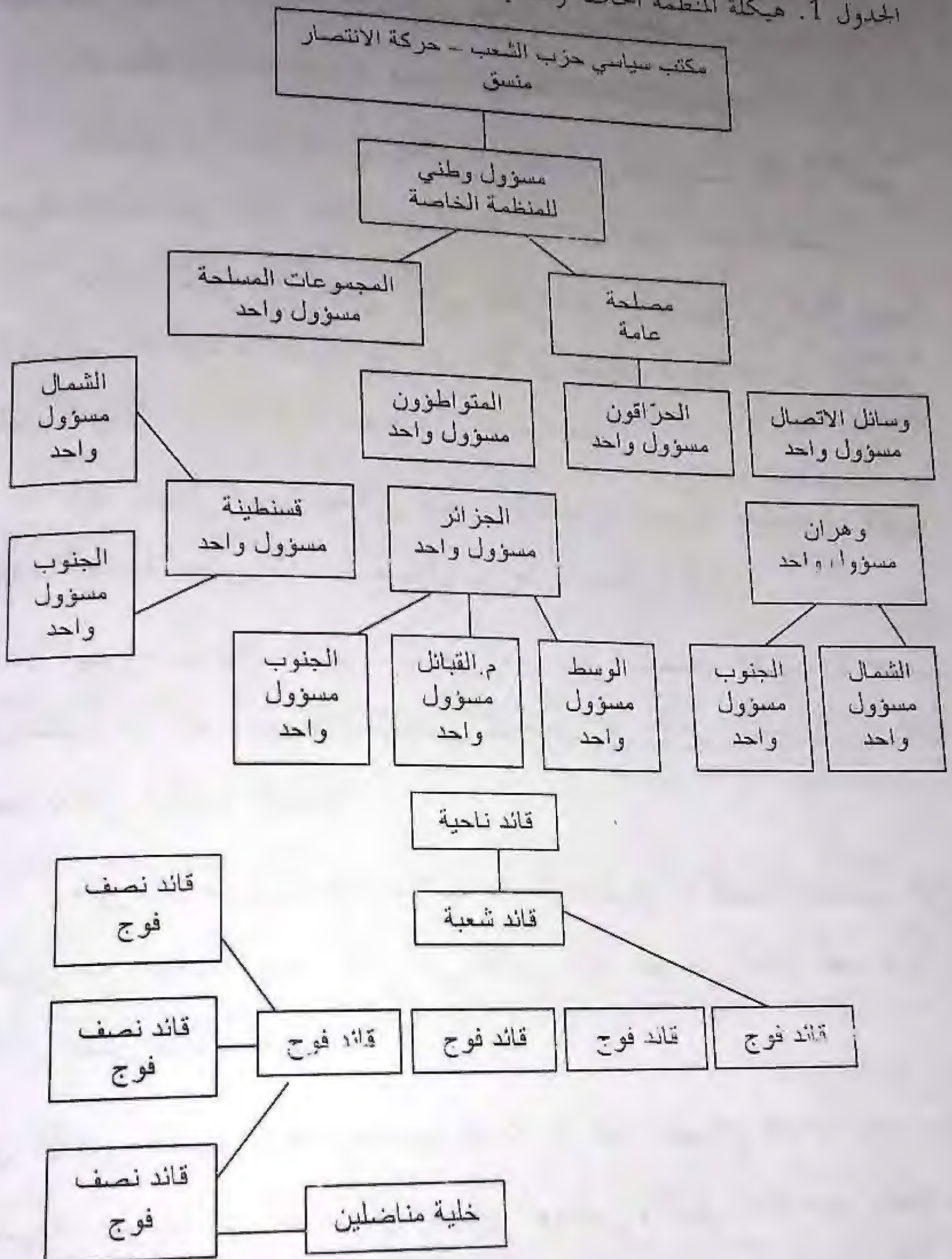
ليس مستحيلا. تريثوا. سنتحرر من دون استعمال القوة، ولا العنف
سنطلب من الفرنسيين والإسرائيليين الموجودين في الأرض الجزائرية، المساهمة
معنا داخل الحكومة الجزائرية.

حتى وإن مارست أمة إسلامية ما الدكتاتورية، والظلم والتعسف، فإنها
ستزول مع الوقت. وهذا ليس من كلامي وإنما هو من كلام الله، وارد في
القرآن الذي تعرفونه.»

وفي الأخير خطب باللغة الفرنسية قائلا: « هذا الصباح عندما زرت سوق
الشرية، ضمنت أنني عدت إلى العصور الوسطى وذكّرني الفلاحون بالفلاحين
الذين وصفهم لا برويير.»

ثانيا: ملحق الجداول.

الجدول 1. هيكل المنظمة الخاصة وفقا لإفادة محمد ماريوك⁽¹⁾.



¹ STORA Benjamin, Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens : E.N.A, P.P.A., M.T.L.D., (1962-1954), Editions L'Harmattan, Paris, 1985, p. 28 (ترجمة المؤلف)

2. كمية الأسلحة والذخيرة التي احتجزت لدى رجال المنظمة الخاصة خلال
الفترة من مارس إلى أوت 1950. (المصدر: شرطة الاستعلامات العامة)
- في شرق البلاد.

الكمية	نوع السلاح
15	بنادق صيد
10	بنادق قصيرة
9	رشاشات وبنادق حربية
17	مسدسات مختلفة الأنواع
1961	خرابيش مختلفة الأعيرة
5	خرابيش نوع "شيديت"
2	شواحن مسدسات ورشاشات
5	صواعق
1	أمشاط المسدسات

- في وسط البلاد.

الكمية	نوع السلاح
13	رشاشات وبنادق حربية
6	مسدسات مختلفة الأنواع
202	خرابيش مختلفة الأعيرة
17	خرابيش نوع "شيديت"
12	شواحن مسدسات ورشاشات
75	لفائف فتيل تفجير نوع "بيكفورد"
110	صواعق
70	مفرقات ديناميت
14	قنابل يدوية

- في غرب البلاد.

الكمية	نوع السلاح
1	رشاشات وبنادق حربية
10	مسدسات مختلفة الأنواع
70	خرطيش مختلفة الأعيرة
4	خرطيش نوع "شيديت"
2	لفائف فتيل تفجير نوع "بيكفورد"
95	صواعق

- في جنوب البلاد.

الكمية	نوع السلاح
8	رشاشات وبنادق حربية
14	مسدسات مختلفة الأنواع
2000	خرطيش مختلفة الأعيرة
10	شواحن مسدسات ورشاشات
2	بندقية صيد

الجدول 3. مجموع الأسلحة والذخائر التي صادرتها مصالح الأمن الاستعماري من عناصر المنظمة الخاصة في مختلف مناطق الجزائر

17 بندقية صيد - 36 رشاشا وبنادق حربية - 65 مسدسا من مختلفة الأنواع - 5163 خرطوشة مختلفة الأعيرة - 46 خرطوشة نوع "شيديت" - 25 شاحن مسدسات ورشاشات - 220 صاعقا - 12 بندقية قصيرة - 77 لفة فتيل تفجير

مع " كنفورد " - مشط مسدس - 14 قنبلة يدوية - 70 مفرقة ديناميت - 17 مدنية صيد.

الجدول 4. مناطق تواجد المنظمة الخاصة في الجزائر.

في الشرق	في الوسط	في الغرب	في الجنوب
سكيكدة - عنابة - نسة - قسنطينة - قالمة - ميله - باتنة - منعة - كادي السمنديو - عين البيضاء - خنشلة.	الجزائر (حسين داي) - نزي وزو - البرواقية - قصر البخاري - قصر الشلالة - مليانة - خميس مليانة - وادي فضة - أم دروع - قرية مناصرة بتيبازة - روية - زكار - جندل.	وهران - الشلف - عين الدفلة - تلمسان - معسكر.	الأغواط.

الجدول 5. قائمة بأسماء معتقلي شعبة وهران الثوريين، وطبيعة الأحكام التي نضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

الاسم واللقب	العقوبة
محمد حسين بن زيان	حُكم عليه بخمس سنوات حبس نافذ، و 10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
حاج بنعلا	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن علي قديفي	حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، و 5 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن عمار إبراهيم المدعو بن سنوسي	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عديم اللقب محمد بن عيسى	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
أحمد زبانة	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.

محمد مخائفة	حكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، وخمس سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
أحمد زيان شريف المدعى	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
حميدة	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر بن محمد المدعو	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
لازوي	حكم عليه بستين حبس نافذ، وستين حرمان من الإقامة.
بو عبد الله رشيد	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر بلاوي	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.

الجدول 6. قائمة بأسماء معتقلي شعبة عين تموشنت الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

الاسم واللقب	العقوبة
حمو بوتليليس	حكم عليه بست سنوات سجن نافذ، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلها حرمانا من الحقوق المدنية.
معمز آيت زاوش	حكم عليه بخمس سنوات حبس نافذ، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن عودة وداح	حكم عليه محكمة وهران بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن حدو بوحجر	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بلعوج ميلود	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
محمد بويحيى	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر ناصر كويني	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
رياحي بوسيف	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.

الجدول 7. قائمة بأسماء معتقلي شعبة معسكر الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

الاسم واللقب	العقوبة
عبد القادر حلو	حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، وخمس سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر طيبي المدعو برشتوف	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر سحنوني	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
أحمد بكارة	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
ونور الدين معبد	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.

8. قائمة بأسماء معتقلي شعبة معسكر الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

الاسم واللقب	العقوبة
عبد القادر حلو	حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، وخمس سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر طيبي المدعو برشتوف	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر سحنوني	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
أحمد بكارة	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
ونور الدين معبد	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.

الجدول 9. قائمة بأسماء معتقلي شعبة تيارت الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

الاسم واللقب	العقوبة
سعيد ولد إبراهيم	حُكم عليه بخمس سنوات حبس، و 10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن سعادة كردجو	حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وستين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية.
بن عيسى عفریت	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
أحمد حلوز	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
مزيان آيت عمار	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
ميسوم بحري	حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، و 5 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.

الجدول 10. قائمة بأسماء معتقلي شعبة تلمسان الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حقهم.

الاسم واللقب	العقوبة
إبراهيم عصمان	حُكم عليه بخمس سنوات حبس، و 10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
محجوب جيلالي المدعو جلول	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
شعيب تشوار	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
محمد قنافذة	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
محمد بن عصمان	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات

محمد السعيد مرزوق	حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وستين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية.
بومدين سنوسي بركسي	حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ.
محمد ولد محمد لوكيل	حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن علي بن آشنهو	حُكم عليه بسنتين سجن نافذ، وستين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية.
محمد بسطاوي	حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وستين حرمان من الإقامة.
كلوش جديد محمد	حُكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.

الجدول 11. قائمة بأسماء معتقلي شعبة غليزان الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

الاسم واللقب	العقوبة
إبراهيم عصمان	حُكم عليه بخمس سنوات حبس، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
بن عطية وداح	حُكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
ويس البطاش	حُكم عليه محكمة وهران بسنتين حبس نافذ، وستين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية.
أحمد خوجة بوراس	حُكم عليه بسنتين سجن نافذ، وستين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية.

الجدول 12. قائمة بأسماء المحامين الجزائريين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين.

الاسم واللقب	الانتماء السياسي
عبد الرحمان كيوان	حزب الشعب - حركة الانتصار
عمار بتومي	حركة الانتصار
حميد كسول	-
محمد الصغير بلبقرة	حركة الانتصار
عبد القادر أوقواق	حركة الانتصار
محي الدين شرقي	متعاطف مع الحزب الشيوعي الفرنسي
العبد العمراني	الحزب الشيوعي الجزائري

الجدول 13. قائمة بأسماء المحامين الفرنسيين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين.

الاسم واللقب	الانتماء السياسي
ايف ديشيزيل	الفرع الفرنسي للأمية العمالية (S.F.I.O)
بيير ستيب	الحزب الاشتراكي الموحد
روني بلاسون ستيب	الحزب الاشتراكي الموحد
هنري دوزون	الحزب الشيوعي الفرنسي
بيير براون	الحزب الشيوعي الفرنسي
بول فيني	الحزب الشيوعي الفرنسي
ألفونس أوغيست توفيني	-

14. نتائج انتخابات 4 فيفري 1951، الخاصة بالجمعية الجزائرية في الهيئة الانتخابية الأولى بمقاطعة تبسة 11.

المجموع	ب. تبسة كاملة الصلاحيات	بلدية مرسط المختلطة	بلدية تبسة المختلطة	
3327	1218	1337	772	- عدد المسجلين
1661	443	267	764	- الفرنسيون - المسلمون
2563	989	910	664	- المصوتون
69	39	22	8	- الأوراق الملغاة
2502	950	888	664	- الأصوات المعبر عنها
				عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
1902	611	640	651	باتستيني
336	212	115	9	دولين
142	49	93	0	شاتان
122	78	40	4	استيفال

الجدول 15. نتائج انتخابات 4 فيفري 1951، الخاصة بالجمعية الجزائرية في المهنة الانتخابية الثانية بمقاطعة تبسة 11.

المجموع	ب. مرسل المختلطة	ب. تبسة المختلطة	ب. تبسة كاملة المصالحات	
29359	8759	18002	2598	- عدد المسجلين
19300	7015	11173	1112	- عدد المصوتين
116	39	23	54	- الأوراق الملغاة
19184	6976	11150	1058	- الأصوات المعبر عنها
				<u>الأصوات التي حصل</u>
				<u>عليها كل من:</u>
18490	6895	10835	760	عبد المجيد مشري
567	51	315	201	محمود شريف
127	30	0	97	أحمد نقريشي

الجدول 16. أهم أعضاء قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تبسة خلال خمسينيات القرن الماضي.

الاسم واللقب	المهنة
الصادق بوذراع	تاجر جملة بتبسة
محمود شريف	مزارع بالشريرة
محمد لطرش	محاسب بتبسة
مبروك شريط	متعهد النقل بتبسة
عثمان مسعادي	بقال بتبسة
صالح حواس	تاجر بتبسة
عيسى عيودي	عامل بمؤسسة كهرباء وعاز الجزائر
عبد القادر بليالي	-
بلقاسم فرصادو	-

أحمد شريف	كاتب عمومي
إبراهيم جباري	مقاول بناء
صادق لعقيد	-
مصطفى زمري	اسكافي

الجدول 17. بعض أعضاء قسمة الحزب الشيوعي الجزائري في تبسة خلال خمسينيات القرن الماضي.

الاسم واللقب	المهنة
يونس كوش	عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب
أحمد نقريشي	ميكانيكي
محمود صبية	كاتب موثق
زين العابدين بوقصة	محاسب + سكرتير الفرع المحلي للحزب
محمد الصغير بوطرفة	موظف بمصلحة الجسور والطرق
أحمد صالح	حلاق

ثالثاً: ملحق الصور.

- الصورة 1. صورة القائد الأول للمنظمة الخاصة بالمرحوم محمد بلوزداد.



صورة 2. صورة القائد الأول للمنظمة الخاصة في تبسة المرحوم الطيب مسلم.



- الصورة 3. صورة للمؤلف مع السيد نور الدين سواعي لوالد فوج في المنظمة الخاصة ببيسة.



الصورة 4. منظر جوي للقلب مدينة تبسة حيث يسود الطراز المصمري الكولونيالي.



الصورة 5. منظر قديم لتمثال ضحايا الحرب (Monument aux Morts) الذي اعتُبات بالقرب منه جماعة عنابة لاختطاف رحيم. ويبدو في يسار الصورة بال شالة. اليوم أزيل كل من التمثال والباب.



- الصورة 6. منظر للباب الشمالي أو باب كاركلا في سور مدينة تبسة.



- الصورة 7. منظر قديم للباب الغربي أو باب قسنطينة في سور المدينة.



صورة 8. منظر قديم للبواب الشرقي أو باب صلومون في سور المدينة.



الصورة 9. مبنى البريد المركزي بوهران الذي تعرض للسطو من قبل رجال المنظمة الخاصة في أبريل 1949.



- أجيرون ش. ر.: 104.
أحمد شاوش سعد السعود: 16، 67، 116، 118.
أحمد نايب عطية: 192.
أرسلان محمد: 264.
أرناؤوط رشيد: 170.
استيفال فرناند: 269.
أحمد عبد الوهاب: 160، 210.
أمنور صالح: 189.
أنديجار محمد صدوق: 190.
أوعمار محمد: 106.
أوعمران عمار: 149.
أوقواق عبد القادر: 14، 199، 213، 217، 334.
أولري: 104.
آيت أحمد حسين: 18، 25، 26، 31، 32، 35، 41، 172، 173، 206، 245،
246، 247، 248.
آيت زاوش معمر: 161، 211.
آيت عمار مزيان: 162، 213.
أليمي: 80.

ب

- بابا بشير: 96.
بابا أحمد: 163.
بابو صالح: 192.
باتستيني أوجين: 259.

189. مختار:
 25، 24، 23. أحمد:
 143، 289. يوسف:
 212، 162. غري ميسوم:
 246. غني فوش جللول:
 264. غري عبد الحفيظ:
 218، 214، 186. روان بير:
 189. رمهي السبتي:
 160. رجال حاج:
 188، 53. ركات سليمان:
 213، 163. ركسي بومدين سنوسي:
 214. ريت دنيس نوال:
 213، 163. سطاوي محمد:
 162. بغداد بومدين (البغداددي):
 213، 162. بكاره أحمد:
 191، 114، 110. بكوش عبد الباقي:
 190. بكوش عبد السلام:
 212، 161. بلاوي عبد القادر:
 214. بلقرة محمد الصغير:
 165، 157، 107، 106، 103، 102، 32، 27، 25. بلحاج جيلالي عبد القادر:
 174.
 330، 213، 162. بلعوج ميلود:
 192. بلقرسة موسى:
 148، 106، 104، 71. بلقاسم كريم:
 156. بلكبير عبد القادر:
 33، 32، 31، 27، 26، 25، 24. بلوزداد محمد:

بلهادي الأمين: 269.

بلي أحمد: 192.

بليالي: 276.

بليدي يحيى: 193.

بن آشنهو بن علي: 212، 163.

بناني علي: 192.

بناي سي والي: 209.

بن براهيم: 191.

بن بلة أحمد: 20، 25، 26، 32، 33، 35، 94، 103، 106، 160، 162،
163، 164، 169، 171، 172، 174، 203، 206، 207، 245، 246،
247، 248، 250، 252.

بن بولعيد مصطفى: 120، 140.

بن تومي عمار، 14، 32، 103، 122، 127، 177، 178، 213، 227.

بن جدو عبد الله: 80، 96، 97، 187، 256.

بن جدو محمد الشريف: 264.

بن خدة بن يوسف: 57، 123، 227.

بن خليل السعيد: 268.

بن زرقة بن نعوم: 241.

بن زعيم محمد (حسين): 36، 74، 110، 122، 131، 192.

بن زيان محمد حسين: 160، 161، 211.

بن سحنون عبد القادر: 163.

بن سعادة كرجو: 162، 212.

بن سيد علي: 130.

بن شعة ميلود: 160.

بن طوبال سليمان (الأخضر): 110، 141، 190.

بن عصمان محمد: 163، 212.

علا الحاج: 160، 161، 212، 235.
 علا الحاج ولد عثمان: 161.
 عمار إبراهيم (بن سنوسي): 160، 212، 329.
 عمار أحمد بن عمار: 175.
 عمار بشير بن أحمد: 175.
 عمار صالح: 191.
 عمار مولود: 153.
 بن عودة بن مصطفى (عمار): 13، 36، 102، 110، 114، 118، 129، 131.
 186، 191.
 بن كبوش: 163.
 بن كنيذة العربي: 190.
 بن محمد عبد القادر (لازاوي): 161، 212.
 بن مخلوف مولود: 153.
 بن مهدي محمد العربي، 13، 26، 102، 106، 120، 185.
 بن هنة الساسي: 189.
 بنورات حسين: 160.
 بن يحيى خليفة: 189.
 بونيدر صالح: 188.
 بونيليس حمو: 20، 161، 162، 163، 173، 211، 242، 247، 249، 250.
 252، 313، 317، 318، 319، 330.
 بوجريادة عمار: 233.
 بوحجر بن حده: 162، 212، 330.
 بوختوة حسين: 192.
 بودة أحمد: 147، 283، 284.
 بودة عبد القادر: 146، 150.
 بودجاجة علي: 191.

بودرمين حسين: 194.

بودوان (مخامي): 214.

بوديسة السعيد بن إسماعيل: 148.

بوراس أحمد خوجة: 163، 212.

بوراس بشير: 185.

بوراس رزقي بن محمد: 148.

بوراس سليمان: 189.

بوردي كلود: 178، 205.

بوزيد عبد المجيد: 93، 193.

بوزيان عبد الرحمان: 193.

بوزيدي جاب الله: 55، 79، 187، 256.

بوسيف رباحي: 162.

بوشامة عباس: 264.

بوشريية بولعراس: 194.

بوشمال صالح: 191.

بوشمة حسين: 194.

بوصوف عبد الحفيظ: 92.

بوضربة ولد مكّي: 160.

بوضرسة علاوة: 194.

بوضياف رابع: 191.

بوضياف محمد: 8، 13، 19، 25، 26، 29، 30، 32، 68، 71، 76، 85، 90،

93، 109، 120، 185، 207، 221، 240، 293، 314.

بوطايفة: 276.

البطاش ويس: 163، 212، 333.

بو عبد الله رشيد: 160، 161، 213، 330.

بوعمران العربي: 156.

بوعزة عبد القادر: 162.
 بوعزة موسى: 138.
 بوقادوم مسعود: 26، 32.
 بوعزة بوجعة: 194.
 بوعزة مختار: 194.
 بولطاطش هاشمي: 193.
 بولحروف الطيب: 34، 73، 74.
 بولحروف عبد العزيز: 192.
 بولدراع ولد يوسف: 188.
 بولحيلات هادي: 188.
 بومدين عبد القادر: 157.
 بومباري: 130.
 بومزير مخلوف: 192.
 بومغار محمد بن سليمان: 148.
 بونالي سعيد: 190.
 بونعيجة راشدي: 193.
 بونعيجة راشدي السعيد: 192.
 بوبجي محمد: 162، 212.
 بوبجاوي السعيد بن مزيان: 148.
 بوبجاوي يحيى بن موهوب: 148.
 بيطاط رابح: 141، 190.

ت

تنواح مخلوف: 202.
 نرومان هاري: 282.
 تشوار شعيب: 163، 212، 332.
 تليامي علي: 191.

توفيق أوغيست: 213.

تومي سعيد: 160.

تومي نور الدين: 80، 187، 256.

تيوت: 132.

تينو سلفي: 179.

ج

جبري صدوق: 264.

جدري بشير: 62، 262.

جربكة سعيد: 191.

جرودي عمار: 136.

جريدي الطاهر: 189.

جلال أحمد: 151.

جميل صالح: 193.

جناد الطيب: 158، 159، 210.

جيلاني مبارك: 234.

ح

حاج سليمان: 163.

حاج محمد شرشالي: 238.

حباشي عبد السلام: 26، 90، 102، 141، 190.

حجاج مسعود: 152.

حرشة حسين: 189.

حاتم عمار: 149.

حلو عبد القادر: 162.

حلوز أحمد: 162، 213.

حمادي إبراهيم (باهي): 255، 264.

حمر العين: 138.

سلاوي أحمد: 188.

هوي العربي: 193.

ميشان: 68.

ميشي بوجعة: 170.

ميش العربي: 191.

حاشي الوردي: 79، 88، 96، 187، 256، 264.

خاني فرنان بن محمد: 148.

خواس: 60.

خ

خالدي عبد العزيز (عزوز): 273.

خالدي المكي: 273.

الخلفي حسين: 190.

خام ساكر: 55، 79، 144، 187، 258، 282، 285.

خام العربي: 279، 282.

خوجة علي: 191.

خياري عبد القادر (رحيم): 11، 12، 13، 14، 15، 16، 19، 67، 93، 95.

97، 98، 101، 105، 107، 108، 111، 112، 113، 114، 115، 116.

117، 118، 119، 121، 122، 123، 128، 129، 130، 262، 263.

291، 292، 293.

خير محمد: 156.

خيروني أحمد: 189.

خليفة عيسى: 156.

خمال رابع: 192.

خضير محمد: 57، 103، 170، 173، 207، 233، 238، 245، 248، 249.

250، 271.

دباغين محمد الأمين، 14، 26، 32، 91، 122، 314.

دحلب عيسى: 160، 210.

دحمون سليمان: 106.

دلاع منقور: 162.

دماغ العتروس العربي: 223، 236.

دوزون هنري: 185، 203، 214.

دولين بيير: 289.

ديدوش مراد، 13، 14، 19، 26، 32، 39، 52، 53، 56، 68، 69، 76، 77،

80، 81، 82، 83، 85، 87، 89، 90، 96، 97، 98، 99، 109، 111،

113، 116، 119، 120، 121، 123، 124، 128، 185، 240، 293.

ديشيزيل إيف: 214، 334.

دي سانت آرنو: 254.

راجحي عبد القادر: 162.

رباخي يوسف: 162، 213، 330.

ربيع علي: 149.

رجيسي جيلالي، 26، 150.

رحيوني أحمد: 188.

ردوش لخضر: 202.

رفاس زحوال: 130، 192.

ركواش إبراهيم: 193.

ركواش مختار: 194.

رواجية حامد: 62، 111، 263.

- زبارة أحمد: 161، 212.
 زبيب عمار: 191.
 زرقان مختار: 96.
 زروينة محمد الخضر: 189.
 زعبي عبد الله: 74، 80، 145، 186.
 زبورة صالح: 188.
 زموري علي: 208.
 زموي عبد الرحمن: 192.
 زباني لؤناس (حمروني): 154.
 زبدي صالح: 213.
 زنفود طاهر: 194.
 زنفود يوسف: 52، 53، 186، 193.
 زباني محمد (الحاج بلقاسم البيضاوي): 269.

س

- سبورتيس جوزيف جورج: 182، 213، 217.
 ستيب ي: 197، 214، 334.
 ستيب روني - بلازون: 214.
 سحنوني عبد القادر: 162، 213، 331.
 سعد محمد (أرزقي): 148.
 سعداني شعبان: 145، 187، 188، 256.
 سلامة العيد: 67.
 سلوقي العمري: 188.
 سماعين مصطفى: 163.
 سميلي عبد الوهاب: 192.
 سناني مصطفى: 192.

سراسي علي: 113

سواعي نور الدين: 16، 38، 41، 79، 91، 95، 96، 97، 113، 114، 115، 116، 121، 128، 144، 180، 184، 187، 253، 260.

سويداني بوجمعة: 102، 103، 248، 250.

ش

شادلي حسين: 153، 154.

شامسكي (قاضي): 195.

شبايكي عبد القادر: 159، 210.

شراشة شريف: 190.

شراك الخضر: 191.

شرشار عمار: 154.

الشريف محمود: 269، 270.

شربي العيد بن الشريف: 193.

شريف أحمد زيان (حميدة): 161، 212.

شنتوف المولودة عبدلي ممية: 238.

الشني: 40.

شوادرية: 239.

شوقي يوسف: 193.

شون (عقيد): 106.

شيخاني بشير: 92.

شيروي حسين: 194.

الشيخ العربي: 62، 197، 198، 278، 279، 280، 284.

ص

صحراوي محمد: 237.

صخري محمود: 264، 276، 278.

صالح هوارى: 233.

صافي صابحي: 193.

صباري محمد: 150.

طبياني مسعود: 188.

طبياني عبد القادر (نوشته توف): 331، 162.

ط

العابد قويدر: 170.

عابر محمد الصالح: 80، 96، 97، 187، 256.

عباس فرحات: 261، 268، 287.

عبد الحميد علي (سيد علي): 146، 147، 150.

عبد الواحد عبد الرحمان: 266.

عبد الوهاب شريف: 79، 88، 187، 256، 266.

عجالي رشيد: 134، 191.

عجاسي إبراهيم: 110، 112، 114، 122، 192.

علم اللقب حمه بن قويدر (طالب بلحاج): 208.

علم اللقب عبد الرحمان بن محمد (مدي): 170.

علم اللقب لخضر بن الحاج: 153.

علم اللقب محمد بن عيسى: 160، 213.

علم اللقب محمد الهادي: 256، 264.

عراري يوسف: 193.

عرب محمد: 165.

عرب هاشمي: 167.

عمار خميسي: 192.

عزام باشا: 228.

عزيري علي: 55، 64، 79، 123، 187.

عساني محمد: 137.
 عسلة رمضان: 153.
 عسول العربي: 202.
 عصمان إبراهيم: 163، 212، 332، 333.
 عصماني يونس: 189.
 عفريت بن عيسى: 162، 213.
 علاق أحمد: 79، 96، 97، 187، 256.
 علاق هنري: 12.
 علال علي بن محمد: 148.
 علي باشا رشيد: 132، 202، 235.
 العمراني العيد: 142، 214، 274، 334.
 العمري محمد (حمه): 145، 255، 260، 262، 263، 264، 269، 271، 276،
 284.

العمودي عبد القادر: 97، 102.
 عموش محمد: 202.
 عيساني محمد: 163.
 عيساوي الشافعي: 264.
 عيساوي محمد: 192.

غ

غريب محمد: 264.
 غريب السبتي: 270.
 غيراس عبد الرحمان: 27، 190.
 غزالي أعمار: 105، 106.

ف

فارس يحيى: 55، 80، 96، 97، 105، 103، 123، 186.
 فاسي علي: 264.

عبد القادر: 152.

هادي محمد: 192.

براح محمد: 193.

واليس أحمد: 223.

فرحات عبد الرحمان: 150.

فرحات محمد (علي): 148.

دريني: 150.

فروخي مصطفى: 236، 234، 223.

فروخي محمد: 156.

نضال عبد الله: 192.

نفل الدين الهادي: 113.

نبش العربي: 192.

بيبي بول: 214.

ق

قارة كمال: 191.

قاسمي رابع بن محمد: 148.

قاضي عبد القادر: 275.

قاديبي بن علي: 211، 161، 160.

قرايدية ذويب: 286.

قرواس هنري (لابي بيير): 178.

قسيبي محمد بن قاسم: 148.

قصري الصادق: 264.

قعاص عياد: 188.

قنافذة محمد: 212، 163.

قندوز: 151.

قوادري بلقاسم: 188.

فوجيل عمار: 192

فويدري علاوة: 187, 79

قيراس عبد الرحمان: 53

ك

كابيس صدوق: 271, 264

كامر ألبير: 205, 178

الكاهنة: 267

كركيان بن ناصر: 152

كرواز رشيد: 208

كسول حميد: 214

كشروود محمد: 256, 187, 97, 96, 80

كلالي محمد: 157, 156, 155

كلوش جديد محمد: 212, 168, 163

كوستس (مفتش عمال): 103

كوش يونس: 276, 268, 144

كيتوني مصطفى: 193

كيتان العربي: 193

كيوان عبد الرحمان: 273, 227, 226, 217, 213, 184, 179

ل

لاكوست (مفتش شرطة): 122

لامي (مفتش شرطة): 118, 55

لحول حسين: 277, 247, 238, 147, 32, 28

لزي أحمد: 225

لعراب حمودة: 24

لورقيوي رابح: 252

لوكيل محمد ولد محمد: 333, 163

مسلم (شرطي): 65

م

مارك محمد: 25, 26, 32, 240.

ماركي حسين: 192.

محبوب جيلالي (جلول): 163, 212, 332.

محبوب عمار: 143, 272, 274.

محرزي لطفي: 65.

مخوش عبد القادر: 172.

مخروطي محمد: 262, 263, 276, 278.

مخوي تميسي: 189.

مخازية محمد: 161, 212.

مدمون عدة: 163, 170.

مدور الطاهر: 189.

مدور عثمان: 189.

مرداسي عمار: 193.

مرزوق بلقاسم بن محمد: 286.

مرزوق محمد السعيد: 163, 212, 333.

مركوش محمد: 190.

مزغة أحمد: 223.

مزمري بلقاسم: 80, 138, 187, 256.

مساوي عبد القادر: 192.

مسقلجي عبد الحفيظ: 264.

مسلم الطيب: 16, 18, 27, 38, 41, 52, 53, 56, 57, 59, 60, 62, 63,

64, 65, 66, 67, 68, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79,

82, 83, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 108,

109، 110، 111، 119، 124، 125، 187، 195، 196، 197، 198،
199، 200، 253، 261، 265، 267.

مسلم الطاهر: 59، 60.

مسلم عبد الله: 264.

مسلم عبد المجيد: 59.

مسلم علي (الجد): 59.

مسلم علي (الإبن): 73.

مسلم محمد: 59.

مسلم منية: 162.

مسلي أحمد: 162.

مشاطي محمد: 13، 101.

مشدل السعيد بن محمد: 148.

مشري عبد المجيد: 269، 270، 290.

مصالي الحاج: 122، 239، 240، 242، 257، 258، 273، 278، 283،
293.

مصطفائي الهادي: 268، 274.

مضوي أحمد (لورس): 13، 92، 113، 145، 188، 199، 260.

مضوي الكامل: 117.

مضوي الهادي: 13، 16، 55، 79، 83، 87، 101، 111، 112، 113، 114.

115، 117، 119، 121، 123، 186، 187.

معبد نور الدين: 162، 213.

معسول العربي بن محمد: 133.

معلم علي بن علي: 79، 96، 97، 187، 256.

معنصري محمد: 189.

مكي الشاذلي: 262، 277، 281، 306.

مكي الصادق: 80، 265.

مناج سليمان: 134، 191.
مناج محمد (رشيد): 80، 82، 96، 97، 187، 256.

منصورة منصور: 189.

مناج بوجمعة: 190.

منجي بول: 183.

مدور أندري: 205.

مهساس أحمد: 19، 24، 68، 75، 76، 206، 207.

ميراب أحمد: 260، 272، 274.

ميراب مقدم: 264.

ميزاج مسعود: 192.

ميهوب إبراهيم: 191.

ماير روي: 142، 268.

ن

نجلان: 27.

ناصر كويني عبد القادر: 162.

نافارو: 115.

النارومي عبد الرحمان: 170.

نقرشي أحمد: 142، 270، 276، 290، 336، 337.

نوردمان جو: 214.

ه

هاشمي راشدي: 192.

هريو إدوارد: 237.

هلو عبد القادر: 211.

هني صالح: 189.

و

واصح ولد يونس بن عطية: 170.

وداح بن عطية: 163، 170، 212.

وداح بن عودة: 162، 212.

ولد إبراهيم سعيد: 162، 211، 332.

ولد حمودة عمار: 26، 32، 157، 158.

ولد زاوي محسود: 189.

ولد محمد (قادة): 161.

ي

يحياوي بشير: 264.

يوسف أحمد: 24، 165، 167، 174، 206، 314.

فهرس الأماكن والقبائل

أ

- أدكار: 133.
- الأغواط: 175.
- أكس آن بروفانس: 247.
- أم الدروع: 152.
- أنسل (جبل): 135.
- أوراس (جبال): 31، 110، 119، 121، 140.
- أولاد دراج (قبيلة): 280، 284، 287.
- أولاد رشاش (قائدية): 254.
- أولاد سيدي عبيد (قبيلة): 254.
- أولاد سيدي يحيى بن طالب (قبيلة): 254، 284، 287.

ب

- بانتة: 36، 139، 140، 204، 208، 209، 214.
- باريس: 182، 213، 214، 226، 258.
- بجاية: 132، 133، 136، 143، 181، 182، 183، 201، 219، 235.
- برارشة (قائدية): 254.
- برج منايل: 149.
- البرواقية: 150.
- بسكرة: 36، 101، 102، 131، 137، 183.
- بشار: 174، 175، 246.
- بلكور: 23، 24.

البلدة: 150، 158، 159، 172، 181، 183، 203، 204، 206، 207،
210، 214، 215، 216، 237، 243.

بيان: 155.

بني بوليان: 141.

بني وعليس: 132، 133.

بني ونيف: 175.

بوفاريك: 225، 237.

بولخاف: 289.

بوبراك: 148.

بولدروعة: 135.

البيض: 174.

بشر الدروج: 289.

بشر العاتر: 56، 265، 266، 289.

ت

تازمالت: 132، 133.

تالة: 286.

تبسة، 12، 13، 14، 16، 17، 19، 20، 27، 30، 34، 36، 38، 40،
41، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 59، 60، 61، 62، 63، 66، 67،
68، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 80، 81، 82، 84،
85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 95، 96، 97، 98، 99، 101،
102، 103، 105، 106، 108، 109، 110، 111، 113، 114، 115،
116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 127، 128،
129، 130، 131، 138، 141، 142، 143، 144، 145، 157، 183،
184، 186، 188، 195، 197، 201، 242، 253، 254، 255، 256،
257، 258، 259، 260، 261، 264، 265، 266، 267، 269، 270.

284, 283, 282, 281, 279, 277, 276, 275, 274, 272, 271,
 294, 293, 292, 291, 290, 289, 288, 287, 286, 285,
 241, 217, 209, 157, 150, 148, 147, 106, 149,
 209, 169, 168, 164, 163, 33,
 287, 286, 284, 260, 205, 188, 93, 92, 84, 71, 56,
 169, 162,
 156,
 203 (إقليم):
 ج

حدة: 195.
 مرجرة (جبال): 119, 110,
 الجزائر: 11, 12, 13, 17, 18, 23, 24, 25, 26, 27, 32, 33, 48, 50,
 107, 106, 104, 103, 102, 100, 98, 94, 93, 85, 76, 71, 65,
 149, 147, 146, 143, 139, 137, 134, 132, 128, 123, 121,
 172, 171, 166, 165, 161, 160, 158, 157, 154, 152, 151,
 197, 195, 188, 186, 185, 184, 182, 179, 178, 174, 173,
 217, 214, 213, 211, 209, 207, 205, 203, 202, 201, 200,
 236, 235, 234, 233, 232, 229, 226, 223, 220, 219, 218,
 270, 266, 254, 253, 251, 250, 248, 247, 246, 239, 237,
 293, 291, 285, 282, 281, 276,
 جندل: 158.
 جيجل: 27, 132, 133, 134, 136,
 ح

الحجاز: 196.
 الحرائش: 152.

الحروش: 100.

حسين داي: 152، 153، 166.

الحمامات: 105، 138.

حمام ريغة: 155.

خ

خراطة: 27، 62.

الخروب: 91.

الخطار: 160.

خميس مليانة: 149، 150، 151، 154، 155، 156، 158.

خضلة: 140.

د

الدار البيضاء: 153، 237.

الدكان: 260.

دلس: 149.

الدير: 282.

ذ

ذراع الميزان: 104، 106، 148، 154.

الذرعان: 138.

ر

رأس العقبة: 135.

رأس العيون: 78.

روينة: 155، 157، 158، 166، 173، 312.

ز

الزاوية (حي): 61، 87، 124، 260.

زدين: 27، 28.

زكار (منجم): 156، 158، 166.

سري: 51
 سري: 27, 62, 132, 225
 سري: 27, 100, 103, 128, 130, 131, 134, 136, 137, 138
 سري: 183, 194
 سري: 27, 36, 128, 136, 183, 189, 233, 239
 سري: 233
 سري: 52 (بلدية)
 سري: 209
 سري: 155

ش

شمال: 139
 شعان: 135
 شقة: 133
 شلف: 52, 151, 158, 164, 165, 167, 203, 217
 شوة (جبل): 164

ص

الصومعة: 237

ض

الضهرة: 203

ط

الطاهير: 134

ع

عريب: 155

عزابة: 103, 130, 210

عزازقة: 148

علاوة (قائدية): 254.
عصابة: 13، 16، 36، 48، 51، 61، 62، 74، 75، 77، 91، 101، 106،
110، 111، 115، 116، 117، 128، 129، 130، 131، 133، 135،
136، 138، 142، 143، 144، 145، 180، 181، 183، 184، 185،
186، 191، 195، 197، 199، 200، 214، 219، 225، 227، 237،
241، 242، 255، 256، 293.

عين البقرة (نوع): 81.

عين البيضاء: 128، 254، 269.

عين تركي: 155.

عين تموشنت: 161، 164، 225، 252.

عين الخلوف (نوع): 81.

عين الدفلة: 27، 155، 166.

عين رقادة: 135.

عين شبرو: 55، 79، 279.

عين الصفراء: 169، 174.

غ

غجاجة: 210.

غريس (بلدية): 171.

الغزوات: 170.

غليزان: 163، 169، 250.

ف

فرنسا: 12، 17، 38، 42، 94، 95، 138، 157، 173، 178، 195،
196، 197، 198، 200، 201، 207، 211، 218، 236، 239، 240،
282، 293، 311، 316، 323، 324.

فلقة (منجم): 102.

الفيتنام: 155.

ق

قائمة: 27, 36, 62, 116, 128, 131, 136, 183, 189, 199, 233.

قاهرة: 236.

قنطرة: 13, 26, 36, 37, 40, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 69, 72.

74, 75, 78, 89, 90, 96, 97, 98, 101, 102, 105, 106, 110.

111, 113, 121, 131, 134, 136, 141, 173, 183, 190, 197.

208, 233, 237, 250, 253, 254, 282, 285, 286, 293, 314.

315.

قصر البخاري: 149, 158, 159.

قصر الشلالة: 158, 159, 210.

القل: 130.

قنادسة: 174.

ك

كندي سمندو: 52, 53, 110, 120, 128, 131, 136, 193.

الكويف: 78.

ل

لميز: 140.

لندن: 214, 226.

ليبا: 56, 209, 266.

م

منبجة: 25.

مستغاثم: 163, 168, 169, 235.

مشدالة: 132.

المشرية: 174.

مصر: 207.

معسكر: 162, 169, 174, 207, 208, 322, 324, 331.

المغرب: 205، 284.

مغنية: 246، 252، 311، 317، 318.

مليانة: 154، 155، 156، 165.

منعة: 140.

مناصرة: 156.

ميلة: 27، 128، 131.

ن

الناصرية: 149.

نقرين: 254.

النمامشا (قبيلة): 85، 270، 284، 287.

و

وادي بغرة: 51.

وادي بوكركر: 53.

وادي زبوح: 155.

وادي الزناتي: 53، 128، 129، 130، 131، 134، 188.

وادي العلايق: 237.

الونزة (مناجم): 103.

وهران: 20، 33، 57، 103، 106، 143، 158، 160، 161، 163، 164.

168، 169، 170، 171، 173، 174، 181، 182، 183، 208، 211.

214، 215، 216، 217، 219، 233، 237، 241، 242، 245، 246.

247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 313، 314، 315، 316.

317، 318، 319، 329، 330.

قائمة المصادر والمراجع.

I. اللقاءات.

1. لقاء أجرته مع السيد الطيب مسلم.
2. لقاء أجرته مع السيد نور الدين سواعي.
3. لقاء أجرته مع السيد سعد السعود أحمد شاوش.

II. الوثائق الأرشيفية.

- تقارير محافظ شرطة تبسة، فيفري - أكتوبر 1951؛ 1952؛ 1953؛ 1955.
- تقرير بلدية تبسة المختلطة - تقرير شهري، 01 - 31 مارس 1950.
- تقرير قائد مفرزة الدرك الفرنسي بسوق أهراس، رقم: 12/4، مؤرخ في 24 جانفي 1952. أ. و. م. ب.
- رئيس دائرة قسنطينة، مذكرة رقم Ad 11775/، مؤرخة في 23 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.
- المكتب الثاني بالناحية العسكرية 10، "ملخص استعلامات حول الوضع في الجزائر وذهنية السكان خلال شهر أوت"، 6 سبتمبر 1947.
- مراسلة من مخبر محلي بدعى (ع. م) إلى مسؤول القطاع الخامس بعمالة قسنطينة، مؤرخة في 26 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.
- شرطة الاستعلامات العامة، ملخصات يومية للاستعلامات، من الفاتح جانفي إلى 31 ديسمبر 1950.
- FR. ANOM, boîte 9336/4F3 - 9336/4F4, Arrondissement de Tébessa, 4F/4 documents internes.
- Police d'état de Tébessa, élections législatives du 17 juin 1951, 2^{ème} collège, tableau comparatif des résultats de 1946 et de 1951 par nombre de voix. A.N.O.M.
- SHAT, synthèse du 15 juin, *1 H 2856.

- S.H.A.T. *La Guerre d'Algérie par les documents*, tome 1, Château de Vincennes, 1998.
- SHAT, *1 H 1430.
- SHAT, synthèse du 15 juin, *1 H 2856.
- SHAT, 1 H 2892.
- SHAT, *1 H 3399 ; et CAOM, *81 F 781.
- SHAT, *1 H 3400.

III. المصادر.

أ. باللغة العربية.

1. بن تومي عمار، الجريمة والفظاعة. الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين. مذكرات سياسية (1923 - 1954)، تر. عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
2. بوضياف محمد، تحضير فاتح نوفمبر 1954، تر. حضراء بوزايد. في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ - 1954 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتحليل ومآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1999.
3. بن نبي مالك، مذكرات شاهد القرن، ط. 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1984.
4. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.
- حزب جبهة التحرير الوطني، "النزول إلى نوفمبر، كما يرويها المجاهدون. المقاومة الوطنية والحركات السياسية، حتى ليلة نوفمبر 1954"، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بلا تا.

ب. باللغة الفرنسية.

1. BENKHEDA Benyoucef, *Les origines du 1er novembre 1954*, Editions Dahlab, Alger 1989.
2. BENNABI Malek, *Pourritures. Mémoires (1932-1940)*, t. 1, Dar El-Oumma, Alger, 2007.

3. BENTOUMI Amar, La défense des patriotes, éditions Houma, Alger 2007.
4. GHEZALI Amor, Fragments de mémoire, Palais du livre, Alger, 2003.
5. HABBACHI Abdesslem, Du mouvement national à l'indépendance. Itinéraire d'un militant, Casbah éditions, Alger, 2008.
6. HARBI Mohammed, Les archives de la révolution algérienne, Editions Dahlab, Alger 2010
7. OUGOUAG Abdelkader, Les grands procès, E. N. A.G., Réghaia 2011.

IV. (المراجع).

أ. باللغة العربية.

1. شلاي عبد الوهاب، نظرات قاحصة في تاريخ نيسة وجهاد أهلها خلال القرن 19 م، دار الهدى، عين مليلة، أبريل 2006.
2. عباس محمد، رواد الوطنية. شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2004.
3. عباس محمد، ثوار ... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2005.

ب. باللغة الفرنسية.

1. BENEDETTI Julien, *Sous-préfecture de Tébessa. 1955-1962. Répertoire numérique détaillé*, archives nationales, C.A.O.M, Aix-en-Provence, 2006.

2. BÉRARD Victor, Indicateur général de l'Algérie ou Description géographique, statistique et historique de toutes les localités dans ses trois provinces, 2^e édition, Constantine, 1858.
3. BOUZAHER Hocine, *La justice répressive dans l'Algérie coloniale, 1830 – 1962*, éditions Houma, Alger 2007.
4. COURRIÈRE Yves, *Les fils de la Toussaint*, lib. Fayard, Paris, 1981.
5. De ROCHEBRUNE Renaud & STORA Benjamin, *La Guerre d'Algérie vue par les Algériens. 1. Le Temps des armes (Des origines à la bataille d'Alger)*. Editions Denoël, Paris, 2011.
6. EVENO Patrick et PLANCHAIS Jean, *La guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte – Le Monde, 1989.
7. KEDDACHE Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, 2^{ème} édit., t. 2, E.N.A.L., Alger 1993.
8. MEYNIER Gilbert, *Histoire intérieure du F.L.N (1954-1962)*, Paris, Fayard, 2002.
9. MORIZOT Jean, *L'Aurès ou le mythe de la montagne rebelle*, L'Harmattan, Paris 1991.
10. SIMON Jacques, *Le M. T. L. D., 1947 – 1954 (Algérie)*, L'Harmattan, Paris 2003.
11. STORA Benjamin, Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens: E.N.A, P.P.A., M.T.L.D., (1962-1954), Editions L'Harmattan, Paris, 1985.
12. TALEB BENDIAB Abderrahim, *Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 – 1954*, édition 1983.

13. THENAULT Sylvie, *Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte, 2001.

V. الدوريات.

- *Algérie libre*, n° 20, juillet 1951.
- *L'Echo d'Alger*, n° 14175, du 21 avril 1950.
- *El-Moudjahid*, n° du 14 janvier 2013.
- *L'Est algérien*, n° 14860, du 17 février 1951.
- *Le quotidien d'Algérie*, 16 mai 2011.
- *Le quotidien d'Oran*, 18 juin 2012.
- *Le quotidien d'Oran*, 2 Janvier 2013.
- *Liberté*, quotidien algérien, 1 novembre 2012
- *Le Soir d'Algérie*, 11 novembre 2013.
- *La Vérité*, n° 256, 2^{ème} quinzaine de juin 1950.
- *La Vérité*, n° 277, du 21 juin au 4 juillet 1951.
- *La Vérité*, n° 304, 4 – 17 décembre 1952.

VI. الرسائل الجامعية.

سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البويرة، 2005 - 2006.

VII. الملتقيات.

JAUFFRET Jean-Charles, « Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'œil du cyclone (1946-1954) », [en ligne]. Colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne*, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007.

1. AGERON Charles-Robert, *À propos des archives militaires de la guerre d'Algérie*. In: Vingtième Siècle, Revue d'histoire, n°63, juillet-septembre 1999.
2. DJERBAL Daho, « Dissonances et discordances mémorielles. Le cas des Aurès (1930-1962) », *L'Année du Maghreb* [En ligne], IV | 2008, mis en ligne le 01 octobre 2011, consulté le 06 mars 2014. URL : <http://anneemaghreb.revues.org/438> ; DOI : 10.4000 / anneemaghreb.438
3. DJERBAL Daho, « La question démocratique dans le Mouvement national (1945-1962) », Insaniyat n° 25-26, juillet – décembre 2004.
4. ELBAZ Sharon, *L'avocat et sa cause en milieu colonial. La défense politique dans le procès de l'Organisation spéciale du Mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)*, in: Politix. Vol.16, n° 62. Deuxième trimestre 2003.
5. GIRARD Youssef, *L'influence du cheikh Abdelhamid Ben Badis sur le PPA*, [Site internet], www.fondation-benbadis.asso.dz.
6. ZEROUAL Abdelhamid, *PROCES POLITIQUES. L'O.S (les "56" de Blida)*, in Liberté, site internet: <http://www.liberte-algerie.com/liberte-numerique/l-os-les-56-de-blida-proces-politiques-7622> - <http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/> [Dictionnaire Algérie] par René Gallissot, version mise en ligne le 16 mars 2014.

فهرس الموضوعات.

11	مقدمة
	المبحث 1.
23	نبذة تاريخية عن تأسيس المنظمة الخاصة: 1947 - 1950.
23	أ). جذور المنظمة الخاصة
34	ب). لمحة عن تطور نشاطها
36	ج). هيكلتها الداخلية
38	د). طبيعة العمل النضالي شبه الثوري
	المبحث 2.
59	نشأة المنظمة الخاصة في تبسة.
59	أ). الطيب مسلم قائد المنظمة الخاصة في تبسة
59	1. المولد والنشأة.
61	2. النضال السياسي والعسكري.
65	3. ظروف لقائي به.
71	4. الطيب مسلم العضو المغيّب في مجموعة 22 التاريخية.
72	5. عبرة في وفاته.
73	ب). ظروف تأسيس المنظمة الخاصة في تبسة
77	ج). لمحة عن نشاطها
	المبحث 3.
95	ملاحظات "مؤامرة تبسة".
96	أ). الأسباب غير المباشرة لاكتشاف المنظمة الخاصة
	ب). شهادات مناظلي تبسة.
108	1. شهادة السيد الطيب مسلم
113	2. شهادة السيد نور الدين سواعي
116	3. شهادة السيد سعد السعود أحمد شاوش

118	4. ماذا حدث بعد الطحوم على رحيم ؟
121	5. رواية شرطة الاستعلامات العامة بالجزائر
127	المبحث 4.
	حملة الاعتقالات في صفوف مناضلي المنظمة الخاصة
131	1. حملة الاعتقالات في الإقليم الشرقي
141	2. موقف الفاعلين السياسيين في تبسة من حملة الاعتقالات
146	3. حملة الاعتقالات في الإقليم الأوسط
160	4. حملة الاعتقالات في الإقليم الغربي
171	5. اعتقال أحمد بن بلة
174	6. حملة الاعتقالات في الإقليم الجنوبي
177	المبحث 5.
	محاكمة المعتقلين وردود الأفعال المختلفة
181	أ. المحاكمات
183	1. المحاكمة في عنابة
195	2. محاكمة الطيب مسلم
201	3. المحاكمة في بجاية
203	4. المحاكمة في البليدة
206	5. المحاكمات الأخرى
213	ب. هيئة الدفاع عن المعتقلين
	المبحث 6.
221	استراتيجية الحزب في الدفاع عن المعتقلين الشوريين
241	- ردود أفعال المعتقلين الشوريين
	المبحث 7.
245	قضية بريد وهران
247	1. رواية أحمد بن بلة
249	2. رواية حمو بوتليليس

251	3. رواية شرطة الاستعلامات العامة
	المبحث 8.
253	لمحة عن نشاط قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة قبل
	الفتح نوفمبر 1954
255	أ - اهتمام قسمة تبسة بالمعتقلين المحليين
259	ب - لمحة عن النشاط السياسي للقسمة
291	الخاتمة
	الملاحق
296	- ملحق الوثائق
326	- ملحق الجداول
338	- ملحق الصور
344	فهرس الأعلام
363	فهرس الأماكن والقبائل
371	قائمة المصادر والمراجع
377	فهرس الموضوعات



البدر الساطع للطباعة والنشر
EL-BADR ESSATIE IMPRESSION ET EDITION

طبع بالبدر الساطع
للطباعة و النشر
العلمة - 19600 - الجزائر

المنظمة الخاصة و "مؤامرة تبسة"

بحلول تاريخ 18 مارس 2016 القادم، تكون قد مرت 66 سنة على اكتشاف المنظمة الخاصة، من قبل مصالح الأمن الاستعماري، إثر حادثة وقعت في مدينة تبسة في نفس اليوم والشهر من عام 1950. وقد ظل فهم حيثيات هذه الواقعة التاريخية لغزا غامضا حير الباحثين والمهتمين بتاريخ الحركة الوطنية. ولكن صدور مذكرات لرجال المنظمة الخاصة منذ بضع سنوات، وإفراج الأرشيف الوطني الفرنسي عن وثائق شرطة الاستعلامات العامة حول هذه الحادثة في عام 2012، سمح لنا بالفور في أعماقها وتتبع مسارها والوقوف على آثارها، وبالتالي تكوين تصور شامل عنها. كما شجّعنا على إعادة النظر في الرواية التاريخية الغالبة حول الأسباب الكامنة وراء اكتشاف المنظمة الخاصة، والأطراف المتسببة فيه.

فالرواية الشائعة عن كشف عبد القادر خياري المدعو "رحيم"، سر المنظمة الخاصة لمصالح الأمن الاستعماري، لا تزال تروى منذ أكثر من 60 سنة بالطريقة نفسها. ولكنها اليوم لم تعد جديرة بالتصديق في ظل إدلاء بعض شهود العيان من رجال المنظمة الخاصة من أبناء تبسة، بشهاداتهم عما جرى في ذلك اليوم المشؤوم، مثل السيد الطيب مسلم (رحمه الله) أول قائد للتنظيم في تبسة، والسيد نور الدين سواعي قائد فوج.

إن القصد من وراء هذا الكتاب، ليس إعداد محاكمة للمنظمة الخاصة حول أسباب اكتشافها، وإنما هو إعادة كتابة أحداثها كتابة علمية تعتمد على المقاربة التاريخية في تفسير الحدث التاريخي، وإعادة الكلمة إلى الفاعلين الأساسيين، الذين قدّموا من خلال شهاداتهم توضيحات ومعلومات مهمة، سمحت بتسليط الضوء على العديد من النقاط الملتبسة في تاريخ المنظمة الخاصة.

ردمك: 4-4553-0-9947-978



9 789947 045534